

اجرة الطابع السعيد في المطبعة

د. حسين الحيوري
نسخة كذا
عظم
د. عبد الله ابراهيم

الطابع: عطاء الله فنيق



المجلد العزيم السعدي
جامعة أم القري بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة الأصول

الأداء الفضا

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص الأولى « الماچستير »

٢٩٧٥ ر

إعداد

٩٥٩

عطاء الله فنيق



إشراف

فضيلة الدكتور نزيه بن عبد الله عمار

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم



شكر و تقدير

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوتيه ، رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي فلقد وفقتني بفضلك وكرمك لاتمام هذا البحث ، فلك الحمد والشكر كما ينبغي لجلالك وكبريائك .

و بعد : فعلا بقول الرسول عليه وآله السلام : "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (١) أتقدم بأخلص الشكر وأعظم التقدير والامتنان ^{للشيخ} للأخ الكريم ، فضيلة الأستاذ الدكتور : نزيه كمال حماد الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة بكل صدق وإخلاص ، ومنحني من وقته الثمين ونصحه الغالي ^{الشيخ} ولم يأل جهدا في مواكبة هذا البحث ليخرج بشكله الحالي ، فكان لعلمه الغزير وملاحظاته الدقيقة وتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في سبيل إنجاز هذه الرسالة . ولقد لمت منه طوال فترة إعداد هذه الرسالة المعاملة الأخوية الصادقة وأخلاقا سامية فجزاه الله عني وعن ^{التي} ^{التي} الطلاب خير الجزاء ونفعه بعلمه وأخلاقه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . كما أتقدم بالشكر للقائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لما يبذلونه من الجهود في سبيل نشر العلم .

كما أزجي الشكر والثناء لجميع الإخوة في الله الذين أسدوا إلي أي عون أو مساعدة في إعداد هذه الرسالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم أن يوفق الجميع لما يحببه ويرضاه ، وأن يحثرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين .

(١) رواه أبوداود في كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ١٥٧/٥ - ١٥٨ ، والترمذي - مع التقديم والتأخير في اللفظ - في كتاب البر والملة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ٢٣٩ / ٤ وأحمد في المسند ٢/٢٩٥٠ . وقال : حديث حسن صحيح

المقدمة

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستهديه و نستغفره و نتوب إليه ،
و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا . من يهده الله فهو المهتد
و من يضل الله فلا تجد له وليا مرشدا ، و أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
و أشهد أن سيدنا و نبينا محمداً عبده و رسوله و أمينه على وحيه ، بلغ الرسالة
و أدى الأمانة و نصح الأمة ، صلوات الله و سلامه عليه و على آله و اصحابه
الطيبين الطاهرين و من سار على دربهِ و عمل بسنته الى يوم الدين .

و بعد : فلما كان علم الفقه من أجل العلوم نفعا و أعظمها درجة و أشرفها
منزلة ؛ قال الله تعالى : " فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في
الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " (١) و قال : " ومن
يسئ الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا " (٢) ورد عن ابن عباس (٣) رضي الله عنه
أن الحكمة معرفة الأحكام من الحلال و الحرام (٤)

و قال عليه الصلاة و السلام : " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (٥)
و لا غرو ؛ إذ بمعرفته و الالتزام به تصح عبادات المسلمين و تستقيم معاملاتهم
بل و سائر شئون حياتهم ؛ لذلك كله اعتنى العلماء الملمون المخلصون قديما

(١) سورة التوبة ، آية ١٢٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٦٩ .

(٣) هو أبو العباس ، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم و ترجمان القرآن . كان يسمى البحر و الحبر . شهد مع
على رضي الله عنه . الجمل و صفين و النهروان ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .

انظر : الاستيعاب ٩٣٣/٣ - ٩٣٩ ، الإصابة ٢٣٠/٢ - ٢٣٤ .

(٤) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) ٦٠/٣ .

(٥) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب العلم قبل القول و العمل ٢٥/١ ،
و مسلم في كتاب الإمارة ، باب فضل الرمي و الحث عليه ، و ذم من علمه ثم

وحديثا - بهذا العلم الاسلامى الجليل ، فبحثوا عن حكم جميع القضايا الواقعة ، و الحوادث والنوازل المتجددة ، و المائل المختلفة التى طرأت فى المجتمع الاسلامى على مر الزمان و عبر الأجيال فى مظانها الأملية و مداركها الأناسية ، فما تركوا ضيرة و لا كبيرة الا و قد استنبطوا حكمها من الأدلة التفصيلية على ضوء* القواعد الكلية و الضوابط الأصولية التى تمثل المعيار الصحيح للاستنباط و الاجتهاد السليم، غير أن مناهج الأصوليين فى معرفة تلك القواعد الكلية و تأسيسها لم تكن واحدة ، فمن العلماء من كان يستخرج القاعدة من الفروع الفقهية التى وردت عن أئمتهم ، و منهم من كان يضع القاعدة مدعومة بالدليل من غير التفات الى تطبيقها على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم المجتهدين ، كما أن البعض الآخر جمعوا بين الطريقتين ، فوضعوا القواعد مدعومة بالبراهين ثم بينوا تطبيقها على الفروع الفقهية .

و لما من الله عزوجل علىّ بأن ألتحق بقسم الدراسات العليا الشرعية فرع الفقه و الأصول و كان من متطلبات القسم - لنيل درجة الماجستير - أن يكتب الطالب بحثا علميا فى مجال تخصصه أردت أن أكتب فى موضوع أصولي ذى طابع فقهي أى فى موضوع لا تقتصر فائدته على بيان القواعد و المسائل الأصولية البحتة بل يتناول التطبيقات الفقهية و المسائل الفرعية أيضا ، فوقع اختيارى على موضوع (الأداء و القضاء) حيث تتحقق فيه تلك المزية و يشتمل على تلك الخصوصية ، ومما زادني رغبة فى الكتابة فيه هو :

أولا : أن هذا الموضوع له ارتباط و صلة وثيقة و مباشرة بالفرائض ذات المواقيت المعلومة و الساعات المحدودة و خصوصا فريضة الصوم و الصلاة و لا يخفى ما لهما من الأهمية العظيمة فى الشريعة .

ثانيا : انطلاقا من قول الله عزوجل : " و ما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون " (١)

فان المؤمن المكلف يسعى دائما لأن يأتي بالعبادة موافقة للشرع كما أمر بها ،
و هذا لا يتم الا عن طريق معرفة الأداء .

ثالثا : أن في هذا الموضوع بياننا لما جاءت به الشريعة السمحة من اليسر
و السهولة ؛ اذ لو كلف الانسان بالأداء فقط في كل حال و لم يشرع القضاء لكان
في ذلك حرج و عنت و مشقة ، و قد رفعها الله عزوجل عن أمة محمد صلى الله عليه
وسلم كما جاء في قوله سبحانه و تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (١)
رابعا : أن هذا الموضوع فضلا عن العبادات يتعلق بما يواجه المسلم في
حياته اليومية من المعاملات ؛ و ذلك لأن الحنفية يطلقون الأداء بمعناه
الأعم ، ليشمل المعاملات كما يتناول العبادات .

منهج البحث : لقد اتبعت في تناول موضوعات هذه الرسالة المنهج الآتي :

- ١ - جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية المعتمدة ، ثم تهذيبها وتنسيقها
ضمن إطار شامل و متكامل لتصوير الموضوع .
- ٢ - عند التعريف بشيء ما ، أذكر جميع التعريفات الواردة فيه مع الشرح والمقارنة
ان اقتضى المقام ذلك وإلا اكتفيت بتعريف واحد أو أكثر حسب ما يتطلبه المقام .
- ٣ - قمت بتقرير كل موضوع من موضوعات البحث ، فان كان فيه خلافا حررت موضع
الخلافا ، ثم بينت هل الخلاف فيه لفظي أو حقيقي - إذا لم يكن الأمر -
واضحا - و على الثاني أوردت فيه آراء العلماء - الأصوليين و الفقهاء - مبينا
الأدلة و الحجج النقلية و العقلية التي استدلو بها مع مناقشتها - إن أمكن -
و اقتباس كلامهم في الغالب الكثير للتوضيح و الاستشهاد و التأكد من صحة
نسبة القول الى صاحبه ، ثم تبين ما ظهر لي راجعا تمثيا مع الدليل ،
لأن الحق خالصة المؤمن فهو أحق بالأخذ به حيثما وجده ، و ما لم أتوصل فيه
الى وجه الحق تركته لمن هو أوسع مني علما و أكثر فهما و دقة

- " فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه " كما قال عليه الصلاة والسلام . (١)
- ٤ - بينت وجوه الاستدلال من الأدلة إلا إذا كان ذلك واضحا لاحتياج اليه .
- ٥ - أظهرت القواعد التي وضعها الأصوليون لتكون أساسا لبناء الفروع الفقهية على الأدلة التفصيلية .
- ٦ - ربطت الفروع الفقهية بأصولها ؛ لتكون أمثلة تطبيقية و أنموذجا لغرس الملكة الفقهية في النفس .
- ٧ - حاولت بقدر المستطاع الالتزام و التقيد بالموضوع و عدم الخروج عنه الى أمور أخرى تشتت ذهن القارئ و تبعده عن الموضوع ، فان بدأ لي أن الحاجة ملحة الى تفصيلها بينتها . في الهامش .
- ٨ - التزمت الأمانة العلمية في عزو الأقوال الى أصحابها و حاولت بقدر الإمكان أن آخذ كل قول من كتاب قائله إن ~~أعثر~~ أعثر عليه ، فان لم أتمكن اعتمدت في نقل قوله على كتب أصحابه المعتمدين و لم أخرج عن هذا إلا نادرا جدا .
- ٩ - بينت مواضع الآيات - الواردة في طلب الرسالة أو في هامشها - من القرآن الكريم و ذلك بذكر السورة و رقم الآية .
- ١٠ - خرجت الأحاديث - الواردة في طلب الرسالة أو في هامشها - من كتب الحديث كما بينت مراجع الآثار ، و ذلك بذكر الكتاب و الباب و الجزء و الصفحة التي وردت فيها تلك الأحاديث و الآثار ؛ ليسهل على القارئ الرجوع للتأكد من صحة هذا العزو .
- ١١ - ترجمت لجميع الأعلام الواردة في طلب الرسالة الا ما لم أعثر على ترجمته ، و هذا قليل جدا .
- هذا هو المنهج الذي سلكته في اعداد هذه الرسالة و أرجو أن أكون قد وفقت ، فان كان ذلك فهو بفضل من الله عز وجل و هذا ما كنت أريده ، و ان كان غيره فعذري أني قد بذلت كل ما في وسعي و لا يكلف الله نفسا الا وسعها .
- و مهما يكن من شيء فان القارئ لهذه الرسالة المتواضعة ليجد أنها لم تقتصر على معالجة الموضوع من وجهة نظر الأصوليين فقط ، بل تعرضت لدراستها من

(١) جزء من حديث رواه أبو داود في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٦٨/٤ - ٦٩ ، و الترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٤ / ٥ ، و ابن ماجه في المقدمة ، باب من بلغ علما ٨٤/١ ، و أحمد في المند ١٨٣/٥ ، و الدارمي في المقدمة ، باب الاقتداء بالعلماء ٧٤/١ .

الزاوية الفقهية أيضا مما كلف الباحث مراجعة كثير من الكتب الفقهية .
خطة البحث : قبل الخوض في غمار هذا الموضوع و تفصيلاته أود أن أضع
 أمام القارئ المخطط العام الشامل للموضوع حتى يكون لديه ^{تصور} ~~خلفية~~ عن ترتيبه
 و تنظيمه فأقول :

تحتوى الرسالة على بحث تمهيدى و بايين و خاتمة .
 البحث التمهيدي يشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في الحكم الشرعى
 و فيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعى
- المبحث الثانى : تقسيم الحكم الشرعى
- المبحث الثالث : متعلقات الحكم التكليفي

الفصل الثانى : الأمر
 و فيه مبحثان :

- المبحث الأول : تعريف الأمر
- المبحث الثانى : مقتضى الأمر

الباب الأول
 الأداء

و يشتمل على ستة فصول :

- الفصل الأول : تعريف الأداء
- الفصل الثانى : شمول وصف الأداء للموجب و المندوب
- الفصل الثالث : الأداء فى المؤقتات و فى غيرها
- الفصل الرابع : أقسام الأداء و تطبيقاته
- الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الأداء
- الفصل السادس : الإعادة و مدى اعتبارها قما من الأداء

الباب الثانى
 القضاء

و يشتمل على خمسة فصول :

- الفصل الأول : تعريف القضاء

الفصل الثانى : هل القضاء يجرى فى المطلوب غير الواجب وغير المؤقتات

الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بآخر .

الفصل الرابع : أقيام القضاء و تطبيقاته .

الفصل الخامس : إطلاق الأداء على القضاء و العكس .

أما الخاتمة : ففيها ذكر لأهم النتائج التي توصل اليها البحث .

وإني إذ أقدم هذه الرسالة المتمثلة في تلك الفصول و المباحث
لعلى يقين بأنى لم أعط الموضوع كل حقه من البحث و الدراسة، غيـر
أننى آمل أن تكون الرسالة قد أسهمت الى حد كبير فى إبراز صورة
شاملة و مركزة عن الأداء و القضاء ، و أن تكون الكتابة فيهما
حافزا للآخرين على تطوير هذه الدراسة ، و الله أسأل أن يجعل هذا
الجهـد القليل المتواضع ^{الذي} ^{أشرف} ^{عليه} خالصا لوجهه الكريم إنه نعم
المولى و نعم الوكيل ، و صلى الله على سيدنا محمد الأمين
و على آله و صحبه أجمعين .

البَحْثُ التَّمْهِيدِي

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : الحكم الشرعي

و فيه ثلاثة مباحث :

• المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعي .

• المبحث الثاني : تقسيم الحكم الشرعي .

• المبحث الثالث : متعلقات الحكم التكليفي .

الفصل الثاني : الأمر

و فيه مبحثان :

• المبحث الأول : تعريف الأمر .

• المبحث الثاني : مقتضى الأمر .

المبحث الأول

تعريف الحكم الشرعى

الحكم فى اللغة: مصدر بمعنى القضاء ، يقال : حكم يحكم بينهم — أى قضى ، وأصله المنع ، فيقال : حكمت عليه بكذا ، اذا منعت من خلاقه فلم يقدر على الخروج من ذلك .

وحكمت بين القوم : فصلت بينهم ، فأنا حاكم ، وحكم - بفتحيتين - والجمع حكام ، ويجوز بالواو والنون ، ومنه اشتقاق الحكمة ، لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأزدال (١)

وأما فى الاصطلاح : فقد عرف الأصوليون الحكم الشرعى بتعريفات متعددة يمكن ارجاعها الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: هى التى تنص عموماً على أن الحكم الشرعى عبارة عن خطاب الله تعالى اذا تعلق بأفعال المكلفين ، واليه ذهب الامام الغزالى (٢)

(١) انظر: المصباح للجوهري كتاب الميم، فصل الحاء ١٩٠١/٥ - ١٩٠٢ ؛ المصباح المنير ، كتاب الحاء ، مادة الحاء مع الكاف ، وما يثلاثهما = ١٥٢ / ١ - ١٥٨ .

(٢) هو أبو حامد ، محمد بن محمد بن محمد الطوسى الشافعى الامام الجليل ، حجة الاسلام الذى جمع أشتات العلوم ، لازم امام الحرمين وبرع فى الجدل و الخلاف ، والمنطق ، والفلسفة ، و أصول الفقه والحكمة . كان شديد الذكاء والادراك ، قوى الحافظة والمناظرة ، أثنى عليه كثيرون . من مؤلفاته : " المستصفى " و " المنخول " و " الوجيز " و " احياء علوم الدين " توفى سنة ٥٠٥هـ . انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٩١ / ٦ فما بعدها ؛ شذرات الذهب ٤ / ١٠ - ١٣ ؛ الفتح المبين ٢ / ٨ - ١٠ .

وابن السبكي^(١) ، ونقله ابن النجار الحنبلي^(٢) .

المجموعة الثانية من هذه التعريفات هي التي تصرح بأنه : عبارة
عن خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين ، بالاعتضا* ، أو التخييسر* ،
وهذا تعريف الامام الرازي^(٣) ،

(١) هو أبو نصر ، قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن على بن
عبد الكافي السبكي ، الشافعى ، تفقه على أبيه و على الذهبي ، بـسرع
فى الفقه و الأصول والحديث والأنب والتاريخ . كان ذابلافة ، وذكا* مفرط .
من مؤلفاته : جمع الجوامع و شرحه المسمى بـ " منع الموانع " وشرح منهاج
البيضاوى فى الأصول ، وطبقات الشافعية الكبرى و القواعد المشتملة على
الأشباه و النظائر ، توفى سنة ٧٢١ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن هداية الله ٩٠ ؛ الفتح المبين ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ؛
شذرات الذهب ٦ / ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ معجم المؤلفين ٦ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) هو أبو اليقيا* ، تقى الدين ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن
عبد العزيز الشهير بابن النجار الحنبلى ، المصرى ، القاضى ،
من مؤلفاته : " منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح و زيادات "
و " شرح الكوكب المنير " فى أصول الفقه . توفى سنة ٩٢٢ هـ .
انظر : الأعلام ٦ / ٢٣٣ ؛ كشف الظنون ٢ / ١٨٥٣ .

(٣) هو أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحين الشافعى المعروف
بالفخر الرازى - كما يقال له ابن خطيب الرى - ، العلامة المفسر ،
الفقيه ، الأصولى ، من أبرز علماء عصره ، صاحب اليد الطولى
باللغة العربية و الفارسية . من مؤلفاته : " مفاتيح الغيب "
و " المحصول " و " المنتخب " و " المعالم " و " المطالب العالية "
و " الاربعين " توفى سنة ٦٠٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ؛ البدايية
والنهاية ١٣ / ٥٥ ؛ شذرات الذهب ٥ / ٢١ .

والبيضاوى^(١)، وابن عبد الشكور^(٢).

المجموعة الثالثة : هي التي تحكى و تفيد أن الحكم الشرعى عبارة
عن خطاب الله عز وجل المتعلق بأفعال المكلفين ، بالاعتضاء ،
أو التخيير ، أو الوضع . و اليه اتجه الآمدى^(٣) ،

(١) هو أبو الخير ، القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى
- بفتح الباء - نسبة الى البيضا - من بلاد فارس - الشافعى . كان علامة ،
اماماً مبرزاً ، نظاراً متعبداً ، عارفاً بالأصلين ، والفقه ، والتفسير ،
والعربية ، والمنطق ، من مصنفاته : " المنهاج " فى أصول الفقه ،
و " الغاية القصوى " فى الفقه . " الطوالخ " فى الكلام ، توفى سنة ٦٨٥ هـ .
انظر : شذرات الذهب ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ؛ طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ١٥٧ ؛
طبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٤٢ .

(٢) هو محب الله بن عبد الشكور البهارى الهندى القاضى ، الشيخ ، المدقق ،
الفقيه الحنفى ، الأصولى ، المنطقى ، البحاثة ، المحقق . كان معروفاً
بالصلاح والتقوى . بدأ طلب العلم فى مقتبل عمره ، ودرس أهم الكتب
المشهورة فى عصره ، ثم انقطع الى حوزة قدوة المحققين الشيخ قطب الدين ،
فتفرغ من العلوم عنده . من مؤلفاته : " مسلم الثبوت " فى أصول الفقه ،
و " سلم العلوم " فى المنطق ، و رسالة تسمى " المغالطة العامة الورود "
توفى سنة ١١١٩ هـ .

انظر : الفتح المبين ٣ / ١٢٢ ؛ الأعلام ٦ / ١٦٩ .

(٣) هو أبو الحسن ، على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبى سيف الدين
الآمدى الأصولى ، المتكلم ، العلامة ، المتفطن فى علم النظر والحكمة ،
كان حنبلياً ثم انتقل الى مذهب الشافعى ^{يقال : إنه} حفظ " الوسيط " و " المستصفى "
للغزالي . من مصنفاته : " الأحكام فى أصول الأحكام " و " المنتهى " فى
أصول الفقه ، و " أبكار الأفكار " فى أصول الدين . توفى سنة ٦٣١ هـ .
انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٣٠٦ ؛ ٣٠٧ ، شذرات الذهب ٥ / ١٤٤ ، ١٤٥ ،
الفتح المبين ٢ / ٥٧ - ٥٨ .

وذكره ابن الحاجب المالكي (١) ، ورجحه صدر الشريعة عبيد الله بن معبود (٢) ، و الكمال بن الهمام (٣) .

(١) هو أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردى المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، المولود بـ " إسنا - بلدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر - أخذ القراءة عن الشاطبي وغيره ، تفقه في مذهب مالك ، وبرع في الأصول والعربية ، من تصانيفه : " منتهى القول والأمل في علمي الأصول والجدل " في أصول الفقه ، و " الجامع بين الأمهات " في الفقه ، و " الكافية " في النحو ، و " الشافية " في التصريف . توفي سنة ٦٤٦ هـ .
انظر : غدرات الذهب ٥ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، الديباج المذهب ٢ / ٨٦ - ٨٩ ،
الأعلام ٤ / ٣٧٤ .

(٢) هو صدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن معبود بن تاج الشريعة محمود بن أحمد المحبوبي ، الامام الحنفي ، حافظ قوانين الشريعة ، عظيم القدر ، العالم المحقق ، الحبر المدقق ، شيخ الأصول والفروع ، المفسر المحدث ، النحوي اللغوي ، الأديب المتكلم ، المنطقي ، من مؤلفاته : " التنقيح " وشرح " التوضيح " في أصول الفقه ، شرح كتاب " الوقاية " من تصانيف جده تاج الشريعة و " النقاية " مختصر الوقاية ، و " المقدمات الأربعة " توفي سنة ٧٤٧ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٠٩ - ١١٠ ، تاج التراجم ٤٠ .
(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهير بابن الهمام الحنفي ، السيواي - بلدة من بلاد الروم - ، ثم السكندري ، تزوج والده بالاسكندرية بمصر فولدت له كمال الدين ، كان اماما نظارا ، فروعيا ، أصوليا ، محدثا ، مفسرا ، حافظا ، نحويا كلاميا ، منطقيًا ، جدليا ، فارسا في البحث ، من مؤلفاته : شرح " الهداية " المسمى بـ " فتح القدير " - انتهى فيه الى كتاب الوكالة - ، و " التحرير " في أصول الفقه . توفي عام ٨٦١ هـ .
انظر : الفوائد البهية ١٨٠ - ١٨١ ، حن المعاضرة ١ / ٤٧٤ .

واختاره الشوكاني. (١)

واليك بيان هذه المذاهب بالتفصيل :

فنقول : عرف الامام الفزالي الحكم بقوايه : " خطاب الشرع اذا تعلق بأفعال المكلفين " (٢)

واعترض (٣) عليه بكونه غير مانع ، لأن الحد يصدق على قول الله عز وجل : " والله خلقكم و ما تعملون " (٤) وقوله : " الله خالق كل شيء " (٥) حيث انهما خطابان من الله عز وجل ، ولهما تعلق بأفعال المكلفين ، لأن الآية الأولى نصت على أن فعل المكلف مخلوق لله تعالى ، كما دلت الآية الثانية على ذلك - اذ فعل المكلف من ضمن ما خلق المولى سبحانه وتعالى .

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، الفقيه ، المجتهد المفسر ، المحدث ، الأصولي ، من كبار علماء اليمن ، حفظ كتباً كثيرة من مختصرات العلوم كالكافية ، و الحافية ، و مختصر المنتهى لابن الحاجب ، مهر في الفنون و درس فيها ، كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التواريخ و مجاميع الأئمة ، كما كان يفتي أهل مدينة صنعاء و من يفد اليها . من مؤلفاته : إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، و " نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، و البدر الطالع ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ .

انظر : البدر الطالع ٢ / ٢١٤ فما بعدها ، الفتح المبين ٣ / ١٤٤ ، الأعلام ٧ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) المستصفى ١ / ٥٥ .

(٣) قال ابن الحاجب " الحكم قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ، فورد مثل : " والله خلقكم و ما تعملون " مختصر المنتهى ١ / ٢٢٠ .

(٤) سورة الصافات ، آية ٩٦ .

(٥) سورة الزمر ، آية ٦٢ .

ولا يعتبران حكمين شرعيين بالاتفاق (١) .

لكن العلامة العضد (٢) دافع عن تعريف الخزالي بقوله : " ويمكن الذب عنه بأن الألفاظ المستعملة في الحدود تعتبر فيها الحيثية ، وإن لم يصرح بها فيصير المعنى : المتعلق بأفعال المكلفين من حيث هم مكلفون . وقوله : " والله خلقكم و ما تعملون (٣) " لم يتعلق به من حيث هو فعل مكلف ، ولذلك عم المكلف وغيره (٤) " وهذه الحيثية هي التي صرح بها ابن السبكي فسمى تعريفه للحكم الشرعي ، حيث قال : " والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف (٥) " .

وأما ابن النجار الحنبلي فقد جاء في كتابه : " ... وقال كثير من العلماء أن الحكم الشرعي خطاب له المتعلق بفعل المكلف (٦) " .

وفي المجموعة الثانية نرى فريقاً من الأصوليين صرحوا بزيادة قيد الاقتضاء ، أو التخيير ، دفعا للانتقادات التي وردت على تعريف الخزالي - ومن نهج نهجه - ومع ذلك لم تسلّم تلك التعريفات من الاعتراضات .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٢٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي - نسبة إلى أيج من نواحي شيراز - الشافعي ، كان إماماً في المعقول ، عالماً بالأصول ، والمعاني ، والعربية ، مشاركاً في الفنون ، انجب تلامذة عظاماً مثل : سعد الدين التفتازاني . من مؤلفاته " شرح مختصر ابن الحاجب " و " المواقف " و " الجواهر " توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر : الدرر الكامنة ٣ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ، بغية الوعاة ٢ / ٧٥ ،

شذرات الذهب ٦ / ١٧٤ .

(٣) سورة الصافات ، آية ٩٦ .

(٤) شرح العضد على مختصر المنتهى ١ / ٢٢٢ .

(٥) جمع الجوامع (المطبوع مع حاشية البناني) ١ / ٤٦ - ٤٩ .

(٦) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٢٤ .

فعرف الامام الرازى الحكم الشرعى بأنه : " الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء ، أو التخيير " (١) .

و تبعه البيضاوى فى هذا التعريف - بزيادة لفظ الجلالة - فقال :
 " الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير . " (٢) .

وعرفه محب الله بن عبد الشكور بأنه : " خطاب الشرع المتعلق بفعل المكلف اقتضاء ، أو تخييرا " (٣) .

وقد اعترض عليها : بأنها غير جامعة ؛ لعدم شمولها الحكم الوضعى الذى هو خطاب الله تعالى بجعل الشئ سببا ، أو شرطا ، أو مانعا أو صحيحا ، أو فاسدا ، وذلك مثل جعل الدلو سببا لوجوب الصلاة ، والطهارة شرطا لها ، والنجاسة مانعة عنها ، وعن صحة البيع ، فان هذه الأحكام كلها شرعية - ؛ لأنها مستفادة من الشرع - ولا يشملها التعريف لعدم تعلقها بأفعال المكلفين بالافتضاء ، أو التخيير . (٤) .
أجاب البيضاوى : عن هذا الاعتراض بجوابين :

الأول : ان هذه الأحكام ليست شرعية ، بل علامات على الأحكام ، فالشرع جعل زوال الشمس علامة على وجوب صلاة الظهر ، و وجود النجاسة على بطلان الصلاة ، وهكذا ...

الثانى : التسليم بكونها أحكاما شرعية ، ولكن هى داخلية فى التعريف ،

(١) المحصول ج ، ١ ق ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) منهاج الوصول فى علم الأصول (المطبوع مع نهاية السؤل) ١ / ٣٠ .

(٣) مسلم الثبوت (المطبوع مع فواتح الرحموت بها مشر المتصفى) ١ / ٥٤ .

(٤) انظر : منهاج وشرحه نهاية السؤل ١ / ٣٣ - ٣٥ .

و لانسلم خروجها عنه ، فخطاب الوضع يرجع الى الاقتضاء أو التخيير الأعم
من الصريح و الضمني ، لأن معنى موجبية الدلوك للصلاة ، هو طلب فعل
الصلاة عند الدلوك ، و معنى جعل الوضوء شرطاً هو طلب الصلاة مع الطهارة ،
و معنى كون النجاسة مانعة هو طلب الترك ، و معنى الصحة إباحة الانتفاع ،
و معنى البطلان حرمة (١)
هذا ، و لقد ضعف الإسنوي (٢) هذين الجوابين ، و قال : " إن الصواب هو
ما سلكه ابن الحاجب من زيادة قيد آخر فى الحد و هو الوضع " (٣).
و قد اعتبر هذا القيد فى التعريف كل من عبيد الله البخارى ، و الكمال بن الهمام

(١) انظر : المصدر نفسه ٣٦/١ - ٣٩.

(٢) هو أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن على القرشى الأموى
الإسنوي الشافعي ، الفقيه الأصولي الإمام ، العلامة ، اشتغل بأنواع العلوم
فأتقنها . و كان ناصحاً فى التعليم مع التواضع و البر ، تخرج به خلق
كثير ، و انتهت اليه رئاسة الشافعية فى زمانه ، فكان شيخهم و مدرّسهم
و مفتيهم . من مؤلفاته : " نهاية السؤل " شرح منهاج البيضاوى ،
و " التمهيد فى تخرىج الفروع على الأصول " توفى سنة ٧٧٢ هـ .

انظر : غدرات الذهب ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ ، الدرر الكامنة ٤٦٣/٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ؛
الأعلام ١١٩/٤ .

(٣) نهاية السؤل ٣٩/١ . قال الإسنوي : " واعلم أن فى موجبية الدلوك ثلاثة
أمور : أحدها : وجوب الظهر ، و لا إشكال فى أنه من الأحكام .
والثاني : نفس الدلوك و هو زوال الشمس و ليس حكماً بلانزع بل علامة عليه .
والثالث : كون الزوال موجباً و هو ما أورده المعتزلة ، و لهذا عبروا
عنه بالموجبية و استدلوا على كونه حكماً بكونه مستفاداً من الشرع و أنه
لا معنى للشرعى الا ذلك ، و إذا كان كذلك فكيف يحسن الجواب بأنه علامة
على الحكم إنما العلامة هو نفس الزوال ، و كذلك القول فى المانعية . =

والشوكانى (١).

أما الآمدى فقد عرف الحكم بتعريف يلتقى فيه - حسب ما شرحه - مع تعريف ابن الحاجب فقال : إنه " خطاب الشرع المفيد فائدة شرعية .
فقولنا : (خطاب الشرع) احتراز عن خطاب غيره ، والقيد الثانى احتراز عن خطابه بما لا يفيد فائدة شرعية ، كالأخبار عن المفقولات ، والمحوسات ونحوها ، وهو مطر د منعكس لا غبار عليه ، وإذا عرف معنى الحكم الشرعى فهو إما أن يكون متعلقا بطلب ، و الاقتضاء ، أو لا يكون ...
وان لم يكن متعلقا بطلب الاقتضاء فاما أن يكون متعلقا بطلب التخيير أو غيره ، فان كان الأول : فهو الإباحة ، وان كان الثانى فهو الحكم الوضعى (٢) .

= و أما دعواه أن المعنى بهما اقتضاء الفعل و الترك فممنوع أيضا ؛ لأن الموجبية غير الوجوب ، والمانعية غير المنع - كما بيناه - و أما دعواه أن الصحة هى الإباحة فينتقض بالمبيع اذا كان الخيار فيه للبائع فانه صحيح ، ولا يباح للمشتري الانتفاع به ، و أيضا يقال له صحة العبادات داخلة فى أى الأحكام الخمس " . نهاية السؤل ١ / ٣٩ .

(١) قال صدر الشريعة عبيد الله البخارى : " والبعض لم يذكر الوضعى ؛ لأنه داخل فى الاقتضاء ، أو التخيير ، لأن المعنى من كون الدلوك سببا للصلاة أنه اذا وجد الدلوك وجبت الصلاة حينئذ و الوجوب من باب الاقتضاء ، لكن الحق هو الأول [وهو زيادة قيد الوضع] ؛ لأن المفهوم من التعلق الوضعى تعلق شئ بشئ آخر ، والمفهوم من الحكم التكليفى ليس هذا ، و لزوم أحدهما للآخر فى صورة لا يدل على اتحادهما نوعا " .
التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٤ . وانظر : تيسير التحرير ٢ / ١٢٨ - ١٣٠ ، ارشاد الفحول ص ٦ .

(٢) الأحكام للآمدى ١ / ٣٣ .

التعريف المختار :

عرف ابن الحاجب الحكم بتعريف جامع مانع ، سليم من الاعتراضات التي وردت على غيره من التعريفات السابقة - صريح في شموله لأفراده بعبارة واضحة فملت الى اختياره ، وهو " خطاب الله تعالى ^{المتعلق} بأفعال المكلفين بالافتضاء " ، أو التخيير ، أو الوضع (١) .

شرح التعريف :

الخطاب في اللغة هو توجيه الكلام المفيد الى الغير بحيث يسمعه ، لأنه مصدر خاطب ، يخاطب ، خطابا ومخاطبة ، اذا وجه الكلام المفيد نحو الغير بحيث يسمعه .

والخطاب لله تعالى " هو : توجيه ما أفاد الى المستمع ، أو من في حكمه والمراد به هنا ما خوطب به وهو كلام الله عز وجل ، لأنه هو عبارة عن الحكم الشرعي لا التوجيه ، فهو من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول . والخطاب جنس في التعريف يشمل كل خطاب : سواء أكان من الله تعالى ، أو من ملائكته ، أو من الإنس ، أو من الجن ، وبإضافته الى لفظ الجلالة خرج خطاب ما سوى الله تعالى . والمراد بـ " المتعلق " هو ما من شأنه أن يتعلق من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه .

اذ لو كان المراد به المتعلق بالفعل ، لاعترض بالخطاب قبل التعلق ، فانه يعتبر حكما ولم يتعلق بفعل المكلف وبذلك يكون التعريف غير جامع . و " الأفعال " جمع فعل ، والمراد به كل ما يصدر من المكلف من : قول ،

(١) مختصر المنتهى (مع شرح العضد) ١ / ٢٢٠ .

أو فعل ، أو اعتقاد ؛ ليعم الاعتقاد و عموم أعمال القلب ، كوجوب النية و ليعم الأقوال و هى : جميعا ليست من أفعال الجوارح ، وبذلك يكون التعريف جامعا لأفراد المعرف .

و " المكلفين " جمع مكلف و هو البالغ العاقل .

و قوله : " المتعلق بأفعال المكلفين " احتراز عن خطابه تعالى المتعلق بذاته المقدسة نحو : " شهد الله أنه لا اله الا هو " (١) والمتعلق بصفاته نحو : " الله لا اله الا هو الحى القيوم " (٢) و أفعاله مثل قوله عز وجل : " الله خالق كل شىء " (٣) و ما تعلق بذات المكلفين مثل قوله عز وجل : " ولقد خلقناكم ثم صورناكم " (٤) وقوله : " هو الذى خلقكم من نفس واحدة " (٥) و ما تعلق بالجمادات نحو قوله تبارك وتعالى " ويسوم نسير الجبال " (٦)

" بالاختضاء أو التخيير " : الجار و الفجور متعلق بقوله : " المتعلق "

و " التخيير " معطوف على الاختضاء .

و " الاختضاء " هو الطلب سواء كان الطلب طلب فعل ، أو طلب ترك ، وسواء كان الطلب جازما أو غير جازم ، فطلب الفعل ان كان جازما فهو الايجاب ، و ان كان غير جازم فهو النذب ، و طلب الترك ان كان جازما فهو التحريم ، و ان كان غير جازم فهو الكراهة .

(١) سورة آل عمران ، آية ١٨ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٢ .

(٣) سورة الزمر ، آية ٦٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٨٩ .

(٦) سورة الكهف ، آية ٤٧ .

أما " التخيير " فهو الإباحة وهي : تسوية : بين الفعل و الترك .
و على ذلك تخرج بهذا القيد الخطابات المقصود فيها الاخبار كقول الله
تعالى " غلبت الروم " (١)
و أما " الوضع " فهو عبارة عن جعل أى خطاب الله تعالى يجعل الشئ
سببا ، أو شرطا ، أو مانعا ، (٢)

(١) سورة الروم ، آية ٢ .

(٢) انظر : المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٢٨ ؛ شرح التلويح على التوضيح ١٤١٣/١

شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٤ - ٣٣٦ ؛ نهاية السؤل ١ / ٣٥ .

المبحث الثانى

تقديم الحكم الشرعى

قسم علماء الأصول الحكم الى تقييمات متعددة باعتبارات مختلفة
فالحكم الشرعى بتعريفه الأخير - كما تقدم - احتوى نوعين من الأحكام :
التكليفى ، و الوضعى .

أما الحكم التكليفى فهو : خطاب الشرع المقتضى من المكلف طلب الفعل ،
أو طلب الكف عن الفعل ، أو التخيير بين الاثنين ، إما مع الجزم ، أو
عدمه ، فيتضمن جميع أقسام الحكم التكليفى : من الإيجاب ، و الندب ،
و التحريم ، و الكراهة ، و الإباحة ؛ لأن خطاب الله تعالى المتعلق
بفعل المكلف إما أن يرد بطلب الفعل ، أو الكف عنه ، أو التخيير بينهما ،
والأول إما أن يطلب إيقاع الفعل جزماً فهو الإيجاب ، وإما أن يكون طلبه
للفعل غير جازم ، فيسمى ندباً . والثانى إما أن يطلب الكف عن الفعل
حتماً ، فهو التحريم ، وإما أن يطلب طلباً غير جازم ، فهو الكراهة .
و الذى يرد بالتخيير بين الفعل ، وعدمه ، فهو الإباحة ^(١) ، فتصير
أقسام الحكم التكليفى خمسة ، وهذا عند غير الحنفية .

و أما الحنفية فانهم يفرقون بين الطلب بالدليل القطعى ، و الطلب بالدليل
الظنى قائلين : ان الخطاب الطالب للفعل ، أو الكف عنه طلب جزم ،
إما أن يكون ثابتاً بدليل قطعى كالقرآن و السنة المتواترة ، أو لا يكون
كذلك ، فان كان الأول فهو : الافتراض ، و التحريم ، وان كان الثانى فهو

(١) انظر : المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ص ٥٧ - ٥٨ ؛ نهاية

السؤل ١/ ٤٠ ، أصول الفقه لمحمد الخضرى بك ٣٠ - ٣١ .

الايجاب ، و كراهة التحريم (١).

و أما الحكم الوصفي فهو : خطاب الشرع بجعل الشيء سببا ، أو شرطا أو مانعا (٢).

ثم انهم قسموا الحكم باعتبار كونه موافقا للدليل ، أو مخالفا له الى رخصة ، و عزيمة .

كما قسموا - الحكم الشرعي - باعتبار الفعل المتعلق - بفتح اللام - الى حسن و قبيح .

كما قسموه أيضا باعتبار توفر الشروط المعتبرة في الفعل - الذي هو متعلق الحكم - وعدم توفرها فيه الى صحة ، و فساد ، و بطلان .

و كذلك قسموه باعتبار تقسيم متعلقه - بفتح اللام - بحسب الزمان الى أداء ، و قضاء ، و إعادة (٣).

(١) راجع : فواتح الرحموت ١ / ٥٢ - ٥٨ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ١ / ٣٥ ؛ المنخل الى مذهب الامام أحمد ، ص ١٥٨

(٣) راجع : المحصول ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٣٢ ؛ نهاية السؤل ١ / ٥٨ ؛

مناهج العقول (المطبوع بهامش نهاية السؤل) ١ / ٦٤ .

المبحث الثالث

متعلقات الحكم التكليفي

ان لأقسام الحكم التكليفي متعلقات من الفعل ، فالفعل الذي يتعلق به الإيجاب يسمى واجبا ، والذي يتعلق به النذب يسمى مئذوبا ، والذي يتعلق به التحريم يسمى حراما ، والذي يتعلق به الكراهة يسمى مكروها ، والذي يتعلق به الإباحة يسمى مباحا (١).

و اليك بيان تعريفات هذه المتعلقات :

تعريف الواجب :

عرف الأصوليون الواجب بتعريفات كثيرة ، منها :

تعريف أبي يعلى (٢) الحنبلي حيث قال : إن " الواجب ما في فعله ثواب ، وفي تركه عقاب " (٣).

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٣ .

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، قاضي القضاة ، علامة الزمان ، وصاحب القدم العالي في المعرفة بالقرآن وعلومه ، والحديث ، والفتاوى ، والجدل ، والأصول ، والفقه . كان الفقهاء مع اختلاف مذاهبهم وأصولهم يجتمعون عنده ، كما كان زاهدا ورعا ، قانعا . من مصنفاته : " العدة " و " الكفاية " و " مختصر الكفاية " و " شرح الخرقى " و " فضائل أحمد " و " الأحكام السلطانية " . توفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ٢ / ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، المدخل الى مذهب الامام

أحمد ص ٤١٧ .

(٣) العدة لأبي يعلى ١ / ٥٩ .

و تبعه - في هذا التعريف - أبو الخطاب الكلوزاني^(١) فقال : " الواجب ما أثيب على فعله و عوقب على تركه " (٢).

و اعترف على هذين التعريفين بأنهما لا يشملان جميع أفراد المعرف ، إذ من الواجب ما لا يعاقب تاركه كمن عفى عنه . و أيضا فان المافر اذا ترك الصوم في رمضان ، لا يعاقب على تركه ، و لو أتى به - في رمضان - وهو مافر - يقع عن الواجب (٣).

و عرف ابن قدامة (٤) الواجب بأنه : " ما توعده

(١) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني الحنبلي ، درس الفقه على القاضي أبي يعلى حتى برع فيه ، قرأ الفرائض ، و درس و أفتى ، كان امام وقته ، و أحد أئمة المذهب ، ذل يد حسنة في الأدب ، والشعر اللطيف . صنف كتباً في المذهب ، والأصول ، و الخلاف ، من مؤلفاته : " التمهيد " و " الهداية " و كتاب " العبادات الخمس " توفي سنة ٥١٠ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١ / ١١٦ - ١١٧ ، المنهج الأحمد ٢ / ١٩٨ - ١٩٩ ، ٢٠١ .

(٢) التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٦ .

(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣ / ٣٠٢ ، المستصفى ١ / ٦٥ .

(٤) هو الشيخ أبو محمد ، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي الامام المتفنن ، المحرر ، الحجة ، العلامة في الفرائض و الفقه و الأصول ، و النحو ، و الحساب . انتهت اليه معرفة المذهب الحنبلي و أصوله . كان ورعاً ، زاهداً ، ذاهبية ووقار ، هينا ، لينا ، عفواً عن الدنيا . من مؤلفاته : " المصنى " و " الكافي " و " المقنع " و " الحمة " في الفقه ، و " روضة الناظر " في أصول الفقه و " البهوان في مسألة القرآن " في أصول الدين . توفي سنة ٦٢٠ هـ .

بالعقاب على تركه " (١).

لكن الآمدى أبطله بقوله : " التوعد بالعقاب على الترك خير ، ولو ورد لتحقيق العقاب بتقدير الترك ، لاستحاله الخلف في خبر الصادق - وإن كان ذلك في حق غيره يعد كرها ، وفضيلة ، لما يلزمه من الصلحة الراجعة و ليس كذلك لجواز العفو عنه " (٢) .

و يرى عبد العزيز البخارى (٣) أن الواجب عبارة عن كل فعل ثبت بدليل ظنى ، و استحق العقاب على تركه مطلقا من غير عذر (٤) .
و أورد على هذا التعريف بأن الله عزوجل له أن يخفر لمن يشاء ، و ان يعذب من يشاء ، قال تعالى : " ويخفر ما دون ذلك لمن يشاء " (٥)
فليس لنا أن نقول : بالاستحقاق على الله تعالى (٦) .

= انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، و جذرات الذهب ٨٨/٥ - ٩٢ ، و فوات الوفيات ٤٣٣/١ .

- (١) روضة الناظر ، ص ١٦ .
- (٢) الإحكام للآمدى ٧٤/١ .
- (٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخارى ، الحنفى ، الامام البحر فى الفقه و الأصول ، تفقه على عمه محمد المايمرغى ، تلميذ شمس الأئمة محمد الكردى ، كما أخذ أيضا عن محمد البخارى . و تفقه عليه جلال الدين عمر بن محمد الخبازى وغيره . له تصانيف منها : شرح أصول البزدوى المسمى بـ " كشف الأسرار " و شرح منتخب الحامى ، و وضع كتابا على الهداية وصل فيه الى النكاح و اخترمته المنية سنة ٧٣٠ هـ .
- انظر : الفوائد البهية ٩٤ - ٩٥ ، و الجواهر المضية ٣١٧/١ - ٣١٨ .
- (٤) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٣٠٢/٢ .
- (٥) سورة النساء ، آية ٤٨ .
- (٦) البرهان ٣٠٨/١ .

وعرف إمام الحرمين ^(١) الواجب بقوله : " إنه الفعل المقتضى من الشارع الذى يلام تاركه شرعا " ^(٢) وبمثلله عرفه مجد الدين ^(٣) أبو البركات ، والقرافى ^(٤) .

(١) هو أبو المعالى ، عبد الملك بن أبى محمد عبد الله بن يوسف الجوينى ، الفقيه الشافعى ، المدقق الأصولى ، المتكلم ، المتواضع . كان يتردد الى المشايخ فى أنواع العلوم حتى ظهرت براعته ، وصار من الأئمة الأعلام ، فكان يجلس بين يديه كل يوم قرابة ثلاثمائة من الطلبة والعلماء . وقد أثنى عليه علماء زمانه . من مصنفاته : " البرهان " و " الورقات " فى أصول الفقه ، و " النهاية " فى الفقه ، و " الشامل " فى أصول الدين .
توفى سنة ٤٧٨ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٦٥ / ٥ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨١ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، البداية والنهاية ١٢ / ١٢٨ .
(٢) البرهان ١ / ٣١٠

(٣) ورد فى المسودة فى حد الواجب ما نصه : " الفعل المطلوب الذى يلام تاركه شرعا " ص ٥٧٥

ومجد الدين أبو البركات هو عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرانى الحنبلى ، كان فقيها ، أصوليا ، مفسرا ، محدثا ، حافظا للقرآن . متقنا للعربية والحساب والجبر وبارعا فيها . من مصنفاته : " المسودة " وقد زاد فيه ولده ثم حفيده أبو العباس ، " ومنتقى الأخبار " و " الأحكام الكبرى " توفى سنة ٦٥٢ هـ وقيل ٦٥٣ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، شذرات الذهب ٥ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، طبقات المفسرين للدراوى ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧١

والقرافى هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكى ، الإمام العلامة ، الحافظ ، برع فى الفقه والأصول ، والعلوم العقلية ، وانتهت اليه رئاسة الفقه على مذهب مالك ، وله معرفة بالتفسير ، ==

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يشمل الواجب على الكفاية ، إذ أن تاركه لا يلام شرعا إذا أتى به الغير . وكذلك الواجب الموسع ، كالصلاة إذا تركها الإنسان في أول وقتها - وقد عزم أدائها - حتى مات قبل أدائها ، فإنه لا يلام شرعا مع كون الصلاة واجبة .

تعريف الآمدى : قال : ان الواجب في الشرع " عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سببا للذم شرعا في حالة ما " (١)

ويلاحظ أنه جعل الواجب عبارة عن الخطاب المتعلق بالفعل بحيث يكون تركه سببا للذم في بعض الوجوه . وهذا بعينه حقيقة الوجوب الشرعي - كما صرح به الآمدى نفسه (٢) - فلا يكون تعريفا للواجب إذ هو متعلق الوجوب والخطاب فهو عبارة عن الفعل ، اللهم الا اذا كان المراد منه الوجوب .

وقال الغزالي : إن الأولى في حده عند أبي بكر الباقلاني (٣) " أن يقال

== من مؤلفاته : " الفروق " و " النخيرة " و كتاب التنقيح " و " الاحتمالات

المرجوحة " توفي سنة ٦٨٤ هـ .

انظر : عجرة النور الزكية ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، الديباج المذهب ٢٣٦/١ - ٢٣٩ .

(١) الإحكام للآمدى ١/ ٢٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١/ ٧٤ .

(٣) هو القاضي أبوبكر ، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المعروف

بأبي الباقلاني ، كان أصوليا ، متكلما ، حن الفقه ، عظيم الجدل ، ورعا

مشتغلا بالعبادة والتقوى ، صنف تصانيف كثيرة في الرد على الفرق الضالة

من أحسنها كتابه في الرد على الباطنية الذي سماه " كشف الأسرار وهتك

الأسرار " و من مؤلفاته أيضا : " التمهيد " و " التقريب والإرشاد " .

في أصول الفقه و " المقدمات في أصول الديانات " . توفي سنة ٤٠٣ هـ .

انظر : الديباج المذهب ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ، فخرات الذهب ٣/ ١٦٨ - ١٦٩ ،

البداية والنهاية ١١/ ٣٥٠ ، تاريخ بغداد ٥/ ٣٢٩ ، الفتح المبين ١/ ٢٢١ -

٢٢٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٣/ ٢٠٢ .

هو الذى يذم تاركه ، ويلام شرعا بوجه ما " (١)
ونقل هذا التعريف للإمام الرازى فى المحصول قائلا : " أما الواجب
فالذى اختاره القاضى أبوبكر : انه ما يذم تاركه شرعا على بعض الوجوه " (٢)
وهذا ما ارتضاه الشوكانى فقال : هو " ما يمدح فاعله ، ويذم تاركه
على بعض الوجوه " (٣).

وهذه التعريفات وإن اختلفت عباراتها لكن مفادها واحد ، ويؤخذ عليها
التعبير بـ " بعض الوجوه " إذ به يخرج ما يذم تاركه على كل الوجوه ،
لأن القيود لابد أن تخرج أضدادها ، فتصير غير شاملة لجميع أفراد المعرف
كالواجب المضيق ، والمعين (٤).

التعريف المختار :

وضع الإمام البيضاوى تعريفا للواجب يجمع جميع أفراد المصروف ،
ويمنع ما ليس منه ، فقال : " ويرسم الواجب بأنه الذى يذم شرعا تاركه
قصدا مطلقا " (٥) . وتبعه فى ذكر هذا التعريف ابن النجار الحنبلى (٦).

شرح التعريف :

قوله : (الذى " أى الفعل الذى ... فهو جنس فى التعريف يشمل
الواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه ، والمباح .

(١) المستصفى ١ / ٦٦ .

(٢) ج ١ ، ق ١ ، ص ١١٧ .

(٣) ارشاد الفحول ص ٦ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٥ .

(٥) منهاج الوصول فى علم الأصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٤١ - ٤٢ .

(٦) شرح الكوكب المنير ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .

وقوله : " يذم " القيد الأول ، يخرج به المندوب ، و المباح ، والمكروه لعدم الذم فيها .

قوله : " شرعا " اشارة الى أن الذم لا يثبت الا بالشرع ، والمعنى : الفعل الذى ورد ذم تاركه فى كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، أو اجماع أئمة .

قوله : " تاركه " احتراز به عن الحرام ، لأنه لا يذم تاركه بل يثاب .
قوله : " قصدا " انما أتى به كى يشمل التعريف الصلاة التى تركها المكلف ، فمات عنها أو نام أو نسيها بعد مضي الوقت الذى كان يتمكن فيه من أدائها ، فان هذه الصلاة واجبة - لأن الصلاة عند القائلين بهذا التعريف تجب بدخول وقتها وجوبا موسعا - مع عدم ذم تاركها ، فلو لم يكن هذا القيد موجودا لكان التعريف ناقصا ، فيذكره صار مستوعبا لهذه الصور ، لعدم وجود قصد الترك .

قوله : " مطلقا " فيه وجهان :

الوجه الأول : هو أن يكون قوله : " مطلقا " راجعا الى الذم المذكور فى التعريف ، أى الواجب هو : الفعل الذى اذا تركه المأمور به ذم شرعا سواء كان هذا الذم من بعض الوجوه ، أو من كلها ، فيشمل الواجب المضيق والموسع ، والواجب على العين والكفاية والواجب المحتم والمخير ، أما شموله للمضيق والمحتم والواجب على العين فظاهر ، اذ تاركها يذم من كل الوجوه سواء أتى بها غيره أم لم يأت بها .

وأما شموله للموسع ، فلأنه يذم تاركه من بعض الوجوه وهو أن لا يأتى به المكلف قصدا حتى يخرج الوقت ، وكذلك الواجب على الكفاية انما يذم المكلف بتركه اذا لم يأت به غيره ، وأما الواجب المخير فانما يذم بتركه اذا لم يأت ببديله .

فيدفع بهذا القيد ما قد يقال : إن من الأفعال الواجبة ما لا يذم تاركها
كترك الواجب على الكفاية ، ووجه هذا الدفع هو : أن هذا التارك
وان كان لا يذم بتركه للواجب على الكفاية من وجه لكنه يالزم من وجـه
آخر و هو : ان لم يأت به غيره .

الوجه الثاني : أن يكون قوله " مطلقا " عائدا الى " الترك " أى تركا
مطلقا . أتى بهذا القيد ، لثلا يقال : إن التعريف لا يشمل الواجب على
الكفاية فان تاركه لا يأثم مع أن الانسان لو أتى به يقال : إنه أتى
بالواجب ، لأن المقصود من الترك هو الترك المطلق بأن يوجد منه و من
غيره ، فحينئذ يتحقق الأثم على تاركه . وكذلك الأمر فى الواجب المخير
و الموسع فان تاركهما لا يأثم و الآتى بهما آت بالواجب ، لأن المراد من
الترك هو الترك المطلق ، فيدخلان فى التعريف ، كما يدخل فيه - بناء على
هذا القيد - الواجب المحتم و المضيق ، والواجب على العين ، لأن كل ما
ذم عليه الشخص اذا تركه وحده ، يوجه الذم اليه أيضا اذا تركه
هو و غيره (١).

تعريف المندوب :

للمندوب تعريفات كثيرة لدى الأصوليين ، يلتقى بعضها مع بعض ،

فمن هذه التعريفات :

قال الجوينى : " هو الفعل المقتضى شرعا من غير لزوم على تركه (٢) " .

وعرفه الامام الرازى بقوله : هو " الذى يكون فعله راجعا على تركه

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٢ - ٤٥ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٢٤٦ - ٢٤٩ .

(٢) البزهران ١ / ٣١٠ .

فى نظر الشرع ، ويكون تركه جائزا "(١).

وقال القرافي : إن " المندوب ما ربح فعله على تركه شرعا من غير ذم "(٢)
والظاهر أن هذه المجموعة من التعريفات كلها تفيد شيئا واحدا وهو :
أن المندوب ما جاز تركه و لكن فعله أولى من الترك فى نظر الشارع .
و يؤخذ على هذه المجموعة أنها غير مانعة عن دخول الغير كالواجب
على الكفاية ، فان فعله أولى من الترك ولا يذم تاركه .
وقال الفزالي : إن الأصح " فى حده أنه المأمور به الذى لا يلحق الذم
بتركه من حيث هو ترك له من غير حاجة الى بدل "(٣).

و على ذلك سار ابن قدامة الحنبلى فى تعريفه حيث قال : " وحده فى الشرع
مأمور لا يلحق بتركه ذم من حيث تركه من غير حاجة الى بدل "(٤)

ثم إن الفزالي ~~وليس قاطعة~~ ذكر هذا التعريف فى بيان حد النذب ،
و التعريف كما نرى بيان للفعل المتعلق - بكر اللام - به النذب ، وهو
المندوب فلعل ~~أطلق~~ المصدر و أراد به اسم المفعول .

~~ويلاحظ على هذين التعريفين شمولهما للرابع على الكفاية ، وإن كان~~
~~مأموره لا يلحق الذم بتركه لئلا يلقى به الغير .~~

وعرفه أبو الخطاب بقوله : هو " ما ندب الشرع الى فعله لأجل الثواب "(٥)
و هذا التعريف غير مانع من دخول الغير فيه ؛ لأن الواجب كذلك يثاب على فعله .

(١) المحصول ج ١ ، ق ١ ص ١٢٨ .

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ .

(٣) المستقصى ١ / ٦٦ .

(٤) روضة الناظر ص ٢٠ .

(٥) التمهيد لأبى الخطاب الكلوزانى ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٦ .

و قال فخر الاسلام البزدوى^(١) : " أما النفل فما يثاب المرء على فعله ،
و لا يعاقب على تركه " ^(٢).

وينقد بأنه لا يمنع من دخول الواجب على الكفاية ، والمخير ، والموسع ،
و عرفه الإمام البيضاوى بقوله : هو " ما يحمد فاعله و لا يذم تاركه " أى الفعل الذى يحمد فاعله ، والمقصود بالفعل هو : كل ما
يصدر من المكلف فيشمل الفعل المعروف ، و القول بقسميه : النفسى واللسانى .
و قوله : " يذم " نكرة وقع فى سياق النفى فيفيد العموم ، أى لا يذم تاركه
مطلقا ، فلا يعترض على التعريف بالواجب على الكفاية و الواجب الموسع
و المخير . نعم يمكن الاعتراض عليه بفعل الله تعالى ، فانه عز وجل
يمدح بفعله ، ولا يذم مطلقا ، مع عدم وصف فعله بالمندوب ، اللهم الا أن
يقال : المراد بالفعل فعل المكلف كما حمّله عليه الإنسانى^(٣).

التعريف المختار :

هو ما أتى به ابن النجار الحنبلى حيث قال : " المندوب شرعا
أى فى عرف أهل الشرع ما أثيب فاعله كالسنن الرواتب ولو كان قولاً .

(١) هو أبو الحسن ، على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم المعروف -
بفخر الاسلام البزدوى - نسبة الى بزدة قرية حصينة قرب نف - الحنفى ،
أخ أبى اليسر ، وكان يكنى أيضا : بأبى العسر ، لعسر تأليفه . كان امام
الدنيا فى الفروع و الأصول ، صاحب الطريقة على مذهب أبى حنيفة (رحمه الله)
من تصانيفه : كنز الوصول الى معرفة الأصول المشهور بأصول البزدوى ،
و شرح الجامع الكبير ، والجامع الصغير . توفى سنة ٤٨٢ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٢٤ - ١٢٥ ، الجواهر المضيئة ١ / ٣٧٢ ، الفتح
المبين ١ / ٢٦٣ .

(٢) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى)

٢ / ٣١١ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٦ - ٤٧ .

كأذكار الحج و لو كان عمل قلب كالخشوع في الصلاة . و يخرج بقوله : ﴿ ولم يعاقب تاركه ﴾ الواجب المعين كالطلوات الخمس و صوم رمضان • وبقوله : ﴿ مطلقا ﴾ الواجب المخير كخصال كفارة اليمين ، وفرض الكفاية كصلاة الجنائز (١) .

فهذا التعريف و ان كان يلتقى مع تعريف البيضاوى - حسب ما شرحه - الإنسانى - إلا أنه أصرح و أدق في عباراته كما أنه لا يدخل فيه ما ليس من أفراد ، فلذا نحسبه راجحا ، والله أعلم •

تعريف المباح :

عرف الأصوليون المباح بتعريفات متعددة لكن هذا التعدد - كما يبدو لى - ليس مبنيًا على أساس يذكر ، أو قاعدة تبين بل الأمر راجع الى اختلاف الألفاظ أو اضافة بعض القيود وفيما يلي بعض هذه التعريفات :

لقد عرف امام الحرمين المباح بقوله : " ما خير الشارع فيه بين الفعل و الترك من غير اقتضاء ، و لا زجر " (٢)

و قال القرافي : هو : " ما استوى طرفاه في نظر الشرع " (٣) .

و يعترض على هذين التعريفين بما يأتى :

أما التعريف الأول فبالصلاة فى أول وقتها ، فان المكلف بها مخير بين الفعل و الترك مع النية بالإتيان بها ، و هى تقع واجبة لو أتى بها و ليست مباحة • كما يعترض عليه بالواجب المخير كخصال الكفارات ، فان المكلف بها مخير بين فعل كل خصلة منها و تركها ، وعند الإتيان بها لا تكون مباحة بل واجبة •

(١) شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) البرهان ١ / ٣١٣ •

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ •

و أما على التعريف الثاني فبأفعال الله عز وجل ، وكذلك أفعال الأطفال
و المجانين ، فانها لا توصف بكونها مباحة مع استواء الطرفين : الفعل
و الترك (١).

و قد حاول الامام الغزالي تعريف المباح بقوله : " ويمكن أن يحد بأنه
الذى عرف الشرع أنه لا ضرر عليه في تركه ، ولا فعله ، ولا نفع من
حيث فعله و تركه (٢) " . ووافق الامام الرازي لكنه لم يصرح بأن الإذن
من الشرع بل أشار إليه فقال : " و أما المباح فهو الذى أعلم
أو دل على أنه لا ضرر في فعله و تركه و لا نفع في الآخرة (٣) " .
و قد نقده الآمدي (٤).

و عرف البيضاوي المباح بأنه : " ما لا يتعلق بفعله و تركه مدح ، و لا
ذم (٥) " . قال الإسكندراني إن هذا الحد غير مانع (٦).

و عرف أبو يعلى المباح بقوله : " كل فعل مأذون فيه لفاعله ، لا ثواب
له في فعله ، ولا عقاب في تركه (٧) " .

و تبعه أبو الخطاب الكلواني في هذا التعريف فقال هو : " كل فعل
مأذون فيه ، لا ثواب على فعله ، ولا عقاب على تركه (٨) " .

(١) انظر : الأحكام للآمدي ١ / ٩٤ .

(٢) المستصفى ١ / ٦٦ .

(٣) المصنوع ج ١ ، ق ١ ، ص ١٢٨ .

(٤) انظر : الأحكام للآمدي ١ / ٩٤ .

(٥) منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٤٨ .

(٦) جاء في نهاية السؤل : " المباح هو قسم من أفعال المكلفين كالواجب
و المندوب ... فبناءً على هذا أفعال غير المكلفين كالنائم و الساهي
لا تعتبر من المباح مع أن الحد يصدق عليه فيكون غير مانع " ١ / ٤٩ .

(٧) العدة لأبي يعلى ١ / ١٦٢ .

(٨) التمهيد لأبي الخطاب الكلواني ج ١ ، ق ١ ، ص ١٥٠ .

ويشبه هذين التعريفين تعريف ابن النجار (١).

وقال الآمدي : " هو ما يدل الدليل المعنى على خطاب الشارع بالتخيير فيه بين الفعل والترك من غير بدل (٢) " .

و يبدو لي أن هذا التعريف يؤدي المعنى الذي يرمي إليه تعريف أبي يعلى ومن تبعه .

تعريف الحرام : عرف الحرام - كضده الواجب - بتعريفات كثيرة وبألفاظ متعددة لكن معظمها تلتقى عند كونه : قولاً أو فعلاً أو عمل قلب يلام تاركه شرعاً . ويسمى الحرام محظوراً و ممنوعاً ، وذنباً ، ومعصية وسيئة و فاحشة و ... (٣)

تعريف المكروه : يطلق المكروه عند العلماء على معان مختلفة منها : المحظور ، وما نهى عنه نهى تنزيه ، وترك الأولى ، فلذلك يتفاوت المقصود ، ويعرفه كل واحد حسبما يتوخاه منه ، وفيما يلي بعض هذه التعريفات التي وإن تباينت صيغها ، لكن جلها تجتمع حول نقطة واحدة وهي : أن المكروه عبارة عما يمتنع تاركه ولا يذم فاعله شرعاً .

فقد قال امام الحرمين : " المكروه ما زجر عنه ، ولم يلم على الاقدام عليه " (٤)

و في روضة الناظر : " المكروه " ما تركه خير من فعله " (٥)

(١) جاء في شرح الكوكب المنير أن المباح " فعل مأذون فيه من الشارع خلا

من مدح و ذم " ١ / ٤٢٢ .

(٢) الأحكام للآمدي ١ / ٩٤

(٣) انظر : البرهان للجويني ١ / ٣١٣ ، المحصول ج ١ ، ص ١٢٧ ، منهاج الوصول

(مع نهاية السؤل) ١ / ٤٧ شرح تنقيح الفصول ص ٧ ، شرح الكوكب -

المنير ١ / ٣٨٦ .

(٤) البرهان ١ / ٣١٣ .

(٥) ص ٢٣ .

و قال البيضاوى : " المكروه ما يمدح تاركه ، و لا يذم فاعله " (١)
 كما قال القرافي : " المكروه ما رجح تركه على فعله شرعا من
 غير ذم " (٢)

-
- (١) منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٤٨ .
 (٢) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ .

الفصل الثاني _____
الأمـــــر .

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : تعريف الأمر .
- المبحث الثاني : مقتضى الأمر .

المبحث الأول

تعريف الأمر

تمهيد : تباينت تعريفات الأصوليين للأمر نتيجة اختلافهم في إطلاق

الأمر على اللفظي والنفي ، و الشروط التي قيدوا التعريف بها .
 فذهب جمهور الأصوليين الى القول بإطلاق الأمر على اللفظي والنفي لكنهم
 اختلفوا هل هو مشترك فيهما أم أنه مجاز في اللفظي حقيقة في النفي (١) .
 و ذهب جمهور الأصوليين من الحنابلة و المعتزلة الى نفي إطلاق الأمر
 على النفي .

فقال الحنابلة : إنه عبارة عن تلك الصيغ الموضوعة لطلب الفعل من قبل
 أهل اللغة ، وهي أمر بذاتها لا عبارة عما تدل عليه ، وخالفوا - كغيرهم
 من أهل السنة - المعتزلة المنكرين للأمر النفي - الذي هو قسم من الكلام
 النفي - في اشتراط ارادة الأمر في الأمر .

قال ابن قدامة : " وللأمر صيغة مبينة تدل بمجردها على كونها أمرا
 اذا تعرت عن القرائن وهي افعل للحاضر وليفعل للغائب ، هذا قول الجمهور (٢) .
 فعلى ضوء ما ذكر نستطيع أن نقول : إن التعريفات الواردة للأمر
 لا تخلص عما يأتي :

أ - أما أن تكون معرفة للأمر اللفظي الذي هو مدار بحث عند الأصوليين
 باعتباره قسما من الأدلة الكلية التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام من
 الأدلة الجزئية .

(١) انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ٣٦٩ ؛

حاشية الرهاوى (مع شرح المنار لابن ملك) ١١٠ .

(٢) روضة الناظر ص ٩٨ . وانظر أيضا ، ص ٩٩ .

- ب - واما أن تكون مبينة للأمر النفسى الذى يبحث عنه فى علم الكلام .
أما الأصوليون فانما يذكرونه تكميما للفائدة .

أ - تعريف الأمر اللفظى :

الأمر فى اللغة ضد النهى ^(١) . و أما فى اصطلاح علماء الأصول فقد قال أبو الحسين البصرى : ^(٢) " قول يقتضى استدعاء ^{الفعل} بنفسه لا على جهة التذلل . و قد دخل فى ذلك قولنا : " افعل " وقولنا : " ليفعل " ... و قد دخل فى قولنا : " يقتضى استدعاء الفعل " الارادة والغرض ... " ^(٣) و الظاهر أن أبا الحسين يرى فى تكوين الأمر ثلاثة شروط :

- ١ - الصيغة : التى دلت بنفسها على الأمر كـ " افعل " و " ليفعل " ^(٤)
- ٢ - الاستعلاء . قال أبو الحسين : ان التقييند بالاستعلاء أولى من ذكر العلو معللا ذلك بقوله : " لأن من قال لغيره : " افعل " على سبيل التضرع اليه و التذلل ، لا يقال إنه يأمره و ان كان أعلى رتبة من المقول له . و من قال لغيره : " افعل " على سبيل الاستعلاء عليه لا على سبيل التذلل له ، يقال : انه أمر له و ان كان أدنى رتبة منه ، ولهذا يصفون من هذه سبيله بالجهل و الحمق من حيث أمر من هو أعلى رتبة منه " ^(٥) .

- (١) القاموس المحيط باب الرا ، فعل الهمزة ، ١ / ٢٦٥ .
(٢) هو : محمد بن على بن الطيب البصرى ، شيخ المعتزلة ، كان أحد أذكيا زمانه ، جيد الكلام ، غزير العادة ، مليح العبارة . من تصانيفه : " المعتمد " فى أصول الفقه - الذى أخذ عنه الفخر الرازى كتابه المحصول - و " تصفح الأدلّة " و " غرر الأدلة " توفى عام ٤٣٦ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٣ / ١٠٠ ، جذرات الذهب ٣ / ٢٥٩ .
(٣) المعتمد ١ / ٥٦
(٤) انظر : المصدر نفسه ١ / ٤٩ .
(٥) راجع : المصدر نفسه ١ / ٤٩ .

ووافقه في اشتراط الاستعلاء كل من ابن قدامة و الآمدى وابن الحاجب . (١)
 ٣ - الإرادة : أى إرادة الأمر وقوع المأمور به ، إذ لا يكفى لايجاد الأمر وجود الصيغة الدالة عليه بنفسها ، لأن الصيغة قد يتكلم بها من هو غافل عن معناها ، غير قاصد محتواها ، كالنائم و الساهى ، فلكى يتحقق الغرض المنشود من الصيغة لابد فيها من الإرادة . (٢)

هذا ، و قد رد جمهور الأصوليين من أهل السنة اشتراط الإرادة للمأمور به و أثبتوا عدم التلازم بين الأمر و الإرادة ، قال ابن قدامة : " ولا يشترط في كون الأمر أمرا إرادة الأمر في قول الأكثرين . وقالت المعتزلة : انما يكون أمرا بإرادة ... لنا أن الله أمر ابراهيم (عليه السلام) بذبح ولده و لم يرده منه ، و أمر ابليس بالسجود و لم يرده منه ، إذ لو أراد لوقع فان الله فعال لما يريد " (٣) .

تعريف أبى اسحق الشيرازى (٤)

"قول يتدعى به الفعل ممن هو دونه "

جاء في شرح هذا التعريف : أن المراد بـ " القول " اللفظ الدال بالوضع ،

(١) راجع : روضة الناظر ص ٩٨ ، الإحكام للآمدى ١١/٢ ، مختصر المنتهى ٢٧/٢ .

(٢) انظر : المعتمد ١ / ٥٠ - ٥٤ .

(٣) روضة الناظر ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) هو الشيخ جمال الدين ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى ، الشافعى ، الامام المتقن ، المدقق ، ذو الفنون من العلوم المتكاثرة . كان أحد فحاء أهل زمانه ، وأكثرهم تواضعا و ورعا ، طلق الوجه حسن المجالسة ، رحل اليه الطلبة و الفقهاء من الأقطار ، و أثنى عليه علماء عهده . من مؤلفاته : " التبعية " و " المذهب " في الفقه ، و " اللمع " و شرحه و " التبصرة " في أصول الفقه . توفي سنة ٤٧٦ هـ . و قيل سنة ٤٧٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ ، غدرات -

الذهب ٣ / ٣٤٩ - ٣٥١ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج ٢ ، ١٦٢ ، ١٧٤ .

فالطالب بالاشارة و القرائن المفهمة لا يكون أمرا حقيقة • وهو جنس فـى
التعريف •

وقوله : " يستدعى به الفعل " قيد أول يخرج به النهى •

وقوله : " ممن هو دونه " قيد ثان يخرج به الالتماس والدعاء • (١)

قال ابن قدامة الحنبلى : " الأمر استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء " (٢)

و يبدو من التعريف أنه من منترطى الاستعلاء و اليه ذهب صدر الشريعة (٣)

و النفسى (٤) و من وافقهما •

أما الإمام البيضاوى فقد أفند العلو و الاستعلاء فى الأمر - متدلا بقوله

تعالى حكاية عن فرعون لقومه : " فما ذا تأمرون " (٥)

وجه الاستدلال هو أن الله عزوجل سمى المثورة الصادرة عن جماعة فرعون

الى فرعون أمرا مع كونهم لا يوصفون بالعلو لأن فرعون كان له مكانة عظيمة

(١) انظر : نزهة الميثاق ص ٦٢ - ٦٣ •

(٢) روضة الناظر ص ٩٨ •

(٣) انظر : التوضيح (بها من التلويح) ١ / ١٤٩ •

(٤) انظر : المنار (مع شرح ابن ملك) ١٠٨ • والنفسى هو أبو البركات،

حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النفسى - نسبة الى نفس - بفتحيتين -

من بلاد السفد فيما وراء النهر - الحنفى ، كان اماما عديم النظر فى

زمانه ، بارعا فى الحديث ، ومعانية ، ورأسا فى الفقه و الأصول • من

مؤلفاته : " المنار " وشرحه " كشف الأسرار " فى أصول الفقه ، و" الوافى "

فى الفروع وشرحه " الكافى " و كنز الدقائق " فى الفقه ، توفى

سنة ٧١٠ هـ •

انظر : الفوائد البهية ١٠١ - ١٠٢ ؛ الجواهر المضيئة ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ •

(٥) سورة الشعراء ، آية ٢٥ •

بينهم حتى اتخذوه لها . كما لا يحرزون صفة الاستعلاء ؛ لأن المقام مقام
الاستشارة أمام فرعون الذى كانوا يزعمونه لها لهم (١) - لذلك عرف الأمر
بقوله : " إنه حقيقة فى القول الطالب للفعل " .

قال الإسنوى فى شرح هذا التعريف : إن " القول " جنس فى التعريف يشمل
الأمر وغيره ، سواء كان نفسانيا أم لا .
وقوله : " الطالب " احتراز عن الخبر والأمر النفساني ، فإنه هو الطلب
لا الطالب لكن الطالب حقيقة هو المتكلم فإطلاقه على الصيغة مجاز من
باب تسمية المسبب باسم سببه الفاعلى .

وأضاف : أنه لابد فى هذا التعريف من زيادة لفظ " بالوضع " أو " بالذات "
والا فإن الحد يصدق على قول القائل : أنا طالب منك كذا ، أو أوجبت
عليك و إن تركته عاقبتك ، مع كونه خبرا . (٢)

(ب) تعريف الأمر النفسى : قال امام الحرمين : " الأمر هو القول المقتضى

بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به " .
ثم شرح التعريف قائلا : " فذكرنا القول يميز الأمر عما عدا الكلام . وذكرنا
المقتضى الى استتمام الكلام يميزه عما عدا الأمر من أقسام الكلام . وقولنا
(بنفسه) يقطع وهم من يحمل الأمر على العبارة ، فإن العبارة لا تقتضى
بنفسها ، وإنما تعبر بمعناها عن اصطلاح أو توقيف عليها . وذكرنا (الطاعة)
يميز الأمر عن الدعاء والرغبة ، من غير جزم فى طلبه الطاعة . (٣) "

(١) انظر : نهاية السؤل ٨ / ٢ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ٧ / ٢ .

(٣) البرهان ٢٠٣ / ١ .

وقال الآمدي بعد ما أورد عدة تعريفات للأمر و أفندما - " والأقرب في ذلك إنما هو القول على قاعدة الأصحاب [أي القائلين بالأمر النفس] وهو أن يقال : الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء " (١) . فخرج بقيد الاستعلاء . الدعاء و الالتماس .

ووافق ابن الحاجب في الإتيان بهذا القيد في التعريف فقال هو : " اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء " (٢)

أما ابن السبكي من الشافعية : فقد نفى اشتراط العلو والاستعلاء فقال هو " اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير كف . ولا يعتبر فيه علو ولا استعلاء " قال المحلي (٣) في شرحه : إن الأمر النفس لما كان هو الأصل والعمدة عرفه ابن السبكي بالتعريف الآنف الذكر (٤) .

(١) الأحكام للآمدي ٢ / ١١ .

(٢) مختصر المنتهى ٢ / ٧٧ و انظر ايضا حاشية التفتازاني ٢ / ٧٧ .

(٣) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن ابراهيم المحلي الشافعي الامام العلامة الذي كان آية في الذكاء و الفهم حتى قال بعض أهل عصره : إن ذهنه يثقب الماس .

برع في علوم الفقه و الأصول ، والنحو والمنطق والكلام ، وكان غرة عمره في الورع و الدعوة الى الله . من مؤلفاته : شرح جمع الجوامع و شرح

الورقات في الأصول و شرح المنهاج في الفقه و تفسير القرآن من أوله ^{إلى نهاية سره الإسراء} الكهف

الى آخر القرآن تكملة لتفسير السيوطي . توفي سنة ٨٦٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ٣ / ٤٠ ؛ طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٨٠ - ٨١ ؛

شذرات الذهب ٧ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) انظر : جمع الجوامع و شرح المحلي (مع حاشية البناني) ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٩ .

المبحث الثانى

مقتضى الأمر

تمهيد :

اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر^(١) تستعمل لمعان كثيرة : من الوجوب والندب والإباحة ، والامتنان والتهديد حتى أصلها ابن السبكي الى ستة وعشرين معنى . كما قالوا : إن استعمال الصيغة الموضوعة للأمر فيما عدا الطلب والإباحة مجاز لكنهم اختلفوا فى استعمالها فى هذه المعانى :

١ - قال بعضهم : إنها مشتركة بين الطلب والتهديد والإباحة كاشتراك لفظ القرء بين الطهر والحيض .

(١) صيغة الأمر هى الألفاظ التى وضعها أهل اللغة لطلب الفعل ، وهذه الصيغ عبارة عن : فعل الأمر كقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " سورة المزمل ، آية ٢٠ . الفعل المضارع المقرون بلام الأمر كقوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " سورة البقرة ، آية ١٨٥ . المصدر النائب عن فعل الأمر كقوله تعالى فى سورة محمد ، آية ٤ : " فاذا لقيتكم الذين كفروا فضرب الرقاب " أى اضربوا الرقاب .

اسم فعل الأمر كقوله تعالى فى سورة المائدة ، آية ١٠٥ " عليكم أنفسكم " أى ألزموا . وقوله تعالى فى سورة يوسف ، آية ٢٣ " وقالت هيت لك " أى هلم ، وأقبل . الجملة الخبرية المقصود بها الطلب كقوله تعالى فى سورة البقرة ، آية ٢٢٨ " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " أى ليتربصن .

انظر : نهاية السؤل ١٥/٢ ؛ أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

- ٢ - و منهم من قال : إنها حقيقة فى الإباحة ، مجاز فيما سواها .
 ٣ - و منهم من قال : إنها حقيقة فى الطلب مجاز فيما سواه ، وصح هذا القول
 الآمدي (١).

ثم القائلون بالقول الثالث اختلفوا فى دلالة الأمر المجرد عن القرينة ففى
 حين اتفقوا على أن الأمر المصحوب بالقرينة يحمل على ما حددته القرينة ،
 فكان الأمر العارى عن القرينة مجالا لاختلاف العلماء فى دلالة و أهم تلك الأقوال
 خمسة :

القول الأول : لجمهور العلماء و هو : أن الأمر العارى عن القرينة يحمل على
 الوجوب فهو حقيقة فيه و هو منذهب الشافعى (٢) ، و عامة الأصوليين من الحنفية ،
 و ابن حزم الظاهرى (٣) ، و أبو الحسين البصرى و فخر الدين الرازى و ابن الحاجب

- (١) انظر : جمع الجوامع (مع حاشية البنائى) ٣٧٢/١ ؛ الإحكام للآمدي ١٤/٢ - ١٥ .
 (٢) هو الامام أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعى
 - وهو الذى ينسب اليه الشافعى - ولد بغزة من الشام ، ثم حمل الى مكة ،
 و نشأ بها ، و حفظ القرآن و هو ابن سبع سنين ، و الموطأ و هو ابن عشر ،
 ثم سلمته أمه الى مسلم بن خالد مفتى مكة فتفقه عليه ، و أذن له بالإفتاء ،
 و هو ابن خمس عشرة سنة ، ثم رحل الى مالک فى المدينة ، ثم قدم بغداد
 واجتمع بعلمائها - و قد أخذوا عنه العلم - ثم خرج الى مصر و صنف بها
 كتبه الجديدة الى ان انتقل الى رحمة الله تعالى سنة ٢٠٤ هـ .
 انظر : طبقات الشافعية للإسنوى ١١/١ - ١٢ ، طبقات الشافعية لابن هداية -
 اللس ص ٢ - ٣ .

- (٣) هو أبو محمد ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى ، كان من بيت
 وزارة و رئاسة و ثروة . اشتغل بالعلوم النافعة الشرعية و برز فيها
 فكان اماما عارفا بفنون الحديث ، فقيها أصوليا مفسرا منطقيا شاعرا ==

المالكي ، و البيضاوى ، و ابن اللحام الحنبلى (١) .

واستدلوا بأدلة كثيرة منها :

١ - قول الله عزوجل : " و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " (٢)

قال ابن حزم : " انبلج الحكم بهذه الآية و لم يبق للشك مجال ، لأن النذب تخيير و قد صح أن كل أمر لله و لرسوله فلاختيار فيه لأحد ، و اذا بطل الاختيار فقدلزم الوجوب ضرورة ، لأن الاختيار انما هو فى النذب و الإباحة اللذين لنا فيهما الخيرة ان شئنا فعلنا ، و ان شئنا لم نفعل ، فأبطل الله عزوجل الاختيار فى كل أمر يرد من عند نبيه (صلى الله عليه وسلم)

= أديبا مؤرخا طبيبا . و كان ظاهريا لايقول بشئ من القياس ، كما كان كثير الوقعة فى العلماء بلسانه و قلمه . له مؤلفات كثيرة يقال : إنه صنف أربع مائة مجلد فى قريب من ثمانين ألف ورقة ، منها : " المحلى " و " الإحكام فى أصول الأحكام " و " الفصل فى الملك و الأهواء و النحل " توفى سنة ٤٥٦ هـ .
انظر : البداية و النهاية ٩١/١٢ - ٩٢ ، النجوم الزاهرة ٧٥/٥ ، الفتح المبين ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .
(١) انظر : البرهان ٢١٦/١ ، الإحكام للآمدى ١٤/٢ ، الإحكام لابن حزم ٢/٣ ، المعتمد ٥٧/١ ، المحصول ج ١ ق ٢ ٦٦ ، روضة الناظر ص ١٠٠ ، مختصر المنتهى ٧٩/٢ ، نهاية السؤل ١٨/٢ ، المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ٩٩ ، ثور الأنوار ص ٣٠ ، المفتى للخبازى ص ٣١ ، حاشية محمد يعقوب البنانى المشهور بمولوى الحسامى ١٠٦/١ ، أصول السرخى ١٥/١ .

هذا ، و ابن اللحام هو أبو الحسن علاء الدين على بن محمد بن عباس البعلبلى الدمشقى الحنبلى المعروف بابن اللحام ، شيخ الحنابلة فى وقته ، تتلمذ لابن رجب وغيره ، درس و أفتى و شارك فى فنون ، وولى تدريس المنصورية بمصر ، من مؤلفاته : القواعد و الفوائد الأصولية ، و تجريد النهاية فى تحرير أحكام النهاية ، و الأخبار العلمية فى اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية . توفى سنة ٨٠٣ هـ .
انظر : شذرات الذهب ٣١/٧ ، الضوء اللامع ٥ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية ٣٦ .

و ثبت بذلك الوجوب و الفرض في جميع أوامرها " (١)

٢ - قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم " (٢). والتحذير إنما يكون بترك الواجب .

٣ - قوله عز وجل : " ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك " (٣). فقد ذم الله تعالى إبليس على ترك امتثال المأمور به - إذ ليس المراد الاستفهام بالاتفاق بل المقصود الذم - والذم يكون بترك الواجب .

٤ - قوله عليه السلام : " لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " (٤) ولا مشقة في المندوب فدل على أن أمره عليه السلام للوجوب .

٥ - إجماع السلف الصالح ، فقد تكرر و اشتهر استدلالهم بالأمر المجرد على الوجوب ، ولم ينكر عليهم أحد ، و أما حملهم بعض الأوامر على النسيب فقد كان ذلك لأجل وجود القرائن الصارفة .

٦ - قول أهل اللسان ، قال ابن قدامة : " إن أهل اللغة عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب ، لأن السيد لو أمر عبده فخالفه حسن عندهم لومه وتوبيخه و حسن العذر في عقوبته بمخالفة الأمر ، والواجب ما يعاقب بتركه أو يذم بتركه " (٥).

(١) الإحكام لابن حزم ٣ / ٢١ - ٢٢ .

(٢) سورة النور ، آية ٦٣ .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٢ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ١ / ٣١٤ ،

ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة ، باب السواك ١ / ٢٢٠ .

(٥) روضة الناظر ص ١٠١ .

وانظر : أصول السرخسي ١ / ١٨ ، المحصول ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩ ، مختصر المنتهى

وشرحه للعضد ٢ / ٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ١٢٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ،

ارشاد الفحول ٩٤ .

القول الثاني :

هو أن الأمر المطلق الخالي من القرينة يحمل على النذب ، فهو حقيقة فيه ، واليه ذهب الشافعي في قوله و جماعة من الفقهاء و كثير من المتكلمين و من المعتزلة .

وقالوا : إنه قد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١) ، فلو كان الأمر للوجوب لما فرض امتثال المأمور به الى ميثثة المكلف الذي هو ينا في حقيقة الوجوب ، بل هو شأن المندوب .

ورد هذا الاستدلال : بأن التفويض في الحديث الى الاستطاعة دون الميثثة ، وهو شأن الواجب ، إذ ما لا يستطيعه المكلف لا يجب عليه ، أما المندوب فإنه يجوز تركه مع الاستطاعة (٢) .

القول الثالث

وهو أن الأمر موضوع في اللفظة لكل من النذب والوجوب بالاشتراك اللفظي ، كوضع لفظ القرء للطهر والحيض ، وأضاف بعضهم الى هذين الاثنين الإباحة فقالوا باشتراكه بين النذب والوجوب والإباحة . و زاد الآخرون الى الثلاثة المذكورة التهديد ، وهو المعزى الى الشيعة .

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ،

باب الاقتداء بنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٨ / ١٤٢ ،

ومسلم في كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ٢ / ٩٧٥ .

(٢) انظر : الإحكام للأمدى ٢ / ١٤ ؛ مختصر المنتهى وشرح العضد ٢ / ٨١ ؛

تيسير التحرير ١ / ٣٤١ .

وهؤلاء يؤيدون رأيهم بثبوت إطلاق الأمر في كل مما ذكر ، والأصل في الإطلاق

الحقيقة .

ورد : بأن التبادر علامة الحقيقة ، والمتبادر من الأمر المطلق هو الوجوب فيحمل عليه ، وعلى غيره مجازاً . (١)

القول الرابع

هو القول بأنه حقيقة في القدر المشترك : أما الاشتراك في المفهوم العام بين النذب والوجوب وهو ترجيح الفعل على الترك ، فالأمر بالنظر إلى هذا المفهوم العام حقيقة في النذب والوجوب ، وهذا المذهب ينسب إلى أبي المنصور الماتريدي (٢) ، ومشايع سمرقند .

وأما أنه مشترك في المفهوم العام بين النذب والوجوب والاباحة ، وهو الآن ، وهذا ما ينسب إلى المرتضى (٣) من الشيعة ، فإذا ورد أمر

(١) انظر : المستصفى ١ / ٤٢٣ ؛ مختصر المنتهى وشرحه للعبد ٢ / ٧٩ - ٨٠ ؛

تيسير التحرير ١ / ٣٤١ ؛ فواتح الرحموت ١ / ٣٧٣ ؛ ارشاد الفحول ٩٤ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي - نسبة إلى ماتريد محلقة بسمرقند - الحنفي تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني ، وتفقه عليه القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي ، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى -

وغيرهما ، من مؤلفاته : كتاب التوحيد ، والرد على القرامطة ، ومأخذ الشرائع ، والجدل في أصول الفقه ، مات سنة ٣٢٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٩٥ ؛ تاج التراجم ٥٩ .

(٣) هو أبو القاسم ، على بن السيد أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد الموسوي العلوي ، كان يلقب المرتضى ذا المجدين ، وكان شيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق ، له تصانيف كثيرة على مذاهب الشيعة ، منها : كتاب سمعاه

" الثمانين " و " الدر والفرر " توفي عام ٤٣٦ هـ .

من الشرع يحمل على الطلب ، أو الاذن و رفع الحرج عن الفعل حذرا من المجاز
والاشتراك اللفظي .

و استند هؤلاء في رأيهم الى أنه قد ثبت الرجحان أو الاذن بالضرورة -
الاستقرائية ، فلا يثبت الزائد على ذلك لعدم الدليل (١) .

وقد رد هذا الاستدلال بثبوت الزيادة على الرجحان أو الاذن بالأدلة التي
أتى بها القائلون بالوجوب (٢) .

القول الخامس

هو ما ذهب اليه القاضي أبوبكر الباقلاني ، ونسب الى أبي -
الحسن الأشعري (٣) ، واختاره الغزالي وقال الأمدى ، إنه الصحيح ، وهو
القول بالتوقف حتى يرد من الشارع ما يبين المراد .

== انظر : روضات الجنات ٤ / ٢٩٤ فما بعدها ، تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ؛
البداية والنهاية ١٢ / ٥٣ ؛ غدرات الذهب ٣ / ٢٥٦ .
(١ - ٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ؛ الاحكام للأمدى ٢ / ١٤ ؛ مختصر -
المنتهى و شرحه للعضد ٢ / ٧٩ - ٨١ ؛ تيسير التحرير ١ / ٣٤١ .
(٣) هو علي بن اسماعيل بن أبي بشر إسحاق البصري - كان في الابتداء
معتزليا متابعا لأبي على الجبائي ثم رجع الى مذهب أهل السنة . كان قانعا
متعففا ، اختلف في مذهبه الفقهي ، فقد قال ابن السبكي : إنه كان شافعيًا
وجاء في الديباج أنه كان مالكيًا ، من مؤلفاته : النقض على
الجبائي ، و كتاب " الاجتهاد " و " الابانة في أصول الديانة " .
توفي سنة ٣٢٤ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ٣٤٧ فما بعدها ، الديباج المذهب -
٢ / ٩٤ - ٩٦ ؛ غدرات الذهب ٢ / ٣٠٣ ؛ طبقات المفسرين للدوادري ١ / ٣٩٠ .

و مستند هذا القول هو ما ذكره الغزالي في المستصفى حيث قال : " والدليل القاطع فيه أن كونه موضوعا لواحد من الأقسام لا يخلو : إما أن يعرف عن عقل أو نقل ، ونظر العقل إما ضرورى أو نظرى . ولأجل للعقل فى اللغات والنقل إما متواتر أو آحاد ، ولأجل فى الآحاد ، والتواتر فى النقل لا يعدو أربعة أقسام ، فانه إما أن ينقل عن أهل اللغة عند وضعهم أنهم صرحوا : بأننا وضعناه لكذا ، أو أقروا به بعد الوضع ، وإما أن ينقل عن الشارع الإخبار عن أهل اللغة بذلك ، أو تصديق من ادعى ذلك ، وإما أن ينقل عن أهل الإجماع ، وإما أن يذكر بين يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل فهذه الوجوه الأربعة هى وجوه تصحيح النقل ، ونعوى شئ من ذلك فى قوله : (افعل) أو فى قوله : (أمرتك بكذا) ، أو قول الصحابى (أمرنا بكذا) ، لا يمكن فوجب التوقف فيه " (١) وبمثل هذا التعليل أتى الآمدى (٢).

ورد هذا الاستدلال : بأن ثمة طريقا آخر لمعرفة كون الأمر المطلق للوجوب وهو التعرف بتركيب عقلى من مقدمات نقلية ، كقول القائل : تارك الأمر عاص ، وكل عاص يستحق النار ، فعرفنا من هذا وغيره من الأدلة الكثيرة التى استقريناها من الشرع أن مفاد الأمر المطلق الوجوب .

و أيضا - لو سلمنا الحصر - فإن القول بأن أخبار الآحاد لا يصح الاستدلال بها فى هذه المسألة ، لكونها من المسائل العلمية ، والشارع إنما أجاز الظن الذى تقيده أخبار الآحاد فى المسائل العملية التى هى الفروع دون العلمية

(١) المستصفى ١ / ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) الأحكام للآمدى ٢ / ١٥ .

كقواعد أصول الدين ، و أصول الفقه - غير مسلم ، لأن المقصود من كون الأمر للوجوب إنما هو العمل به لا مجرد الاعتقاد و العمليات يكتفى فيها بالظن ، (١).

هذا ، وبعد التأمل في أقوال العلماء و النظر في أدلتهم يبدو لى أن القول بكون الأمر المطلق حقيقة في الوجوب هو الذى يؤيده الكتاب والسنة و فعل الصحابة الذين كانوا يحملون الأوامر المجردة عن القرينة على الوجوب ، ويهرعون لامثالها و ينكرون المخالفة عنها - الى جانب الاستناد اللغوى . كما أن القول بالنذب يؤدى الى مخالفة الوضع اللغوى الذى يتوخى المعنى الكامل فى الأشياء ، والمعنى الكامل فى الأمر هو الطلب الجازم .

كما أن القول بالاشتراك اللفظى و التوقف يؤدى الى تعطيل كثير من الأوامر الشرعية المطلقة - اذ يتوقف المعنى المراد حينئذ على البيان و القرائن - بالإضافة الى تناقضه مع الوضع اللغوى لصيغة الأمر وإبراع الصحابة الى تنفيذها من غير استفار . و كذلك القول بالاشتراك المعنوى فانه ينافى الوضع اللغوى واستعمال الشرع .

(١) انظر : فى هذا الموضوع كله : مختصر المنتهى وشرح العنود ٢ / ٨١ ؛
 نهاية السؤل ٢ / ٣٢ - ٣٣ ؛ التوضيح (مع التلويح) ١ / ١٥٢ ؛
 تيسير التحرير ١ / ٣٤٥ .

الباب الأول
الآداء : =====
ويشتمل على ستة فصول :

- الفصل الأول : تعريف الآداء
- الفصل الثاني : شمول وصف الآداء للواجب و المندوب .
- الفصل الثالث : الآداء في المؤقتات و في غيرها .
- الفصل الرابع : أقيام الآداء و تطبيقاته .
- الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الآداء .
- الفصل السادس : الإعادة و مدى اعتبارها قسما من الآداء .

الفصل الأول

تعريف الأداء

- الأداء لغة : يقال : أدى دينه تأدية إذا قضاها ، والاسم الأداء . (١)
- وأدى الأمانة ، أو الدين تأدية ، إذا أوصلهما إلى أهلها ، والاسم الأداء . (٢)
- قال الراغب (٣) : " الأداء دفع الحق ، وتوفيقه ، كأداء الخراج ، والجزية ، ورد الأمانة ، قال تعالى : (فليؤد الذي أوتمن أمانته) (٤) ، (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) (٥) وقال : (وأداء إليه بإحسان) (٦)

- (١) انظر : الصحاح للجوهري ، باب الواو والياء ، فصل الألف / ٢٢٦٦
- (٢) انظر : المصباح المنير ١ / ٩ ، لسان العرب باب الواو والياء — من المعتل ، فصل الهمزة مادة أدا (١٤ / ٢٦)
- (٣) قال حاجي خليفة : إنه أبو القاسم ، الحين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني وذكر السيوطي والداودي أن اسمه المفضل بن محمد الأصفهاني الراغب ، وكان في أوائل المائة الخامسة .
- من مؤلفاته : " مفردات القرآن " و " المحاضرات " و " الذريعة إلى مكارم الشريعة " توفي سنة ٥٠٢ هـ .
- انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٧٣ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٢ ، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٢٩ .

- (٤) سورة البقرة ، آية ٢٨٣ .
- (٥) سورة النساء ، آية ٥٨ .
- (٦) سورة البقرة ، آية ١٧٨ . المفردات ، كتاب الألفص ١٤ .

الأداء اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في تعريف الأداء اصطلاحاً تبعاً لاختلافهم في جريان الأداء في المؤقتات وغيرها ، وشموله لفعل الواجب وغيره من النوافل . و بالنظر في تلك التعريفات نستطيع أن نقول : إن للأصوليين في تعريف الأداء ملكين :

أ - ملك الشافعية ومن وافقهم .

ب - ملك الحنفية .

أ - ملك الشافعية ومن وافقهم في تعريف الأداء :

لم تتحد عبارات أصحاب هذا الملك في وضع تعريف للأداء والسبب في ذلك يرجع إلى أن بعض هذه التعريفات تفيد أن الأداء يشمل الواجب ، و المندوب ، والبعض الآخر تجعل الأداء في الواجب دون المندوب . أما التعريفات التي تشمل الواجب و المندوب فهي كما يلي :

الأداء عند الإمام الشيرازي : عبارة عن فعل العبادة في وقتها المعين شرعاً .

قال في اللمع : " إذا أمر بأمر بعبادة في وقت معين ، ففعلها في ذلك الوقت سمي أداء على سبيل الحقيقة " (١) .

جاء في شرح هذا التعريف : أن الاتيان بالعبادة كلها - صوماً كان أو صلاة - في وقتها المعين لها شرعاً يسمى أداء حقيقة (٢) .

وهذا التعريف كما يظهر من لفظه يشمل الواجب و المندوب ، إذ إنه غير بلفظ " العبادة " وهي : أعم من الفرض والنفل .

(١) نزهة المشتاق ، ص ٨٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

تعريف ابن قدامة :

الأداء عنده عبارة عن الإتيان بالعبادة - التي هي أعم من الصوم والصلاة ، واجبا كان أو مندوبا - في وقتها المعين لها ، جاء في الروضة - بعد ما عرف الإعادة بأنها فعل العبادة مرة أخرى في الوقت المقدر لها شرعا - قال : " والأداء فعلها في وقتها " ^(١) أي فعل العبادة المتقدم ذكرها في تعريف الإعادة .

وهذا التعريف كما نرى يلتقي مع تعريف الشيرازي في التعبير بلفظ العبادة التي تتناول الواجب والمندوب .

تعريف ابن الحاجب :

قال (رحمه الله) : " الأداء ما فعل في وقته المقدر له شرعا أولا " ^(٢) .

شرح التعريف :

قوله : " ما فعل " كالجنس في التعريف عبر به ولم يقل : " واجب " ليدخل فيه الواجب ، والنوافل المؤقتة .
قوله : " في وقته المقدر له " يحتز به عما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة ، إذ لم يقدر لها وقت معين .
وقوله : " شرعا " تقييد للمقدر ، أي كون الوقت مقدرًا من الشرع ، فهو احتراز عما قدر له وقت لكن من غير الشرع كالزكاة ، إذا عين له الإمام شهرا ، وهذا ما قاله العضد في هذا المقام .

(١) روضة الناظر ، ص ٣١ . ابن قدامة وآثاره الأصولية ص ٥٨

(٢) مختصر المنتهى ١ / ٣٣٢ .

وقال التفتازانى (١): " التقييد بقوله : (شرعا) ينبغي أن يكون للتحقيق دون الاحتراز عما ذكره الشارح ، لأن إيتاء الزكاة فى الشهر الذى عينه الامام أداء قطعا ، اللهم الا أن يقال : المراد ليس أنه أداء من حيث وقوعه فى ذلك الوقت ، بل فى الوقت الذى قدره الشارع حتى لو لم يكن الوقت مقدرا فى الشرع لم يكن أداء كالنوافل المطلقة بل النذور المطلقة " . ثم بين أن ما يقتضيه ظاهر كلام ابن الحاجب هو أن يكون هذا القيد لإخراج ما إذا عين المكلف لقضاء الموسع وقتا ، ففعله فيه ، فانه لا يكون أداء . قوله : " أولا " متعلق بالمقدر ، فهو احتراز عما فعل فى وقته المقدر له ثانيا شرعا ، فانه ليس بأداء ، كصلاة الظهر - مثلا - فان الوقت الأول له هو وقت الظهر فاذا فاتت عن الشخص بنوم أو نسيان ، ثم أتى بها عند ما ذكرها ، فان فعل هذه الصلاة وإن كان فى وقته المقدر له شرعا - وإذا ثبت عن النبى (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " من نام عن صلاة أو نسيها

فصل فى بيان

- (١) هو معبود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى - نية الى تفتازان من بلاد خراسان - العلامة الامام بالنحو والتصريف ، والمعانى ، والبيان ، والأصلين وغيرهما . من مصنفاته : حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، و " التلويح الى كشف غوامض التنقيح " و شرح العقائد النفيسة " ومقاصد الطالبين " فى الكلام ، اختلف فى سنة وفاته ، فقال الحافظ ابن حجر : انه توفى سنة ٧٩٢ هـ . وقال السيوطى : سنة ٧٩١ هـ . انظر : الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ - ١٢٠ ؛ بغية الوعاة ٣ / ٢٨٥ ؛ الأعلام ٨ / ١١٣ - ١١٤ .

فليصلها اذا ذكرها " (١) - لا يسمى أداً ، لأن هذا الوقت هو الوقت المقدر
 شرعاً ثانياً . كما يخرج بهذا القيد أيضاً قضاء صوم رمضان ، فان الشارع
 جعل له وقتاً مقدراً لا يجوز تأخير عنه ، وهو من حين الفوات الى رمضان
 آخر من السنة الثانية ، فاذا أتى به فيه كان قضاءً ، لأنه أتى
 به في وقته المقدر له ثانياً لا أولاً .

هذا ما ذكره العبد ، فإنه لم يجعل " أولاً " متعلقاً بقول المصنف :

" ما فعل " حتى لا يخرج الاعادة ، لأنها عنده قسم من الأداة .

و أما غيره من الشراح - ومنهم البابرty (٢) - فقد قالوا : ان هذا القيد

(١) الحديث مروى بالفاظ مختلفة ، فروى البخارى بطرا منه في صحيحه
 كتاب الصلاة ، باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها ولا يعيد الا تلك الصلاة ١ / ١٤٨ ،
 ورواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة
 و استحباب تعجيل قضائها ، ١ / ٤٧٧ ، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة ،
 باب من نام عن الصلاة ، أو نسيها ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والنسائي في كتاب -
 المواقيت ، باب فيمن نسي صلاة ، وباب فيمن نام عن صلاة ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ،
 والترمذى في أبواب الصلاة باب ما جاء في النوم عن الصلاة ١ / ٣٣٤ ،
 وابن ماجة في كتاب الصلاة باب من نام عن الصلاة أو نسيها ١ / ٢٢٧ ، وأحمد
 في مسنده ٣ / ٢٤٣ ، والدارمى في كتاب الصلاة باب من نام عن صلاة أو
 نسيها ١ / ٢٨٠ .

(٢) هو أكمل الدين ، محمد بن محمد بن محمود البابرty - نسبة النسي
 بابرty قرية بنواحي بغداد - الدمشقى ، من أكابر علماء الحنفية ، ~~الحنفى~~
 لم تر الأعين مثله في وقته ، كان إماماً ، محققاً ، حافظاً مضابطاً ،
 حن المعرفة بالفقه والأصول ، بارعاً في الحديث وعلومه ، ذاعنائة باللغة
 والصرف والمعانى والبيان ، من مصنفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ،
 و " العناية " شرح الهداية ، وحاشية على الكشاف في التفسير ، = = =

احتراز عن الإعادة ، فهو متعلق بقول المصنف : " ما فعل " إذ الإعادة عندهم قيمة للأداء (١).

هذا ، وقد وافق ابن الحاجب في هذا التعريف كل من ابن اللحام و -
ابن النجار الحنبلي حيث عرفاه بقولهما : " الأداء ما فعل في وقته -
المقدر له أولا شرعا " (٢) كما يشبهه تعريف الفناري (٣) حيث قال :
" الأداء ما فعل أولا في وقته المقدر له شرعا " (٤) لكنه صرح
- بخلاف غيره - بتعلق " أولا " ب " ما فعل " .

وعرف القرافي : الأداء بأنه " إيقاع العبادة في وقتها المعين لها
شرعا لمصلحة اشتمل عليها الوقت " (٥).

== و شرح تلخيص المعاني في البلاغة ، توفي سنة ٧٨٦ هـ .

انظر : الفوائد البهية ص ١٩٥ فما بعدها ؛ حسن المحاضرة ١ / ٤٧١ ؛

الفتح المبين ٢ / ٢٠١ .

(١) انظر : شرح العضد على مختصر المنتهى ، وحاشية السيد الشريف ،

وحاشية التفਤازاني على شرح العضد ١ / ٢٢٣ ؛ والردود والنقود للبايرتي ،
مخطوط ، ورقة ٥٧ .

(٢) مختصر ابن اللحام ، ص ٥٩ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٥ .

(٣) هو : محمد بن حمزة بن محمد شمس الدين الفناري ، الحنفي ، الامام ،

العلامة ، صاحب الإطلاع الواسع على كل العلوم : العقلية والنقلية ، فلقد كان
شيخ نهره في الأنب ، ومجتهد زمانه في الخلاف والمذهب .

من تصنيفاته : فصول البدائع في أصول الشرائع ، وشرح ايساغوجي ، وشرح -

الفرائض السراجية ، وتفسير الفاتحة ، توفي سنة ٨٣٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ص ١٦٦ ؛ غزرات الذهب ٧ / ٢٠٩ .

(٤) فصول البدائع ١ / ١٨٢ .

(٥) شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٢ .

فـ " الإيقاع " جنس في التعريف يشمل الأداء ، والقضاء .

قوله : " في وقتها " يخرج به القضاء ، فانه إيقاع للعبادة في غير وقتها .

قوله : " شرعا " احتراز عن العرف .

قوله : " لمصلحة اشتمل عليها الوقت " يخرج به الوقت الذي عين لمصلحة

المأمور به ، للمصلحة فيه ، كالإسراع لإنقاذ غريق ، أو المبادرة لازالة

منكر - فالمصلحة ههنا في نفس الانقاذ ، وإزالة المنكر ، سواء كان

في هذا الزمان الذي يادر فيه ، أو في غيره - وكما اذا قلنا : الأمر

المطلق يقتضى الفور ، فحينئذ يتعين الزمن على المأمور بالنسبة للمأمور

بـه ، ألا وهو الزمن الذي يلي ورود الأمر بعد فهم معناه ، ولا يوصف

فعله بالأداء في الوقت ، ولا بالقضاء في غيره (١).

تعريف البضاوى :

الأداء عنده عبارة عن فعل العبادة في وقتها المقدر لها

شرعا ، بحيث لم تسبق بفعل مشتمل على نوع من الخلل ، قال (رحمه الله)

" العبادة إن وقعت في وقتها المعين و لم تسبق بأداء مختل فأداء " (٢)

شرح التعريف :

" العبادة " فعل بخلاف هوى النفس لمرضاة الله تعالى باذنه ،

وهي تشمل الفرض والنفل ، فكل واحد منهما اذا كان مؤقتا يوصف بالأداء .

قوله : " إن وقعت " جاء في الإبهاج لو قال : " أو وقعت " لكان أحسن وأولى ؛

(١) انظر : المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٢) منهاج الموصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٦٤ .

إذ الأداء نوع من أنواع الإيقاع لا الوقوع ، إلا أن يقال : - لتصحيح كلام البيضاوى - إن العبادة فعل الفاعل فأداؤها ، وفعلها ، وإيقاعها ووقوعها سواء .

قوله : " فى وقتها المعين " أى المقدر لها شرعا ، أى الزمن الذى نص عليه الشارع لفعل العبادة ، فيخرج بهذا القيد ما لم يقدر له وقت أصلا ، كالنوافل والتسبيحات والنذور المطلقة ، أو قدرا شرعا كالزكاة إذا عين لها الوالى شهرا ، وكقضاء الموسع عند ما يعين له المكلف وقتا ، فيفعله فيه ، كما خرج بقوله : " إن وقعت فى وقتها المعين " القضاء ؛ لأنه عبارة عن فعل العبادة بعد الوقت المعين .

قوله : " ولم تسبق بأداء مختل " احتراز عن الإعادة ؛ لأنها وإن كانت إيقاع العبادة فى وقتها المعين لكن بشرط أن تكون مسبقة بأداء مختل . وهو - أى قوله : " لم تسبق بأداء مختل - يحتوى صورتين :

أحدهما : أن لا تسبق بأداء أصلا كمن صلى الصبح فى وقتها المعين ابتداء .

ثانيتهما : أن تسبق بأداء ولكنه كان غير مختل ، كمن صلى الظهر منفردا ثم صلاها بجماعة ، فصلاته الأولى أداء ؛ لأنها وقعت فى وقتها المعين ، ولم تسبق بأداء أصلا ، وصلاته الثانية التى أتى بها بالجماعة أداء ؛ لأنها سبقت بأداء غير مختل (١) .

(١) راجع : مناهج العقول ١ / ٦٤ ، الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٢٥ ؛

أصول الفقه لأبى النور زهير ١ / ٢٩ .

الاعتراضات الواردة على تعريف البيضاوى :

أورد الإسنوى وغيره من العلماء عدة اعتراضات على هذا التعريف

وهى :

الاعتراض الأول : التعريف غير جامع :

اعترض الإسنوى على تعريف البيضاوى للأداء بكونه غير جامع ، لأنه لايشمل العبادة التى أتى ببعضها فى الوقت ، والبعض الآخر خارج الوقت ، كمن أتى بركعة من الصلاة فى وقتها المقدر شرعا ، و أتى بالباقى خارج الوقت ، فهذه الصلاة يسميها الفقهاء أداء مع أن التعريف لايشملها ، لأن المتبادر من "العبادة " المذكورة فى التعريف هو إيقاع جميع العبادة فى الوقت ، اذ هو المعنى الحقيقى للعبادة ، فيكون التعريف غير جامع (١).

أجيب عن هذا الاعتراض : بأن المقصود بالعبادة الواقعة فى التعريف ما

يشمل العبادة الحقيقية ، والحكمية ، فالصلاة بتمامها فى الوقت عبادة حقيقية ، والركعة منها عبادة حكمية ، لأنها اشتملت على معظم أفعال الصلاة ، كإحرام ، وقراءة ، وركوع ، وسجود ، فما بعد الركعة من الصلاة يعتبر تكرارا لها ، فيكون تابعا لها ، وبذلك يكون التعريف جامعاً (٢).
وقد علق المطيعى (٣) على هذا الاعتراض بأنه : : إنما يتجه اذا كان مراد

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٦٢ ، أصول الفقه لأبى النور زهير ١ / ٧٩ .

(٢) انظر : سلم الوصول للمطيعى ١ / ١١٢ فما بعدها ، أصول الفقه لأبى النور -

زهير ١ / ٨٠ .

(٣) هو محمد بخيت بن حنين المطيعى ، الحنفى ، كان من كبار فقهاء مصر ، أخذ العلوم الشرعية عن أكابر ومشاهير العلماء فى الأزهر واتجه نحو دراسة العلوم الفلسفية ، والفلك ، وتعمق فى الفقه و الأصول ، والتوحيد =

الفقهاء من وصف الصلاة التي وقعت ركعة منها في الوقت والباقي بعده بالأداء هو : أن الجميع أداء وإن وقع بعضها خارج الوقت ، وعندئذ نقول : إنه لا وجه لهذا الاعتراض ؛ لأن البيضاوى عرف الأداء على اصطلاح الأصوليين ، ولعلمهم لا يوافقون رأى الفقهاء .

وأما إذا قلنا : إن مراد الفقهاء من هذا الإطلاق هو أن هذه الصلاة كلها تعتبر مفعولا في الوقت ، وأن الوقت لم يخرج في حق الباقي ، بل يعتبر أنه اتسع له إلى فراغ الصلاة ، فحينئذ لا يرد الاعتراض ؛ لأن التعريف يشمل ، إذ فعل جميع الصلاة كان في الوقت - الذي اعتبر متصلا - لا البعض في الوقت ، والبعض الآخر خارجه (١) .

كما اعترض على كون التعريف غير جامع بإيتاء الزكاة - على سبيل المثال - فإنه أداء كما صرح به العلماء ، والتعريف لا يشمل فيكون غير جامع (٢) .

أجيب : بأن التعريف المذكور للشافعية وهم لا يطلقون الأداء إلا على العبادات المؤقتة التي يتصور فيها القضاء ، وبذلك يكون التعريف جامعا ؛ لأن الصورة المعترض بها ليست من العبادات المؤقتة (٣) .

الاعتراض الثانى : التعريف غير مانع :

قال الإسئوى : إن هذا التعريف غير مانع ؛ لأنه يرد عليه

قضاء صوم رمضان ، فإن الشارع جعل له وقتا معينا بحيث لا يجوز التأخير .

هو التفسير ، والمنطق . من مؤلفاته : البدر الطالع على جمع الجوامع ، القول المفيد في علم التوحيد ، وارشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة ، توفي سنة ١٣٥٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٨١/٣ - ١٨٢ ؛ الأعالم ٢٣٤ / ١ .

(١) انظر : سلم الوصول للمطالع ١١٢ / ١ فما بعدها .

(٢ - ٣) انظر : مناهج العقول ٦٤ / ١ .

عنه ، وهو من حين الفوات الى رمضان آخر من السنة الثانية ، فاذا أتى به المكلف في هذا الوقت صدق على هذا الفعل أنه أتى به في وقتــــه المقدر له شرعا مع كونه لم يسبق بأداء مختل ، فعلى مقتضى التعريف يكون أداء مع أن الفقهاء يسمونه قضاء ، فبذلك يكون التعريف غير مانع من دخول ما ليس من أفراد المعرف (١).

الجواب عن هذا الاعتراض :

يجاب عن هذا الاعتراض بأن مراد البيضاوى من قوله : " العبادة ان وقعت في وقتها المعين " هو الوقت الذى لو وقعت العبادة بعده كانت قضاء ، ولو وقعت فيه كانت أداء . وصوم رمضان الفائت قضاء على كل حال سواء أتى به قبل رمضان من السنة الثانية ، أو بعده ، فلا يدخل في التعريف .

وأما الوقت الذى جعله الشارع لقضاء رمضان من حين الفوات الى رمضان آخر من السنة الثانية على مذهب الشافعية فهو الوقت للقضاء الذى للإثم فيه ولا كفارة ، ولذلك يأتى من آخر القضاء بخير عذر الى ما بعد رمضان من السنة الثانية ، ويلزم عليه الكفارة عن كل يوم يقضيه اخراج مد من الطعام ، وأما القضاء مطلقا فلم يجعل له الشارع وقتا معينا (٢). هذا ، وقد قال الإسنوى : إن طريق الخلاص من هذا الاعتراض أن يزاد الى التعريف قيد " أولا " فحينئذ يصير التعريف مانعا ، فلا يرد عليه هذا الاعتراض ، لأن هذا الوقت المعين المفترض به وقت ثان لا أول . ولذلك عرف الأداء في

(١) انظر : نهاية السؤل / ١ / ٦٧ .

(٢) راجع : سلم الوصول للمطيعى / ١ / ١١٢ .

كتابه التمهيد بقوله : " العبادة إن وقعت في وقتها المعين لها أو لا شرعا ولم تسبق بأخرى على نوع من الخلل كانت أداء " (١).

و مال المطيعي الى ما - قاله الإستوى ؛ لبناء التعريف على الايضاح (٢) .
و بهذا القيد يدفع أيضا ما قد قيل : إن التعريف غير مانع ؛ لصدقـــه
على قضاء صلاة الظهر - مثلا - فإن قضاء ما إيقاعها في وقتها المعين
شرعا لقوله عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٣)
- مع أنه ليس بأداء . (٤)

ووجه هذا الدفع هو أن قضاء الظهر إيقاعه في وقته المعين ثانيا ، لا أولا .
الاعتراض الثالث :

قال البيضاوى : " في وقتها المعين " والوقت المعين
أعم من الوقت المقدر شرعا فلا دلالة له عليه (٥) .

أجيب : بأن المعهود من التعيين هو تعيين الشارع ؛ لأنه هو المؤثر
و المعتد به في الأحكام .

و علق البدخشي على هذا الجواب بأن فيه تمحلا لا يخفى (٦) .

الاعتراض الرابع
انه ذكر لفظ " الأداء " في تعريف الأداء فيكون دورا
وهو باطل (٧) .

(١) ص ٦٣ ؛ وانظر نهاية السؤل ١ / ٦٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١ / ١١٢ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في صفحة (٦٠)

(٤) انظر : مناهج العقول ١ / ٦٤ .

(٥ - ٦) انظر : المصدر نفسه ١ / ٦٤ .

(٧) انظر : مناهج العقول ١ / ٦٤ .

أجيب : بأن الأداء المأخوذ في التصريف لغوى بمعنى الإتيان بالشيء .

والأداء المحرف اصطلاحى . (١)

تعريف زكريا الأنصاى (٢) :

ذكر للأداء تعريفين : قال فى أحدهما : إنه الأصح وهو

أن الأداء " فعل العبادة ، أو ركعة فى وقتها ، وهو زمن مقدر لها شرعا " (٣).

شرح التعريف : أى الأداء عبارة عن فعل العبادة صوما كانت أو صلاة أو

غيرهما ، أو فعل ركعة من الصلاة فى وقتها - واجبة كانت أم مندوبة - مع

الإتيان ببقية الركعات بعد الوقت ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من

أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٤) أى مؤداة .

(١) انظر : مناهج العقول / ١ / ٦٤ .

(٢) هو أبو يحيى ، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى ،
السنيكى - نسبة الى سنيكة بليدة من شرقية مصر - الشافعى ، علامة
المحققين ، وفهامة المدققين ، العالم المشارك فى الفقه والأصول ، والفرائض
والتفسير والقراءات والمنطق والنحو والصرف . من مؤلفاته : شرح الروض
مختصر الروضة لابن المقرئ ، والمنهج وشرحه فى الفقه وشرح مختصر -
المعزنى ، وشرح منهاج الوصول للبيضاوى ، وغاية الوصول شرح لب الأصول ،
توفى سنة ٩٢٦ هـ .

انظر : البدر الطالع / ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ؛ الفتح المبين / ٣ / ٦٨ ؛ الكواكب -

السائرة / ١ / ١٩٦ فمابعدهما ؛ معجم المؤلفين / ٤ / ١٨٢ .

(٣) لب الأصول (مع غاية الوصول) ، ص ١٦٠ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك من الصلاة

ركعة / ١ / ١٤٥ ، ومسلم فى كتاب المأجد ومراضع الصلاة باب من أدرك -

ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة / ١ / ٤٢٣ .

قوله : " وهو زمن مقدر لها شرعا " : ضمير " هو " راجع الى وقت العبادات المؤداة ، فيكون المعنى : وقت العبادات المؤداة زمن مقدر لها شرعا موسعا كان ، كزمن الصلوات المكتوبة وسننها ، أو مضيقا - كزمن صوم رمضان ، أو الأيام البيض ، فعلى هذا يخرج من التعريف ما لم يقدر له زمن شرعا ، كنفل و نذر مطلقين وغيرهما (١).

وهذا التعريف - كما صرح المؤلف - هو ما ذكره الفقهاء ، وأما ما عليه الأصوليون فهو ان الأداء عبارة عن فعل العبادة فى وقتها . وأما فعل بعض العبادة ولو ركعة فى الوقت ، و البقية بعده لا يكون أداء حقيقة ، كما لا يكون قضاء كذلك ، بل يسمى بأحدهما مجازا بتبعية ما فى الوقت لما بعده ، أو بالعكس . والحديث المذكور لا يدل على ما استدلوا به لأجله ، لاحتمال أن يكون هذا الحديث فيمن زال عذره ، كمجنون ، وبقي من الوقت ما يسع ركعة ، فيجب عليه الصلاة (٢).

وعرف الزركشى (٣) : الأداء بأنه عبارة عن فعل العبادة فى وقتها المحدود

(١) انظر : غاية الوصول شرح لب الاصول ، ص ١٦ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٣) هو أبو عبد الله ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى الشافعى ، الامام ، العلامة ، الفقيه ، الأصولى ، المحدث ، الأديب درس و أفتى ، وأخذ عنه الشيخين : جمال الدين الإسنى وسراج الدين البلقينى . من مؤلفاته : البحر المحيط ، و شرح جمع الجوامع لابن السبكي ، و شرح الأربعين للنووى ، والمنثور المعروف بقواعد الزركشى ، و شرح - علوم الحديث لابن الصلاح . توفى سنة ٧٩٤ هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٤ / ١٧ - ١٨ ، الفتح المبين ٢ / ٢٠٩ ،

عذرات النهاب ٦ / ٣٣٥ .

شرعا ، كحالة المغرب اذا أتى بها ما بين غروب الشمس و غروب الشفق ،
فما لم يقصد فيه الوقت شرعا ، كالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ،
لا يوصف بالأداء ، اذ المقصود هنا الفعل ، بخلاف الأداء فان المقصود فيه
الفعل و الزمان .

و التعبير بـ " العبادة " فى التعريف يدل على أنه من القائلين بشمول
وصف الأداء للنوافل والواجبات (١).

تعريف ابن السبكي

قال : " الأداء فعل بعض ، وقيل كل ما دخل وقته
قبل خروجه " (٢).

شرح التعريف

كلمة " بعض " فى التعريف مضافة الى " ما " التى أضيف
اليها المعطوف و هو " كل " أى فعل بعض ما دخل وقته قبل خروجه .
كلمة " ما " تشمل الواجب والمندوب .
و " الوقت " هو الزمان المقدر للمؤدى شرعا موسعا كان ، أو مضيقا ،
فخرج ما لم يقدر له زمان فى الشرع ولو كان فوريا كالإيمان (٣).
و ابن السبكي - كما نرى - جمع بين التعريفين : حيث قال أولا : ان الأداء
هو فعل بعض ما دخل وقته ، قبل خروجه ، وهذا ما ارتضاه هو .
ثم ذكر ثانيا ما حكاه بصيغة التمریز و هو أن الأداء عبارة عن فعل كل
ما دخل وقته قبل خروجه .

(١) انظر : البحر المحيط ، مخطوط ، ج ١ ، ورقة ٩٩ .

(٢) جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

(٣) انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

وقد ورد على التعريف الأول عدة إیرادات :

الإیراد الأول

: التعريف يصدق على ما اذا فعل البعض قبل دخول الوقت ،

مع أنه مع العمد فاسد ، ومع عدمه يصير الفرض نفلا .

وقد أجاب الشربيني ^(١) عن هذا الإیراد بقوله : " ثم إن الفعل إنما

تعلق " ببعض شيء " موصوف ذلك الشيء بأنه قد دخل وقته ، فالفعل إنما

تعلق به بعد دخول الوقت كله ، فلا يدخل ما لو فعل قبل الوقت ...

فإن قيل : البعض الواقع في الوقت من تلك الصورة مانق عليه الحد .

قلت : ليس كذلك ؛ لأن المراد بعض ما دخل وقت جميعه ، والجميع فيها

إما فاسد فضلا عن أن يكون له وقت ، أو نفل مطلق لا وقت له " ^(٢)

الإیراد الثاني

: التعريف يصرح ~~بأن~~ بأن الأداء هو فعل بعض ما دخل

وقته قبل خروجه ، فيصدق على عدم فعل البعض الآخر أصلا ، لا في الوقت ،

ولا خارجه .

وقد رد الشربيني (رحمه الله) هذا الإیراد بأن هناك صورة هي أصل

موضوع للتعريفين جميعا ، لا خلاف فيها بينهما ، وهي وقوع الفعل

بتمامه بقطع النظر عن قبلية الخروج ، وبعديته . وأما ما يختلف فيه

(١) هو الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشربيني ، الفقيه الشافعي ،

المصري ، الأصولي ، ~~كان~~ كان عالما جليلا ، عرف في صفه بالنبوغ ، وفسي

كبره بالعفة و التقوى ، والتحقيق و التدقيق في مصنفاته . من مؤلفاته :

تقرير على جمع الجوامع في الأصول ، وحاشية البهجة ، وفيض الفتاح على

حواشي شرح تلخيص المفتاح . توفي سنة ١٣٢٦ هـ .

انظر : الأعلام ٤ / ١١٠ ؛ الفتح المبين ٣ / ١٦١ .

(٢) تقرير عبد الرحمن الشربيني (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

التعريفان فهو : أن التعريف الأول يشترط لتحقيق الأداء فعل البعض فقط قبل خروج الوقت . والتعريف الثاني يحكم على أن الشرط هو وقوع الكل قبل الخروج ، فقول المصنف : " قبل خروجه " متعلق بـ " فعل " المتعلق بالـ " بعض " أو الـ " كل " وهذا الظرف هو محل الاشتراط (١).

الإيراد الثالث : التعريف لايتناول أداء الصوم ، و أداء الصلاة إذا فعلت كلها في الوقت بالتصريح بل بفحوى الخطاب ، وهو لايليق بالتعريف .

الإيراد الرابع : التعريف يدل على أنه إذا فعل بعض العبادة في الوقت ، والبعض الآخر خارجه يكون أداءً ، وإن كان في الصوم والحج مع أنه لايصح .

الإيراد الخامس : وردت كلمة " بعض " في التعريف وهي مبهمة تقتضي أنه إذا فعل أى بعض ما ، يكون أداءً مع أن البعض مقيد عند فقهاء الشافعية بركعة في الصلاة (٢).

قال الجلال المحلي في دفع ما ورد : إن المراد فعل بعض ما دخل وقته مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضا صوما كان أم صلاة . أو فعل البعض المفيين وهو الركعة في الوقت . لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة (٣) . والبقية بعده .

وقد علق البناني (٤) على قول المحلي : - يعني مع فعل البعض الآخر الخ -

(١) انظر : المصدر نفسه ١٠٨ / ١ .

(٢) انظر : حاشية العطار على شرح الجلال ١٤٩ / ١ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في ص ٦٨ .

(٤) هو أبو زيد ، عبد الرحمن بن جاد الله البناني المالكي ، الامام العلامة العمدة الفهامة ، المحقق المدقق . قدم مصر وجاور بالأزهر ، أخذ الحديث عن الشيخ أحمد الصباغ وغيره ، ومهر في المعقول والمنقول —

فقال : إنه : " دفع به فساد التعريف من أوجه ثلاثة :

الأول : أن المراد بالبعض الماخوذ في التعريف بعض معين بكونه ركعة .

الثاني : كون ذلك في الصلاة لا في الصوم .

الثالث : أن ذلك [أى فعل البعض] إنما هو مع وقوع الباقي في الوقت ، أو بعده لا قبله " .

وزاد : أن المعتبر في التعريف هو صدق اللفظ على المراد دون العناية بالقرائن ، والتعريف المذكور بلفظه لا يفيد شيئاً مما ذكر فلا فائدة لدفع الشارح عن ابن السبكي ؛ لأننا لو فرضنا أن المخاطب يعلم أن المراد بالبعض هو البعض المعين ، وأن ذلك في الصلاة فقط ، وأنه مع فعل الباقي في الوقت أيضاً ، لم يفده التعريف شيئاً .

وقال الشربيني مطلقاً على جواب الشارح المحلي عن ابن السبكي : إن قول الشارح مع فعل البعض الآخر ... من تمام تصوير الأداء على القول الأول ، فإن الأداء له صورتان :

فعل الكل في الوقت ، وفعل البعض المعين وهو ركعة - عند الشافعية - فيه ، والباقي بعده ، فحقيقة الأداء على كل من القولين فعل الكل ، إلا أنه يكفي بناءً على القول الأول في تسمية فعل الكل أداءً ، فعل البعض قبل خروج الوقت ، بخلاف القول الثاني حيث يقتضى فعل الكل قبل خروج الوقت . والدليل على صحة ما ذكر ما يأتي في تعريف المؤدى من أنه ما فعل من

== من آثاره : حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع - اختصر فيها سياق ابن القاسم - وما كتبه على المقامة التصحيفية للشيخ عبد الله الأكدوى ، توفى سنة ١١٩٨ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٣٤٢ ، الأعلام ٧٣/٤ ، الفتح المبين ١٣٤/٣ .

كل العبادة في وقتها ، أو فيه و بعده . فاندفع بهذا الإيراد القائل
بأن التعريف لا يشمل أداء الصوم ، ولا الصلاة اذا فعلت كلها في الوقت
بالتصريح بل بفحوى الخطاب و ذلك لا يليق بالتعريف ؛ لأن الإيراد إما أن يكون
مع ملاحظة أن الأداء هو جميع الفعل الواقع في الوقت ، أو فيه و بعده ،
لا البعض .

و إما أن يكون مع ملاحظة أن الأداء هو فعل البعض ، فإن كان الأول لم يكن
ما في المتن (أي ما تناوله تعريف ابن السبكي الأول) أداء حتى يفهم
غيره بالأولى . وإن كان الثاني فالأمر واضح ؛ لأن فعل كله في الوقت
لا ينافي فعل بعضه فيه ، وهو المعنى الكافي في تسميته أداء (١) .
هذا ، وهذه التعريفات كلها - كما نرى - تفيد جريان الأداء في الواجب
و المنسوب المؤقت .

وأما التعريفات التي تجعل الأداء في الواجب : فمنها :

تعريف الامام الغزالي :

الأداء عنده عبارة عن الإتيان بالواجب في وقته مضيقا

كان أو موسعا .

قال (رحمه الله) : " اعلم أن الواجب اذا أدى في وقته سمي أداء " (٢)

فقد سمي الإتيان بالواجب في وقته المعين أداء ، ووافق الامام الرازي
حيث قال : " فالواجب اذا أدى في وقته سمي أداء " (٣) .

(١) انظر : شرح الجلال و تقرير الشربيني وحاشية البناني ١٠٨/١ - ١٠٩ .

(٢) المستقصى ٩٥ / ١ .

(٣) المحصول ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

جاء في شرح هذا التعريف أن " الواجب " احتراز عن غير الواجب ، كالنفل مثلا ، فلا يقال فيه أداء .

كما يخرج بقوله : " في وقته " القضاء ، فإنه عبارة عن إتيان ما فات وقته المحدود (١) .

هذا ، وقد عرف ابن عبد الشكور من الحنفية الأداء بتعريف يدل على أنه اختار مذهب الشافعية في جريان الأداء في المؤقتة فقط ، وخاصة مذهب من قصر منهم الأداء بالواجب ، وذلك لأنه قال : " الأداء فعل الواجب في وقته المقدر له شرعا " (٢)

الموازنة بين هذه التعريفات :

إذا أمعنا النظر في هذه التعريفات ، وقارنا بينها

يظهر لنا :

١ - أن بعض هذه التعريفات ، كتعريف أبي إسحق الشيرازي ، وابن قدامة الحنبلي ، وابن الحاجب المالكي ، وأبي ^{العباس} القرافي ، والإمام البيضاوي ، وزكريا الأنصاري ، والزركشي ، وابن السبكي ، والإسنوي ، وابن اللحام ، وابن النجار الفتوح ، عامة تدل على شمول الأداء للواجب ، والمندوب .
بخلاف الغزالي حيث جعله في الواجب دون المندوب ، وتبعه في ذلك الإمام -
الرازي كما وافقه ابن عبد الشكور من الحنفية .

٢ - أن كلا من : الشيرازي ، وابن قدامة ، والقرافي ، وزكريا الأنصاري ، والزركشي ، وابن السبكي والغزالي ، والرازي ، ومن وافقهم اكتفوا في

(١) انظر : شرح المصنوع (الكاشف عن المصنوع) ، مخطوط ، ورقة ٢٩ .

(٢) مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ٨٥ .

تعريفهم بإيقاع العبادة ، أو الواجب فى الوقت المتيقن من غير زيادة لفظ
 " أولا " ، لذلك اعترض عليهم بملة الظهر - على سبيل المثال - اذا فاتت
 عن الشخص بنوم أو نسيان ، ثم أتى بها عند التذكر ، وكذا قضاء صوم
 رمضان ، وقد مر ذكر الاعتراض وجوابه بالتفصيل .

بخلاف تعريف ابن الحاجب ، والإسنوى ، وابن اللحام ، وابن النجار ، ومن
 وافقهم الذين قيدوا الوقت المعين شرعا بكونه " أولا " خلافا من الاعتراضات .
 ٣ - أن الغزالي ، والرازي لم يقيدا الوقت فى تعريف الأداء بكونه
 مقدرا من الشرع ، فمفهوم تعريفهما أنه إذا لم يمتد بالفعل فى الوقت
 المعين يصير قضاء ، فيعترض عليهما حينئذ بالأمر المطلق - على القول بأنه
 يفيد الفور - إذا لم يأت به المأمور فى أول الوقت فانه لا يسمى قضاء عند
 الشافعية ومن وافقهم . بخلاف تعريف ابن قدامة ، وابن الحاجب ، والقرافى ،
 والبيضاوى ، وزكريا الأنصارى ، والزركشى ومن وافقهم حيث قيدوا الوقت
 بكونه مقدرا أو محينا من الشرع ، فلا يرد عليهم ما ذكر .
 ٤ - ان أبا زكريا الأنصارى ، وابن السبكي صرحا فى تعريفهما على
 اعتبار فعل بعض العبادة فى الوقت المعين من الأداء ، بخلاف غيرهم .
ملك الحنفية فى تعريف الأداء :

عرف الحنفية الأداء بتعريفات متعددة ، وهى كما يأتى :

تعريف نظام الدين الشافى (١) :

قال : " الأداء " عبارة عن تسليم عين الواجب السسى

(١) هو أبو على ، أحمد بن محمد بن إسحاق الشافى ، الفقيه الحنفى ، سكن
 بغداد ، ودرس بها ، وجعل الكرخى التدريس له - حين أصابه الفلج -
 والفتوى الى أبى بكر الدامغانى ، وكان يقول : " ما جاءنا احفظ من =

متحققه " (١).

و قال أبو زيد الدبوسي^(٢) : " إن الأداة اسم لفعل تسليم ما طالب من العمل

بعينه " (٣)

ومثل له بمثالين : أحدهما في حقوق الله تعالى والثاني في حقوق العباد ؛ ليوضح أن الأداة عند الحنفية يجرى في حقوق الله تعالى وحقوق العباد (٤).

وتعريف الدبوسي - كما يظهر - يفيد أن الأداة يتناول المندوب والواجب ؛ لأن كلا منهما مطلوب يتأتى فيه تسليم عينه .

= أبي علي " . من مؤلفاته : المختصر في أصول الفقه المعروف بأصول -
الشافعي : توفي سنة ٣٤٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٤٤ ؛ الجواهر المضيئة ١ / ٩٨ - ٩٩ ؛
تاريخ بغداد ٤ / ٣٩٢ .

(١) أصول الشافعي ، ص ٤١ .

(٢) هو القاضي عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي - نسبة
الى دبسية قرية بين بخارى وسمرقند - الحنفي ، العلامة الذي كان
يضرب به المثل في النظر ، واستخراج الحجج ، وهو أول من أبرز علم
الخلافا الى الوجود ، ولقد كانت له مناظرات مع كبار العلماء بسمرقند
وبخارى . من مصنفاته : " الأبرار " و " تقويم الأدلة " و تأسيس
النظر " و " النظم في الفتاوى " توفي سنة ٤٣٠ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٠٩ ؛ شذرات الذهب ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ؛
الفتح المبين ١ / ٢٣٦ .

(٣) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٤٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ورقة ٤٢ .

وعرف فخر الاسلام البزدوى : الأداء بقوله : (اسم لتسليم نفس الواجب

بالأمر) (١).

شرح التعريف :

قوله : " نفس الواجب " أى عينه .

قوله : " بالأمر " الباء للسببية ، وهى تتعلق بالواجب ، أى عين الواجب

بسبب الأمر ، و أضيف الواجب الى الأمر ، وإن كان الوجوب بالسبب ووجوب

الأداء بالأمر ، لأن السبب لما علم بالأمر ، أضيف الوجوب اليه على سبيل

التوسع .

وهذا التعريف كالتعريفين السابقين يشمل المؤقتات فى أوقاتها ، كتسليم

الصلاة ، والصوم ، وغير المؤقتات .

الاعتراض

قد يقال : " كيف يمكن تسليم عين الواجب ؟ وهو وصف فى الذمة لا يقبل

التصرف من العبد " (٢).

فأجيب بجوابين :

الأول : قال عبد العزيز البخارى : إن الشرع شغل الذمة بالواجب ،

ثم أمر بتفريغها ، فالذى يحصل به فراغ الذمة يأخذ حكم ذلك الواجب

فيصير كأنه عينه .

(١) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز -

البخارى) ١ / ١٣٤ .

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ١٣٤ .

الثاني : يقال للمعتز : الواجب بالأمر غير الواجب بالسبب فالأول كإيتاء ربح العشر في الزكاة ، أو فعل الصلاة الذي يحصل به فراغ الذمة ، ممكن التسليم .

فأما الوصف الشاغل للذمة فحاصل بالسبب لا بالأمر ، وعلى هذا إضافة الواجب إلى الأمر - في تعريف الأداء - على سبيل الحقيقة دون التوسع (١).
تعريف السرخسي (٢) : عرف الأداء بأنه : (تسليم عين الواجب بسببـــــــــــــــــه

إلى مستحقه) (٣). واستشهد لقوله بدليلين : الأول من الكتاب وهو قوله تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " (٤). والثاني من السنة وهي قوله عليه السلام : " أدا الأمانة الســـــــــــــــــي

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ١٣٤.

(٢) هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي - نسبة السرخسي - سرخس بفتح السين والراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان - ، الحنفي ، كان علامة حجة ، أصوليا ، فقيها ، مناظرا . من مؤلفاته : كتاب في أصول الفقه يسمى أصول السرخسي ، و المبسوط و شرح السير الكبير ، و شرح كتاب الكسب لمحمد بن الحسن . اختلف في سنة وفاته ف قيل : سنة (٤٨٣ هـ) ، وقيل في حدود (٤٩٠ هـ) ، وقيل في حدود (٥٠٠ هـ)
انظر : الجواهر المضيئة ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، تاج التراجم ٥٢ ، ٥٣ ، الفوائد البهية ١٥٨ - ١٥٩ ، الفتح المبين ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) أصول السرخسي ١ / ٤٤ .

(٤) سورة النساء ، آية ٥٨ .

من ائتمنك" (١)

و قد تابع السرخسى فى تصريفه حاتم الدين الأسيكتى (٢)، و جلال الدين البخارى (٣)،
حيث قال : " ... أداء وهو تسليم عين الواجب بسببه الى مستحقه " (٤)

شرح التصريف

في الباب " تتعلق بالواجب ، و " الى " تتعلق بالتسليم ،
و الضمير فى قوله " بسببه " يعود للواجب ، و فى " مستحقه " يرجع للواجب
أو التسليم ، فالمعنى : الأداء تسليم نفس الواجب الثابت فى الذمة بالسبب

(١) جزء من حديث رواه أبوداود فى كتاب البيوع والاجارات باب فى الرجل يأخذ
حقه من تحت يده (٨٠٥/٣) ، و الترمذى فى كتاب البيوع ، باب رقم ٣٨ (٥٦٤/٣)
وقال : " هذا حديث حسن غريب " . و الدارمى فى كتاب البيوع ، باب فى أداء
الأمانة و اجتناب الخيانة ٢ / ٢٦٤ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عمر الإمام حاتم الدين الأسيكتى
أو أسيكتى - نسبة الى أسيكت أو أسيكت بلدة فى ما وراء النهر من بلاد
فرغانة - الحنفى ، كان شيخا فاضلا ، و إماما فى الأصول و الفروع . من
مؤلفاته : المختصر فى أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحامى - نسبة الى
لقبه حاتم الدين - وقد شرحه كثير من العلماء منهم عبد العزيز البخارى .
توفى سنة ٦٤٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٨٨ ، الجواهر المضيئة ٢ / ١٢٠ .
(٣) هو أبو محمد ، عمر بن محمد بن عمر البخارى الحنفى ، الإمام العلامة العالم
الجامع للفروع و الأصول . صنف فى الفقه و الأصول . أفتى و درس ، وكان زاهدا
عابدا متسككا . من مؤلفاته : الحنفى فى أصول الفقه ، و شرح الهداية .
توفى سنة ٦٩١ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٥١ ، جذرات الذهب ٥ / ٤١٩ .

(٤) راجع : المنتخب للحامى (مع غاية التحقيق) ١ / ٨٨ ، المنى للبخارى ص ٥٢ .

الموجب له كالوقت للصلاة، والشهر للصوم، ونحوهما إلى من يستحق ذلك الواجب،
أو إلى من يستحق التسليم إليه (١).

و تعريف السرخسى و من تبعه - كما نرى يشمل المؤقت و غير المؤقت .
تعريف أبى بكر السمرقندى (٢):

عرف أبو بكر السمرقندى الأداء بقوله : (عبارة عن تسليم
عين الواجب فى وقته المصين شرعا أو مطلقا) (٣).

و التعريف يشمل المؤقت و غير المؤقت ، وهذا ما بينه ابن الساعاتى (٤) بقوله :

"الأداء فى المؤقت الإتيان بعين الواجب فى وقته الشرعى ، وفى غير المؤقت مطلقا" (٥).

(١) انظر : غاية التحقيق ٨٨/١ .

(٢) هو : علاء الدين، محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو بكر السمرقندى ، الشيخ
الإمام، الحنفى، الأصولى ، الزاهد، الفاضل . تفقه على صدر الإسلام أبى اليسر وغيره .
و تفقهت عليه ابنته فاطمة وزوجها الكاسانى صاحب البدائع . من مؤلفاته :
" ميزان الأصول فى نتائج المعقول " و "تحفة الفقهاء" زاد فيها على مختصر
القدورى . توفى سنة ٥٥٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٥٨ ، الجواهر المضيئة ٦/٢ ، كشف الظنون ٢٧١/١ ،

و ٢/ ١٩١٦ - ١٩١٧ ، الأعلام ٢١٢/٦ .

(٣) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

(٤) هو مظفر الدين أحمد بن على بن ثعلب - أو ثعلب - المعروف بابن الساعاتى ،
الحنفى ، سكن بغداد واشتغل بالعلم حتى بلغ رتبة الكمال ، صار امام عصره
فى العلوم الشرعية ، فكان ثقة، حافظا، متقنا فى الأصول والفروع . من مؤلفاته :
كتاب " البديع " فى أصول الفقه ، و " مجمع البحرين " فى الفقه . توفى سنة ٦٩٤ هـ .
انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٦ - ٢٧ ، الجواهر المضيئة ٨٠/١ - ٨١ ، الفتح

المبين ٩٤ / ٣ .

(٥) بديع النظام ، مخطوط ، ورقة ١٥ .

تعريف النفي :

عرف الأداء بقوله : " هو تسليم عين الواجب بالأمر " (١). وتبعه

ملاخسرو (٢)

شرح التعريف

قوله : " تسليم عين الواجب " أي إيجابه و الإتيان به ، وإخراجه من العدم الى الوجود ، فتسليم كل شيء بما يناسبه ، و المناسب لتسليم الأفعال هو هذا التفسير ، والا فحقيقة التسليم لا يتصور في الأفعال ، لأنها أعراض ، والأعراض لا تبقى زمانين ، فلا يتصور فيها التسليم وإن كان الشرع قد أعطى للأفعال حكم الجواهر ، بدليل قبول العقود الفسخ ، والاقالة . قوله : " عين الواجب " العين احتراز عن المثل فخرج به القضاء ، لأنه تسليم مثل الواجب بالأمر ، و " الواجب " احتراز عن النفل فلا يتصف بالأداء . والمراد بالواجب ما يعم الفرض و هو أعم من أن يكون ثبوته بصريح الأمر ، كقوله تعالى : " و أقيموا الصلاة " (٣) ، أو ما في معناه مثل قوله تعالى :

(١) المنار (مع فتح الغفار) ١ / ٤٠ .

(٢) انظر : مرآة الأصول (بها مباحث حاشية الأزميري) ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

وملاخسرو هو : محمد بن فراموز الحنفي ، كان بحرا زاخرا عالما بالمنقول والمعقول جامعا للأصول والفروع . كانت له أخت زوجها أبوه من أمير يسمى خسرو ، وكان محمد يعيش في حجر هذا الأمير فلما مات الأمير اشتهر باخي زوجة خسرو ثم غلب عليه اسم خسرو . من مؤلفاته : غرر الأحكام ، و شرحه درر الأحكام ، و مرقاة الوصول ، و شرحه مرآة الأصول ، و حواشي على تفسير البيضاوي الى قوله تعالى : " سيقول السفهاء " من سورة البقرة ، آية ١٤٤ . توفي سنة ٨٨٥ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٨٤ ، غدرات الذهب ٧ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ، الفتح المبين -

٣ / ٥١ ، ٥٢ .

(٣) سورة النور ، آية ٥٦ .

" ولله على الناس حبيج البيت من استطاع اليه سبيلاً (١) " .

ولم يقيد التعريف بالوقت ؛ ليعم ما ليس بمؤقت ، ولا يرد على التعريف تسليم العبادات المؤقتة في غير وقتها ؛ لأن هذا قد خرج بقوله : " عين الواجب بالأمر " .

قوله : " بالأمر " المراد به النص الدال على الوجوب في الجملة ، سواء كان أمراً صريحاً ، أو ما هو بمعناه كما مر آنفاً . وفيه إشارة إلى أن المراد بعين الواجب بالأمر هو أفعال الجوارح ، لا ما في الذمة ؛ لأن ذلك ليس بالأمر بل بالسبب ، فيدفع بهذا ما قد يقال : كيف يمكن تسليم نفس الواجب ؟ و هو وصف في الذمة لا يتصرف فيه (٢) .

و مما تجدر الإشارة اليه أن هذا التعريف - وكل ما أتى بلفظ الواجب - على قول من خص الأمر بالوجوب ، ولم يجعله حقيقة في الندب ، إلا إذا حملنا الواجب على الثابت فحينئذ يتناول الجميع .

تعريف صدر الشريعة :

قال : " الأداء تسليم عين الثابت بالأمر " (٣) .

فتعبير المؤلف بـ " الثابت بالأمر " دون الواجب به يدل على أن الأداء عنده يشمل النوافل . كما أن إطلاق التعريف من غير تقييد بالوقت يبيِّن إلى شموله أداء الزكوات ، والأمانات ، والمنذورات المطلقة والكفارات .

(١) — سورة آل عمران ، آية ٩٧ .

(٢) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملك ، ص ١٤٩ فما بعدها ؛ نور الأنوار و حاشية قمر الأثمار ، ص ٣٣ ؛ فتح الغفار ١ / ٤٠ - ٤١ ؛ مرآة الأصول (بهامش حاشية الأزميري) ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٣) التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

وقد اعترض على التعريف بأنه يتناول الإتيان بالمباح الذى ورد به الأمر ، ولا يسمى فعله أداءً فيكون التعريف غير مانع .
فأجيب أن الثابت بالأمر لا يكون إلا واجبا أو مندوبا ، أما المباح فليس بمأمور به عند المحققين (١) .

تعريف ابن الهمام :

قال : " الأداء فعل الواجب فى وقته المقيد به شرعا العمر وغيره ، وهو شامل بل ابتداءه فى غير العمر كالتحريم للحنفية ... " (٢)
 فلقد أوضح مراده من الوقت المقيد بالواجب حيث قال : " العمر وغيره " ، وهو (أى العمر) بدل البعض من قوله : " وقته المقيد به " . والضمير فى " غيره " راجع الى " العمر " ، أى غير العمر من الأوقات ، فاندرج فيه الواجب المطلق ، والمؤقت ، فالمراد : إذن من تقييد الواجب بالوقت شرعا جعل الشارع الوقت طرفا لإيقاع الواجب ، لا تخصيص الواجب بوقت معين من الأوقات حتى لا يخرج ما جعل العمر وقتا له . (٣)

هذا ، وان جميع تعريفات الحنفية تدل على أن الأداء عبارة عن إخراج ما طلب من العمل واجبا كان : أو مندوبا أو الواجب فقط من العدم الى الوجود الى متحقق ذلك المطلوب أو الواجب ، إذن ان من لم يذكر القيد الأخير (أى قيد الى متحققه) استغنى عنه بذكر " تسليم " أو " الأهر " ، لأن التسليم ينبىء عن تحصيل السلامة وهو فى الأداء يتحقق اذا سلمه

(١) انظر : شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٦١ .

(٢) التحرير (مع تيسير التحرير) ٢ / ١٩٨ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٨ ، التقرير والتحبير ٢ / ١٢٣ .

إلى مستحقه ، أو لأن الأمر ورد بتسليم عين الواجب إلى مستحقه دون الغير ، قال تعالى : " إِنْ اللّٰهُ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلَٰهَا " (١)

الموازنة بين تعريفات الحنفية :

بعد البحث والنظر اتضح أن التعريفات الواردة للأداء من قبل الحنفية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تعرف الأداء بأنه تسليم الواجب مؤقتا كان أو غير مؤقت إلى مستحقه وهذا ما ذهب إليه نظام الدين الشافى ، وفخر الإسلام - البزدوى ، والسرخى ، والأخيكى ، والخبازى ، وأبو بكر المرقندى ، - والنسفى ، وابن الهمام فى تعريف الأداء .

المجموعة الثانية : تعرف الأداء بما يشغل الواجب والمندوب مؤقتا كان أو غير مؤقت ، فتقول : ان الأداء عبارة عن تسليم عين الواجب أو المندوب إلى مستحقه . واليه ذهب أبو زيد الدبوسى ، وصدر الشريعة - فى تعريف الأداء .

والسبب فى ذلك هو أن الأداء وصف للمأمر به فمن جعل الأمر حقيقة ففى النذب وقال : إن مقتضى الأمر النذب عرفه بما طلب من العمل بعينه - فيدخل فيه النفل ، ومن خص الأمر بالوجوب قال : الأداء هو تسليم عين الواجب بالأمر .

(١) سورة النساء ، آية ٥٨ .

الموازنة بين تعريفات أصحاب المليكين :

بالمقارنة بين تعريفات أصحاب المليكين اتضح لنا ما يأتى :

١ - أن تعاريف الحنفية كلها قائمة بشمول الأداة للمؤقتات فى أوقاتها
وغير المؤقتات ، كأداة الأمانات ، والمنذورات المطلقة والكفارات ،
بخلاف تعاريف الشافعية ؛ لأنها لاتعم ما ليس بمؤقت ووافقهم ابن عبد الشكور
من الحنفية .

٢ - أن معظم تعريفات الحنفية للأداة تشمل العبادات والمعاملات أى حقوق
الله و حقوق العباد ؛ اذ إنهم يجرون الأداة فى جميعها ، بخلاف الشافعية ،
فانهم يقولون بالأداة فى العبادات المؤقتة لذلك خصوا التعريف بها فقط .
٣ - يلتقى تعريف بعض الحنفية كأبى زيد الدبوسى و صدر الشريعة مع تعاريف
كثير من الشافعية كأبى اسحاق الشيرازى ، والبيضاوى ، وزكريا الأنصارى ،
و الزركشى ، وابن السبكي ، ومن اختار منهجهم كابن الحاجب ، وابن قدامة ،
و القرافى فى شمول الأداة للواجب والمندوب .

٤ - كما يلتقى تعريف بعض الشافعية للأداة - كالغزالى والرازى - مع تعريفات
كثير من الحنفية - كفخر الاسلام البزدوى و السرخسى ، والأخسيكى ، والخبازى ،
و أبى بكر السمرقندى ، والنسفى - فى عدم شمول التعريف المندوب .

التعريف المختار : وبالنظر والتأمل فى هذه التعريفات كلها يبدو لى
- والله أعلم - ان أولها بالاعتبار هو تعريف أبى زيد الدبوسى ؛ لأن المندوب
مأمور به ^(١) ، مطلوب من المأمور فعله فهو ثابت بالأمر ، فلا بد من شمول التعريف
له ، وتعريف الدبوسى يشمل و لأن الأداة يجرى فى غير المؤقتات أيضا ^(٢) ،
والتعريف يتناولها بخلاف تعريفات الشافعية ومن انتهج منهجهم فانها لاتشمل
غير المؤقت .

(١) انظر ص (٩٧-٩٨) من هذه الرسالة

(٢) انظر ص ١٤٤ فما بعده من هذه الرسالة .

الفصل الثاني

شمول وصف الأداء للواجب والمنسوب

إذا أمعنا النظر في التعريفات الواردة للأداء فإننا نجد ما على قسمين : قسم خص الأداء بالواجب وقسم عمم الأداء بحيث يشمل الواجب والمنسوب على السواء ، وعلى ذلك فإن اتصاف الواجب بالأداء هو محل اتفاق الأصوليين ؛ لأن الأداء من أقسام المأمور به قال صدر الشريعة عبيد الله البخاري : " فصل : الإتيان بالمأمور به نوعان : أداء ... " (١) ، وقال ملاخسرو : " والمأمور به ... نوعان : الأول أداء ... " (٢) ، ولما كان الواجب مأمورا به بالاتفاق كان متصفا بالأداء بلا خلاف ، ولذلك جعل السرخسي و من وافقه الأداء من حكم الواجب بالأمر ؛ لأن موجبا ومقتضا - كما قلنا (٣) - الوجوب وهو متعلق بالواجب ، والأداء يجري فيه (٤) .

أما المنسوب فقد اختلف العلماء في اتصافه بالأداء على قولين :

أحدهما : أنه لا يتصف بالأداء ، وهو الظاهر من كلام فخر الإسلام البزدوي وأبي سهل السرخسي ، ونظام الدين الشاشي ، وأبي بكر المرقندي ، وابن عبد الشكور ، وابن الساعاتي ، وجلال الدين الخبازي ، وابن الهمام ، والنفي (٥) .

(١) التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

(٢) مرآة الأصول (بهامش حاشية الأزميري) ١ / ٢٥٠ .

(٣) انظر : ص (٤٤٧) من هذه الرسالة .

(٤) انظر : كنز الوصول وشرحه كشف الأسرار ١ / ١٣٣ ، أصول السرخسي ١ / ٤٤ ،

المغنى للخبازي ٥٢ ، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٦ .

(٥) انظر : كنز الوصول (بهامش الكشف) ١ / ١٣٤ ، أصول السرخسي ١ / ٤٤ ،

أصول الشاشي ، ص ٤١ ، ميزان الأصول لأبي بكر المرقندي ، مخطوط ، ورقة ١٤ ==

والقول الثاني : أنه يتصف بالأداء ، لأنه يشمل الواجب والمندوب (١) ،
 وبه صرح أبو زيد الدبوسي ، حيث قال : " ثم الأداء نوعان : واجب كالفرض
 في وقته ، وغير واجب كالنفل " (٢) ، كما نص عليه صدر الشريعة عبيد الله -
 المحبوبي ، والسيوطي (٣) ، وصوبه الزركشي ، وهو الظاهر من كلام البيضاوي ،
 والإسنوي ، وابن السبكي ، وابن الحاجب ، والقرافي ، وابن اللحام ، وابن -
 النجار (٤) .

-
- == مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت بهامش المستضي) ٨٥/١ ؛ بديع النظام ،
 مخطوط ، ورقة ١٥ ؛ المغني للخباري ، ص ٥٢ ؛ التحرير (مع تيسير -
 التحرير) ١٩٨ / ٢ ؛ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ٤٦ / ١ .
- (١) عند ما نقول : إن الأداء يشمل المندوب فيعني به عند غير الحنفية
 النفل المؤقت ، لأن الأداء لا يجري عندهم في غير المؤقت .
- (٢) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٤٢ .
- (٣) هو أبو الفضل ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخنيزي
 السيوطي الشافعي ، المتحقق ، المدقق ، المفسر ، الفقيه ، النحوي ، اللغوي .
 نشأ يتيما في القاهرة فحفظ القرآن ، وألفية ابن مالك ، ومنهاج النووي
 ومنهاج البيضاوي ، وغيرها من الكتب . كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث
 وفنونه رجالا ، وفتنا ، وسندا ، واستنباطا للأحكام منه . ولما بلغ أربعين
 سنة اعتزل الناس فألف كتباً كثيرة ، وكان الأغنيا ، والأمراء يترددون إليه .
 من مؤلفاته : الأشباه والنظائر في فروع الشافعية ، والجامع الصغير في
 حديث البشير النذير ، وتدريب الراوي ، وجمع الهوامع ، وبغية الوعاة في
 طبقات اللغويين والنحاة . توفي سنة ٩١١ هـ .
- انظر : الضوء اللامع ٦٥/٤ فما بعدها ؛ غدرات الذهب ٥١ / ٨ - ٥٥ ؛ الفتوح
 المبين ٦٥ / ٣ - ٦٦ ؛ الأعلام ٧١ / ٤ .
- (٤) انظر : التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٠ / ١ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ،
 ص ٣٩٦ ؛ البحر المحيط ، مخطوط ، ورقة ١٠٠ ؛ منهاج الوصول (مع نهاية ==

ومنشأ هذا الخلاف : الاختلاف في كون المندوب مأمورا به أم لا ؟
 وذلك لأن الأداء من أقسام المأمور به فان اعتبر المندوب من المأمور به
 وصف بالأداء ، والا فلا ، ولذلك قال ملاحرو : - بعد ما عرف الأداء بتسليم
 عين الواجب بالأمر - " ... ولم يقل عين الثابت بالأمر حتى يشمل النقل
 كما قال صاحب التنقيح لما عرفت أن المذنب هو أن المندوب ليس بمأمور به (١)
 وأول كلام أبي زيد الدبوسي القائل : بكون الأداء على قسمين : واجب ،
 ونفل ، بأنه إما " على طريق الحكاية من غير أن يكون مختارا للحاكى ،
 أو بالنظر الى ما بعد الشروع ، فإن النقل بعد الشروع لا يبقى نفلا بل
 يكون واجبا مأمورا به وأداء ، وان لم يكن قبله كذلك " (٢).
 وعلى هذا ينبغي أن نحرر الكلام في المندوب هل هو مأمور به أم لا ؟
 فنقول : لانزاع بين العلماء في أن المندوب مأمور به بمعنى أنه متعلق
 - بفتح اللام - لصيغة الأمر " افعل " ، وأن هذه الصيغة استعملت في المندوب .
 وإنما النزاع قائم في أن المندوب هل يسمى مأمورا به حقيقة أم لا ؟
 للعلماء في ذلك قولان :

القول الأول : هو أن المندوب مأمور به مجازا ، واليه ذهب معظم

(= السؤل) ١ / ٦٤ ، التمهيد للسنوى ، ص ٦٣ ، جمع الجوامع وشرحه للمحلى
 (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ ، مختصر المنتهى و حاشية السيد الشريف
 ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٢ ، المختصر في أصول الفقه
 لابن اللحام ، ص ٥٩ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٥ .
 (١) مرآة الأصول (مع حاشية الأزميرى) ١ / ٢٥١ .
 (٢) المصدر نفسه ١ / ٢٥٢ .

الحنفية ، كأبي الحسن الكرخي ^(١) ، وأبي بكر الرازي الجصاص ^(٢) ،
والرخسي ، وابن عبد الشكور ، واختاره الشيرازي ، وفخر الدين الرازي ،
وعبد الرحمن الحلواني من الحنابلة ^(٣) ، ونسبه ابن اللخام ،

(١) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي - نسبة الى الكرخ -
كان إماماً متعظفاً ، قانعاً عابداً ، صواماً انتهت اليه رئاسة الحنيفة
في عصره ، له آراء خاصة واختيارات في الأصول تخالف أصول أبي حنيفة .
من مؤلفاته : رسالة في الأصول ، والمختصر في الفقه وشرح الجامع الصغير ،
والجامع الكبير . توفي سنة ٣٤٠ هـ .

انظر : تاج التراجم ، ص ١٢٤ ؛ الفوائد البهية ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ؛ شذرات -
الذهب ٢ / ٣٥٨ ؛ الفتح المبين ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) هو أحمد بن علي الرازي الجصاص - نسبة الى العمل بالجص - كان إمام -
الحنفية في عصره ، زاهداً ، ورعاً . من تصانيفه : " أحكام القرآن " وشرح
" مختصر الكرخي " وشرح " مختصر الطحاوي " و الفصول في الأصول ، وشرح
أدب القاضي للخفاف . توفي سنة ٣٧٠ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة ١ / ٨٤ - ٨٥ ؛ الطبقات السنية ١ / ٤٧٧ - ٤٨٠ ؛
الفوائد البهية ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣) انظر : الفصول في الأصول للجصاص ، مخطوط ، ورقة ٩٣ ؛ أصول الرخسي -
١ / ١٥ ؛ مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ١١١ ؛ اللمع ، ص ٧ ؛ المحصول ،
ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ ؛ القواعد والفوائد الأصولية ١٦٤ .

وعبد الرحمن الحلواني هو : أبو محمد ، عبد الرحمن بن أبي الفتح محمد

بن علي بن محمد الحلواني ، الامام الفقيه الحنبلي ، تفقه على أبيه وأبي -
الخطاب ، وبرع في الفقه وأصوله . ناظر وصنف مؤلفات : منها : " تفسير
القرآن " في أحد وأربعين جزءاً وكتاب " التبصرة " في الفقه ، و " الهداية " في
أصول الفقه . توفي سنة ٥٤٦ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٢٢١ ؛ شذرات الذهب ٤ / ١٤٤ ؛ طبقات المفسرين
للدوادري ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

و ابن النجار ^(١) الى أيسى الخطاب ، لكن ما ذكره أبو الخطاب في كتابه التمهيد يفيد خلاف ما نسبوه اليه .، حيث قال : " مسألة : إذا قام دليل يمنع حمل الأمر على الوجوب فإنه حقيقة في المندوب .

نص عليه أحمد ^(٢) فقال : إذا أمن القارى فأمنوا فإنه أمر من النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) . و قال الكرخي ، و الرازي من أصحاب أبي حنيفة لا يكون المندوب أمرا بحال و عن أصحاب الشافعي كالقولين " ^(٤) .

ثم أورد أدلة الفريقين ، ورد أدلة القائلين بكون المندوب مأمورا به مجازا ^(٥) .

- (١) انظر : المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ، ص ٦٣ ، شرح الكوكب المنير ٤٠٦/١ .
(٢) هو أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الأصل .

سافر في طلب العلم الى الكوفة ، والبصرة ، و مكة ، واليمن ، والمغرب وغيرها من البلدان ، وكان اماما في الفقه و الحديث واللغة والقرآن ، والزهد .
من مؤلفاته : المسند ، والرد على الجهمية ، وقضايا القرآن ، والناسخ - و المنسوخ ، توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٤/١ فما بعدها ، المنهج الأحمد ٦/١ فما بعدها ،
وفيات الأعيان ٤٧/١ - ٤٨ ، الفتح المبين ١٤٩/١ فما بعدها .

- (٣) رواه البخاري و مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظهما : " إذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه " .
انظر : صحيح البخاري ، كتاب الاذان ، باب جهر الامام بالتأمين ١٩٠/١ ،
صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب التميع و التحميد و التأمين ٣٠٢/١ .

(٤) التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ج ١ ، ق ١ ص ٢٥٥ فما بعدها .

القول الثانى : هو : أن المندوب مأمور به حقيقة لا مجازا ، وهو رأى
أبى حامد الغزالى ، و أبى بكر الباقلانى ، وابن الحاجب المالكى ، والقاضى
أبى يعلى ، وابن قدامة ، وظاهر كلام الإمام أحمد ، ووردت حكايته فى كتاب
المسودة عن ابن عقيل ^(١) حيث جاء فيه : " مألّة : لفظ الأمر اذا أريد
به النذب فهو حقيقة فيه على ظاهر كلامه ، واختاره أكثر أصحابنا :
القاضى وابن عقيل " ^(٢).

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يأتى :

١ - قال عليه السلام : " لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند
كل وضوء " ^(٣) فقد أخبر عليه السلام أن السواك غير مأمور به ،

-
- (١) هو أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادى -
الحنبلّى ، الفقيه ، الأصولى ، الواعظ ، المتكلم ، شيخ الاسلام ، وأحد
الأئمة الأعلام فى الفرائض ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، والشعر ، والنحو
و الوعظ ، والزهد . من مصنفاته : " الواضح فى أصول الفقه " و عمدة الأدلة " و
" المفردات " فى الفقه ، وكتاب الفنون ، جمع فيه فوائد كثيرة فى
الفقه ، والأصول ، والتفسير ، والنحو ، والصرف و... توفى سنة ٥١٣ هـ .
انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٦٢ ، المنهـج
الأحمد ٢ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، الفتح المبين ٢ / ١٢ - ١٣ .
(٢) المسودة ، ص ٠٦ وانظر : المستصفى ١ / ٧٥ ، البرهان للجوينى ١ / ٢٤٩ ،
الاحكام للآمدى ١ / ٩١ ، مختصر المنتهى ٢ / ٤ - ٥ ، العدة ١ / ٢٤٨ فما بعدها ،
روضة الناظر ، ص ٢٠ - ٢١ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٥ ، القواعد
والفوائد الأصولية ١٦٤ .
(٣) رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الصوم ، باب السواك الرطب ، واليابس -
للصائم ٢ / ٢٣٤ ، وأحمد فى المسند ٢ / ٢٥٠ .

و السواك مندوب اليه ، فلو كان المندوب مأمورا به حقيقة لما أخبر صلى الله عليه وسلم أنه غير مأمور به (١).

نوقش : بأن المقصود من نفي الأمر هنا أمر الجزم و الإيجاب ، إذ المثقة لا تكون في غير أمر الإيجاب (٢).

٢ - قال صلى الله عليه وسلم لبريرة (٣) : " ~~كلموا~~ راجعته فانــــه أبو ولدك ، قالت بأمرك يا رسول الله ، فقال : لا ، إنما أنا شافع " (٤). وجه الاستدلال هو : أن إجابة النبي عليه السلام فيما يشفع فيه مندوب اليه ، فلو كان المندوب مأمورا به حقيقة لما بين عليه السلام أنه لم يأمر به حيث قال : " لا إنما أنا شافع " (٥).

(١) انظر : فتاوح الرحموت ١ / ١١١ - ١١٢ ، اللمع ، ص ٧.

(٢) انظر : الأحكام للآمدى ١ / ٩٢ ، العدة ١ / ٢٥٤ ، روضة الناظر ٢١ ، التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٦.

(٣) هى : بريرة مولاة عائشة بنت أبى بكر الصديق (رضى الله عنه) كانت مولاة لبعض بنى هلال فكاتبوها ، ثم باعوها من عائشة ، وعتقت تحت زوجها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر : الاستيعاب ٤ / ١٢٩٥.

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم فى زوج بريرة (١ / ١٧١ - ١٧٢) ، و أبوداود فى كتاب الطلاق ، باب المملوكة تعتق وهى تحت حر أو عبد ٢ / ٦٧٠ - ٦٧١ ، وابن ماجه فى كتاب الطلاق ، باب خيار الأمة اذا أعتقت ١ / ٦٧١ .

(٥) انظر : التبصرة للشيرازى ، ص ٢٦ .

قال الآمدي ، و أبويعلي ، و أبو الخطاب : إن الحديث محمول على أمر الإيجاب و الإلزام دون النذب ، أي أ بأمرك الواجب ؟ حتى تقوم بما تؤمر به فتبقى معه ، و ان كانت كارهة له ، لأنها كانت مبغضة له (١) .

٣ - لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لجاز أن يقال لمن ترك المندوب - كصلاة التطوع و إماطة الأذى عن الطريق - عصيت الله و خالفت أمره - كما يجوز ذلك لمن ترك الواجب قال تعالى لابليس : " ما منعك إلا تسجد اذا أمرتك " (٢) - واللازم باطل ؛ لعدم جواز أن يقال له : عصيت الله فالملزوم مثله (٣) .

أجاب الآمدي و ابن قدامة بأنه إنما لا يسمى عاصيا ؛ لأن العصيان اسم ذم مختص بمخالفة أمر الحتم و الإيجاب لا بمخالفة مطلق أمر (٤) .
وورد في العدة : " والجواب أنه لا يقال : خالف أمر الله و عصاه على الإطلاق ؛ لئلا يلتبس بالواجب ، فأما مع التقييد فإنه يقول : خالف أمر الله المندوب " (٥) و به أجاب أبو الخطاب الكلوزاني (٦) .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٩٢ / ١ ؛ العدة ٢٥٤ / ١ ؛ التمهيد

لأبي الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٦

(٢) سورة الأعراف ، آية ١٢ .

(٣) انظر : التبصرة للشيرازي ، ص ٣٦ - ٣٧ ؛ الفصول في الأصول للجصاص ،

مخطوط ، ورقة ٩٤ ؛ أصول السرخسي ١٥ / ١ ؛ فواتح الرحموت ١ / ١١١ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ٩٢ / ١ ؛ روضة الناظر ، ص ٢١ .

(٥) العدة ٢٥٤ / ١

(٦) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٧ .

٤ - ان الأمر حقيقة في القول المخصوص وهو: صيغة " افعل " و هذا القول المخصوص حقيقة في الإيجاب فقط ، فالأمر حقيقة فيه ، والمندوب ليس بمأمور به لعدم الحتم فيه (١).

٥ - لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لم يصح نفي الاسم عنه ؛ لأن حد الحقيقة في الاسمي هو أن لا يجوز نفيه عما هو حقيقة فيه ، كالواجب لكن جواز النفي صحيح و ثابت - فان المكلف لو قال : " ما أمرني الله بصوم رمضان " كان كاذبا . و لو قال : " ما أمرني الله بصلاة الضحى كان - صادقا ، و لو قال : " ما أمرني الله بصلاة الظهر كان كاذبا ، فالمندوب غير مأمور به حقيقة بل يتناول له لفظ الأمر مجازا (٢).

و قد أجاب أبو يعلى بقوله : " و الجواب أنا لا نسلم أنه يصح نفيه على الإطلاق ، و إنما تنفيه بقيد ، و هو : أن يقول : أنا غير مأمور بصلاة ركعتين ، و صيام يوم الخميس أمر إيجاب " (٣). كما رده أبو الخطاب بهذا الجواب أيضا حيث قال : " ... أنا لا نسلم أنه يحسن نفيه على الإطلاق وإنما يحسن نفيه مقيدا ، و هو : أن يقول : أنا غير مأمور بذلك على وجه الإيجاب و الإلزام " (٤).

(١) انظر : فواتح الرحموت ١ / ١١١ .

(٢) انظر : الفصول في الأصول للجصاص ، مخطوط ، ورقة ٩٣ - ٩٤ ؛

أصول السرخسي ١ / ١٥ .

(٣) العدة ، ١ / ٢٥٥ .

(٤) التمهيد لأبي الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٧ .

واستدل من ذهب الى القول الثانى بما يلى :

١ - فعل المندوب يسمى طاعة اتفاقا ، والطاعة فعل المأمور به ، فيكون المندوب مأمورا به كالواجب ، (١)

جاء فى الأحكام : " ... احتج المثبتون بأن فعل المندوب يسمى طاعة بالاتفاق ، وليس ذلك لذات الفعل المندوب اليه ، وخصوص نفسه ، وإلا كان طاعة بتقدير ورود النهي عنه ، ولا لصفة من الصفات التى يشاركه فيها غيره من الحوادث ، وإلا كان كل حادث طاعة ، ولا لكونه مرادا لله تعالى ، وإلا كان كل مراد الوقوع طاعة ، وليس كذلك ، ولا لكونه متابا عليه ، فإنه لا يخرج عن كونه طاعة وإن لم يثب عليه ، ولا لكونه موعودا بالثواب عليه ، لأنه لوورد فيه وعد لتحقيقه لاستحالة الخلف فى خبر الشارع ، والثواب غير لازم له بالاجماع ، والأصل عدم ما سوى ذلك . فتعين أن يكون طاعة لما فيه من امتثال الأمر ، فإن امتثال الأمر يسمى طاعة ، ولهذا يقال : فلان مطاع الأمر ... " (٢)

و نوقش هذا الدليل بأن الطاعة لا تكون فعل المأمور به فقط ، بل وفعل المندوب اليه ، فلا يتم الاستدلال ، (٣) لكن هذا مما لا ينفيه المخالفون ، فإنهم يقولون بأن فعل المندوب يسمى طاعة ، إلا أنهم يقولون بأن فعله طاعة لأجل أنه فعل المأمور به .

-
- (١) انظر : البرهان للجوينى ١ / ٢٤٩ ؛ العدة ١ / ٢٥٠ - ٢٥٣ ؛ روضة - الناظر ، ص ٢١ ؛ التمهيد لأبى الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٥ ؛ مختصر - المنتهى و شرح العضد ٢ / ٥ .
- (٢) الأحكام للآمدى ١ / ٩١ .
- (٣) فواتح الرحموت ١ / ١١٢ .

٢ - أن أهل اللغة اتفقوا على تقسيم الأمر الى أمر ندب وأمر ايجاب ، فكما أن الواجب مأمور به حقيقة فكذا المندوب ؛ لأن مورد القسمة مشترك بينهما (١) .

نوقش هذا الدليل بأنه يلزم على قولكم أن يكون المهدد عليه ، والمباح مأمورين أيضا ؛ لأن أهل اللغة يقسمون الأمر الى أمر تهديد ، وأمر إباحة أيضا ، ولم يذهب الى ذلك ذاهب منكم ، فهذا تناقض منكم ، فاذن هذا التقسيم ليس لحقيقة الأمر بل تقسيم له بالمعنى المجازي (٢) .

٣ - المندوب كالواجب مستدعى فعله و مطلوب - إلا أن الواجب مع ذم تاركه ، والمندوب مطلوب مع عدم ذم تاركه - و الطلب أمر من الشارع ، قال تعالى : " إن الله يأمر بالعدل والإحسان " (٣) ، والأصل في الاطلاق الحقيقة (٤) . هذا ، وإذا كان هؤلاء العلماء متفقين على أن المندوب مطلوب ، وأن - صيغة الأمر حقيقة في الوجوب مجاز في الندب ، لكن الخلاف في أن المندوب هل يسمى مأمورا به حقيقة كما يسمى الواجب ؟ فالذي يظهر هو أن هذا الحكم لا يؤخذ من ملك العقول و أن الفیصل هو قول أهل اللغة و على هذا قال امام الحرمين الجويني : " ... لا يمكن جزم الدعوى على أهل اللغة في ذلك ، فقد يقول القائل : ندبتك و ما أمرتك ، وهو يعنى ما جزمست

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٩١ ، روضة الناظر ، ص ٢١ ، شرح الكوكب

المنير ١ / ٤٠٦ ، مختصر المنتهى وشرح العضد ٥ / ٢٠٠ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ١١٢ .

(٣) سورة النحل ، آية ٩٠ .

(٤) انظر : روضة الناظر ، ص ٢١ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٦ .

عليك الأمر ، وقد يقول : أمرتك استحباباً ، فالقول في ذلك قريب ، ومنتهاه
 آيل إلى اللفظ ^(١) ، والذي يبدو لي هو تسميته مأموراً به حقيقة ؛
 إذ أن أهل اللغة - كما قال الجويني - يطلقون عليه الأمر فيقولون :
 " أمرتك استحباباً " والأصل فيه الحقيقة .

و أما قول القائل : نديتك و ما أمرتك فهو إنما يقال : عند ما يعني
 عدم جزم الأمر على المخاطب ، وهذا بنفسه يدل على أن النفي منصب
 على أمر الإيجاب لا النسيب ، ولو لم يقصد القائل نفي الإيجاب عن المخاطب
 لما نفي الأمر عن النسيب .

و على هذا فإن الأفاء يعمل المندوب لكونه مأموراً به .

(١) البرهان ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

الفصل الثالث

الأداء في المؤقتات ، وفي غيرها

تقديم العبادة الى مؤقتة و مطلقة :

قبل أن نتعرض لبيان الخلاف في أن الأداء هل يختص بالعبادات المؤقتة أو أنه قسم من الأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت ، يلزم أن نعرف العبادات المؤقتة و ما يعنى بغير المؤقتة .
فنقول : إن العبادات المأمور بها تنقسم بحسب الوقت الى مؤقتة ، والى مطلقة (غير مؤقتة) .

فالعبادة المؤقتة

هى : ما كانت متعلقة بوقت محدد شرعا بحيث لو فاتت عن هذا الوقت صار فعلها قضاء ، كالملاوات الخمس ، وصيام رمضان ، فإن الشرع قصد ههنا زمنا معيناً لإتيانها فيه ،
جاء فى تقويم الأدلة للدبوس : " العبادات مؤقتة ، وغير مؤقتة ،
فالمؤقتة ما اختص جوازها بوقت معين تفوت العبادة بفوته " (١) ،
و يظهر من كلام فخر الاسلام البزدوى ، و أبى سهل السرخى أن المؤقتة عندهما هى : ما كانت متعلقة بوقت محدود يكون الإتيان بها بعده قضاء ،
أو غير مشروع ، لأنها جعلت من المؤقتة قضاء رمضان ، وصيام الكفارات ،
وصيام النذر المطلق ، لتعلقها بوقت مقدر و هو النهار بحيث يكون الإتيان

(١) مخطوط ، ورقة ٣٠ .

بها بعد هذا الوقت غير مشروع (١).

ويبدو أن الأولى هو التعريف الأول ؛ لأن النهار داخل في مفهوم الصوم
لا أن طلبه مقيد به ، فقضاء رمضان ، وصيام الكفارات ، وصيام النذر
المطلق من العبادات المطلقة ، لا المؤقتة ، وهو رأى أبى بكر السمرقندى
والتفتازانى ، كما صرح ابن الهمام ~~في~~ يكون صيام الكفارات والنذر -
المطلق من العبادات المطلقة (٢).

أما العبادة المطلقة فهي : ما لم تكن متعلقة بوقت معين من العمر
شرعا ، فأما أصل الوقت فانه لا بد منه ؛ لأن المأمور به فعل ، والفعل
يحتاج الى الوقت .

قال أبو زيد الدبوسى : " ... وغير المؤقتة ما لم يذكر لها وقت
وكان اعتباره لغوا فى حق جواز أدائها " (٣) ، وذلك مثل العشر
والزكاة ، وأخل فيها الحنفية صدقة الفطر ؛ لأنها وجبت طهارة
للصائم عن اللغو ، والرفث وغيرهما مما قد يصدر عنه ، فلا تتقيّد
بالوقت ، لكن ابن الهمام قال : إنها من المؤقتة ، وإخراجها بعد يوم
الفطر قضاء ؛ لما روى ابن عمر (٤) قال : " أمرنا رسول الله صلى الله

(١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٢١٣/١ ؛ فتح الغفار ٦٦/١ ؛
الابهاج شرح المنهاج ٧٥ / ١ ؛ كنز الوصول الى معرفة الأصول (بها مش كشف
الأسرار) ٢٤٧ / ١ ؛ أصول السرخسى ٤٢ / ١ .

(٢) انظر : ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ٤١ ؛ شرح التلويح ٢٠٢ / ١ ؛
التحرير (مع تيسير التحرير) ١٨٧ / ٢ .

(٣) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٣٠ .

(٤) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى . اسلم مع أبيه
وهو صغير لم يبلغ الحلم ، استنصر يوم أحد ثم أجاز له النبى صلى الله =

عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ، و يقول : أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم " (١) فالتقييد بيوم الفطر يفيد أن إخراجها بعد يوم الفطر ليس أداً بل قضاء (٢) .

ثم إن العبادة المأمور بها المؤقتة (٣) تنقسم بعد الاستقراء بحسب الوقت

== عليه وسلم بالخلق ، شهد الحديبية ، و أدرك الفتح و هو ابن عشرين سنة ، كان من أهل العلم و الورع ، شديد الاحتياط في فتواه ، لم يتخلف عن السرايا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من المكثرين رواية عنه عليه السلام ، توفي سنة ٣٣ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣ / ٩٥٠ - ٩٥٣ ، الإصابة ٢ / ٣٤٢ - ٣٥٠ .

(١) الحديث بهذا المعنى رواه البيهقي عن ابن عمر في كتاب الزكاة ، باب وقت إخراج زكاة الفطر ، انظر : السنن الكبرى ٤ / ١٢٥ ، والدارقطني في كتاب زكاة الفطر ٢ / ١٥٣ .

(٢) انظر : كيف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ٢١٣ ، شرح المنار -

لابن ملك ، ص ٢٢٢ ، في تيسير التحرير ٢ / ١٨٢ - ١٨٨ .

(٣) من العلماء من جعل تقسيم المطلق و المؤقت للأمر كالنفسى ، ومنهم

من جعله للمأمر به كصدر الشريعة كما أن البعض جعله للواجب كإبن الهمام ، و المال واحد ، لأن الواجب مأمر به ، و الأمر إذا كان مطلقاً ، أو مؤقتاً فالمأمر به كذلك .

قال فخر الإسلام البزدوى : " باب تقسيم المأمور به في حكم الوقت . العبادات نوعان : مطلقة و مؤقتة ، أما المطلقة فنوع واحد ، و أما المؤقتة فأنواع : نوع جعل الوقت ظرفاً للمؤدى و شرطاً للأداء ، و سبباً لوجوب ... " كنز الوصول (بها مش الكيف) ١ / ٢١٣ .

وانظر : المنار (مع شرح ابن ملك) ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، التوضيح (مع شرح التلويح) ٢٠٢ / ١ التحرير (مع التقرير و التحرير) ١١٥ / ٢ .

الى أربعة أنواع (١):

- النوع الأول : ما جعل الوقت طرفا لها .
- النوع الثانى : ما جعل الوقت معيارا وسببا لها .
- النوع الثالث : ما كان الوقت فيها معيارا ولا يكون سببا .
- النوع الرابع : ما كان مشكلا ويعبر عنه بذى الشبهين (لشبهه

بالظرف والمعيار)

وجه الضر هو: أن الوقت إما أن يضيق عن أداء العبادة المأمور بها وإما أن يفضل عنها ، وإما أن يساويها ، وإما أن يشبههما .
والأول غير واقع فى الشريعة الاسلامية المحقة ، لأنه تكليف بما لا يطاق ، إلا اذا كان المقصود من التكليف التكميل خارج الوقت كمن وجبت عليه الصلاة فى آخر الوقت بإسلامه ، أو بلوغه أو ...
لأن المقصود من التكليف حينئذ هو شغل الذمة ، لأجل التكميل خارج الوقت . والثانى ، كوقت الصلاة يسمى طرفا عند الحنفية وموسعا عند الشافعية ومن معهم .
والثالث : لا يخلو إما أن يكون سببا أيضا فيسمى معيارا هو سبب وذلك كصوم رمضان ، وإما أن لا يكون سببا فيسمى معيارا ليس بسبب كقصر صوم يوم معين .
والرابع : وهو ما كان يشبهه الظرف من وجه والمعيار من وجه آخر يسمى الشبيه بالظرف والمعيار أو -
المشكل ، وذلك كوقت الحج .

(١) بعض الأصوليين - منهم الرخسى - يقسمون المأمور به المؤقت الى ثلاثة أقسام ، وذلك بجعل المعيار الذى يكون سببا أو غير سبب نوعا واحدا ، انظر : أصول الرخسى ١ / ٣٠ .

و اليك بيان هذه الأنواع ببعض التفصيل :

فنقول : بالنسبة للنوع الأول : إذا كان وقت العبادة المأمور بها المؤقتة

زائدا عن أدائها - بأن كان الفعل المأمور به واقعا في الوقت غير مقدر به - فهو ظرف للمؤدى ، و شرط للأداء ، و سبب للوجوب كوقت الصلاة ، فإنه لما كان زائدا عن المؤدى من الصلاة - التى هى الهيئة الحاصلة من الأركان المخصوصة الواقعة فى الوقت - اذا اكتفى فيها على القدر المفروض كان الوقت ظرفا محضا لها لا معيارا ؛ إذ لو كان معيارا - الذى هو أيضا ظرف لوقوع الفعل فيه لكن الفعل مقدر به - لما جاز أداء - الصلاة فى أى جزء من أجزاء الوقت .

و لما كان أداء الصلاة يفوت بفوات الوقت ، و لا تحقق بدونه - اذ الصلاة بعد الوقت قضاء - كان الوقت شرطا لأدائها .

المناقشة : و قد نقض هذا الكلام بأن الشرطية قد تستفاد من الظرفية ؛

لأن الظروف محال ، و المحال شروط ، فما فائدة كون الوقت الموسع شرطا بعد ما حررتم وجه كونه ظرفا ؟

والرد هو :

١ - أن هناك فرقا بين المؤدى و الأداء ، فلا يلزم من كون الشئ شرطا للمؤدى أن يكون شرطا للأداء ، إذ كون الشئ شرطا لشيء لا يلزم منه أن يكون شرطا لغيره ، و وجه الفرق هو أن المراد بالمؤدى فى الصلاة الركعات التى تحصل فى الوقت ، والمراد بأدائها هو إخراج تلك الركعات من العدم الى الوجود ، و لنوضح ذلك فى الزكاة فان الأداء فيها هو إخراج الدراهم الواجب إخراجها ، و تسليمها الى الفقير ، و أما المؤدى فهو نفس تلك الدراهم التى سلمت للفقير .

٢ - أننا لا نسلم أنه يلزم من كون الشيء المعين ظرفاً لشيء أن يكون شرطاً لوجوده ، ألا ترى أن الوعاء ظرف لما فيه و ليس بشرط له ، لأنه يوجد بدون الوعاء (١).

كما أن وقت الصلاة سبب لوجوبها - الذي يقتضى لزوم وقوعها فى وقتها المقرر شرعاً لشرف فيه - بحيث يلزم من وجوده وجوده فى حكم الله عز وجل وإن كان المؤثر الحقيقى هو رب العالمين .

الأدلة على سببية الوقت لوجوب الصلاة : يستدل على هذه السببية بعدة

أمور منها :

- ١ - قوله تعالى : " أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل " (٢) وجه الدلالة هو : أن اللام للسببية فيكون ما بعدها سبباً لما قبلها .
- ٢ - صحة اضافة الصلاة الى الوقت ، كقوله تعالى : " من قبل صلاة الفجر و حين تضعون ثيابكم من الظهيرة و من بعد صلاة العشاء " (٣) و الأصل فى الاضافة أنها تفيد الاختصاص ، وتنصرف الى الاختصاص الكامل اذا كانت خالية عن القرينة المارفة ، و الاختصاص الكامل هو الملك فيما يقبله - كسيارة محمد - و السببية فى غيره .

- ٣ - أن تعجيل الصلاة قبل وقتها باطل ، فكان الوقت سبباً ؛ لأن تعجيل الشيء على سببه فاسد ، نعم ، إن احتمال أن يكون البطلان لأجل التقديس

(١) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ٢١٣ ؛ شرح المنار لابن ملك ٢٢٥ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١ / ٢٠٢ ؛ التقرير و التعبير ١١٦ / ٢ ؛ فواتح الرحموت ١ / ٦٩ ؛ المنتخب للحسامى و شرحه النامى ١ / ٢٢ ؛ المفتنى للبخارى ص ٤٤ ؛ نهاية السؤل ١ / ٨٩ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ؛ روضة الناظر ، ص ١٨ ؛ المنخل الى مذهب الامام أحمد ١٤٢ - ١٤٨ .

(٢) - سورة الإسراء ، آية ٧٨ .

(٣) - سورة النور ، آية ٥٨ .

على الشرط قائم لكن قرينة الأدلة السابقة ترجح جانب السببية ،
و الحكم يكون مع القرينة كاللفظ المشترك ، فانه لا يصلح دليلاً على أحد
معنييه عينا بغير قرينة ، فأما اذا وجد معه قرينة تعين أحد معنييه
فعندئذ يصلح دليلاً عليه .

٤ - أن الوجوب يتكرر و يتجدد بتجدد الوقت ، وتكرر الحكم بتكرر الشيء
يدل على سببية هذا الشيء لذلك الحكم ، لأن الأمور تضاف الى الأسباب الظاهرة ،
فلما تكرر الحكم بتجدد الوقت دل على أن ذلك الحكم حادث به ، اذ هو
السبب الظاهر لحدوثه (١).

هذا ، وإن هذه الأمور التي تقدمت لبيان أن الوقت سبب لوجوب الصلاة - مع
أن بعضها لا يخلو من الضعف و المناقشة - فكل واحدة منها أمانة على السببية
حتى الدليل الأخير الذي يعتبر من أقوى الأدلة ، لأن دوران الشيء مع الشيء
أمانة على أن المدار علة للدائر ، فتفيد الظن لا القطع ، لكن المجموع
يفيد القطع بالسببية ، لأن رجحان المظنون يزداد بكثرة الأمارات .

فإذن ثبت أن الوقت سبب لوجوب الصلاة و لكن هل السبب هو كل الوقت أو بعضه ؟
و الجواب على هذا السؤال يتضح من خلال الأنواع التي ذكرها فخر الإسلام
البرزدوى للوقت - الذي هو ظرف - بالنظر الى سببيته ، وتلك الأنواع هي :
النوع الأول : سببية تضاف الى الجزء الأول فيما اذا أدى المأمور
به في الوقت الأول .

النوع الثاني : سببية تضاف الى ما يلي ابتداء الشروع من سائر
أجزاء الوقت فيما اذا لم يؤد في الوقت الأول .

(١) انظر : كنز الوصول وشرحه كشف الأرار ١ / ٢١٤ ؛ كنز الوصول ٢ / ٢٤٧ ؛
التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛ فواتح الرحموت ١ / ٦٩ .

النوع الثالث : سببية تضاف الى الجزء الناقص عند ضيق الوقت فيما

إذا أصر العصر الى وقت الاحمرار .

النوع الرابع : سببية تضاف الى جملة الوقت فيما اذا فات الأداء -

فى الوقت .

فالظاهر من هذا التقسيم هو أن السبب عند فخر الاسلام البزدوى - وهورائى جمهور الحنفية - كل الوقت فيما لو أخرجت الصلاة عن وقتها المعين ، وبعض الوقت ، وهو الجزء الأول ، إن اتصل به أداء الصلاة ، فان لم يتصل به الأداء فالجزء الذى يليه بشرط الاتصال وهكذا ... الى أن يخرج الوقت بتاتا ، وانما جعل الجزء الذى اتصل به أداء الصلاة سببا و لم يجعل كل الوقت كما هو الأصل ، لثلايتقدم المسبب على السبب ؛ لأن الوقت ظرف للصلاة ، فلو روعى معنى الظرفية و جعل كل الوقت سببا كان فى ذلك تقديم الحكم على السبب ، وهو ممنوع عقلا ؛ ولثلا يفوت الأداء فيما هو ظرف للأداء ، إذ إن جعل كل الوقت سببا للوجوب يفضى الى ذلك ؛ لأن ادراك كل الوقت - الذى فرضناه سببا - لا يكون الا بعد مضى شئ منه .

قال السرخى : " ... ثم لا يمكن جعل جميع الوقت سببا للوجوب ؛ لأن - طرف للأداء ، فلو جعل جميع الوقت سببا ليحصل الأداء قبل وجود السبب ، أو لا يتحقق الأداء فيما هو ظرف للأداء ، فإن شهود جميع الوقت لا يكون إلا بعد مضى الوقت " (١) فلا بد أن يكون بعض الوقت و هو الجزء الذى - لا يتجزأ من الزمن سببا للوجوب ؛ اذ ليس بعد الكل جزء معلوم يمكن ترجيحه على سائر الأجزاء بدليل ، وترجيح جزء على آخر من غير دليل

(١) أصول السرخى ١ / ٣٠ .

فاسد ؛ لأنه ترجيح بلا مرجح ، فوجب الاقتصار على الأدنى و هو الجزء
 الآنف الذكر ، ولزم أن يكون هذا الجزء هو الجزء الذي اتصل به الأداء
 لا جزءا معينا ؛ إذ لو كان الجزء الأول على التعيين لما وجبت الصلاة على
 من صار أهلا لها في آخر الوقت ، ولو كان الجزء الأخير لما صح الأداء في
 أول الوقت ؛ لبطان الأداء قبل السبب (١).

هذا ، وقد فرع فخر الاسلام البيزدوى على كون السبب هو الجزء المذكور
 مسألة وهي : أن الكافر اذا أسلم و قد بقي جزء من الوقت يلزمه
 فرض الوقت (٢).

أما النوع الثاني : من العبادة الأمور بها المؤقتة فهو ما كان الوقت
 فيها سببا للوجوب ، وشرطا للأداء ، و معيارا للمؤدى بأن يوجد فى
 مقابل كل جزء من الوقت جزء من الأمور به ، وذلك كوقت صوم رمضان ،
 فان نهار صوم رمضان سبب : لوجوبه و شرط لأدائه - ، لأن الوقت شرط فى
 كل عبادة تكون مؤقتة بوقت - كما أنه معيار للمؤدى يعلم به مقدار
 الصوم ، ويقدر به الصوم الواقع فيه فيزداد بازدياده و ينتقص بانتقاصه ،
 فكان كالكيل فى المكيلات حيث يعلم مقدارها به .
و استدل على سببية الوقت للصوم بعدة وجوه :
 منها :

١ - قوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " (٣).

(١) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ٢١٤ / ١ ؛ التوضيح (بهامش
 التلويح) ٢٠٦ / ١

(٢) انظر : كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى) ٢١٥ / ١ ،

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

وجه الاستدلال كما قال التفتازانى : " أن " الإخبار عن الموصول مشعر بعليّة الصلة للخبر عند صلاحها لذلك بخلاف قولنا : الذى فى الدار رجل عالم ، على أن الأظهر أن (من) ههنا شرطية ، فتكون على السببية أدل " (١) .

٢ - الإضافة ، فإن الصوم ينسب الى الشهر فيقال : صوم شهر رمضان " و الأصل فى الإضافة الاختصاص الأكمل و هو : أن يكون ثابتا به ، لأن معنى الثبوت بالسبب سابق على سائر وجوه الاختصاص إلا أن وجود الفعل لا يصلح أن يكون ثابتا بالوقت لتوقفه على اختيار العبد فاقيم الوجوب الذى هو وجود شرعى ، ومفض الى الوجود الحسى مقامه " (٢) .

٣ - تكرر وجوب الصوم بتكرر شهر رمضان . (٣)

هذا ، ويظهر من خلال ما بيناه أن وقت الصلاة و الصوم يشتركان فى أن كل واحد منهما سبب للوجوب و شرط للأداء ، ويتفرقان فى أن وقت الصلاة ظرف يقع فيه المأمور به من غير أن يكون مقدرا به ؛ إذ يتسع له و لغيره من جنس المأمور به ، بخلاف وقت الصوم فإنه محيار يقع فيه المأمور به و هو مقدر به ، ألا ترى أنه لا يتسع لعبادة أخرى من جنس الصوم .

و أن سبب وجوب الصوم هو الشهر ؛ لإضافته اليه ، و لصحة أدائه بعد دخوله ، و لتكرره بتكرره ، وهذا ما اتفق عليه فخر الاسلام البزدوى ، و شمس الأئمة السرخسى ، والقاضى أبو زيد .

(١) شرح التلويح ٢٠٨ / ١

(٢) المصدر نفسه ٢٠٨ / ١

(٣) انظر فى ما حررناه فى النوع الثانى : كنز الوصول (بهامش الكشف للبخارى) ٢١٤ / ١ ؛ شرح المنار لابن ملك ٢٤٣ ؛ التقرير و التعبير ١٣١ / ٢ ؛ الحسامى و شرحه النامى ١ / ٢٦ - ٢٧ ؛ مسلم الثبوت (مع فرائح الرحموت) ١ / ٦٩ ؛ المعنى للبخازى ، ص ٤٨ .

و أبو اليسر (١) - حسب عزو عبد العزيز البخارى - لكنهم اختلفوا
بعد ذلك فى أن السبب هل هو : مطلق الشهر بما فى ذلك الليالى أو السبب
هو أيام شهر رمضان فقط دون الليالى على رأيين :

الرأى الأول هو : أن سبب وجوب الصوم أيام شهر رمضان دون الليالى ،
أى أن الجزء الأول من كل يوم و هو الجزء الذى لا يتجزأ سبب لوجوب صوم
ذلك اليوم ، فيجب صوم جميع اليوم مقارنا إتياءه ، و به قال فخر الاسلام -
اليزدوى و صدر الشريعة كما نسبته عبد العزيز البخارى الى أبى زيد
الدبوسى ، و أبى اليسر ، لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة ، وعلى حدة ،
لا ارتباط له بغيره ، فيتعلق بسبب خاص و على حدة ، ولذلك لم يجب
القضاء على الصبى اذا بلغ ، أو الكافر اذا أسلم فى بعض شهر رمضان
إلا بقدر ما أدركه .

و لأن الشرع عند ما يجعل الوقت سببا لوجوب عبادة فهو بيان منه لشرف ذلك
الوقت لأجل تلك العبادة ، و العبادة تتحقق فى الأداء دون الإيجاب ،
و الأداء فى الصوم يكون فى النهار دون الليل الذى هو الوقت المنافى للأداء
فلا يصح أن يجعل شرعا سببا لوجوبه (٢) .

(١) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى صدر الاسلام اليزدوى ،
الحنفى ، كان من فحول المناظرين ، و امام الأئمة ، برع فى العلوم فروعها ،
و أصولا ، و انتهت اليه رئاسة الحنفية بما وراء النهر . كان مرجعا للوفود
القادمين من الآفاق . تفقه عليه علاء الدين السمرقندى - صاحب تحفة
الفقهاء - و غيره . توفى سنة ٤٩٣ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ ؛ الفوائد البهية ، ص ١٨٨ .
(٢) انظر : كنز الوصول و شرحه كنف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ؛ التوضيح
و شرح التلويح ١ / ٢٠٨ .

الرأى الثانى للرخسى و هو : أن السبب هو مطلق الشهر فتستوى فيه الأيام و الليالى ، جاء فى أصول الرخسى ما نصه : " ... ظن بعض المتأخرين ... أن سبب الوجوب أيام الشهر دون الليالى ، لأن صلاحية الأداء مختص بالأيام ، قال ... رضى الله عنه : و هذا غلط عندى بل فى السببية للوجوب الأيام و الليالى سواء ، فإن الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الأيام و الليالى ، وإنما جعله الشرع سببا ، لإظهار فضيلة هذا الوقت ، و هذه الفضيلة ثابتة لليالى و الأيام جميعا ، والرواية محفوظة فى ... أن من كان مفيقا فى أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن - يصبح و مضى الشهر و هو مجنون ، ثم أفاق ، يلزمه القضاء ، و لو لم يتقرر السبب فى حقه بما شهد من الشهر فى حالة الافاقة لم يلزمه القضاء ، و كذلك المجنون اذا أفاق فى ليلة من الشهر ثم جن قبل أن يصبح ثم أفاق بعد مضى الشهر يلزمه القضاء . و الدليل عليه أن نية أداء الفرض تصح بعد دخول الليلة الأولى بغروب الشمس قبل أن يصبح ، و معلوم أن نية أداء الفرض قبل تقرر سبب الوجوب لا يصح ، ألا ترى أنه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته " (١) . و هذا النوع من الاستدلال بسرد الفروع بالاضافة الى أنه يكون لاثبات المذهب ، و لا يكون لاثبات الأصل اذ لا يستقيم اثبات الأصل بالفرع ، فانه يناقض من قبل المخالفين بالآتى : قال عبد العزيز البخارى : " و أما الجواب عن كلام شمس الأئمة فهو أن شرف الليالى باعتبار شرعية الصوم فى أيامها ، فكان شرفها تابعا لشرف الأيام ، أو شرفها باعتبار كونها أوقاتا لقيام رمضان و كالمنا ...

في شرف يحصل باعتبار السببية ، وذلك بأن يكون محلاً لأداء مسببه ،
و أما عدم سقوط الصوم عن المجنون الذي لم يفق إلا في جزء من الليلة ؛
فلأنه أهل للوجوب مع الجنون إلا أن الشرع أسقط عنه عند تضاعف الواجبات
دفعاً للحرص واعتبر الحرج في حق الصوم باستفراق الجنون جميع الشهر
و لم يوجد . و أما جواز النية في الليل فباعتبار أن الليل جعل تابعاً
لليوم في حق هذا الحكم ضرورة تعذر اقتران النية بأول أجزاء الصوم
الذي هو شرط ... " (١) .

أما النوع الثالث : وهو ما كان الوقت فيها مساوياً ولا يكون سبباً
فقد ضرب له البزدوى ، والرخسى ، وصدر الشريعة والنسفي مثلاً بصوم
الكفارات والنذر المطلق وقضاء رمضان حيث جاء في كنز الوصول : " وأما
الوقت الذي جعل معياراً لأسباب فمثل الكفارات المؤقتة بأوقات غير متعينة ،
وكقضاء رمضان ، والنذر المطلق والوقت فيها معيار لأسباب " (٢) .
و ذلك بناءً على أن الصوم فيما ذكره مقيد بالنهار ، والنهار مساوٍ
لصومه و ليس بسبب ، لأن السبب في صوم الكفارة هو الحنث أو القتل أو الظهار
و في المنذور المطلق النذر ، و في القضاء السبب السابق ؛ لأن القضاء
يجب بما وجب به الأداء .

(١) كشف الأسرار ٢ / ٣٥٠ . وانظر : البناية شرح الهداية ٣ / ٢٣٣ .

(٢) المطبوع بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ٢٤٢ .

وانظر : أصول السرخسى ١ / ٤٢ ، التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ٢١٢ ،
المنار (مع شرحه لابن ملك) ، ص ٢٤٩ .

و هو رأى ابن النجار الفتوحى أيضا حيث قال : " ... وإن عين وقتها
 [العبادة] و لم يحد كحج ... توصف بأداء فقط أى دون قضاء ، لأن
 وقت ذلك غير محدود الطرفين " (١).

و خالف فى ذلك زكريا الأنصارى ، وتقى الدين السبكي (٢) حيث اعتبروا الحج
 من غير المؤقتة (٣).

فلو قام أحد بأداء الحج ثم أفسده ، و تداركه من المنة الأخرى فعندئذ
 يسمى الفقهاء الحج الذى يتداركه به الفاسد بالقضاء و كان من المتوقع
 على قول هؤلاء الأصوليين أن لا يوصف بهذا الوصف ، لأن الحج وإن كان مسن
 المؤقت عند الحنفية و من متهم الآن وقته جميع العمر فإذا وقع فى أى
 وقت من العمر فقد وقع فى زمنه فيكون أداءه لا قضاء . و لأن الحج عند
 زكريا الأنصارى ، وتقى الدين السبكي من المأمور به الغير المؤقت ،

(١) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٣ .

(٢) هو أبو الحسن ، تقى الدين علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام
 السبكي ، الشافعى ، حبر الأمة و أستاذ الأئمة فى زمانه ، الشيخ الامام
 الفقيه ، الأصولى ، المفسر ، المحدث ، المتكلم ، النحوى ، اللغوى ،
 الجامع لأشتات العلوم و المبرز فى المنقول منها و المفهوم . من
 مؤلفاته : " الإبهاج فى شرح المنهاج " انتهى فيه الى مسألة مقدمة
 الواجب ، و " رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " و الابتهاج
 فى شرح المنهاج " للنووى ، وصل فيه الى أوائل الطلاق ، توفى
 سنة ٧٥٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠ / ١٣٩ فمابعدهما ؛ طبقات الشافعية
 لابن هداية الله ، ص ٨٩ ؛ الفتح المبين ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٦ - ١٧ ؛ الإبهاج شرح -

المنهاج ١ / ٧٦ .

لكن الأظهر عند التفتازانى ، و علاء الدين السمرقندى ، وابن الهمام هو أن صيام الكفارات و النذر المطلق و القضاء من العبادة المطلقة ؛ لأن النهار داخل فى مفهوم الصوم و ليس بقييد له ، (١) فالمثال للعبادة المؤقتة التى يكون الوقت فيها معيارا و لا يكون سببا هو نذر صوم يوم معين ؛ فإنه من المؤقتة ؛ لما ألزم المكلف نفسه به من يوم معين ، كما أن الوقت فيه معيار ؛ لصاواته للصوم و تقديره به زيادة ، ونقصانا ، وعدم إمكان أداء صومين فى يوم واحد ؛ وليس بسبب ، إذ السبب فى وجوب المنذور هو النذر (٢).

أما النوع الرابع : فهو المشكل و هو الذى لا يعلم أن وقته موضع أم مضيق ، و ذلك كوقت الحج ، فانه مشكل ، و بيان ذلك هو أن الحج عبادة ذات أركان معلومة بحيث لا يستغرق أداؤها جميع الوقت المقرر لها ، فهو من هذا الوجه يشبه الموسع أعنى وقت الصلاة ، و من حيث أنه لا يصح فى عام واحد إلا أداء حجة واحدة كان وقته كوقت الصوم (٣).

فالحج عند فخر الاسلام البزدوى ، و شمس الأئمة الرضى ، و البخارى ، و صدر الشريعة ، و ابن الهمام ، و النفسى ، و حسام الدين الأحيكى من العبادة المؤقتة ، ووقته جميع العمر ، فاذا قام به الإنسان فى أى وقت من عمره يكون مؤديا له (٤).

(١) انظر : شرح التلويح ٢٠٢ / ١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٢ ؛ كشف الأسرار للبخارى ١ / ٢٤٧ .

(٢) انظر : مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ٧١ / ١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٢ .

(٣) انظر : كنز الوصول ٢٤٨ / ١ ؛ التوضيح و شرحه التلويح ٢١٢ / ١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٢ ؛ شرح المنار لابن ملك ؛ ص ٢٥١ ؛ المغنى للبخارى .

ص ٥١ .

(٤) انظر : المصادر نفسها .

و القضاء - يجرى - عندهم - في المؤقت . فلننظر الى الجواب خروجا عن هذا الاعتراض : قال ابن الهمام و ابن عبد الشكور : إن هذه التسمية تسمية مجازية (١).

و قال ابن النجار و الإسنوي : إنما يسمى قضاء ، لأن الحج و ان كان - وقته العمر الا أنه تضيق بالشروع فيه (٢).

أما التقي السبكي فقد اعتبر إطلاق الأداء و القضاء على الحج من باب - المجاز ، لأنه عنده من غير المؤقت و مما يجريان في المؤقت فقط (٣). كما أن زكريا الأنصاري جعل هذه التسمية لغوية أو مجازية (٤).

مدى إطلاق الأداء على العبادات غير المؤقتة :

لا خلاف بين العلماء في أن لفظ الأداء بحسب اللغة يطلق على الإتيان بالمأمورات المؤقتة و غيرها كأداء الديون ، والخراج و الجزية و الأمانة .

أما بحسب الاصطلاح الشرعي فقد اختلف الأصوليون في ذلك :

(أ) فقال الحنفية : إن الأداء قسم من أقسام المأمور به سواء كان مؤقتا أو غير مؤقت ،

فقد جاء في مرآة الأصول : " ... و عندنا هما [الأداء و القضاء] من أقسام المأمور به مؤقتا كان الأمر أو غيره ، ولهذا لم يعتبر فسى

(١) انظر : التحرير (مع تيسير التحرير) ٢ / ٢٠٠ ؛ مله الثبوت (مع فرائح الرحموت) ١ / ٨٥ .

(٢) انظر : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٤ ؛ نهاية السؤل ١ / ٦٧ .

(٣) انظر : الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٧٦ .

(٤) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٢ .

التعريف [أى تعريف الأداء] التقييد بالوقت" (١).

وقد أيد هؤلاء مذهبهم بما يلى :

- ١ - قول الله عزوجل : "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها" (٢).
- وجه الدلالة هو أن الآية نزلت فى تسليم عين مفتاح الكعبة ، وهو غير مؤقت . قال الفخر الرازي : " روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم الفتح اغلق عثمان بن طلحة بن عبد الدار (٣) - وكان سادن الكعبة - باب الكعبة ، وصعد السطح ، وأبى أن يدفع المفتاح اليه . وقال : لو علمت أنه رسول الله لم أمنعه ، فلو على بن أبى طالب (٤) رضى الله عنه يده وأخذه منه وفتح ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسلم ، وصلى ركعتين ، فلما خرج سأله

(١) المطبوع بهامش حاشية الأزهرى ١/ ٢٥٠ ، وانظر : شرح التلويع على التوضيح ١/ ١٦٠ ، المصباح المنير ١/ ٩ ، المفردات فى غريب القرآن ، كتاب الألف ، ص ١٤ .

(٢) سورة النساء ، آية ٥٨

(٣) قال ابن حجر : هو " عثمان بن طلحة بن أبى طلحة بن عثمان بن عبد - الدار العبدرى الحنبلية ، صحابى شهير مات سنة اثنتين وأربعين ٠٠٠"

تقريب التهذيب ٢٣٤

(٤) هو أبو الحسن على بن أبى طالب بن عبد المطلب ، كان أصغر ولده أبى طالب ، وأول الناس اسلاما فى قول كثير من أهل العلم ، أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين نفسه ، وزوجه ابنته فاطمة رضى الله تعالى عنها . شهد مع النبى صلى الله عليه وسلم المعاهد كلها الاغزوة تبوك ، اشتهر بالفروسية والشجاعة ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا ، وكان أحد أعضاء مجلس الشورى الذين نص عليهم عمر رضى الله عنه . بويغ له بالخلافة بعد مقتل عثمان ، قتلته عبد الرحمن بن ملجم سنة ٤٠ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣/ ١٨٩ فما بعدها ، الاصابة ٢/ ٥٠٧ - ٥١٠ .

العباس (١) أن يعطيه المفتاح و يجمع له السقاية ، و السدانة ، فنزلت هذه الآية ، فأمر عليا أن يرده الى عثمان و يعتذر اليه . فقال عثمان لعلي : أكرهت ، و آذيت ثم جئت ترفق ، فقال : لقد أنزل الله في شأنك قرآنا ، و قرأ عليه الآية ، فقال عثمان : أشهد أن لا اله الا الله و أن محمدا رسول الله ، فهبط جبريل عليه السلام ، و أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن السدانة في أولاد عثمان أبدا ... " (٢).

ثم إن الآية تشمل الصلاة ، و الصوم ، و الزكاة و سائر العبادات ، ولذلك قال القرطبي (٣) :

" ... و الصلاة و الزكاة ، و سائر العبادات أمانة الله تعالى . و روى هذا

(١) هو أبو الفضل، عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف عم النبي صلى الله عليه وسلم ، و أنصر الناس له بعد أبي طالب . أسلم قبل فتح خيبر و كان يكتنم لإسلامه ثم أظهره يوم فتح مكة ، و شهد حنيناً و الطائف و تبوك . توفي سنة ٢٢ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢ / ٨١٠ ؛ تقريب التهذيب ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) التفسير الكبير ١٠ / ١٣٨ .

(٣) هو أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ، الخزرجي ، القرطبي ، المالكي . كان إماماً ، مفسراً ، زاهداً ، من عباد الله الصالحين ، و أحد الغواصين على معاني الحديث ، جيد النقل ، حسن التصنيف . من مؤلفاته : " الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمنته من السنة و آي القرآن " و " التذكرة بأمور الآخرة " و التذكار في أفضل الأذكار " . توفي سنة ٦٧١ هـ .

انظر : الديباج المذهب ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ؛ شذرات الذهب ٥ / ٣٣٥ ؛

طبقات المفسرين للدوادري ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود (١)، قال : القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها ، أو قال كل شيء إلا الأمانة ، والأمانة في الصلاة ، والأمانة في الصوم ، والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع ... " (٢).
و أجاب الزركشي عن الاستدلال بهذه الآية بقوله : " ولأصحابنا أن هذا المعنى اللفوي والكلام في الاصطلاح " (٣)
٢ - قوله عليه السلام : " أدوا عمن تمونون " (٤) وقوله : " أدوا عن كل حر

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، أحد الحصة المبشرين بالجنة وأول من جهر بالقرآن بمكة . هاجر الهجرتين وشهد بدرا - وقتل أبا جهل - والمشاهد بعدها ، لازم النبي صلى الله عليه وسلم وكان صاحب نعليه ، ومن أعلم الناس بكتاب الله عز وجل ، حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثير ، توفي سنة ٣٢ هـ وقيل ٣٣ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣ / ٩٨٢ فما بعدها ، الإصابة ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢٥٦ .

(٣) البحر المحيط ، مخطوط ، ورقة ٩٩ .

(٤) جاء في نيل الأوطار (٤ / ٢٥١) بلفظ " أدوا صدقة الفطر عمن تمونون " قال الشوكاني : أخرجه الشافعي من طريق محمد بن علي الباقر مرسل ، و - أخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع ، و - أخرجه من حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف ، وأخرجه أيضا عنه الدارقطني . وعزاه - بهذا اللفظ - ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ / ١٨٣ - ١٨٤) إلى هذه المصادر نفسها . وقد رجعت إلى هذه الكتب التي نسب الحديث إليها فلم أجد فيها لفظ " أدوا " وإنما فيها أمر وقرض .

انظر : الأم ٢ / ٦٢ ، بدائع المنن ١ / ٢٤٦ ، سنن البيهقي ٤ / ١٦١ ، سنن

وعبد نصف صاع^(١). فقد سمي إخراج صدقة الفطر أداءً وهي — غير المؤقتة .

ولا يخفى عليك رأي ابن الهمام من الحنفية الذي اعتبر صدقة الفطر من العبادة المؤقتة بيوم العيد^(٢).

٣ - العرف : فقد ثبت عرفاً تسمية غير المؤقت بوقت مقدر ، بالأداء ، - يقال : أدى زكاة ماله ، وأدى طعام الكفارة وليس لهما وقت مقدر شرعاً^(٣).
(ب) نهبت الشافعية - ومن معهم - إلى أن الأداء يختص بالعبادات المعينة وقتها شرعاً ، ولذلك قيدوا تعريف الأداء بالوقت كما مر^(٤).

قال سعد الدين التفتازاني : " ... وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فعند أصحاب الشافعي رضي الله عنه يختصان (الأداء والقضاء) بالعبادات المؤقتة ، ولا يتصور الأداء إلا فيما يتصور فيه القضاء " ^(٥).

== هذا ، ولكن هناك أحاديث أخرى دالة على إطلاق الأداء على صدقة الفطر .
انظر : صحيح البخاري ١٣٩ / ٢ ، صحيح مسلم ٦٢٩ / ٢ ، سنن أبي داود ٢٦٢ / ٢ - ٢٦٥ ، سنن النسائي ٣٦ / ٥ ، ٤١ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٦٣ / ٤ - ١٦٤ .

(١) جزء من حديث رواه الدارقطني في كتاب زكاة الفطر ١٤٧ / ٢ ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الزكاة ، باب مقدار صدقة الفطر ٢ / ٤٥ .
(٢) راجع ص (١٠٠) من هذه الرسالة .

(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٣٦ .
(٤) انظر : مناهج العقول ٦٤ / ١ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية البناي) ١ / ١٠٩ - ١١٠ ، حاشية السيد الشريف على شرح العضد ١ / ٣٣٤ .

(٥) شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٦٠ . هذا ، والجمعة من العبادة - المؤقتة التي لا يتصور فيها القضاء وتوصف بالأداء ، فهي مستثناة .
انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ١٩٦ .

و قال تقي الدين السبكي : إن " المأمور به تارة يعين الأمر وقته كالصلوات الخمس و تواجبها ، وصيام رمضان ، و زكاة الفطر ، فان جميع ذلك قصد فيه زمان معين ، و تارة يطلب الفعل من غير تعرض للزمان ، و ان كان - الأمر يدل على الزمان بالالتزام و من ضرورة الفعل وقوعه في زمان ، ولكنه ليس مقصودا للشارع ، و لا مأمورا به قصدا ، فالقسم الأول - يسمى مؤقتا ، والقسم الثاني يسمى غير مؤقت ٠٠٠ و القسم الأول قصد فيه الفعل و الزمان ، إما لمصلحة اقتضت تعيين الزمان ، وإما تعبدا محضا . و القسم الثاني ليس فيه إلا قصد الفعل ، فالقسم الثاني لا يوصف فعله بأداء ، و لا قضاء ، لأنهما فرعا الوقت ، و لا وقت له ٠٠٠ " (١) ، و صرح أن " الأداء و القضاء يدخلان في المؤقتة فقط " (٢) .

و الذي أميل اليه هو رأي الحنفية ، وذلك لأن الآية سمت تسليم عين مفتاح الكعبة - لنزولها فيه - أداء . و الأصل حمل الألفاظ الواردة في الكتاب و السنة - مما فيه استعمال شرعى - على العرف الشرعى دون اللغوى . و اذا كان الأمر كذلك ، فأداء المؤقتات ، كالصلاة و صوم رمضان يكون في وقتها المقدر لها شرعا . و أما غير المؤقتات - كسجود التلاوة ، و أداء الزكاة - فيكون أدائها في العمر ، فاذا أتى بها في أى وقت من أوقات العمر يكون مؤديا لها ، لأن جميع العمر فيه بمثابة الوقت فيما هو مؤقت .

(١) انظر : الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٧٥ - ٧٦ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١ / ٧٩ .

قال فخر الاسلام البزدوى : " و الأداء في العبادات يكون في المؤقتة
 في الوقت و في غير المؤقتة أبدا " (١) .
 و هذا على منهج عامة الحنفية القائلين بأن الأمر المطلق لا يوجب
 الفور بل يفيد المهلة و التأخير . ظاهر ؛ إذ مقتضى إفادته
 المهلة و التأخير هو أن يكون الإتيان بالمأمور به فسي
 أي وقت من أوقات العمر إتيانا له أداء (٢) .

(١) كنز الوصول الى معرفة الأصول ١ / ١٤٦ .

(٢) انظر : كنف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٤٦ ؛ أصول -

الرخى ١ / ٤٨ ؛ كنف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٥٢ .

الفصل الرابع

أقسام الأداء و تطبيقاته

إن الحنفية يعممون الأداء في المعاملات كما هو في العبادات . (١)
و سنتعرض في هذا الفصل لجميع أقسام الأداء التي ذكرها الحنفية
في كتبهم مع بيان جريانها في حقوق الله وحقوق العباد .
أقسام الأداء :

لم تتحد عبارات الأصوليين من الحنفية في أقسام الأداء ، فبعضهم
يقسمون الأداء إلى نوعين : كامل ، وقاصر . يقول نظام الدين الشافعي :
" ... ثم الأداء نوعان : كامل ، وقاصر " (٢).
و البعض الآخر يجعلون الأداء على ثلاثة أنواع : كامل وقاصر وشبيهه
بالقضاء . قال الرخسي : " ... وهو [الأداء] أنواع ثلاثة : كامل ،
وقاصر ، وأداء يشبه القضاء حكما " (٣).
وقال النسفي : " والأداء أنواع : كامل ، وقاصر ، وما هو شبيهه
بالقضاء " (٤)
و ذكر صدر الشريعة أن " الأداء إما كامل ... أو قاصر ... أو شبيهه بالقضاء " (٥)

(١) انظر : التقرير والتحبير ١٢٢/٢ .

(٢) أصول الشافعي ، ص ٤١

(٣) أصول الرخسي ٤٨/١ .

(٤) المنار (مع فتح الغفار) ٤٣/١ - ٤٤ .

(٥) التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .

كما ورد عن ابن الهمام قوله : " قسم الحنفية الأداء " معنيين ففى المعاملات الى كامل ... وقاصر ... و ما فى معنى الأداء " (١)

و بالبحث و التأمل يظهر أن الأداء ينقسم الى أداء محض و غير محض (أى شبيه بالقضاء) و الأداء المحض ينقسم الى كامل ، وقاصر . و بذلك تصير أقسام الأداء ثلاثة و هى :

(أ) أداء محض كامل .

(ب) أداء محض قاصر .

(ج) أداء غير محض (أداء شبيه بالقضاء) .

و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله تعالى و فى حقوق العباد ، فتصير الأقسام - بهذا الاعتبار - ستة :

١ - أداء محض كامل فى حقوق الله تعالى .

٢ - أداء محض كامل فى حقوق العباد .

٣ - أداء محض قاصر فى حقوق الله تعالى .

٤ - أداء محض قاصر فى حقوق العباد .

٥ - أداء غير محض (شبيه بالقضاء) فى حقوق الله تعالى .

٦ - أداء غير محض (شبيه بالقضاء) فى حقوق العباد .

و على هذا فمن نوع الأداء الى كامل و قاصر التفت الى مطلق الأداء ، و لم يلتفت الى كونه محضاً أو غير محض ، فكأنه رأى أن ما هو شبيه بالقضاء لا يخلو من أن يكون كاملاً ، أو قاصراً ، ولا يخرج عنهما .

(١) التحرير (مع التقرير و التعبير) ١٢٧/٢ .

و من قال : إن أقسامه ثلاثة فإنه مبرز المتركب من المتمحض ، فجعل الشبيه بالقضاء قسيما للكمال و القاصر الذين هما - حينئذ - فرعان للأداء المحض لا لمطلق الأداء ، و إلا لكان الأداء محصورا بين الكامل ، و القاصر ، و لم يصح كون الشبيه مقابلا لهما ، و لذلك نرى ابن نجيم (١) يحسب تعبير النفي عن كون الأداء بمضناه الأعم اما كاملا أو قاصرا ، أو شبيهها بالقضاء ، غير دقيق .

بل يرجح تعبير البزدوى فى هذا الشأن (٢) فيقول : « ... و بهذا عرفت أن الكامل و القاصر قيمان للأداء المحض لا لمطلق الأداء كما فعل المصنف ، لأنهما لو كانا قسمين لمطلق الأداء لكان حاصرا بين النفي و الإثبات ، فيلزم أن يكون الشبيه بالقضاء قسما منهما ، وقد جعله قسيما لهما ، و لو قال المصنف : الأداء اما محض و هو : كامل ، أو قاصر . و اما شبيهه بالقضاء لكان أظهر كما لا يخفى » . (٣)

و فيما يلى بيان لكل قسم من أقام الأداء مع المثال .

(١) هو الشيخ زين الدين بن ابراهيم بن محمد . الشهير بابن نجيم المصرى ، الحنفى . كان اماما ، علامة ، فهامة ، عمدة العلماء العاملين ، و زين المحققين و المفتين . من مؤلفاته : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، و فتح الغفار شرح المنار فى الأصول ، و لب الأصول مختصر تحريره الأصول لابن الهمام ، و تعليق على الهداية . مات سنة ٩٢٠ هـ . انظر : شذرات الذهب ٢٥٨/٨ ، الفتوح المبين ٢٨/٣ ، الأعلام - ١٩٢ / ٣ .

(٢) قال البزدوى : " الأداء ثلاثة أنواع : أداء كامل محض ، و أداء قاصر محض ، و ما هو شبيهه بالقضاء " كنز الوصول (بهامى كشف الأسرار للبخارى) ١٣٣/١ .

(٣) فتح الغفار ٤٣/١ - ٤٤ .

أ (الأداء المحض الكامل) :

- الأداء المحض هو : ما كان خالصا و لم يكن فيه شبهة القضاء . (١)
 ففي شرح المنار : " و يعنى بالأداء المحض ما لا يكون فيه شبه بالقضاء
 بوجهه من الوجوه لا من حيث تغيير الوقت ، و لا من حيث التزامه " (٢)
 و معنى قوله : " و لا من حيث التزامه " أى : " لا من حيث أنه التزم الأداء
 على جهة و أدى على جهة أخرى " (٣)
 و الكامل منه هو : ما أداه الإنسان على الوجه الذى أمر به .
 قال السرخسي : " فالكامل هو الأداء المشروع بصفته كما أمر " . (٤)
 و بمثل هذا عرفه عبد العزيز البخارى ، و حام الدين الأسيكنى ، و صدر
 الشريعة ، و ملاخرو ، و ابن أمير الحاج ، (٥) و أمير بادشاه (٦) ،

(١) انظر : المصدر نفسه ٤٣/١ ؛ شرح التلويح ١٦٦/١ .

(٢) نور الأنوار لملاحيون ، ص ٣٦ .

(٣) قمر الأقطار على نور الأنوار ، ص ٣٦ .

(٤) أصول السرخسي ٤٨ / ١ .

(٥) هو شمس الدين محمد بن محمد المشروف بابن أمير الحاج الحلبي ، الحنفي ،

الأصولى . كان علامة إماما ، صدر الحنفية و عالمهم بحلب ، أخذ عنه

الأكابر و افتخروا بالانتساب اليه . من تصانيفه : شرح التحرير فى

أصول الفقه ، و حلية المجلى فى الفقه . توفى سنة ٨٧٩ هـ .

انظر : الفتح المبين ٤٧/٣ ؛ عذرات الذهب ٣٢٨/٧ .

(٦) هو محمد أمين بن الشريف المشروف بأمر بادشاه البخارى الحنفى .

من مؤلفاته : تيسير التحرير لابن الهمام و نجاح الوصول فى علم

الأصول ، و تفسير سورة الفتح ، و حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوى ،

و رسالة فى تفضيل البشر على الملك . توفى فى حدود ٩٧٢ هـ . و قيل سنة ٩٨٢ هـ .

انظر : مدينة الخارفين ٢ / ٢٤٩ .

و ملا جيون ، (١) و من تبصهم . (٢)

و الأداء المحض الكامل كما قلنا: يجرى فى حقوق الله تعالى و حقوق العباد ،
و قبل ضرب المثال ينبغى أن نعرف معنى حق الله تعالى و حق العبد و أقسام
الحق ، فنقول :

(١) هو أحمد بن أبى سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق المعروف بملا
جيون الهندى ، الحنفى . حفظ القرآن و تنقل فى جهات شتى ، و أخذ
الفنون المختلفة ، من علمائها . كان ذا حافظه قوية . من مؤلفاته :
نور الأنوار فى شرح المنار ، و التفسير الأحمدي ، و السؤلات الأحمديّة
فى رد الملاحدة . توفى سنة ١١٣٠ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٢٤/٣ ؛ هدية التارفين ١٧٠/٥ .

(٢) جاء فى كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى : " و المحض منه أى الكامل
الخالص من الأداء هو الذى يؤديه الإنسان متلبا بوصفه كما شرع " ١٤٧/١ .
و ورد فى المنتخب و شرحه : " ثم الأداء المحض أى الأداء الكامل
الخالص ما يؤديه الإنسان متلبا بوصفه بأن يؤدى على
ما شرع أى على الوجه الذى شرع " شرح الحامى لمولانا محمد
يعقوب البنانى المشهور بمولوى الحامى ١٤٩ / ١ - ١٥٠ .
و صرح صدر الشريعة بأن الأداء الكامل " هو أن يؤدى بالوصف
الذى شرع " التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .
و قال ملاحرو : " ... هو أن يؤدى مستجمعا لجميع الأوصاف المشروعة
واجبات كانت أو سننا مؤكدة " مرآة الأصول (بهامش حاشية
الأزميرى) ٢٦١/١ .

و قال ابن أمير الحاج فى تعريف الكامل من الأداء : " هو المستجمع
لجميع الأوصاف المشروعة فيه " التقرير و التعبير ١٢٧/٢ .
كما ذكر أمير بادشاه أن الأداء الكامل هو ما كان (مستجمعا =

حق الله تعالى هو : ما كان نفعه عاما يعود على المجتمع الإسلامي كله ، و ليس لأحد من الأفراد - أيا كانت منزلته - حق في إسقاطه أو التهاون فيه .

بخلاف حق العبد إذ هو : ما يعود نفعه على فرد معين ، أو طائفة مخصصة ، و يجوز إسقاطه من قبل صاحبه .

جاء في كشف الأرار للبخاري : " ... وحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد و ينسب الى الله تعالى تعظيما ، أو لثلاث يختص به أحد من الجبابرة ، كحرمة البيت الذي يتعلق به مصلحة العالم باتخاذة قبلة لملواتهم ، و مثابة لاعتذار أجرامهم ، و كحرمة الزنا ، لما يتعلق بها من عموم النفع في سلامة الانسان ، و صيانة الفرش ، و ارتفاع اليق بين العتائر بسبب التنارع بين الزناة ، وإنما ينسب اليه تعظيما ؛ لأنه تعالى يتعالى عن أن ينتفع بشئ فلا يجوز أن يكون شئ" حقا له بهذا الوجه ، و لا يجوز أن يكون حقا له بجهة التخليق ، لأن الكل سوا في ذلك ، بل الإضافة اليه لتشريف ما عظم خطره ، و قوى نفعه ، و شاع فضله بأن ينتفع به الناس كافة .

و حق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الفير ، فإنه حق

= لجميع الأوصاف المشروعة فيه " تيسير التحرير ٢ / ٢٠٣ .
و أما ملاجيون فقد قال : " و يعنى بالكامل ما يؤدي على الوجه الذي شرع " نور الأنوار ، ص ٣٦ . كما عرف في فصول الحواشي شرح أصول الشاشي بما نصه : " ... هو ما أدى بوصف المشروع به "

العبد ليتعلق صيانة ماله بها ؛ فلهذا يباح مال الغير بإباحة الملك ، ولا يباح الزنا بإباحتها أو إباحة أهلها " (١) .
والحق ينقسم الى أربعة أقسام :

(أ) . حق خالص لله عز وجل ، كالعبادات المحضة (الخالصة) من الإيمان ،
و الصلاة ، و الزكاة ، و الصوم و الحج .

و العقوبات المحضة و هي : الحدود سوى القذف نحو حد الزنا ، و حد السرقة ، و شرب الخمر و ما إلى ذلك من حقوق الله الخالصة الأخرى .
(ب) حق خالص للعبد . كبذل المثلث و المضروب و جميع المعاملات التي يعود نفعها عليه من البيع و الشراء و ما شابه ذلك من حقوق العبد الأخرى .

(ج) حق مشترك عليهما و حق الله فيه غالب ، كحد القذف عند الحنفية ، فإنه مشترك على حق العبد ؛ لأن فيه تبرئة للمقذوف و دفع العار عنه . كما أنه مشترك على حق الله ؛ لكونه جدا زاجرا عن ارتكاب هذا العمل المنكر الذي يمس الأعراض ، و يشكك في نسب الأولاد .
لكن حق الله فيه غالب عند الحنفية كما هو الأمر في سائر الحدود ، فلا يسقط بعفو المقذوف إذا ثبتت الجريمة بإبلاغ المقذوف للقضاء .
و أما قبل إبلاغ المقذوف فلا يجوز رفع الدعوى حبة - بخلاف سائر الحدود - لما فيه من حق العبد .

(١) ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ .

د) حق مشتمل عليهما وحق العبد فيه غالب . كالقصاص ، فإنه مشتمل على حق الله ، و لذلك يقط بالشبهات كالحدود الخالصة . كما أنه مشتمل أيضا على حق العبد ، لأنه يجب جزاء للجناية على النفس التي فيها حق الله بالاستعباد ، وحق العبد بالاستمتاع بالبقا . لكن حق العبد غالب ، و الدليل على ذلك تفويض استيفائه الى الولي حتى جاز له الصلح بالمال و غيره . (١)

الأداء المحض الكامل في حق الله تعالى كالصلاة بالجماعة :

قال الأصوليون من الحنفية : إن الصلاة المشروع فيها الجماعة ، كالصلوات الخمس وغيرها مما شرعت فيها الجماعة اذا أدبت كلها في وقتها المقدر شرعا بالجماعة ، كان الأداء كاملا ، لأن هذه الصلاة استوفت جميع حقوقها من الواجبات ، و السنن المؤكدة ، و توفّر فيها كل ما كان ينبىء عنه الأداء من شدة الرعاية ، و الاستقصاء . (٢)

و قد اختلف العلماء في حكم الجماعة في الصلوات الخمس ، و أقوال العلماء فيها كالآتي :

(١) انظر : كنز الوصول و كنف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٤/٤ ؛

١٥٧ - ١٥٨ ، ١٦١ ؛ أصول السرخسي ٢/ ٢٨٩ - ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ -

٢٩٧ ؛ فتح القدير لابن الهمام ٢٤٦/٦ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٤٨/١ ، كنز الوصول و كنف الأسرار ١٤٧/١ ؛

التوضيح و شرح التلويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛

مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ٢٦٢/١ .

أ (ذكر الكاساني^(١) في البدائع عن عامة مشايخ الحنفية القول بوجوب الجماعة ، و قال ابن نجيم في البحر : إنه الراجح عند أهل المنصب . لكن المشهور في معظم كتب الحنفية المعتمدة هو التعبير بالنسبة المؤكدة ، ففي الهداية : " الجماعة سنة مؤكدة ؛ لقوله عليه السلام : الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق " ^(٢) وهو تعبير القدوري ، و كنز الدقائق و الاختيار و نور الإيضاح ^(٣) .

(١) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد ، علاء الدين الكاساني - نسبة إلى كاسان بلدة وراء شاش - الحنفي الملقب بـ " ملك العلماء " أخذ الفقه عن علاء الدين محمد السمرقندي صاحب التحفة - وقرأ عليه - معظم مصنفاته ، وزوجه شيخه ابنته فاطمة - و غيره ، و تفقه عليه ابنه محمود و غيره . من مؤلفاته : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع توفي سنة ٥٨٢ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٥٣ .

(٢) الهداية (مع شرح فتح القدير) ١/٢٤٤ - ٢٤٥ ، و ما ذكره من الحديث قال فيه الزيلعي " غريب بهذا اللفظ " نصب الراية ٢/٢١٠ . وقال ابن حجر : " لم أره مرفوعا " الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/١٦٦ . و قال بدر الدين الصيني " هذا من قول ابن مسعود رضي الله عنه و رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح " البناءة شرح الهداية ٢/٣٠٦ . و انظر تخريج قول ابن مسعود الذي يفيد هذا المعنى في ص (١٣٥) من هذه الرسالة .

(٣) انظر : القدوري لأبي الحسين القدوري ، ص ١٠ ؛ كنز الدقائق لأبى البركات النسفي (بهامش البحر الرائق) ١/٣٦٥ . الاختيار للموصلى ٥٢/١ ؛ نور الإيضاح (بهامش مراقى الفلاح) ، ص ٥٥

و لعل الخلاف بينهم لفظي ، و ذلك بأن يقال : إن من ذكر أنها سنة مؤكدة قصد بها الواجب ، بقرينة استدلالهم بالأخبار الواردة - بالوعيد الشديد لتارك الجماعة ؛ و لأن السنة اذا كانت مؤكدة تكون بمعنى الواجب و في قوتها خصوصا فيما يعتبر من شعائر الاسلام . أو قصد كونها ثابتة بالنسبة . قال ابن الهمام في شرحه تعليقا على قول صاحب الهداية (١) السابق .

" لا يطابق دليله الذي ذكره الدعوى ؛ إذ مقتضاه الوجوب الا لـذرا لا أن يريد ثبوتها بالنسبة " .

و قال الكاساني - بعد تصريحه أن الكرخي ذكر أنها سنة - : " وليس هذا اختلافا في الحقيقة بل من حيث العبارة ؛ لأن السنة المؤكدة و الواجب سواء خصوصا ما كان من شعائر الاسلام . ألا ترى أن الكرخي سماها سنة ثم فسرها بالواجب فقال : الجماعة سنة لا يرخص لأحد التأخير عنها الا لعذر . و هو تفسير الواجب عند العامة " .

و في البحر الرائق نقلا عن المجتبى : " و الظاهر أنهم أرادوا بالتأكيد

(١) هو على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، المرغيناني ، الحنفي ، الامام الفقيه المتقن المحقق ، النظار المدقق ، الحافظ المحدث المفسر ، الجامع للعلوم ، الضابط للفنون . كان أصوليا ، أديبا ، شاعرا . صاحب يد واسعة في الخلاف ، و باع طويل في المذهب الحنفي . زاهدا ، فاضلا . من تصانيفه : " الهداية " و مناسك الحج ، و كنز المنتقى ، و نثر المذهب . توفي سنة ٥٩٣ هـ . انظر : الفوائد البهية ، ص ١٤١ - ١٤٢ ؛ تاج التراجم ، ص ٤٢ .

الوجوب ، لاستدلالهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة " .
 وإلى القول بأنها سنة مؤكدة نهبت المالكية و من معهم . (١)
 ب) نهبت الشافعية في الأصح إلى أنها فرض كفاية . (٢)
 ج) وقالت الحنابلة و من معهم : إنها واجبة وجوب عين (٣) و إليه
 مال البخاري (٤) حيث عنوان بقوله : " باب وجوب صلاة الجماعة " .
 و يعنى به الوجوب عيناً ، لأن ما أورده مـ أثـر

(١) انظر : بدائع الصنائع ١٥٥/١ ، الهداية و شرحها فتح القدير لابن
 الهمام ٣٤٤/١ ، البحر الرائق ٣٦٥/١ ، الخرشى على مختصر خليل ١٦/٢ ،
 الشرح الصغير ٤٢٤/١ ، سبل السلام للصنعاني ١٩/٢ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج للشربيني ٢٢٩/١ ، المذهب و شرحه المجموع
 للنووي ٤ / ٨٥ ، ٨٨ .

(٣) انظر كشف القناع للبهوتي ٤٥٤/١ ، شرح منتهى الارادات ٢٤٤/١ ، نيل الأوطار
 للشوكاني ٥١/٣ .

هذا ، ثم إن الحنابلة القائلين بأن الجماعة واجبة وجوب عين
 لا يجعلونها شرطاً لصحة الأداء ، فتصح صلاة المنفرد و لو كان بغير
 عذر إلا أنه يأثم بترك الجماعة فهم بهذا متفقون مع عامة مشايخ
 الحنفية الذين يعتبرون صلاة المنفرد صحيحة . لكنني أفردت قول
 الحنابلة بالذكر و لم أدخله ضمن منعب عامة مشايخ الحنفية ، لأن
 الحنابلة يعنون بالوجوب عيناً ، الفرض العين ، فهما عندهم
 مترادفان بخلاف الحنفية . انظر : كشف القناع ١ / ٤٥٥ .

(٤) هو أبو عبد الله ، محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري الحافظ
 الإمام في علم الحديث . رحل في طلب العلم إلى أكثر محدثي الأمصار ،
 و أثنى عليه سائر العلماء . من مؤلفاته : " الجامع الصحيح " ==

الحسن^(١) رضى الله عنه - و هو : " إن منعه أمه شفقة عليها -
لم يطعها - يوضح مقصوده و يعين احتمال الوجوب عينا في حديث
الباب . (٢)

= و كتاب " الهبة " و " التاريخ الكبير " و " رفع اليدين في الصلاة " و
" خلق أفعال العباد " توفي سنة ٢٥٦ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء و اللغات ج ١ ، ق ١ ، ص ٦٧ - ٧١ ؛ وفيات
الأعيان ٣٢٩/٣ ؛ طبقات المفسرين للداؤدى ١٠٠/٢ - ١٠٤ .

(١) هو أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن يار البصرى . روى عن عثمان
و على وأبي موسى و خلق كثير من الصحابة و التابعين . كان عالما
ثقة ، فصيحاً ، عابداً ، ناسكاً ، إماماً مشهوراً و مجمعا على جلالته
في كل فن ، توفي سنة ١١٠ هـ .
انظر : تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ؛ تهذيب الأسماء و اللغات ج ١
ق ١ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) قال ابن حجر العسقلاني - عند قول الامام البخارى : باب وجوب صلاة -
الجماعة - : " هكذا بت الحكم في هذه المسألة و كأن ذلك لقوة
دليلها عنده . لكن أطلق الوجوب و هو أعم من كونه وجوب عين ،
أو كفاية الا أن الأثر الذى ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه
وجوب عين ؛ لما عرف من عادته أنه يستعمل الآثار في التراجم
لتوضيحها ، و تكميلها ، و تعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب ؛
و بهذا يجاب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لانه " فتح
البارى ٢/ ٢٦٦ .

وقوله : " و بهذا يجاب ... " في الحقيقة رد لما ذكره بدر الدين
العينى بقوله : " ... و من أين علم أن البخارى أراد وجوب العين ؟
و من أين يدل عليه أثر الحسن ؟ و كيف يجوز الاستدلال على وجوب العين
بالأثر المروى عن التابعي ؟ و هذا محل نظر " عمدة القارى ١٥٩/٥ .

الأدلة :

استدل عامة مشايخ الحنفية بالكتاب والسنة و توارث الأمة :

أما الكتاب : فيقول الله عزوجل : " واركعوا مع الراكعين " . (١)
وجه الاستدلال هو : أن الآية أمرت بالركوع مع الراكعين ، وذا يكون
بالمشاركة معهم في الركوع ، فتكون الآية آمرة بالجماعة ، و الأمر
المطلق يفيد الوجوب .

أما السنة : فيقول الرسول عليه الصلاة و السلام " لقد هممت أن آمر
رجلا يملأ بالناس فأصرف إلى أقوام تخلفوا عن الصلاة فأحرق عليهم
بيوتهم " (٢) . و كل وعيد هذا شأنه لا يكون إلا بترك الواجب .

أما الاستدلال بالتوارث : فهو أن الأمة منذ عهد النبي صلى الله عليه
وسلم إلى يومنا هذا واطببت على الجماعة و صدر منهم الإنكار على تاركها ،
والمواظبة إذا كانت هذا شأنها فهي دليل على الوجوب . (٣)
أما القائلون بأنها فرض عين فقد أضافوا إلى تلك الأدلة - من الآيات
و الحديث المتقدم - ما يلي :

(١) سورة البقرة ، آية ٤٣ .

(٢) الحديث بهذا المعنى أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي
الله عنه ، في الخصومات ، باب إخراج أهل المعاصي و الخصوم من
البيوت بعد المعرفة (٩١/٣) و مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ،
باب فضل صلاة الجماعة ، و بيان التشديد في التخلف عنها (٤٥١/١) .

(٣) بدائع الصنائع ١٥٥/١ .

١ - قوله سبحانه و تعالى : " وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك " (١)

وجه الاستدلال هو : أن الأمر يفيد الوجوب ، فقد أمر بالجماعة في حالة الخوف ففي غيرها أولى .

٢ - ما رواه أبو هريرة (٢) رضي الله عنه : " أن رجلاً أعمى قال يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته ، فرخص له فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال نعم . قال فاجب " (٣) .

(١) سورة النساء ، آية ١٠٢ .

(٢) هو أبو هريرة بن عامر الدوسي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . اختلف في اسمه و اسم أبيه كثيراً ففي الإسلام اسمه عبد الله أو عبد الرحمن ، و في الجاهلية عبد شمس أو عبد عمرو ، أو عبد غنم . أسلم عام خيبر و شهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لزمه ، وواظب على مجالسته رغبة في العلم . كان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . كناه عليه السلام بأبي هريرة ، لأنه كان يحمل هرة في كفه ، فقال ما هذه ؟ فقال مرة فقال : يا أبا هريرة ، توفي عام ٥٢ هـ . و قيل غير ذلك . انظر : الاستيعاب ١٢٦٨/٤ فما بعدها ، الإمامة ٢٠٢/٤ فما بعدها .

(٣) رواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ٤٥٢/١ . و النسائي في كتاب الإمامة باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن ٨٤ / ٢ - ٨٥ .

٣ - كما عضدوا مذهبهم بقول ابن مسعود رضي الله عنه : " لقد رأيتنا
و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق و لقد كان الرجل يؤتى به
يهادى بين الرجلين حتى يقام فى الصف " . (١)
و قد أجيب على هذه الأدلة بأجوبة منها :

أولاً - أن حديث أبى هريرة الذى ذكر فيه الهم بالتحريق ورد فى قسوم
منافقين كانوا يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى . والدليل على
هذا سياق الحديث ، و ما ورد فى قول ابن مسعود : " لقد رأيتنا و ما
يتخلف عنها إلا منافق "

جاء فى المنتقى : " ... و الأصح فى هذا - و الله أعلم - أن الذين
كانوا يتخلفون عن الصلاة قوم من المنافقين ممن كان لا يعتقد فرض
الصلاة ، و يعلم من حاله الاستخفاف بها ، و التضييع لها يبين ذلك
أنه لابد أن يكون هؤلاء المتخلفون موسومين عنده بذلك . إما لتكرار
فعلهم ، أو الوحي ، أو لغير ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يهم بذلك الا فيمن
يعتقد فيه الاستخفاف و التضييع ، و لذلك أعلم صلى الله عليه وسلم
من حالهم أنهم أشد مسارعة ، و قوله : (أو امرأتين) و لا يكون

(١) انظر : كشف القناع ١ / ٤٥٤ ؛ شرح منتهى الارادات ١ / ٢٤٤ .
أما قول ابن مسعود فهو جزء من أثر رواه مسلم فى صحيحه كتاب
المساجد و مواضع الصلاة ، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ١ / ٤٥٣ ،
و أبوداود فى كتاب الصلاة باب فى التشديد فى ترك الجماعة ١ / ٣٣٣ ،
و النسائي فى كتاب الامامة ، باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى
بهن ٢ / ٨٤ ، و ابن ماجه فى كتاب المساجد و الجماعات ، باب المشي
الى الصلاة ١ / ٢٥٥ .

هذا إلا ممن استخف أمرها ، و لا يعتقد وجوبها . و قد روى . . . عن
أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (ليس صلاة أثقل
على المنافقين من الفجر ، و العشاء . و لو يعلمون ما فيهما
لأتوهمما و لو حبوا . و لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم ثم آمر
رجلا يؤم الناس ، ثم آخذ شعلا من نار فأحرق على من لا يخرج إلى
الصلاة بعد) (١) ، فبين أن ذلك للمنافقين ؛ لأنهم هم المذكورون في
الخبر بتأخيرهم عن صلاة العشاء . و يؤكد هذا ما روى عن عبد الله
بن معبود أنه قال : و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم نفاقه " (٢)
و لقد صوب ابن حجر العسقلاني (٣) كون الحديث واردا في المنافقين لكنه
قال : إن المراد بالنفاق نفاق المعصية لا الكفر .

-
- (١) الحديث بهذا المعنى أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي صالح عن أبي هريرة
في كتاب المساجد و صلاة المسافرين باب فضل صلاة الجماعة و بيان
التشديد في التخلف عنها ٤٥١/١ - ٤٥٢ .
- (٢) المنتقى لأبي الوليد الباجي ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .
- (٣) هو : أبو الفضل ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشيباني
بابن حجر العسقلاني ، الشافعي ، كان حافظا للقرآن ، عالما بالحديث ،
و الفقه . شاعرا بالطبع . و هو الإمام المعول عليه في معرفة الرجال
و علل الأحاديث رحل إليه أناس كثيرون من الأقطار . من مؤلفاته :
شرح للبخاري سماه " فتح الباري " و " الإجابة في معرفة الصحابة " و
" تهذيب التهذيب " و مختصره " تقريب التهذيب " و " التلخيص الحبير " .
توفي سنة ٨٥٢ هـ .
- انظر : جذرات الذنب ٢٧٠/٧ - ٢٧٣ ، درة الخصال ٦٤/١ ، ٧٢ ، الضوء
اللامع ٣٦/٢ - ٤٠ ، البدر الطالع ٨٢/١ - ٩٢ .

و لئن سلم كونه واردا في نفاق الكفر ، فلا يسلم حينئذ دلالتة على عدم
الوجوب ؛ إذ الحديث يبين أن ترك الجماعة من خواص المنافقين • وقد
نهينا عن التشبه بهم •

والقول بأن الحديث ورد في المنافقين والمراد به نفاق المعصية هو
رأى بدر الدين العيني (١).

ثانيا - أنه عليه السلام هم بتحريقهم و لم يحرقهم ، فعدم القيام به
يدل على أنه ليس بواجب عينا •

أجاب ابن دقيق العيد (٢) بأن الترك لا يدل على عدم الوجوب ، فالنبي

(١) انظر : مغنى المحتاج ٢٣٠/١ ؛ المجموع ٩٠/٤ ؛ فتح الباري ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ؛
عمدة القاري ١٦٤/٥ •

وبدر الدين العيني هو : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد قاضي القضاة
الحنفي • كان اماما متواضعا عالما علامة عارفا بالصرف والعربية
و غيرها • حافظا للتاريخ ، مشاركا في الفنون • درس وأفتى وأخذ
عنه الأئمة من كل منزه • من مؤلفاته : عمدة القاري شرح صحيح
البخاري ، والبنية شرح الهداية و رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق •
توفي عام ٨٥٥ هـ •

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٠٧ ؛ الضوء اللامع ١٣١/١٠ فما بعدها •

(٢) هو : أبو الفتح ، محمد بن الامام أبي الحسن علي بن أبي العطاس
المعروف بتقي الدين بن دقيق العيد الامام المفتي في المذهبين :
المالكي والشافعي ، الفقيه ، الأصولي ، العالم المفرد بمعرفة
العلوم في زمانه والرسوخ فيها • له مؤلفات قيمة منها : شرح قطعة
من مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية وصل فيه الى باب الحج ،
و شرح على مختصر التبريزي في فقه الشافعية ، و كتاب " الامام " -
والاقتراح في بيان الاصطلاح ، و شرح العمدة في الأحكام للمافظ -

صلى الله عليه وسلم هم بتحريقهم ، و لو قام به لجاز ، لأنه لايمزم
إلا بما يجوز فعله لو فعله . (١)

ثالثا - أن الحديث لا يثبت كون الجماعة فرض عين ، اذ لو كانت فرض
عين لما صرح عليه السلام : ".... ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم
بيوتهم " لأنه يفضى الى تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الجماعة فيكون معصية .

والجواب : أن ترك الجماعة حال التحريق لا يستلزم تركها مطلقا ،
لأنه يمكن أن يأتى بها فى جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده . (٢)
وقالوا بالنسبة لما ورد فيه الأمر بالجماعة من الأدلة الأخرى إنه
مصرف عن الوجوب بحديث : " صلاة الجماعة خير من صلاة الفذ " .
إذ المفاضلة تقتضى الجواز . (٣)

== عبد الفنى . توفى سنة ٢٠٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٠٧/٩ فما بعدها ، شجرة النور
الزكية ، ص ١٨٩ ، و غدرات الذهب ٥/٦ - ٦ .

(١) انظر : مغنى المحتاج ٢٣٠/١ ، المجموع ٩٠/٤ ، نيل الأوطار ١٥٢ /٣ ،
احكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢٠٤/١ .

(٢) انظر : المنتقى شرح موطأ ٢٣٠/١ ، نيل الأوطار ١٥١/٣ - ١٥٢ .

(٣) انظر : مغنى المحتاج ٢٣٠/١ ، المجموع شرح المذهب ٩٠/٤ .

هذا و هناك أجوبة أخرى و مناقشتها فمن شاء البسط فليرجع الى
فتح البارى ٢٦٦/٢ - ٢٦٩ ، عمدة القارى ١٦٣/٥ - ١٦٥ ، نيل الأوطار -

١٥١ /٣ - ١٥٣ .

دليل من قال إنها سنة مؤكدة :

استدل هؤلاء بقوله عليه الصلاة والسلام : " صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد سبع و عشرين درجة " ^(١) وفي رواية : " بخمس وعشرين " ^(٢) قال الصنعاني ^(٣) : " ولا منافاة ، فإن مفهوم العدد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخلة تحت رواية السبع والعشرين . أو أنه أخبر صلى الله عليه وسلم بالأقل عدداً أولاً ، ثم أخبر بالأكثر ، وأنه زيادة تفضل الله بها " ^(٤)

وجه دلالة الحديث على أن الجماعة سنة مؤكدة - وليست بشرط ولا فرض - هو : أنه يحث على الجماعة ، و يجعلها وسيلة لأحراز الفضيلة

(١) رواء البخارى فى صحيحه كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الجماعة (١٥٨/١) و مسلم فى كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب فضائل صلاة الجماعة و بيان التشديد فى التخلف عنها ٤٤٩/١ - ٤٥١ .

(٢) انظر : المصدرين نفيهما .

(٣) هو أبو ابراهيم ، محمد بن اسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأخير ، الإمام الكبير ، المجتهد المطلق ولد بكحلان ، و انتقل الى صنعاء فأخذ عن علمائها و رحل الى مكة و قرأ الحديث على علمائها و علماء المدينة ، و برع فى جميع العلوم ، وفاق الأقران ، و تفرد برئاسة العلم فى صنعاء . من مؤلفاته : سبيل السلام شرح بلوغ المرام ، و شرح الجامع الصغير للسيوطي و حاشية الندة على شرح العمدة توفى سنة ١١٨٢ هـ .

انظر : البدالطالع ١٣٣/٢ ، ١٣٢ ، الأعلام ٢٦٣/٦ .

(٤) سبيل السلام ١٨/٢ .

أكثر من صلاة الفذ ، فيشتركان في الفضيلة الا أن الصلاة بالجماعة
تفوق فضيلتها على الصلاة الفرادى ، وهذا علامة من علائم السنن .
قال الباجي (١) : " ... ووجه الدليل منه معنيان : أحدهما : أنه
جعل صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ولو لم تكن صلاة الفذ مجزئة
لما وصفت بأن صلاة الجماعة تفضلها ، لأنه لا يصح أن يفاضل بين
صلاة الجماعة و ما ليس بصلاة .

و الثاني : أنه حد ذلك بسبع وعشرين درجة فلو لم تكن لصلاة الفذ
درجة من الفضيلة لما جاز أن يقال : إن صلاة الجماعة تزيد عليها
سبعاً وعشرين درجة . ولا أكثر ولا أقل ، لأنه اذا لم يكن لصلاة
الفذ مقدار من الفضيلة ، فلا يصح أن تتقدر الزيادة عليها بدرجات
معدودة مضافة اليها " (٢)

(١) هو أبو الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد الباجي - نسبة الى باجة
الاندلس - المالكي ، برع في الفقه والحديث والأصول ، والمناظرة
ولى القضاء بالاندلس ، والتقى بأبي الطيب الطبرى وأبى اسحاق -
الشيرازي ببغداد - بينه وبين ابن حزم الظاهري مناظرات .
من مؤلفاته : كتاب " احكام الفصول " و " الحدود " و الأثرارة " و
" المنهاج في ترتيب الحجاج " و " المنتقى في شرح الموطأ " .
توفي سنة ٤٧٤ هـ . وقيل ٤٩٤ هـ .

انظر : الديباج المنصب ١/ ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ؛ فوات الوفيات
١/ ٣٥٦ ؛ غدرات الذنب ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) المنتقى شرح موطأ للباجي ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وانظر : بدائع
المنايع ١/ ١٥٥ .

عمدة من قال إنها فرض كفاية :

أولا - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تنقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية " (١).

و كأنهم يقولون : إن الغرض من كونها فرضا هو إظهار شعار ، وهو يحصل اذا كان كفاييا ، فلا يقال : إنها فرض عين لحديث " صلاة الفذ خير ... " (٢)

ثانيا - حديث مالك بن الحويرث (٣) قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيمًا رفيقًا ، فظن أننا اشتقنا أهلنا فألنا عننا تركنا من أهلنا ؟ فأخبرنا فقال : ارجعوا أهليكم ، فأقيموا فيهم ، و علموهم ، و مروهم ، فاذا حضرت الصلاة ، فليؤذن

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة

٢٧١/١ ، والنسائي في كتاب الامامة باب التشديد في ترك الجماعة ٨٢/٢

- ٨٣ ، واحمد في المسند ١٩٦/٥ .

(٢) انظر : تخريج الحديث في : ص (١٣٩) .

(٣) هو أبو سليمان ، مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي . ويقال : مالك بن الحارث ، وابن الحويرثة أيضا . سكن البصرة ، وروى عنه أبو عطية و سلمة الجرمي ، وابن عبد الله بن مالك بن الحويرث وغيرهم . اختلف في سنة وفاته . فقال ابن عبد البر سنة ٩٤٠ . وقال ابن حجر : والحيح أنه مات سنة (٧٤) لا ما ذكر في الاستيعاب .

انظر : الاستيعاب ١٣٤٩/٣ ، الامابة ٣٤٢/٣ - ٣٤٣ .

لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم " (١).

هذا ، و الظاهر هو أن قول الحنابلة - القول بوجوبها عينا من غير أن تكون شرطا - هو الذى تعضده الأدلة ؛ إذ لو كانت سنة لم يهتد الرسول صلى الله عليه وسلم تاركها بهذا العذاب الشديد (التحريق) . و لو كانت فرض كفاية لاكتفى فيها بمن كانوا معه عليه السلام . و لأنها لو كانت سنة أو فرض كفاية لما احتيج إليها فى صلاة الخوف التى فيها أعمال لا تجوز فى حال الأمن .

و لأن الحديث الذى استدل به على السنية يدل على كونها غير شرط للصحة ؛ لاقتضاءها صحة صلاة المنفرد ، المستوعبة للفضيلة . و هذا لا ينفى أصحاب هذا القول ، فقد جاء فى الاقتناع و شرحه للبهوتى (٢) : " وحيث

(١) انظر : معنى المحتاج ٢٢٩/١ ؛ المذهب و شرحه المجموع ٨٦/٤ ، ٩٠ . أما الحديث فرواه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب رحمة الناس - بالبهايم ٧٧/٢ ، و مسلم فى كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب من أحق بالامامة ٤٦٥/١ - ٤٦٦ .

(٢) هو منصور بن يونس بن صالح الدين البهوتى ، شيخ الحنابلة و خاتمة علمائهم بمصر . كان عالما عاملا ورعا متبحرا فى العلوم الدينية ، ذا مكارم حنة ، صارفا أوقاته فى تحرير المسائل الفقهية . رحل اليه كثير من الناس لأجل أخذ مذهب الامام أحمد حيث انتهى اليه الافتاء و التدريس . من مؤلفاته : كشاف القناع عن الاقتناع ، و شرح منتهى الارادات ، و الروض المربع بشرح زاد المستقنع ، و عمدة الطالب لنيل المآرب . توفى عام ١٠٥١ هـ . انظر : خلاصة الأثر ٤٦٦/٤ ؛ معجم المؤلفين ٢٢ / ١٣ .

تقرر أنها ليست شرطاً للخمس ، فإنها تصح من منفرد ، و لو لغير عذر . و فى صلاته أى المنفرد فضل مع الإثم ، لأنه يلزم من ثبوت النسبة بينهما بجزء معلوم ثبوت الأجر فيهما . وإلا فلا نسبة و لا تقدير ... " (١)

أما الأداء المحض الكامل فى حق العبد فهو كرد عين المقصوب :

لقد وضعت الشريعة الإسلامية طرقاً لكسب الأموال بحيث راعت فيها ما يكفل للإنسان معيشة كما نهت عن أخذ مال الغير ، أو الاستيلاء عليه بوسائل خبيثة ، لاتتفق مع مراميها السامية ، و تجلب المفساد للفرد و المجتمع . و من هذه الطرق المحرمة التى لايجوز كسب الأموال بواسطتها الغصب ، فهو عدوان و ظلم باعتباره أخذاً لمال الغير بغير حق و لا وجه مشروع .

قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " (٢)
و قال : " إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم نارا " (٣)

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " سباب المسلم أخاه فوق و قتاله كفر و حرمة ماله كحرمة دمه " (٤)

(١) . كشف القناع ٤٥٥/١

(٢) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٠ .

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٤٤٦/١ .

كما قال عليه الصلاة والسلام في خطبته : " ... ألا إن دماءكم و أعضاكم و أموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا " (١).

فلو عصى الانسان ربه و غصب عينا ما ، لزمه رد ما ؛ لأن الواجب الاصلى في الغصب هو رد عين المصوب الى مالكه " (٢)

قال الكاساني : " أما حكم الغصب فله في الأصل حكمان : أحدهما : يرجع الى الآخرة . و الثاني : يرجع الى الدنيا . أما الذي يرجع الى الآخرة فهو الإثم و استحقاق المؤاخذه إذا فعله عن علم ؛ لأنه معصية و ارتكاب المعصية على سبيل التعمد سبب لاستحقاق المؤاخذه ، و قد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : (من غصب شيئا من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة) (٣) . و إن فعله لاعن علم بأن ظن أنه ملكه فلا مؤاخذه عليه ...

(١) جزء من حديث طويل رواه البخارى في صحيحه بهذا المعنى بطرق مختلفة في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى ١٩١/٢ ، و مسلم في كتاب القامة و المحاربين و القصاص و الديات ، باب تنليط تحريم الدماء و الأعراض و الأموال ١٣٠٥/٣ - ١٣٠٢ .

(٢) انظر : المبسوط للرخسى ٤٩/١١ .

(٣) الحديث بهذا المعنى رواه البخارى في صحيحه كتاب العتال ، باب اثم من ظلم شيئا من الأرض ١٠٠/٣ و مسلم في صحيحه كتاب المفاقة ، باب تحريم الظلم و غصب الأرض و غيرها ١٢٣٠/٣ - ١٢٣٢ .

و أما الذى يرجع الى الدنيا فأنواع : بعضها يرجع الى حال قيام
المفصوب ، و بعضها يرجع الى حال هلاكه و ... أما الذى يرجع الى
حال قيامه فهو وجوب رد المفصوب على الفاصب " (١).

و قال أبو اسحاق الشيرازى : " فان كان المفصوب باقيا لزمه رده ، لما
روى عبد الله بن السائب بن يزيد (٢) عن أبيه عن جده أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : " لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبا ، أو جادا ،
فإذا أخذ أحدكم مما أخيه فليردهما ... " (٣).

و أيضا قال عليه الصلاة والسلام : " على اليد ما أخذت حتى تؤدى " (٤).
و قال : " من وجد عين ماله فهو أحق به " (٥) فالأدلة تدل على وجوب

(١) بدائع الصنائع ١٤٨/٧.

(٢) هو أبو محمد المدني ، عبد الله بن السائب بن يزيد الكندى . ثقة
قليل الحديث ، روى عنه ابن أبى ذئب . توفى سنة ١٢٦ هـ . انظر :
تهذيب التهذيب ٢٢٩/٥ - ٢٣٠ .

(٣) التهذيب (مع تكملة المجموع) ٥٩/١٤ .
أما الحديث فرواه أبو داود فى كتاب الألب ، باب من يأخذ الشيء على
المزاج ٢٧٣/٥ ، والترمذى فى كتاب الفتن ، باب ما جاء لا يحل لمسلم
أن يروع مسلما ٤٦٢/٤ ، و أحمد فى المسند ٢٢١/٤ .

(٤) رواه أبو داود فى كتاب البيوع و الاجارات ، باب فى تضمين العارضة
٨٢٢/٣ ، والترمذى فى كتاب البيوع باب ما جاء فى أن العارية مؤداة
(٥٦٦/٣) و قال : " هذا حديث حسن صحيح " و ابن ماجة فى كتاب -

الصدقات ، باب العارية ٨٠٢/٢ ، و أحمد فى المسند ٨/٥ ، والدارمى فى
كتاب البيوع ، باب فى العارية مؤداة ٢٦٤/٢ .

(٥) الحديث بهذا المعنى رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الاستقراض و أداؤه =

الرد على الآخذ * فإن دفع الناصب عين ما غصبه الى مالكه ، فقد أداه
أداءً كاملاً - كما قال الحنفية - لأنه رد عين ما وجب عليه رده على
الصفة التي كان عليها . (١)

ما يتفرع على كونه أداءً محضاً كاملاً :

قال الرخسى : " ... و يتفرع عليه ما لو باع الغاصب المنصوب من
المنصوب منه ، أو وهبه له ، أو سلمه ، فإنه يكون أداءً العيّن
المتحق بسببه و يلغى ما صرح به " (٢)

هذا ، و الأداء المحض الكامل كما يكون برد عين المتحق حقيقة
- كما مثل - فقد يكون بأداء المتحق بسببه حكماً ، بأن يكون الشرع
قد جعله عين المتحق لغرض ما ، و ذلك كبذل الصرف و الملم فيه
" إذ كل منهما دين ثابت في الذمة و هو وصف لا يحتمل التسليم " ، إلا
أن الشرع جعل المؤدى عين ذلك الواجب في الذمة حكماً ، لئلا يلزم
الاستبدال في بدل الصرف و الملم فيه قبل القبض و هو حرام ، و لئلا يلزم

== الديون و الحجر و التفليس ، باب اذا وجد ماله عند مفلس ففى
البيع و القرض و الوديعة فهو أحق به ٨٦/٣ ، و مسلم فى صحيحه كتاب
المباقة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري و قد أفلس فله الرجوع
فيه ١١٩٣ / ٣ - ١١٩٤ .

(١) انظر : التوضيح و شرح التلويح ١٦٧/١ ؛ كنز الوصول و كشف الأسرار
للبخارى ١٦٠/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأهل و حاشية الأزميرى
٢٦٢ / ١ .

(٢) أصول الرخسى ١ / ٥٢ - ٥٣ .

امتناع الجبر على التسليم و القبض اذ لو كان غير حقه لم يجبر عليه ،
لأنه استبدال و الاستبدال موقوف على التراضي ، فعرفنا أنه عين ما
وجب حكماً (١)

ب (الأداء المحض القاصر :

هو : ما أداه الانسان مع نقصان في صفته بأن يأتي به على وجه لا يستوعب
الأوصاف التي شرعت فيه من الواجبات و ما في معناها كالسنن
المؤكددة . (٢)

قال نظام الدين الشافعي : " أما الأداء القاصر فهو تسليم عين الواجب
مع النقصان في صفته " (٣)

و قال السرخسي : " ... و القاصر بأن يتمكن نقصان في صفته " (٤)

و قال ابن أمير الحاج : " هو ما ليس بمجتمع لجميع الأوصاف المشروعة
فيه " (٥)

و لنقرب له مثالا في حقوق الله تعالى ^{آخر} و في حقوق العباد .

أما في حقوق الله تعالى فكالصلاة منفردا :

الصلاة اذا أديت كلها بالانفراد ، أو بعضها الأول كما في الميسوق

(١) حاشية الأزهرى على مرآة الأصول ٢٦٢/١ - ٢٦٣ .

(٢) انظر : مرآة الأصول ٢٦٢/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ نور الأنوار شرح

المنار ، ص ٣٦ .

(٣) أصول الشافعي ، ٤٢ .

(٤) أصول السرخسي ٤٨/١ .

(٥) التقرير و التعبير ١٢٧/٢ .

تعتبر أداء قاصرا .

أما المنفرد الخالص فإنه أدى جميع الصلاة في الوقت بغير الجماعة ،
و هو مأمور بأدائها مع الجماعة ، لأنها وصف مرغوب فيه شرعا
فيما شرعت فيه الجماعة من الصلوات ، فكان عدم الجماعة سبب
النقصان في صفة الصلاة ؛ لذا كان الأداء قاصرا .

وقد أورد عبد العزيز البخارى في شرح الحامى اعتراضا على كون أداء
الصلاة منفردا قاصرا ثم أجاب عليه فقال :

" فان قيل ينبغى أن يكون أداء المنفرد كاملا لا ناقصا ؛ لأنه هو الواجب
بالأمر ، والجماعة لم يجب بالأمر بل هى سنة فيكون الأداء بالجماعة
أكمل منه ، لا أن تركه يوجب النقصان ، كمن أمر بأداء درهم - زيف
إذا أداء يكون كاملا منه ؛ لأنه هو الواجب بالأمر ، ولو أدى درهما
جيذا يكون أكمل منه ، لا أن يكون الأداء الأول ناقصا ، فكذا ههنا .
قلت : الجماعة سنة مؤكدة وهى فى حكم الواجب فكانت داخلية
فى الأمر الذى يثبت بمثله الواجب ، فكان تركها موجبا للنقصان
كترك الفاتحة و ترك ضم السورة اليها " .

أما المبوق وهو : من فاتته بعض الصلاة الأول مع الامام فانما جعل
أداؤه قاصرا ، وقد أدى بعض الصلاة بالجماعة دون البعض الأول (١) ؛

(١) اختلف العلماء فى ما يأتى به المبوق مما فاتته هل هو أول صلاته
أو آخره ، أو ... ؟

فالحنفية ذهبوا الى أن المبوق يأتى بما فاتته بعد متابعة إمامه
بحيث يقضى أول الصلاة فى حلق القراءة و آخرها فى حق التشهد . ===

لأن المركب من الكامل و القاصر قاصر ، إلا أن قصوره من بعض الوجوه ؛

= قال ابن الهمام : " ٠٠٠ ثم المسبوق يقضى أول صلاته في حقيق القراءة ، و آخرها في حق التشهد حتى لو أدرك مع الإمام ركعة من المغرب ، فإنه يقرأ في الركعتين بالفاتحة و السورة ، و لو ترك في إحداهما فدت صلاته . و عليه أن يقضى ركعة بتشهد ، لأنها ثانيته ، و لو ترك جازت استحساناً لا قياساً . و لو أدرك ركعة من الرباعية فعليه أن يقضى ركعة و يقرأ فيها الفاتحة و السورة و يتشهد ، لأنه يقضى الآخر في حق التشهد ، و يقضى ركعة يقرأ فيها كذلك و لا يتشهد ، و في الثالثة يتخير و القراءة أفضل . و لو أدرك ركعتين يقضى ركعتين ، يقرأ فيهما و يتشهد ، و لو ترك في إحداهما فدت ، لأن ما يقضى أول صلاته . و لو كان إمامه تركها من الأوليين و قضاها في الآخرين ، و أدرك المسبوق الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه ، لأن تلك القراءة - تلتحق بمحلها من الشفع الأول فقد أدرك الثاني خالياً عن القراءة حكماً . " شرح فتح القدير (٣٩١/١ - ٣٩٢) و هذا قول محمد ، و الظاهر الاعتماد عليه في المذهب ، لذا اقتصر عليه في الفتوح ، و الدر المختار (٥٥٨/١) و البحر الرائق (٤٠٢/١) . و أما عند أبي حنيفة (رحمه الله) فالذي يقضيه هو أول صلاته مطلقاً ، فلو أدرك ركعة في الرباعية يقضى ركعتين بالفاتحة و السورة ، ثم يتشهد ، ثم يأتي بالركعة الثالثة بالفاتحة خاصة ، بخلاف ما ذهب إليه محمد - و من وافقه - حيث أن - المسبوق حينئذ يأتي بركعة و ذلك بقراءة الفاتحة مع ضم السورة إليها ، ثم يتشهد ، ثم يأتي بالركعتين الآخرين ، إحداهما بالفاتحة مع السورة و ثانيتهما بفاتحة خاصة .

==

انظر : رد المحتار ٥٥٨/١

لأنه مؤد للفعل في وقته بحيث وجدت صفة الجماعة فيما أدركه
مع الإمام بخلاف صلاة المنفرد فانها قاصرة من كل الوجوه .
ففي كشف الأسرار : " ... فكان أي المبوق فيه مؤدياً قاصراً ، أو فعله
أداء قاصراً ، و لكن فعله في القصور دون فعل المنفرد من وجهين :

= ونهب المالكية الى أن المبوق يقضى القراءة - و ذلك بجعل ما
فاته مع الامام أول صلاته ، و ما أدركه آخر صلاته - و يبني
الفعل و ذلك بأن يجعل ما فاته مع الامام آخر الصلاة ، و ما
أدركه معه أول الصلاة ، و كأنهم يتفقون في النتيجة مع الذين
اعتمدوا على قول محمد رحمه الله .

انظر : الخرشى على مختصر خليل و حاشية العدوى ٤٦/٢ ، الشرح
الكبير و حاشية الدوقي ١/ ٣٤٩ .

و قالت الشافعية : إن ما يدركه المبوق مع الامام فهو أول صلاته ،
و ما يأتي به بعد متابعة الامام - أي بعد السلام - فهو آخر صلاته ،
انظر : مفني المحتاج ١/ ٢٦٠ .

و قالت الحنابلة : إن ما يدركه المبوق مع الامام فهو آخر صلاته ،
و ما يقضيه فهو أولها ، يستفتح فيه و يتعوز و يقرأ بالسورة فيه ،
لأنه أول صلاته . و كان على هذا أن لا يأتي بالتشهد عقب قضاء ركعة
فيما لو أدرك من الرباعية أو الثلاثية ركعة مع الامام ، لكن عن
الامام احمد رحمه الله في هذا روايتان : إحداهما : و هو المذهب عند
الحنابلة أنه يأتي بالتشهد عقب قضاء ركعة أخرى ؛ لثلا يغير هيئة
الصلاة فيقطع الرباعية على وتر ، أو يقطع المغرب على شفع ، وليستا
كذلك . و الرواية الثانية أنه يتشهد عقب ركعتين ، فهذه الرواية
- على ما يظهر - توافق رأي الامام أبي حنيفة (رحمه الله)

انظر : شرح منتهى الارادات ١/ ٢٤٨ ؛ كشاف القناع ١/ ٤٦١ ، ٤٦٢ ؛ المحرر
للدين أبي البركات ١/ ٩٦ - ٩٧ .

أحدهما : أن صفة الجماعة موجودة هنا في البعض بخلاف المنفرد .
والثاني : أنه وإن كان منفردا فيما سبق به حتى لزمه القراءة وجود
السهو لو سها فيه ، لكنه مقتد فيه باعتبار التحريمة ؛ لأنه
أدركها مع الإمام وهي شيء واحد ؛ ولهذا لا يصح اقتداء الغير
به ، فكان الذي صلى بغير إمام منفردا في الكل أداء و تحريمه ،
و المبوب منفردا في البعض أداء لا تحريمه ، فكان قصوره دون الأول
بدرجتين " .

و أما تسمية الشرع لصلاته بالقضاء حيث قال عليه الصلاة والسلام :
" وما فاتكم فاقضوا " (١)

فانما هو من باب المجاز ؛ لما فيه من إسقاط الواجب ، أو سماه
الشرع قاضيا باعتبار حال الإمام ونحن نجعله مؤديا باعتبار حاله (٢).

ما يتفرع على كون المبوب كالمنفرد : إذا كان المبوب مؤديا
أداء قاصرا كالمنفرد ، فحكمه حكم المنفرد (٣) . يجب عليه القراءة

(١) رواه أحمد في المسند بهذا اللفظ ٢٣٨/٢ ، و مسلم بلفظ : " صل
ما أدركت واقض ما سبقك " . انظر : صحيح مسلم ، كتاب المساجد
و مواضع الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار و سكينة ، والنهي
عن إتيانها سعيًا (٤٢١/١) .

(٢) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ١٤٧/١ ؛ أصول السرخسي ٤٨/١ ؛
التوضيح و شرحه التلويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأصول
و حاشية الأزميري ٢٦٢/١ ؛ غاية التحقيق شرح الحسامي لعبد العزيز
البخاري ، ص ٩٢ .

(٣) قال ابن الهمام : إن المبوب كالمنفرد إلا أنه يخالفه في أربع =

فيما يقضيه بعد فراغ الإمام ، والجدة بالسهو ، ويتغير فرضه بالإقامة ؛ وغير ذلك من أحكام المنفرد . (١)
فقد جاء في تنوير الأبصار وشرح الدر المختار " ... وهو منفرد حتى يثنى ويتعوذ ويقرأ وإن قرأ مع الإمام ؛ لعدم الاعتداد بها فيما يقضيه " (٢)

== مسائل وهي : " أحداهما : لايجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ؛ لأنه بان تحريره . أما لو نسي أحد المبتوتين المتساويين كمية ما عليه ففضى ملاحظا للآخر بلا اقتداء به صح .
ثانيها : لو كبر ناو بالاستئناف يصير مستأنفا قاطعا للأولى بخلاف المنفرد على ما يأتي . ثالثها : لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الإمام سجدة فهو قبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود فيجد معه ما لم يقيد الركعة بسجدة ، فان لم يعد حتى يجد يمضى ، وعليه أن يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لايلزمه السجود لسهو غيره .
رابعها : يأتي بتكبير العهر يبق اتفاقا بخلاف المنفرد ، ولايجب عليه عند أبي حنيفة . وفيما سوى ذلك هو منفرد ؛ لعدم المشاركة فيما يقضيه حقيقة وحكما " .
شرح فتح القدير ١ / ٣٩٠ . وانظر : البحر الرائق ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ ؛ الدر المختار وحاشية رد المحتار ٥٥٨/١ .

(١) انظر : التوضيح والتفقيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .

(٢) ٥٥٧ / ١

و قال ابن عابدين ^(١) في حكمه : " ... اذا قضى ما فاتته يقرأ ويسجد
إذا سها فيه ، و يتغير فرضه لو كان مافرا ، و يتأخ إمامه
قبل قضاء ما فاتته " ^(٢) .

أما مثال الأداء المحض القاصر في حقوق العباد فهو :
تسليم المبيع مضمولا بالجناية :

إذا سلم البائع المبيع الى المشتري مضمولا بالجناية أبيع بهـا
- مثلا - دمه بأن كان المبيع عبدا ، فتعدى في يد البائع على نفسه
متعمدا بحيث وجب به قتله ، أو ارتد عن دينه الحنيف ، فان هذا
التسليم يطلق عليه بأنه أداء قاصر .

(١) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين . ولد
بدمشق و نشأ في حجر والده ، فحفظ القرآن - وهو صغير -
و الجزرية و غيرها من الكتب ، و اشتغل بقراءة النحو والصرف
و الحديث و التفسير و الأصول و الفقه حتى صار مرجعا للفتوى
فعمّ نفعه و أخذ الناس عنه . كان عالما عاملا صالحا
ورعا و امام الحنفية في وقته . من مؤلفاته : حاشية
رد المختار على الدر المختار " و " نسمات الأبحار على شرح المنار "
و " الرحيق المختوم " في الفرائض " و " حاشية على المطول "
في البلاغة ، بالاضافة الى مجموعة نفيسة من الرسائل .
توفي سنة ١٢٥٢ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، أعيان القرن الثالث عشر لخليل
مردم بك ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، الأعلام ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ .

(٢) حاشية رد المختار على الدر المختار ٥٥٧/١ .

أما كونه أداءً فلأنه سلمه عين ما ورد عليه العقد . و أما كونه قاصراً ؛ فلأنه سلمه على خلاف الوصف الذى اقتضاه العقد ؛ إذ الواجب هو تسليم ما وجب بالعقد من المبيع . (١)

منايتفرع على كونه أداءً قاصراً : يتفرع على كونه أداءً : أن المبيع لو هلك بعد التسليم فى يد المشتري برئ البائع ؛ لأن المشتري وصل الى عين حقه الذى ورد عليه العقد .

و يفرع على كونه قاصراً : أن المبيع لو هلك بالسبب الذى وجد عند البائع - و ذلك بأن يقتصر مثلاً من العبد فى يد المشتري - انتقض القبض ، و رجع المشتري على البائع بجميع الثمن (٢) . و هذا رأى الامام أبى حنيفة (٣) .

(١) انظر : أصول السرخسى ٥٣/١ - ٥٤ ؛ كنز الوصول و شرحه كنف الأثرار ١٦٠/١ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٨/١ ، حاشية الأزهرى على مرآة - الأصول ٢٦٣/١ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ التوضيح و التنقيح ١٦٨/١ ؛ حاشية الأزهرى ٢٦٣/١ .

(٣) انظر : كتاب الأمل لمحمد بن الحسن الشيبانى ، القسم الأول ، كتاب البيوع و السلم ، ص ١٩٦ .

و الامام أبو حنيفة هو : النعمان بن ثابت بن زوطى - بضم الزاء وفتح الطاء - التقى ببعض الصحابة ، كمعقل بن يسار و أنس رضى الله عنهما . كان ذكياً ، فطناً ، جمع الفقه و العبادة و السخاء طلب منه المنصور أن يتولى القضاء فأبى . و كان عفيفاً زاهداً يرفض جوائز الدولة . أشنى عليه أناس منهم الشافعى حيث قال : " الناس فى الفقه عيال =

وذهب اليه الشافعية (١).

وقال الإمام أبو يوسف (٢) ومحمد (٣) رحمهما الله تعالى : يرجع

== على أبي حنيفة " . وله من الكتب المخرج في الفقه . و مندد
في الحديث جمعتهما تلاميذه . توفي سنة ١٥٠ هـ .

انظر : الجواهر المضية ٢٦/١ ، ٢٧ ، الحقيقة السنية ٨٦/١ ، ٨٨ ،
مذرات الذهب ٢٢٧/١ - ٢٢٨ ، الفتح المبين ١٠١/١ - ١٠٥ .

(١) انظر : شرح البهجة للشيخ زكريا الأنصاري ٤٥٨ / ٢ .

(٢) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الفقيه الحنفي ، العالم ، الحافظ . لزم

أبا حنيفة فكان المقدم من أصحابه . وهو أول من وضع الكتب
على منصفه ، وأملى المسائل ونشرها ، وبث علمه ، كما أنه
أول من دعى بقاضى القضاة . من مؤلفاته : " الأمالي " -

و " النوادر " و كتاب " الخراج " توفي سنة ١٨٢ هـ و قيل ١٨٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٢٥ ، البداية و النهاية ١٨٠/١ ،
وفيات الأعيان ٤٢١/٥ ، ٤٢١ .

(٣) هو : أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى .

صحاب أبا حنيفة و أخذ عنه الفقه ، ثم عن أبي يوسف .

و كان ذكيا ، ماعرفى العربية و النحو و الحساب أشهر

تصنيفه كتب ظاهر الرواية السنة و هى : المبسوط ، و الجامع

الكبير ، و الجامع الصغير ، و السير الكبير ، و السير الصغير و الزيادات .

توفى سنة ١٨٩ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٦٣ ، الجواهر المضية

٤٢ / ٢ ، مذرات الذهب ١ / ٣٢١ .

المشتري على البائع بنقصان العيب ، بأن يقوم المبيع خلال الدم
وحرام الدم فيرجع بما يثبت من التفاوت بينهما (١) . و اليه
ذهبت الحنابلة : (٢)

الأدلة :

قال الإمام أبو حنيفة : إن قتل العبد بالقصاص بمنزلة الاستحقاق ، ولو
استحق المبيع كله يرجع المشتري بكل الثمن فكذا ههنا .

و بيان ذلك أن القصاص يضاف الى ما وجد عند البائع من السبب الموجب
له ، لأن هذا السبب هو الذى أدى الى قتله ، فصار كما لو قتل العبد المصوب
عند مالكه بسبب وجد عند الناصب ، حيث يرجع المالك بقيمته
العبد كلها على الناصب ، و الجامع هو وجود القصاص المضاف فى
كل منهما الى سبب الوجوب السابق . و اذا كان الأمر كذلك ينقض
القبض من الأصل ، و يصير كأنه لم يوجد كما فى الاستحقاق . (٣)

و لقد صور شمس الأئمة السرخسى دليل الامام أبى حنيفة رحمه الله بقوله :
" و أبو حنيفة يقول : زالت يد المشتري عن المبيع لسبب كانت الازالة
مستحقة فى يد البائع ، فيرجع بالثمن كما لو استحقه مالك ، أو مرتين
أو صاحب دين . و هذا ، لأن الازالة لما كانت مستحقة قبل قبض المشتري

(١) انظر : كتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيبانى ، القسم الأول كتاب
البيوع و السلم ، ص ١٩٦ .

(٢) انظر : المثنى لابن قدامة ١٢٩/٤ ، كتاب القناع ٢٢٨/٣ ، المقنع
و حاشية الشيخ عبد الله بن سليمان عليه ٥١/٢ .

(٣) انظر : الهداية ، شرح العناية ، و شرح فتح القدير ٣٩٢/٦ - ٣٩٣ .

ينتقض بها قبض المشتري من الأصل ، فكأنه لم يقبضه . وانما قلنا ذلك ؛ لأن القتل بسبب الردة مستحق لاجوز تركه ، و بسبب القصاص مستحق في حق من عليه إلا أن ينشئ من هو له عفوا باختياره " (١).

أما الإمام أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - فقد قالا : إن المبيع مال متقوم و حل الدم غيب فيه و ليس باستحقاق ، فينفذ القدر ، و يرجع المشتري على البائع بحصة الحيب من الثمن كمن اشترى شيئا معيبا و قبضه ، ثم تذر عليه الرد ، فانه يرجع بقسط الحيب من الثمن .

بيان ذلك : أن محل البيع هو مالية العبد . و الموجود عند البائع هو سبب قتل العبد و هو لا ينافي المالية - و لذلك يصح تصرف المشتري فيه . و لو طلب ولى القصاص عدم شراء المشتري له لم يمح كلامه ؛ لأن ما يستحقه هو القصاص الذى محله النفس و يتعلق بآدمية العبد ، لا بماليته . و البيع و الشراء يتعلقان بماليته - فيصح المقصد ، و لا ينتقض بالقصاص . نعم ، المالية تتلف باستيفاء القتل و لكن الاستيفاء فعل أحدثه المتوفي باختياره بعد دخول المبيع فى ضمان المشتري ، فلا ينتقض به قبضه ، و صار كما لو اشترى جارية حاملا فماتت فسى يد المشتري من الولادة ، حيث إن المشتري يرجع حينئذ بالتفاوت الموجود بين قيمتها حاملا و غير حامل . (٢)

(١) المبسوط ١١٥ / ١١٦ - ١١٦ .

(٢) انظر : الهداية ؛ شرح العناية ؛ و شرح فتح القدير ٣٩٣/٦ ؛ تبين الحقائق ٤٢/٤ .

جاء في المبسوط : " قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يقوم حلال
الدم وحرام الدم ، فيرجع بتفاوت ما بين القيمتين من الثمن ،
لأن العبد بعد ما حل دمه مال متقوم ، وحل الدم عيب فيه .
ومن اشترى شيئا معيبا ، و تضر عليه رده بعد ما قبضه رجح
بصفة العيب من الثمن . كما لو كان زانيا فجلد عند المشتري
ومات . و بيان الوصف أن ينع حلال الدم صحيح ، و بالقبض
ينتقل الى ضمان المشتري ، بدليل أنه لو مات كان الثمن متقدرا
على المشتري ، و لو تصرف فيه المشتري نفذ تصرفه فيه . . .
فعرفنا أن حل الدم عيب فيه . يوضحه أن البيع يرد على محل
غير مستحق بسبب حل الدم ، فالمستحق به النفس ، وإنما يملك
بالبيع المالية " (١)

هذا ، و الذى يظهر لى هو أن القول الأولى بالاعتبار هو قول
الإمام أبى حنيفة و من وافقه ، لأن علة العلة تقوم مقام العلة
فى الحكم ، فاستحقاق النفس بسبب القتل الكائن عند البائع وإن كان
لاستحقاق به المالية التى ورد عليها البيع لكن بالقتل تتلصق
المالية فى هذا المحل - لاستلزامه انعدام المالية ، لأنها لا تنفصل
عن النفس المستحقة ، و كل ما لا يمكن فصله عن الشيء بحال من
الأحوال يكون كأنه هو ، فتصير المالية كأنها المستحقة - فكان -
القتل فى معنى علة العلة و هى تقوم مقام العلة فى الحكم .
و إنما تقرر جميع الثمن على عهدة المشتري اذا مات فى يده ، لأن

استحقاق النفس في حكم الاستيفاء و بموته و عدم القصاص لم يتم
هذا الاستحقاق ، فكان الضمان في عهدة المشتري .

و أما مآلة المرأة الحامل اذا ماتت في يد المشتري فرأى الامام
أبى حنيفة فيها كراهه ههنا و هو الرجوع بجميع الثمن . (١)

ج (الأداء غير المحض) (الشبه بالقضاء) :

هو ما كان فيه شبه بالقضاء ، بأن يلتزم الإنسان الأداء على
جهة و يأتي به على جهة أخرى تشبهه بالقضاء .

قال ملاجيون في شرح المنار : " و يعنى بالشبه بالقضاء ما فيه
شبه به من حيث التزامه " (٢) .

و هذا القسم أيضا له أمثلة في حقوق الله تعالى ، و في حقوق العباد .
و فيما يلي مثال له من كل نوع :

ففي حقوق الله كفعل اللاحق فقط :

اللاحق هو : من أدرك أول الصلاة مع الإمام لكن فاتته الباقي ،
لحدث أو نوم و غيرهما من الأعذار ، فالصلاة الباقية التي
يبنيها على ما مضى من الصلاة بعد الوضوء (٣) ، و فراغ الامام أداء

(١) انظر : المصدر نفسه ١١٦/١٣ ؛ البحر الرائق ٧١/٦ ، الهداية و شرح
فتح القدير ٦ / ٣٩٤ .

(٢) نور الأنوار ، ص ٢٦ .

(٣) يبدأ اللاحق بعد الوضوء أولا بقضاء ما فاتته من الصلاة بلا قراءة ،
ثم يتابع لإمامه إن أدركه ، و لو اتبع الامام أولا ، ثم اشتغل بما
فاتته بالصدر جاز . ففي البحر الرائق : " و حكمه أنه =

باعتبار بقاء الوقت . وشبهه بالقضاء ؛ لأن اللاحق يأتي بمثل ما فاتته - مما التزمه مع الإمام من المتابعة بتكبيره الإحرام - لا بعينه ؛ لعدم وجوده وراء الإمام حقيقة ، و ما انعقد له إحرامه هو أن يأتي بها و هو خلف الإمام حقيقة ، إلا أنه اعتبر اللاحق - شرعا - مقتديا كأنه خلف الإمام حقيقة ؛ لأنه عزم الأداء مع الإمام بالاعتداء ففاتته المتابعة بعذر عارض .

و إنما سمي أداءً شبيهاً بالقضاء دون العكس ؛ لأن الأداء كان باعتبار أصل الفعل - و هو الصلاة - الذي وجد في الحالتين ، و القضاء باعتبار وصفه - الجماعة - و الوصف تبع للأصل .

و أما الجواب عما إذا قيل : إن الجمع بين المتنافيين غير جائز ، فكيف جمعتهم بينهما في فعل واحد ؟ - أي في فعل اللاحق - فهو أن الجهتين مهنأ مختلفتان فيصح الجمع بينهما و عدم الجمع فيهما إذا اتحدت الجهتان . (١)

== إذا زال عذره فإنه يبدأ بقضاء ما فاتته بالعذر ثم يتابع الإمام - إن لم يفرغ . و هذا واجب لا شرط حتى لو عكس فإنه يصح ، فلو نام في الثالثة و استيقظ في الرابعة ، فإنه يأتي بالثالثة بلا قراءة ؛ لأنه لاحق فيها ، فإذا فرغ منها قبل أن يصلي الإمام الرابعة صلى معه الرابعة ، و إن ^{بعد} فراغ الإمام صلى الرابعة وحدها بالقراءة أيضا ؛ لأنه لاحق ، فلو تابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد فراغ الإمام صح و أثم " (٣٧٧/١) و انظر : بدائع الصنائع ٢٢٣/١ .

(١) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ١٤٧/١ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميرى ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

ما يتفرع على كون فعل اللاحق أداءً شبيهاً بالقضاء :

يتفرع على كونه أداءً عدم وجوب القراءة عليه ، و عدم لزوم سجدة السهو في قضاء ما تبقى من الصلاة ؛ لأنه اعتبر خلف الإمام حكماً .
و يتفرع على كونه شبيهاً بالقضاء عدم تغيير فرضه - فيما اذا نوى الإقامة بعد الحدث الذي طرأه ، أو ذهب للوضوء فدخل وطنه ولم يقطع صلاته بالكلام و قد فرغ الإمام من الصلاة - لأنه بمنزلة القاضي قضاءً محضاً . و القضاء المحض لا يغير ~~محل~~ منير - بل تبقى العبادة على ما كانت عليها - فكذلك ما في مناه .

ففي الدر المختار : " ... و حكمه [اللاحق] كمؤتم فلاياتى بقراءة ولا سهو ، و لا يتغير فرضه بنية الإقامة " (١)
و في البحر الرائق : " ... و من حكمه أنه مقتد حكماً فيما يقضى ؛ ولهذا لا يقرأ ، و لا يلزمه سجود سهو ، و اذا تبدل اجتهاده في القبلة تبطل صلاته . و لو سبقه الحدث و هو مسافر فدخل مكره للوضوء بعد فراغ الإمام لا ينقلب أربعاً . و كذا لو نوى الإقامة بعد فراغ الإمام . و قد جعلوا فعله في الأصول أداءً شبيهاً بالقضاء ؛ فلهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة ، لأنها لا تؤثر في القضاء " (٢)
و جاء مثل هذا في شرح فتح القدير . (٣)

(١) المطبوع بهامش رد المحتار ٥٥٧/١

(٢) ٣٧٧ / ١ - ٣٧٨ .

(٣) ٣٩٢ / ١

هذا ، و ما ذكرناه من مسألة اللاحق - أعنى جواز البناء لمن سبقه الحدث ^(١) - هو مذهب الحنفية و مذهب الشافعى فى القديم ^(٢) - وهو رواية عن أحمد .

و قال الإمام الشافعى فى الجديد تبطل صلاته فعليه الاستئناف ، وهو الصحيح عند الحنابلة ، ^(٣) كما ذهب اليه مالك ^(٤) لكنه قال بجواز البناء فى الرعايا لو ذهب لفسل الدم .

ففى البدائع : " ... اختلف فى الحدث السابق . وهو الذى سبقه من غير قصد و هو ما يخرج من بدنه من بول ، أو غائط ، أو ريح ،

(١) محل الخلاف هو الحدث السابق . أما الحدث المصد فانه مفسد للصلاة

بلا خلاف فيمتنع البناء . انظر : بدائع الصنائع ٢٢٠/١ .

(٢) وضع كل من الحنفية و الشافعى فى القديم شروطا للجواز ، انظرها فى :

بدائع الصنائع ٢٢٠/١ فما بعدها ، البحر الرائق ٢٨٩/١ فما بعدها ، -

المجموع ٥/٤ .

(٣) هناك رواية أخرى عن أحمد و هى تقول : بالفرق بين ما كان الحدث

من السبيلين و ما كان من غيرهما ، فيجوز البناء فى الثانى دون الأول ؛

لأن حكم " نجاسة السبيل أغلظ " انظر : المثنى لابن قدامة

٢ / ٧٦ .

(٤) هو الامام أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن أبى عامر . امام دار الهجرة

و فقيه الحجاز و أحد الأئمة الأعلام أخذ القراءة عرضا

عن نافع بن أبى نعيم ، و أخذ الفقه عن ربيعة الرأى . روى عنه

الأوزاعى و يحيى بن سعيد . كان زاهدا ورعا إذا أراد أن يحدث توضأ

و جلس على صدر فرائسه ، من مصنفاته : كتاب " المؤوطأ " .

توفى سنة ١٧٩ هـ .

انظر : ترتيب المدارك ١٠٢/١ فما بعدها ، وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ - ٢٨٥ ؛

الفهرست لابن نديم ، ص ٢٥١ .

أو رعايف ، أو دم سائل ، أو دمل به بغير منعه قال أصحابنا : لا تفسد الصلاة فيجوز البناء استعسانا " (١)

وفي التهذيب : " وإن سبقه الحدث فغيه قولان : قال في الجديد تبطل صلاته ... و قال في القديم لا تبطل صلاته بل ينصرف ويتوضأ و يبينى على صلاته ... " (٢)

وفي المغنى : " فأما الذى سبقه الحدث فتبطل صلاته و يلزمه استئناؤها . قال أحمد يصحبني أن يتوضأ و يستقبل ، هذا قول الحسن ، و عطاء (٣) ، و النخعي (٤) ، و مكحول (٥) . و عن أحمد أنه يتوضأ

(١) ٢٢٠ / ١

(٢) المطبوع مع المجموع ٤/٤ .

(٣) هو أبو محمد ، عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء - و الموحدة - أسلم القرشي ، ثقة فاضل كثير الارسال ، كان من أجلاء الفقهاء . قال قتادة : " أعلم الناس بالمناسك عطاء " مات سنة ١١٤ هـ .

انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٣٩ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٤٤ .
(٤) هو أبو عمران ، ابراهيم بن يزيد النخعي الفقيه مفتي أهل الكوفة . كان رجلا صالحا متوقيا قليل التكلف ، قال الأعمش : " كان ابراهيم خبيرا في الحديث " و قال الشعبي : " ما ترك أحدا أعلم مني " مات سنة ٩٦ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١/١٧٧ ، ١٧٨ .

(٥) هو أبو عبد الله ، مكحول بن عبد الله - يقار له أبو أيوب و أبو مسلم أيضا - الثامي الدمشقي الفقيه . لم يكن في زمانه أبصر بالفتيا منه . قال الزمري : " العلماء أربعة : سعيد بن المسيب بالمدينة ، و عامر الشعبي بالكوفة ، و الحسن بن أبي الحسن بالبصرة و مكحول بالشام " =

و يبني • روى ذلك عن ابن عمر و ابن عباس ... و الصحيح الأول لما ...» (١).
 و في المدونة : " قال : و قال مالك : ينصرف من الرعاف في الصلاة
 اذا سال منها ، أو قطر قليلا كان أو كثيرا ، فينسله عنه ثم يبني
 على صلاته ، قال : و ان كان غير قاطر ، ولا سائل فليفلتسه
 بأصابته و لا شئ عليه " (٢)
الأدلة :

استدل الحنفية - القائلون بالجواز - بالاستحسان المؤيد بالنص واجماع
 الصحابة •

أما النص فهو حديث عائشة (٣) رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى

== وقال أبو حاتم : " ما أعلم بالشام أفقه من مكحول " توفي سنة ١١٨ هـ
 و قيل غير ذلك •

انظر : تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ - ٢٩١ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٥٣ •
 (١) لابن قدامة ٧٦/٢ • وانظر : كشاف القناع ٤٦٢/١ •

(٢) المدونة ٤٦/١ - ٣٢ • وانظر : بداية المجتهد ١٥٣/١ - ١٥٤ •

(٣) هي : عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، تزوجها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بسنتين على قول أبي عبيدة - وقال
 غيره ثلاث سنين - و هي بنت ست سنين و قيل : بنت سبع • قال ابن حجر :
 " و يجمع بأنها كانت أكملت السادسة و دخلت في السابعة " دخل بها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم و هي بنت تسع سنين ، و توفي عنها صلى
 الله عليه وسلم و هي بنت ثمانى عشرة سنة • روت عن النبي صلى الله
 الكثير الطيب و روت عن أبيها و عمر و غيرها كما روى عنها الكثيرون •
 توفي سنة (٥٧) هـ أو ٥٨ هـ •

انظر : الاستيعاب ٤٤/١ - ٤٥ ، و ١٨٨١/٤ - ١١٨٥ ، الإمامة ٣٥٩/٤ - ٣٦١ •

وعثمان^(١) وعلي و عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر
و عبد الله بن معبود و أنس بن مالك^(٢) و سلمان الفارسي^(٣) هو القول

== الفتوح بالشام و العراق و مصر . و هو أول من سمي بأمر المؤمنين
و أول من أرخ التاريخ الهجري الذي بأيدي الناس الى يومنا هذا . قتله
أبو لؤلؤة فيروز غلام مغيرة بن شعبه عام ٢٣ هـ .
انظر : الاستيعاب ١١٤٤/٣ - ١١٤٥ ، ١١٥٢ ، الإصابة ٥١٨/٢ .

(١) هو أبو عمرو ، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ويكنى أبا عبد -
الله أيضا ، زوجته رسول الله صلى الله عليه وسلم بنته رقيقة
فماتت عنده ثم زوجه أم كلثوم - فلذلك كان يلقب بذي النورين - وهو
أول من هاجر الى أرض الحبشة مع زوجته رقية رضي الله تعالى
عنها ، ثم هاجر الى المدينة المنورة . وهو أحد العشرة المشهود لهم
بالجنة و أحد الستة الذين جعل عمر رضي الله عنه فيهم الشورى ،
بويح بالخلافة بعد دفن عمر رضي الله عنه بثلاثة أيام و قتل بالمدينة
سنة ٢٥ هـ .

انظر : الاستيعاب ١٠٣٧/٣ - ١٠٣٩ ، ١٤٤٤ ، الإصابة ٤٦٢/٢ - ٤٦٣ .

(٢) هو أبو حمزة ، أنس بن مالك بن النضر بن ضمض الأنصاري الخزرجي ،
خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر و هو غلام يخدمه
كان من أكثر الأنصار ولدا و مالا . روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم و أبي بكر و عمر و عثمان و عبد الله بن رواحة و غيرهم و روى
عنه الحسن و سليمان التيمي و غيرهما ، توفي سنة ٩٣ و قيل غير ذلك .
انظر : الاستيعاب ١٠٩/١ - ١١١ ، تهذيب التهذيب ٣٧٦/١ - ٣٧٨ .

(٣) هو أبو عبد الله ، سلمان الفارسي و كان يشرف بسلمان الخير و سلمان
بن الأسلم . أصله من فارس . من رام هرمز ، سمع بأن النبي صلى الله
سيبعث فخرج في طلب . ذلك حتى أفضى الى النبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة المنورة و من الله عليه بالإسلام . كان أول مشاهده . الخندق ==

بجواز البناء لمن سبقه الحدث (١)

أما الفعل فهو : ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سبقه الحدث في الصلاة فتوضأ و بنى على صلاته ، و عمر رضي الله عنه سبقه الحدث فتوضأ و بنى و علي رضي الله عنه كان يصلي خلف عثمان فرعف فأنصرف و توضأ و بنى على صلاته . (٢)

و أما من قال بالمنع فمن حجتهم ما يأتي :

١ - روى علي بن طلق (٣) رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : إذا فشا أحدكم في صلاته فلينصرف فليتوضأ

== ثم شهد بقية المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
و فتوح العراق ، وولى المدائن . كان عالما زاهدا فاضلا روى عن
أنس و ابن عباس و غيرهما ، توفي سنة ٣٥ هـ و قيل غير ذلك .
انظر : الاستيعاب ٢ / ٦٣٤ - ٦٣٥ ، ٦٣٨ ؛ الإصابة ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢ / ١٩٤ - ١٩٦)

(٢) انظر : بدائع الصنائع ١ / ٢٢٠ ؛ الهداية و العناية و شرح

فتح القدير ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

هذا ، و لم أعر على فعل الصحابة المذكورين في كتب التخریج
و لكنني رأيت من قولهم في مصنف ابن أبي شيبة كما تقدم .

(٣) هو علي بن طلق بن العنذر بن قيس بن عمرو ، يروى عنه مسلم

بن سلام . قال ابن عبد البر : " أظنه والد طلق بن علي " .

انظر : الاستيعاب ٣ / ١١٣٤ ؛ الإصابة ٢ / ٥١٠ ؛ أسد

الغابة ٤ / ١٢٥ .

و ليعبد صلاته " (١)

٢ - ما روى عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائماً يصلى بهم فانصرف ، ثم جاء ، و رأسه يقطر فقال : " انسى قمت بكم ثم ذكرت أنى كنت جنباً و لم أغتسل فانصرفت فاغتسلت ، فمن أصابه منكم مثل الذى أصابنى أو أصابه فى بطنه رز فلينصرف ، فليغتسل أو ليتوضأ و ليتقبل صلاته " (٢)

٣ - القياس ، وهو : أن الطهارة فى الصلاة شرط من شروطها ، وقد فقدتها فى أثناء الصلاة فلا تبقى معها التحريم - كما فى الابتداء - فتبطل الصلاة كما فى الحدث العمد .

و لأن المشى الى الوضوء و العود منه - الذى لا يكون الا بعد مرور زمن مديد - مناف للمالة . (٣)

(١) رواه أبوداود فى كتاب الطهارة باب من يحدث فى الصلاة ١٤١/١ - ١٤٢ ، و الترمذى فى كتاب الرضاع باب ما جاء فى كراهية إتيان النساء فى أدبارهن . و قال : " حديث على بن طلحة حديث حسن " ٣ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢) رواه أحمد فى المسند ١ / ٨٨ ، ٩٩ . و روى أبوداود من طريق آخر ما يفيد الحديث المذكور فى كتاب الطهارة ، باب فى الجنب يصلى بالقوم و هو ناس ١٥٩/١ .

(٣) انظر : المغنى لابن قدامة ٢ / ٧٦ ، المهذب و التجموع ٤ / ٦٢٤ .

أما الأداء الشبيه بالقضاء في حقوق العباد فهو :

كتسليم العبد المشتري بحد جملته مهرا :

إذا جعل الزوج عبدا معينا مملوكا للغير مهرا لامرأته ، ثم اشتراه وسلمه لها ، فإن الحنفية يعتبرون هذا أداءا شبيها بالقضاء .
أما كونه أداءا ، فلأن الزوج يلمها عين ما وجب عليه بالتسمية العقد بها ، وإن إنها تسمية صحيحة ، لذلك يجب عليه قيمة العبد عند فقده وإلا لزم مهر المثل .

و أما كونه شبيها بالقضاء ، فلأن العبد صار بالشراء ملكا للزوج قبل التسليم ، فكان الشراء سببا لانتقال ملكية العبد من المالك الأصلي الى الزوج المشتري وانتقال الملكية و تبدلها يقتضى تبدل العين حكما ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام :
" هو صدقة عليها ولنا هدية " (١) ، حين جعل النبي صلى الله عليه وسلم تبدل الملك سببا لاختلاف العين ، فلما صارت العين مختلفة حكما كان تسليمها لها بعد الشراء غير ما وجب عليه تسليمه بالعقد حكما ، فكان من هذا الوجه شبيها بالقضاء .

ما يتفرع على أنه أداء شبيه بالقضاء : يتفرع على كونه أداءا أن

المرأة تجبر على قبوله ، لأنه عين ما وجب على الزوج بالتسمية .

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الهبة و فضلها و التحريض عليهما ، باب قبول الهدية ١٣١/٣ ، و مسلم في كتاب النكاح ، باب إنما الولاء -

و يتفرع على شبهة بالقضاء صحة تصرف الزوج فيه - قبل التسليم لها - بالمتى و البيع و غيرهما من التصرفات لكونها صادفت محلها ، إذ إن المبد غير المسمى حكما .^(١)

(١) انظر في الموضوع كله : أصول الرخص ٥٥/١ ؛ كنز الوصول و كشف الأسرار ١٦٤/١ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميري ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٩/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ .

الفصل الخامس

القدرة المشروطة لوجوب الأداء

يشترط لوجوب أداء المأمور به القدرة التي يتمكن بها المكلف من الإتيان بما لزمه بالأمر ، لأن العبد غير مأمور بما ليس في وسعه قال تعالى :
 " لا يكلف الله نفا الا وسعها " (١)

غير أن هذه القدرة ليست في مرتبة واحدة أو من نوع واحد ، و من أجل ذلك قسمها الحنفية الى :

أ (قدرة ممكنة .

ب (قدرة ميسرة .

أما القدرة الممكنة - بتثديد الكاف وكسرهما - و يعبر عنهما

بالمطلقة أيضا فقد عرفها فخر الإسلام البزدوى ، و شرح الأئمة السرخسي ، و جلال الدين الخبازي و من معهم بأنها : أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء المأمور به ما ليا كان أو بدنيا (٢).

و زاد صدر الشريعة قيدا آخر الى هذا التعريف فقال : هي أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء المأمور به من غير حرج غالبا ، حيث إن الحنفية جعلوا وجوب أداء الحج من الثابت بالقدرة الممكنة بملك الزاد و الراحلة ، و الحال أن المكلف قد يتمكن من أداء الحج بدون الزاد و الراحلة نادرا ، كما يتمكن منه بدون الراحلة كثيرا ، فزيد

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ . وانظر : أصول السرخسي ٦٥/١ ، كنز الوصول وشرحه كشف الأسرار ١/ ١٩١ .

(٢) انظر : كنز الوصول الى معرفة الأصول ١٩١/١ ، أصول السرخسي ٦٦/١ ، المعنى للخبازي ، ص ٦٤ ، شرح المنار وخواصه من علم الأصول ، ص ٢٠٨ .

هذا القيد ، لأنه لا يتمكن بدونهما في الثالب الا بخرج عظيم (١).
فأدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه بالأمر أضعف صفة
عند المكلف يقدر بها على أداء الواجب ، و هي عبارة عن سلامة
آلات الفعل و صحة الأسباب التي يحصل بها الفعل المطلوب من غير
خرج في الغالب عند ما تنضم الإرادة اليه ، و ذلك كوجود الماء في
الوضوء و الصحة في الصوم (٢).

والقدرة الممكنة شرط لوجوب أداء كل واجب مالي كان أو بدنيا ،
لأن لزوم الأداء بغير هذه القدرة يفضي الى الحرج المرفوع عن أمة
محمد صلى الله عليه وسلم بفضل الله تعالى و رحمته على هذه الأمة .
قال تعالى : " و ما جعل عليكم في الدين من حرج " (٣).

-
- (١) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ أصول السرخي ١ / ٦٧ .
هذا ، و الفرق بين الثالب و الكثير هو أن كل ما ليس بكثير
فهو نادر و ليس كل ما لا يكون بثالب نادرا ، بل قد يكون كثيرا .
انظر : شرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ التقرير و التحبير ٢ / ٨٥ .
(٢) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٩ ؛ كشف الأبرار لعباس -
العزير البخاري ١ / ١٩٢ ؛ ملهم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ١٣٧ ؛
تسهيل الوصول الى علم الأصول للمحلاوي ، ص ٤٦ - ٤٧ .
(٣) سورة الحج ، آية ٧٨ .

و لذلك قال زفر^(١) رحمه الله : إن من صار أعلا للتكليف في الجزء الأخير من الوقت الذي لا يتمكن من الأداء فيه كأن ظهرت الحائض ، أو بلغ الصبي ، أو أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون في آخر الوقت الذي لا يتسع للأداء فيه لا تجب عليه الصلاة ؛ لأن من شرط التكليف وجود القدرة و من ضرورات القدرة مهنا وجود الوقت الذي يتسع للأداء و لم يوجد لضيقه فلا يثبت التكليف ، و بالتالي تسقط عنه الصلاة أداء ؛ لعدم التمكن والقدرة ، كما تسقط عنه الصلاة قضاء ؛ لأنه مبني على الأداء^(٢) .

و قد أجيب على هذا الاستدلال بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول هو : أن حقيقة القدرة تشترط للأداء إذا كان هو الغرض والمراد ، أما إذا كان الغرض والمقصود خلف الأداء أعني القضاء ..

(١) هو أبو الهذيل ، زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم البصري ، الفقيه ، الحنفي ، الثقة . جمع بين العلم و العبادة و كان الامام أبوحنيفة رحمه الله يعظمه و يجلسه . قال الحسن بن زياد : " إن المقدم في مجلس الامام كان زفر " . جرت بينه و بين أبي يوسف مناظرات في الفقه ، فكان أبو يوسف يضطرب في مناظرته . عرض عليه القضاء عدة مرات فأبى أن يقبله . توفي سنة ١٥٨ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٧٥ - ٧٧ ؛ وفيات الأعيان ٢ / ٧١ ؛ الفتوح - المبين ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) انظر : أصول السرخي ١ / ٦٦ ؛ فتح الغفار ١ / ٦٠ ؛ كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ١ / ١٩٤ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ فواتح الرحموت - ١ / ١٣٧ ؛ حاشية رد المحتار ١ / ٣٣٠ .

- كما في مسألتنا - فالشرط هو إمكان القدرة و توهمها على الأداء ،
و إمكان القدرة موجود - ههنا - لجواز التوسع و الامتداد في الوقت
كما وقع ذلك لـ سليمان عليه السلام (١) .

(١) قال تعالى : " ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب . اذ عرض
عليه بالعشي المافنات الجياد . فقال انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى -
حتى توارت بالحجاب . ردوها على فطقق مسح بالسوق والأعناق " سورة -
ص ، آية ٣٠ - ٣٣ .

فتمسك المستدل في المسألة المذكورة بالرأى الذى يقول : إن الضمير
في قوله عز وجل " ردوها على " ترجع للشمس لا للخيول ، فقد أورد القرطبي
عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سألت عليا عن هذه الآية ، فقال ما
بلغك فيها ؟ فقلت : سمعت كعبا يقول : إن سليمان لما اشتغل بعرض الأفراس
حتى توارت الشمس بالحجاب و فاتته الصلاة ، قال : (انى أحببت حب
الخير عن ذكر ربى) أى : آثرت (حب الخير عن ذكر ربى) الآية (ردوها
على) يعنى الأفراس ، و كانت أربع عشرة ، ف ضرب سوقها و أعناقها
بالسيف ، و أن الله سلبه ملكه أربعة عشر يوما ؛ لأنه ظلم الخيل .
فقال على بن أبى طالب : كذب كعب . لكن سليمان اشتغل بعرض الأفراس
للجهاد حتى توارت ، أى غربت الشمس بالحجاب ، فقال بأمر الله
للملائكة الموكلين بالشمس : (ردوها) يعنى الشمس فردوها حتى طلعت
العصر في وقتها ، و أن أنبياء الله لا يظلمون ؛ لأنهم معصومون " لكن
القرطبي رحمه الله قال : " إن الأكثر في التفسير أن التى توارت بالحجاب
هى الشمس و تركها لدلالة السامع عليها بما ذكر ...

و الهاء في (ردوها) للخيول " كما عبر عن رأى القائل بعود " ها "
للشمس بصيغة التمرىض - قيل - إشارة الى ضعفه . وهو الذى ذكره
الإمام الفخر الرازى عدة وجوه لإثباته ، و لأجل هذا الضعف اكتفى ابن -
جرير الطبرى و الامام البيضاوى فى تفسيرهما بالرأى القائل بعود " ها "
الى الخيل ، و لم يوردا الرواية المستدل بها فى المسألة . ==

نظير هذا هو الحلف على من السماء ، فإن اليمين تنعقد وذلك بالاكتماء
 في الأصل - وهو البر - بالتوهم والإمكان - لأن السماء ممسوسة قال تعالى
 اخبارا عن الجن : " وأنا لمننا السماء " (١) ، فلو أقدره الله
 على صعودها لمعد إليها كما عرج إليها سيدنا محمد عليه السلام - لخلفه
 وهو : وجوب الكفارة عليه ، لكنه يأثم بهذا اليمين ؛ لأن المقصود
 باليمين تعظيم المقام به ، واستعمال اليمين في هذا المحل يحصل
 منه هتك حرمة الاسم (٢) .

و نوقش هذا الجواب : بأن احتمال القدرة باحتمال الوقت بعيد ، لا يطلح
 لأن يبني عليه حكم في الشرع ، كاحتمال القدرة على الصوم للشيخ الفاني ،
 واحتمال القدرة على القيام والركوع والجود للمريض المدنف والمقعد ،
 بزوال المرض . واحتمال الإبصار للأعمى بزوال العمى الذي لم يطلح شرطاً
 للتكليف في الشرع ، لبعد هذا الاحتمال . على أن ما ذكر من الامتداد فسي
 الوقت لسليمان عليه السلام رواية ضعيفة .

= انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥ / ١٩٦ ؛ التفسير الكبير
 للفخر الرازي ٢٦ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ؛ جامع البيان للطبري ٢٣ / ٩٨ - ١٠٠ ؛
 أنوار التنزيل للبيضاوي ٥ / ١٩ .

(١) سورة الجن ، آية ٨ .

(٢) انظر : التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ كنز الوصول الى معرفة
 الأصول ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ؛ أصول السرخسي ١ / ٦٧ ؛ فتح الغفار ١ / ٦٠ ؛
 حاشية مولانا محمد يعقوب المعروف بمولوى الحسامي ١ / ١٦٤ - ١٦٧ ؛
 التقرير والتحبير ٢ / ٨٥ ؛ فواتح الرحموت ١ / ١٣٧ .

كما أن ثمة فرقا بين ما نحن فيه من المسألة و بين حلف الإنسان على أن يمر السماء ، إذ الأول تكليف من الحكيم . والثاني التزام من المكلف ، فيفسر كل واحد بما هو مناسب ، على أن زفر رحمه الله يقول : بعدم انعقاد اليمين في هذه الصورة ؛ لأن من شرط انعقاد اليمين أن يكون إيجاد ما يحلف عليه في وسع الحالف ، وهو غير موجود فلا ينعقد اليمين (١).

الجواب الثاني : نعم إن حقيقة القدرة على الأداء - في مسألة الخلاف -

شرط ، وإضاه لا يكتفى بالإمكان لوجوب القضاء . لكننا لانسلم عدم وجوبها ؛ لأن المقصود بالقدرة التي يشترط تقدمها على وجوب الأداء هو سلامة الآلات والأسباب وهي حاصلة مهنا . أما القدرة التامة المؤثرة في الفعل فهي ليست بشرط ؛ لأنها تكون مقارنة للفعل ؛ إذ لو لم تكن مقارنة له للزم تخلف المعلول عن علته التامة . قال صدر الشريعة " ٠٠٠ إن القدرة التي شرطناها متقدمة هي : سلامة الآلات والأسباب فقط وقد وجدت هنا ، فأما القدرة الحقيقية فإنها مقارنة للفعل (٢) ، أي ولئن سلمنا أن إمكان القدرة على الأداء

(١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٩٤ ، ١٩٦ .

(٢) اختلف في القدرة هل توجد مع الفعل أو قبله ، جاء في شرح التلويح ما نصه : " المحققون على أنه إن أريد بالقدرة القوة التي تصير مؤثرة عند انضمام الإرادة إليها ، فهي توجد قبل الفعل و معه و بعده ، وإن أريد القوة المستجمعة لجميع الشرائط فهي مع الفعل بالزمان و إن كانت متقدمة بالذات بمعنى احتياج الفعل إليها ، ولا يجوز أن تكون قبل الفعل ، لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة ٠٠٠ فلماذا قلنا : إن القدرة التي شرط تقدمها على وجوب أداء العبادات هي : سلامة الآلات والأسباب ، لا القدرة المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير " ١ / ١٩٩ .

غير كاف لوجوب القضاء ، بل يشترط لوجوب القضاء وجود القدرة على الأداء فوجود القدرة حاصل هنا ؛ لأن القدرة التي تشترط لوجوب العبادات متقدمة هي : سلامة الآلات والأسباب فقط ، وهي حاصلة هنا ، ولا تشترط القدرة التامة الحقيقية ؛ لأنها مقارنة للفعل ؛ لأن العلة التامة تكون مقارنة للمعلول ؛ اذ لو كانت سابقة زمانا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة " (١).

ويمكن أن يناقش هذا الجواب بأن سلامة الآلة وصحتها معدومة هنا ، لأن الوقت للفعل بمنزلة الآلة - كاليد للبطش والرجل للمشي - وهو معدوم .

الجواب الثالث : لانسلم أن وجوب القضاء يبنى على وجوب الأداء الذي

ثبت بالخطاب بل على نفس الوجوب (٢) الذي ثبت بالوقت .

برهان ذلك هو : أن المسافر والمريض اذا أفطرا في حالة السفر والعرض يجب عليهما القضاء بعد الإقامة و الصحة مع عدم وجوب الأداء عليهما (٣).

(١) التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء عند الحنفية هو : أن نفس الوجوب

عبارة عن اشتغال ذمة المكلف بالشئ من غير طلب تفريغ الذمة .

أما وجوب الأداء فهو عبارة عن طلب تفريغ الذمة عما تعلق بها ، أي هو :

طلب إيقاع الفعل الذي شغلت به الذمة ، وإخراجه من العدم الى الوجود .

بيان ذلك في المثال هو : أن من اشترى شيئاً فان الثمن الذي يثبت في ذمته

بمقتضى الشراء هو نفس الوجوب ، والمطالبة بتفريغ الذمة عما شغلت به من

الثمن هو وجوب الأداء . انظر : التنقيح والتوضيح ١ / ٢٠٣ .

(٣) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٩ .

وقال الامام أبوحنيفة و صاحبه : إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون ، أو طهرت الحائض بتمام العشرة بأن انقطع دمها على العشرة في الجزء الأخير من الوقت الذي بقي منه مقدار التحريم وجبت الصلاة (١) ، أي لزمه فرض تلك الصلاة عملا بالاستحسان

(١) وقالت المالكية تجب الصلاة بإدراك ركعة من الصلاة في الوقت وهو أحد القولين عند الشافعي ، و أما القول الثاني وهو الأظهر عند الشافعية وبه قالت الحنابلة فهو : وجوب الصلاة بإدراك تكبيرة في الوقت . جاء في مختصر خليل و شرحه للدردير : " وأثم من أوقع الصلاة كلها في الضروري وإن كان مؤدياً إلا أن يكون تأخيرها له لعذر فلا يَأْثَم . ثم ذكر الأعذار بقوله : بكفر أصلي بل وإن حصل برودة و صبا ، فإذا بلغ في الضروري ولو بإدراك ركعة صلاها ولا إثم عليه و تجب عليه ولو كان صلاها قبل و اغماء و جنون ^{وعقلا} و نوم و كحيش و المعذور ممن ذكر غير كافر يقدر له الطهر بالماء الأصغر أو اكبر ان كان من أهله ^{والإفطار} ، فمن زال عذره المقتط للصلاة لا تجب عليه الصلاة الا اذا اتسع الوقت بقدر ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية أو الترابية . و أما الكافر فلا يقدر له الطهر بل إن أسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة " الشرح الكبير ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

و في المنتهاج و شرحه للخليل : " ولوزالت هذه الأعذار المانعة من وجوب الصلاة [من الصبا و الجنون و الكفر و الحيض] و قد بقي من الوقت تكبيرة أي قدر زمنها فأكثر وجبت الصلاة ؛ لأن القدر الذي يتعلق به الإيجاب يستوى فيه قدر الركعة و دونها ... و قضية كلامه أنها لا تلزم بإدراك دون تكبيرة ، و هو كذلك ... و في قول يشترط ركعة أخف مما يقدر عليه أحد ... المفهوم حديث (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) " رواه البخاري في صحيحه ، =

أما إن تطهرت بأقل من العشرة فتجب إن بقي من الوقت قدر الغسل
والتحريرة (١).

== كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الفجر ركعة (١٤٤/١ - ١٤٥) ،
ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة
فقد أدرك تلك الصلاة (٤٢٤ / ١) .
هذا ، ولا يشترط عند الشافعية أن يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة
على الأظهر . مفني المحتاج ١ / ١٣١ - ١٣٢ .
وفى الإقناع و شرحه للبهوتي : " تدرك مكتوبة أداً كلها بتكبيرة إحرام
في وقتها أي وقت تلك المكتوبة ، سواء أخرها لعذر ، كحائض تطهر
و مجنون يفيق ، أو لغيره ، لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : من أدرك جعدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل
أن تطلع الشمس فقد أدركها " كتاب القناع ١ / ٢٥٧ . وحديث عائشة
رواه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (٤٢٤ / ١) قال مسلم : " والجدة إنما
هي الركعة " . والنائي في كتاب المواقيت ، باب من أدرك ركعتين
من العصر (٤٠٦ / ١) ، و أحمد في المسند ٢ / ٤٧٤ .
هذا ، و راجع لبسط الكلام في هذه المسألة في الكتب الآتية :
شرح الخري / ٢١٨ - ٢٢٠ ، الشرح الصغير ١ / ٢٣١ - ٢٣٦ ، حاشية
الدسوقي و الشرح الكبير ١ / ١٨٢ - ١٨٤ ، السراج الوهاج ، ص ٣٦ - ٣٧ ،
نهاية المحتاج ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ١٣٦ - ١٣٧ ،
المفنى لابن قدامة ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .
(١) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأستار ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، تأسيس النظر
ص ٣٤ ، حاشية رد المختار ١ / ٣٣٠ ، مجمع الأنهر والدر المنتقى فسي
شرح الملتقى ١ / ٧٤ .

جاء في المبسوط : " و اذا طهرت من الحيض و عليها من الوقت مقدار ما
تغتسل فيه فعليها قضاء تلك الصلاة ، قال : و هذا اذا كانت أيامها
دون العشرة فأما اذا كانت أيامها عشرة فانقطع الدم ، و قد مر عليها
من الوقت شيء قليل أو كثير فعليها قضاء تلك الصلاة ... لأنه اذا كانت
أيامها عشرة فمجرد انقطاع الدم تيقنا خروجها من الحيض ، لأن الحيض
لا يكون أكثر من ذلك ، فاذا أدركت جزءاً من الوقت لزمها قضاء تلك الصلاة
سواء تمكنت فيه من الاغتسال أو لم تتمكن بمنزلة كافر أسلم و هو جنب
أو صبي بلغ بالاحتلام في آخر الوقت فعليه قضاء تلك الصلاة . سواء تمكن
من الاغتسال في الوقت أو لم يتمكن . و أما اذا كانت أيامها دون العشرة
فمدة الاغتسال من جملة حيضها فإذا اغتسلت يحكم بطهارتها شرعاً
فاذا ثبت أن مدة الاغتسال من حيضها قلنا : إذا أدركت من الوقت مقدار
ما يمكنها أن تغتسل فيه و تفتح الصلاة فقد أدركت جزءاً من الوقت بعد
الطهارة فعليها قضاء تلك الصلاة ، و الا فلا " (١)

و قال ابن الهمام : " و اعلم أن مدة الاغتسال معتبرة من الحيض فـ في
الانقطاع لأقل من العشرة وإن كان تمام عاداتها ، بخلاف الانقطاع للعشرة
حتى لو طهرت في الأول و الباقي قدر الغسل و التحريمه فعليها قضاء
تلك الصلاة " ثم قال : " و أجمعوا أنها لو طهرت و قد بقي ما لا يسع
التحريمه لا يلزمها " (٢)

(١) ج ٢ ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) شرح فتح القدير ١ / ١٧١ .

وجه الاستحسان الذى تمسك به أصحاب هذا الرأى هو أن سبب الوجوب - و هو جزء من الوقت - قد وجد و شرط وجوب الأداء هو كون القدرة متوعدة الوجود لا كونها متحققة الوجود ، و هذا التوهم موجود ههنا ؛ اذ يجوز أن يمتد الوقت الأخير فيسع الأداء (١).

قال عبد العزيز البخارى فى بيان " وجه الاستحسان ان سبب الوجوب و هو جزء من الوقت قد وجد فى حق الأهل ، فيثبت به أصل الوجوب ؛ اذ هو ليس بمفتقر الى شئ آخر و كذا شرط وجوب الأداء موجود ؛ لأنه ليس بمتوقف على حقيقة القدرة لامتناع تقدم القدرة على الفعل ... بل هو متوقف على توهم القدرة الذى ثبت بناء على سلامة الآلات و صحة الأسباب ، و قد وجد التوهم ههنا لجواز أن يظهر فى ذلك الجزء امتداد بتوقف الشمس فيسع الأداء فيثبت بهذا القدر وجوب الأداء ثم بالعجز الحالى عن الأداء ينتقل الحكم الى خلفه و هو القضاء . يوضحه أن فى أوامر العباد يثبت لزوم الأداء بهذا القدر من القدرة ، فان من قال لعبده : اسقنى ماء غدا ، يكون أمرا صحيحا موجبا للأداء و ان لم يثبت فى الحال أنه قادر على ذلك غدا ؛ لجواز أن يموت قبله ، أو يظهر عارض - يحول بينه و بين التمكن من الأداء ، فكذا فى أوامر الشرع وجوب الأداء يثبت بهذا القدر " (٢).

(١) انظر : أصول السرخسى ١ / ٦٧ ؛ حاشية مولانا محمد يعقوب البناني على المنتخب المعروف بمولوى الحامى ١ / ١٦٤ .
(٢) كشف الأسرار ١ / ١٩٥ .

اعترض بأن توهم القدرة الحقيقية التي هي المستجعة لجميع شرائط التأثير كاف لصحة التكليف إذا كان مبنياً على سلامة الآلات وصحتها لكن توهم حدوث الآلة وسلامتها غير كاف لصحة التكليف ؛ لأن توهم حدوث سلامة آلة الإبصار للأعمى ثابت مع أنه لا يبنى عليه حكم فـى الشرع ، و ما ذكرتموه من التوهم من هذا القبيل ؛ لأن الوقت للـفـعل بمنزلة الآلة كالرجل للمشي فلا يصح بناء التكليف عليه (١).

أجاب صاحب الكشف بأن " توهم هذه القدرة إنما لا يصلح شرط التكليف إذا كان المطلوب منه عين ما كلف به فأما إذا كان المطلوب منه غيره فهو كاف لصحته ، كالأمر بالوضوء إذا كان المقصود منه حقيقة التوضي لا يصح إلا عند وجود الماء حقيقة ، فأما إذا كان المطلوب منه خلفه و هو التيمم ، فتوهم الماء وإن كان بعيداً كاف لصحة الأمر به ؛ ليظهر أثره في حق خلفه . و يشترط حينئذ سلامة آلات الخلف ؛ لأنه هو المقصود لا سلامة آلات الأصل . و في مآلئنا المقصود من هذا التكليف إيجاب خلفه لا حقيقة الأداء فيشترط سلامة الآلات في حق الخلف و هو القضاء ، لا سلامة آلات الأصل و هو الأداء بل يكفي فيه توهم الحدث (٢) و الذى أميل اليه من هذين الرأيين هو قول الإمام أبى حنيفة و من معه ؛ لأن وجوب القضاء مبني على نفس الوجوب دون وجوب الأداء .

و لعموم قوله عليه السلام : " من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها " (٣) فإنه يحتمل

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٩ ١٧ .

أن يكون المراد به أهل الأعداء فيصير المعنى : فقد أدرك الوجوب ، كما
يحتمل أن يكون غيرهم ممن كانت الصلاة واجبة عليه و لكن آخر الصلاة
إلى آخر الوقت فيكون المعنى فقد أدرك أداء الصلاة .

أما القدرة الميسرة - ويقال لها الكاملة أيضا - فهي : ما كانت
زائدة على الممكنة بدرجة - كرامة منه عز وجل - لأن بها يثبت الإمكان
ثم اليسر الذي يسهل به الأياد على العبد ؛ و لذلك اشترطت في أكثر
الواجبات المالية و لم تشترط في البدنية ؛ لأن أداء الواجبات المالية
يكون أشق على النفس عند العامة من أداء الواجبات البدنية ؛ إذ المال
محبوب النفس و شقيق الروح ، و مفارقة المحبوب أمر شاق على النفس (١) .

و مما وجبت بهذه القدرة الزكاة : الزكاة فريضة من الفرائض و ركن
من أركان الإسلام الخمسة . قال تعالى : " وآتوا الزكاة " (٢) .
و قال عليه السلام : " بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله
و أن محمدا رسول الله ، و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة ، و الحج و صوم
رمضان " (٣) .

فهي صدقة تؤخذ بأمر الشرع من الأغنياء و ترد على الفقراء ،

(١) انظر : كنز الوصول ١ / ٢٠١ ، و شرحه كشف الأسرار ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ؛

أصول الرخى ١ / ٦٨ ؛ المغني للبخاري ، ص ٦٥ ؛ فتح الغفار ١ / ٦٢ ؛
التقرير و التحبير ٢ / ٨٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١١٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب دعاؤكم بإيمانكم ٨ / ٨ ،
و مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام و دعائمه العظام ٤٥ / ١ .

قال عليه السلام لمعاذ رضى الله عنه (١) : " اعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد في فقرائهم " (٢) وذلك بعد تحقق شروط وضعها الشرع للموجب تهيلا على المزكي ، و تيسيرا عليه ، فهي واجبة عليه بقدرة زائدة على أصل الإمكان ، برهان ذلك هو كون المقدار الواجب جعل في الزكاة ربع العشر في بعض الأموال - كالدراهم و الدنانير - كما جعل من شرطها أن يكون المال ناميا ، لئلا ينقص رأس المال باخراج الزكاة و ... فلو كانت واجبة بقدرة ممكنة لزيد مقدار - الواجب ، و لم يجعل من شرطها النماء في المال و ... (٣)

قال الكاساني في معرض بيان الشروط التي ترجع الى المال حتى تجب فيه -

(١) هو أبو عبد الرحمن ، معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري ، الخزرجي ، إمام المقدم في الحلال و الحرام . آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه و بين عبد الله بن مسعود . شهد بدر و المشاهد كلها . بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجند من اليمن يعلم الناس القرآن و شرائع الاسلام ، وجعل اليه قبض الصدقات ، توفي سنة ١٨ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣ / ١٤٠٢ - ١٤٠٥ ، الإصابة ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته الى توحيد الله تبارك وتعالى ٨ / ١٦٤ .

(٣) انظر : كشف الأثرار ١ / ٢٠٣ ، أصول الرخصي ١ / ٦٨ ، التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، فتح الغفار ١ / ٦٢ ، التقرير و التحبير ٢ / ٨٦ .

الزكاة : " و منها : كون المال ناميا ، لأن معنى الزكاة وهو النماء لا يحصل الا من المال النامي ، ولنا نعتي به حقيقة النماء ، لأن ذلك غير معتبر ، وانما نعتي به كون المال معدا للاستنماء بالتجارة او بالأمانة ، لأن الأمانة سبب لحصول الدر و النسل و السمن ، و التجارة سبب لحصول الربح ، فيقام السبب مقام المسبب و تعلق الحكم به كالسفر مع المؤقة ٠٠٠ إلا أن الإعداد للتجارة في الأثمان المطلقة من الذهب و الفضة ثابت بأصل الخلقة ، لأنها لاتصلح للانتفاع بأعيانها في رفع الحوائج الأصلية فلا حاجة الى الإعداد من العبد للتجارة بالنية ، إذ النية للتعيين و هي متعينة للتجارة بأصل الخلقة ، فلا حاجة الى التعيين بالنية ، فتجب الزكاة فيها نوى التجارة أو لم ينو أصلا ، أو نوى للنفقة . و أما فيما سوى الأثمان من العروض فإنما يكون الإعداد فيها للتجارة بالنية . و كذا في المواشي لابد فيها من نية الأمانة ، لأنها كما تصلح للدر و النسل تصلح للحمل و الركوب ... " (١) .

ثم لما كان النماء يحتاج الى الاستنماء الذي لابد له من مدة معينة يتحقق فيه ، جعل حولان الحول دليلا عليه شرعا ، فإذا حال الحول على هذا المال وجبت فيه الزكاة سواء وجد النماء أو لم يوجد .

قال المرغيناني : " ٠٠٠ ولابد من الحول ، لأنه لابد من مدة يتحقق فيها النماء ، و قدرها الشرع بالحول لقوله عليه السلام : (لا زكاة في

(١) بدائع الصنائع ٢ / ١١ .

مال حتى يحول عليه الحول) (١)، ولأنه المتمكن به من الاستنماء، لاشتماله على الفصول المختلفة، والغالب تفاوت الأسعار فيها فأدير الحكم عليه " .

قال صاحب العناية : " قوله فأدير الحكم عليه يعني يكون الاعتبار به دون حقيقة الاستنماء حتى اذا ظهر النماء أو لم يظهر تجب الزكاة " (٢)
الفرق بين القدرة الممكنة والميسرة :

دوام القدرة الممكنة ليس بشرط لبقاء الواجب بل الشرط هو وجودها لوجوب الأداء ابتداءً ، ولا يلزم من كون الشيء شرطاً للوجود أن يكون شرطاً للبقاء كالشهود في باب النكاح فانه شرط لانعقاده لا لبقائه . فلو قدر الانسان على الأداء في الوقت ثم زالت القدرة بعد خروج الوقت كان القضاء واجباً عليه ، ولا يلزم منه تكليف ما ليس في وسع المكلف ، اذ إنه ليس بتكليف ابتدائي ، حتى يلزم ذلك - بل هو بقاء للتكليف الأول الذي وجد شرطه ، لأن القضاء يجب بالنص الذي وجب به الأداء (٣) .
قال الرخسى : " ثم هذا الشرط مختص بالأداء دون القضاء ، فإنه شرط

- (١) رواه الترمذى عن ابن عمر مرفوعاً و موقوفاً في كتاب الزكاة ، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول (١٦٣ - ١٧)
و ذكر أن الرواية الموقوفة أصح من المرفوعة . ورواه ابن ماجه عن عائشة في كتاب الزكاة ، باب من استفاد مالا ١ / ٥٧١ .
(٢) الهداية و شرحها العناية (بهامش فتح القدير) ٢ / ١٥٥ .
(٣) انظر : كنز الوصول ١ / ١٩٩ و شرحه كشف الأسرار ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ؛
التوضيح و التنقيح ١ / ١٩٩ ؛ التقرير و التعبير ٢ / ٨٥ ؛ تهليل الوصول الى علم الأصول للمحلاوى ، ص ٤٧ .

الوجوب و لا يتكرر الوجوب في واجب واحد ، فلا يشترط بقاء هذا التمكن لبقاء الواجب ، و لكن إن كان الفوات بمضي الوقت لا عن تقصير منه بقبي الأداء واجبا على أن يتأدى بالخلف و هو القضاء ، و إن كان عن تقصير منه فهو متعدد في ذلك و باعتبار تعديه يجعل الشرط كالقائم حكما . (١)

و قال حاتم الدين لأخي كئي : "ثم الشرع فرق بين وجوب الأداء و وجوب القضاء فجعل القدرة الممكنة شرطا لوجوب الأداء دون القضاء ، لأن القدرة شرط الوجوب و لا يتكرر الوجوب في واجب واحد " (٢) ، إذ القضاء يجب بما يجب به الأداء فلا يتكرر شرط وجوب الأداء لوجوب القضاء (٣) .

بخلاف القدرة الميسرة ، إذ إن دوامها شرط لبقاء الواجب ، لأنها شرط في معنى العلة ، إذ إنها غيرت صفة الواجب من مجرد الإمكان - الذي كان من الجائز أن يجب أداء الفعل به - إلى صفة اليسر و السهولة ، لأن الوجوب لما توقف عليها - دون القدرة الممكنة صار الأمر كأن الواجب تغير من صفة العسر إلى اليسر ، فكانت مغيرة و شرطا في معنى العلة فاشترط دوامها لبقاء المشروط باعتبار هذا المعنى ، لا لكونها شرطا .

(١) أصول السرخي ١ / ٦٢ - ٦٨ .

(٢) المنتخب للحامي (بهامش شرحه النامي) ١ / ٩٢ .

(٣) انظر : شرح الحامي لمولانا محمد يعقوب المشهور بمولوى

الحامي ١ / ١٦٤ .

حاصل الفرق هو : أن القدرة الممكنة شرط محض لوجوب أداء المأمور به ، وليس فيها معنى العلة فلا يشترط دوامها لبقاء الواجب ، ولذلك لم تشترط لوجوب القضاء • بخلاف القدرة الميسرة فإنها شرط فى معنى العلة فيشترط دوامها لبقاء الواجب (١) .

قال فخر الاسلام البزدوى : " فرق ما بين الأمرين أن القدرة الأولى للتمكن من الفعل فلم يتغير بها الواجب فبقى شرطاً محضاً فلم يشترط دوامها لبقاء الواجب • وهذه لما كانت ميسرة غيرت صفة الواجب ، فجعلته سمحاً ، سهلاً ، ليناً ، فيشترط بقاء هذه القدرة لبقاء الواجب ، لا لمعنى أنها شرط لكن لمعنى تبدل صفة الواجب بها ، فاذا انقطعت هذه القدرة بطل ذلك الوصف فيبطل الحق ، لأنه غير مشروع بدون ذلك الوصف ، ولهذا قلنا الزكاة تسقط بهلاك النصاب ، لأن الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة ، ألا ترى أن القدرة على الأداء تحصل بمسأل مطلق ثم شرط النماء في المال ليكون المؤدى جزءاً منه فيكون فى غاية التيسير " (٢) بخلاف الحج فإنه لا يسقط عمن كان قادراً عليه بملك الزاد والراحلة حال أمن الطريق فلم يحج حتى هلك المال • وكذلك صدقة الفطر اذا وجبت لا تسقط بهلاك المال ، لأنهما ثبتتا

(١) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١٩٩/١ - ٢٠٠ ، المغني للخبازي ، ص ٦٥ ، تقويم الأدلة ، ورقة ٤٣ ، أصول السرخسي ٦٨/١ ، فتاوى الخفار ١/٦٢ ، ٦٣ ، فواتح الرحموت ١/١٤٠ ، تسهيل الوصول للمحلاوى ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار) ٢٠١/١ - ٢٠٢ .

بقُدرة ممكنة ، و هي لا يشترط استمرارها لبقاء الواجب (١).
قال السرخسي : " اذا ملك المال بعد وجوب الحج بأن كان مالكا
للزاد و الراحلة وقت خروج القافلة من بلدته ، فإنه لا يقطع
عنه الحج ؛ لأن الشرط هناك أدنى التمكن دون اليسر ، فاليسر في
سفر الحج يكون بالخدم و المراكب و الأعوان و ذلك ليس بشيْء
و أدنى التمكن شرط وجوب الأداء ، فلا يشترط بقاؤه لبقاء الواجب .
و كذلك لو هلك المال بعد وجوب صدقة الفطر ، أو هلك من وجب عليه
بعد وجوب الأداء فإنه لا يقطع الواجب ؛ لأن شرط الوجوب هناك أدنى
التمكن و صفة الغنى فيمن يجب عليه الأداء ، دون اليسر " (٢)
و كذلك قال الخبازي : " و أما الحج و صدقة الفطر يجبان بالقُدرة
الممكنة ، حيث لا يتوقف وجوبهما على خدم و مراكب و أعوان و نماء
مع أن اليسر لم يحصل إلا بهذه الأشياء ، فلا يشترط دوامها لبقاء
الواجب " (٣) و إلا لم يَأثم من أخر بلا عذر قضاء جميع المتروكات
من الصوم و الصلاة الى آخر لحظة من الحياة ؛ لأنه عندئذ غير
قادر . و الإثم ثابت ؛ إذ إن الحنفية قالوا : يلزوم القضاء في
النفس الأخير من العمر ؛ ليظهر أثره في المؤاخذه في الآخرة .
و الإجماع قائم على تأييده ، كما أن النصوص الموجبة لقضاء الصوم
و الصلاة في القرآن و السنة يدلان على إثمهم . قال تعالى : " فمن

(١) انظر : المصدر نفسه و شرحه كشف الأثرار ٢٠٠/١ ؛ التوضيح و شرح

التلويح ١٩٩/١ ؛ فتح الغفار ٦٣/١ ؛ فواتح الرحموت ١٤٠/١ .

(٢) أصول السرخسي ١ / ٢١ .

(٣) المغني في أصول الفقه ، ص ٦٦ .

كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر " (١). وقال عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٢) ، فقد اوجبا القضاء على المكلف ، فإن لم نقل : بأنه يأثم بترك القضاء - الواجب عليه - الذى أخره من غير عذر فلا معنى لوجوبه عليه حينئذ . (٣)

هذا مذهب جمهور أصوليي الحنفية - كالدبوسي و البزدوى والسرخسي ، وصدر الشريعة و البخارى - من عدم اشتراط استمرار القدرة الممكنة لبقاء الواجب ، أى كون القدرة الممكنة شرطا لوجوب الأداء دون - وجوب القضاء (٤).

و نسب عبد العزيز البخارى و ابن ملك (٥) الى بعض الحذاق ممن -

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٢٠٠/١ ؛ شرح التلويح - ١٩٩/١ ؛ التقرير و التعبير ٢ / ٨٥ - ٨٦ .

(٤) انظر : تقويم الأدلة ، ورقة ٤٣ ؛ كنز الوصول ٢٠١/١ ؛ أصول السرخسي ١ / ٦٧ ؛ التنقيح والتوضيح ١ / ١٩٩ ؛ المغنى للبخارى ، ص ٦٥ .

(٥) هو عز الدين ، عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك - بفتح اللام - وبابن فرشته الحنفى ، الفقيه ، الأصولى ، المحدث ، العالم الفاضل الماهر فى جميع العلوم الشرعية . و هو أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم ، و أحد المبرزين فى عويمات العلوم . من مؤلفاته : شرح كتاب المنار فى الأصول ، و مبارك الأزمهار شرح مشارق الأنوار فى الحديث ، و شرح مجمع البحرين . توفى سنة ٨٨٥ هـ . انظر : الفوائد البهية ، ص ١٠٧ ؛ شذرات الذهب ٧ / ٣٤٢ ؛ الفتوح المبين ٣ / ٥٠ .

الحنفية - الذى عينه يحيى الرهاوى^(١) بأنه ركن الدين النفسى -
القول بعدم الفرق فى اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، واختاره .
قال البخارى : " ... بعض الحذاق من تلامذة شيخنا كان يقول : لا فرق
فى اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، لأن الأداء إن كان مطلوباً بنفسه
يشترط فيه القدرة التى هى سلامة الآلات ، وإن كان مطلوباً لغيره
يشترط فيه نفس التوهم لا غير - على ما مر - فكذا القضاء إذا كان الفعل
منه مقصوداً يشترط فيه القدرة وإن لم يكن الفعل فيه مقصوداً يشترط فيه
التوهم أيضاً ففي النفس الأخير إنما يبقى عليه وجوب قضاء الصلوات
المتكثرة والصيامات المتعددة بناءً على توهم الامتداد ، ليظهر أثره
فى المؤاخذه كما أن وجوب الأداء يثبت فى الجزء الأخير من الوقت
بناءً على التوهم ليظهر أثره فى القضاء " (٢)

وقال ابن ملك : " والأولى ما قاله بعض الحذاق لا فرق فى اشتراط القدرة
بين الأداء والقضاء ... " (٣)

(١) هو الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا الرهاوى المصرى ، الفقيه
الحنفى . أصله من الرها - بين الموصل والشام - و مولده ومنشؤه
بمصر . كان نازلاً دمشق ثم سافر الى مصر سنة ٩٤٢هـ له حاشية على
شرح الوقاية لصدر الشريعة . توفى بعد ٩٤٢هـ .
انظر : الكواكب السائرة ٢/٢٦٠ ؛ كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٣ ؛ الأغصان -
٨ / ١٦٣ (بيروت : مطبعة دار العلم للملايين) .

(٢) كشف الأسرار ١ / ٢٠١ .

(٣) شرح المنار و حواشيه من علم الأصول ، ص ٢١٠ .

هذا ، والذي يبدو لي هو أن الأولى هو قول جمهور الأصوليين من الحنفية - كالدبوسى ، و البزدوى و السرخسى وغيرهم - بأن استمرار القدرة الممكنة ليست بشرط لوجوب القضاء ؛ لأن من أخر من غير عذر ما فاتته من الصوم و الصلاة الى آخر لحظة من حياته يأثم مع عدم القدرة على القضاء حينئذ ، و ليس ذلك مبنيا على توهم الامتداد فى الوقت ؛ لأن الحكم لا يبنى شرعا على التوهم حتى يقال : إنه أثم لتوهم الامتداد .

الفصل السادس

الإعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء

الإعادة لفظة :

الإعادة مصدر أعاد و هو مزيد من عاد ، و أصله عود . قلبت الواو ألفا ، لتحركها و انفتاح ما قبلها . و هو في اللفظة يطلق على الرجوع و الصرف و الرد و زيارة المريض و الممن من الإبل و الماء ، ففي الصحاح : " عاد اليه يعود عودة و عودا : رجع ، و في المثال : (العود احمد) ... و المعاد : المصير و المرجع ، و الآخرة معاد الخلق " (١)

و يقال : " استعدته الشيء : سألته أن يفعله ثانيا . و أعدت الشيء : رددته ثانيا ، و منه إعادة الصلاة " (٢)
قال الزبيدي (٣) : " العود : الرجوع كالعودة ، عاد اليه ، يعود عودة و عودا :

(١) باب الدال ، فصل العين ، مادة عود ٥١٣/٢ - ٥١٤ .

(٢) المصباح المنير ، مادة عود ٤٣٦ / ٢ .

(٣) هو أبو الفيض ، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير والملقب بالسيد مرتضى الحسيني ، اليماني ، الزبيدي ، الحنفي ، الفقيه ، الأصولي ، الناظم ، النائر . كان علامة في اللغة و الحديث و الرجال و الأنساب . ارتحل في طلب العلم و حج مرارا ، واجتمع بالسيد عبد الرحمن العيدروس بمكة و لازمه ، فأجاز له بمروياته و مسموعاته و شوقه الى دخول مصر بما وصفه من علمائها فقدم الى مصر واشتهر ذكره عند الخاص و العام . من مؤلفاته : تاج العروس من جواهر القاموس ، - و " أسانيد الكتب الستة " و " عقد الجواهر المنيفة في أدلة مذهبي =

رجع ، وقالوا : عاد الى الشيء ، وعاد له ، وعاد فيه بمعنى ... ،
والعود : الصرف ، يقال : عادنى أن أجيئك ، أى صرفنى ... والعود :
الرد ، يقال : عاد اذا رد و نقص لما فعل . والعود : زيارة المريض .
والعود المن من الإبل والشاء ... واستعاده الشيء فأعاده اذا سأل
أن يفعله ثانيا . واستعاده ، اذا سأل أن يعود . وأعاده الى
مكانه ، اذا رجع ، وأعاد الكلام كرره ... " (١)

تعريف الاعادة اصطلاحا :

اختلف الأصوليون فى تعريف الاعادة تبعا لاختلافهم فى كونها قسما من
الأداء أو قسمة له ، و هل يشترط فيها سبق الخل فى الفصل الأول ، أم -
يكتفى بالعذر .

فللشافعية فى تعريف الاعادة طريقان :

أحدهما : - و هو المشهور لديهم - أن الإعادة هى فعل الشيء ثانيا ففى
وقت الأداء ، لخلل فى فعله أولا من فوات ركن ، أو شرط ، وقالوا : لا بد أن
يكون ذلك سهوا منه وعجزا ، من غير عمد و قدرة . وهذا ما مشى عليه
أبو إسحاق الشيرازى ، وأخذ به الإمام الفزالى ، وجزم به الإمام الرازى ،
وجرى عليه البيضاوى ، وتبعه الإسئوى و من وافقهم .

= الامام أبى حنيفة " و " اتحاف السادة المتقين فى شرح إحياء علوم الدين "
توفى سنة ١٢٠٥ هـ .

انظر : عجائب الآثار ١٠٣ / ٢ فما بعدها ، الأعلام ٢ / ٢٩٢ .

(١) تاج العروس ، فصل العين من باب الذال ، مادة عود ٤٣٦ / ٢ - ٤٣٩ .

أما الشيرازي فقد قال في اللمع : " ... أما إذا دخل فيها (أى العبادة)
فأفعلها ، أو نسي شرطاً من شروطها فأعادها و الوقت باق سمي
إعادة و أداء " (١)

و قال الغزالي : " ... وإن فعل مرة على نوع من الخلل ثم فعل ثانياً
فى الوقت سمي إعادة ، فالإعادة اسم لمثل ما فعل " (٢)
وورد عن الرازى قوله : " وإن فعل مرة على نوع من الخلل ، ثم فعل ثانياً
فى وقته المضروب له سمي إعادة ، فالإعادة اسم لمثل ما فعل على
ضرب من الخلل " (٣).

و تعرض البيضاوى لبيان الإعادة بقوله : " العبادة إن وقعت فى وقتها
المعين و لم تسبق بأداء مختل فأداءً وإلا فإعادة " (٤). فالإعادة عنده
عبارة عن الإتيان بالعبادة فى وقتها المعين إذا سبقت بأداء مختل ، ويقصد
بالأداء المختل الذى فقد ركنه أو شرطه ، فالمختل إذا هو الفاسد (٥).
و بمثل هذا مع تغيير بسيط فى اللفظ تعرض لها الإسنوى فى التمهيد (٦).

(١) ص ٩٠ .

(٢) المستقصى ١ / ٩٥ .

(٣) المصنوع ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

(٤) منهاج الوصول (مع نهاية الول) ١ / ٦٤ .

(٥) انظر : الإبهاج شرح منهاج ١ / ٢٢ .

(٦) قال الإسنوى : " العبادة إن وقعت فى وقتها المعين لها أولاً شرعاً ،
و لم تسبق بأخرى على نوع من الخلل كانت أداءً ، وإن سبقت بذلك كانت
إعادة " التمهيد ، ص ٦٣ .

الاعتراض على تعريف البيضاوى :

أورد الإنسوى اعتراضا بلسان الغير على تعريف البيضاوى للإعادة ، وهو : أن التعريف غير مانع ؛ لأنه يصدق على الحج الصحيح الذى أتى به بعد الفاسد ، فان من أحرم بالحج ثم أفداه بجماع زوجته فتداركه من العام القابل يصدق على حجه فى العام الثانى أنه إيقاع للعبادة فى وقتها المقدر لها شرعا - لأن الشارع جعل العمر كله وقتا للحج - وقد سبق بأداء مختل ، وهو : فعله فى العام الأول فيكون الفعل الثانى إعادة مع أن الفقهاء يسمونه قضاء ، فبذلك يكون التعريف غير مانع ؛ لأنه دخل فيه ما ليس من المعرف (١).

و أجاب الإنسوى عن هذا الاعتراض : بمنع دخول قضاء الحج الفاسد فى

التعريف ، لأنه ليس فى وقته المقدر له شرعا . بيان ذلك هو أن العمر إنما يكون كله وقتا للحج اذا لم يحرم به إحراما صحيحا ، فأما اذا أحرم به إحراما صحيحا فى سنة من السنوات تضيق عليه الوقت ، و صار وقت الحج بالنسبة له هو هذه السنة التى أحرم فيها ، فلم يجز له الخروج منه ، فإذا لم يتمكن من فعله فى هذه السنة التى أحرم فيها لسبب من الأسباب ، و أتى به فى عام آخر كان فعله الثانى واقعا فى غير وقته ، فيكون قضاء - وبذلك يعتبر تسمية الفقهاء له تسمية صحيحة - و لا يدخل فى تعريف الإعادة ؛ لأنه

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٦٧ .

و ان كان مسبوقا بأداء مختل الا أنه وقع في غير وقته ، فيكون التعريف سالما من الاعتراض ، لأنه صار مانعا عن دخول غير المعرف فيها . (١)
هذا ، و رجح هذه الطريقة - المشهورة لدى الشافعية - ابن الحاجب المالكي ، كما اختارها الطوفي (٢) الحنبلي .

أما ابن الحاجب فقد عرف الاعادة بقوله : " والاعادة ما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل ، و قيل لعذر " (٣)

شرح التعريف :

قوله : " ما فعل " كالجنس في التعريف يشمل الأداء و القضاء . وقوله : " في وقت الأداء " احتراز عن القضاء . وقوله : " ثانيا " احتراز به عن الأداء . وقوله : " لخلل " فسر بفوات ركن أو شرط ، فهو احتراز عن صلاة من صلى صلاة مستجمعة لشرائط الصحة مرة ثانية في وقته ، فإنها لاتسمى إعادة . هذا حسب ما شرحه البابر تي (٤) . و أما العلامة العضد

(١) انظر : المصدر نفسه ٦٧/١ . هذا ، و للعلماء في تسمية هذا الحج بالقضاء آراء . انظر ص ١١٤-١١٣ من هذه الرسالة .

(٢) هو أبو الربيع ، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الحنبلي . كان أصوليا ، فقيها ، قوي الحافظة ، شديد الذكاء . وحكى عنه كان - شيعيا منحرفا في الاعتقاد . من مؤلفاته : " متراج الوصول الى علم الأصول " و " مختصر الروضة " و " الاكسير في قواعد التفسير " توفى سنة ٧١٦ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٦ ، ٣٦٩ ؛ غدرات الذنب ٦/٣٩ ؛ الدر الكامنة ٢/٢٤٩ - ٢٥٠ ؛ الفتح المبين ٢/١٢٠ - ١٢١ .

(٣) مختصر المنتهى ١/٢٣٢ .

(٤) انظر : الردود و النقود ، مخطوط ، ورقة ٥٧ .

فإنه يجعل الإعادة قسما من الأداء كما سنبينه .

أما الطوفي فقد جاء في مختصره مع شرحه سواد الناظر : " والإعادة فعله فيه ثانيا لخلل في الأول " (١) أي هي فعل المأمور به في وقت الأداء ثانيا لخلل في الفعل الأول من فقد ركن أو شرط (٢) . وهو تعريف القاضي أبي بكر الباقلائي حسب ما ذكره علاء الدين الكنانى (٣) .

ثانيهما : أن الإعادة هي ما فعله في وقت الأداء ثانيا لعذر ، وهو ما ينقطع به اللوم فهو أعم من الخلل : يشمل الخلل في فعله أولا ، كما يشمل حصول فضيلة لم تكن في فعله أولا .

وجرى على هذا الطريق أبو يحيى زكريا الأنصارى حيث ورد عنه ما نصه : " الإعادة فعلها (العبادة في) وقتها ثانيا مطلقا " (٤) أي الأصح

(١) قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

(٢) انظر : سواد الناظر ، قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، قسم التحقيق (١) ص ١١٤ .

والكنانى : هو علاء الدين على بن محمد بن على بن عبد الله الكنانى ، العقلائي الحنبلي . كان قاضى دمشق ، عفيفا ، فاضلا ، متواضعا فى الدين . ذكر السخاوى أنه شرح مختصر الطوفي و مات عنه مودة قبيضة بعد وفاته حفيده من ابنته القاضي أبو البركات عز الدين احمد بسن ابراهيم بن نصر الله الكنانى ، العقلائي ، توفي سنة ٧٧٦ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٦ / ٢٤٣ ، الذيل على رفع الامر للسخاوى ، ص ٢٩ .

(٤) لب الأصول (مع غاية الوصول) ص ١٢ .

أن الاعادة هي فعل العبادة في وقتها ثانيا مطلقا ، سواء أ كان
الإتيان بالفعل الثاني لسذر ظاهر كالخلل في الفعل الأول ، أو حصول
فضيلة لم تكن موجودة في فعل العبادة الأول ، ككون الإمام أعلم ، أو الجمع
أكثر ، أو المكان أعرف . أو لغير عذر ظاهر بأن استوت الجماعتان مثلا (١)
و أما ابن السبكي فقد حكى الملك الذي سلكه الشيرازي و من معه بلفظ
" قيل " ، لأن الأوفق لاستعمال الفقهاء هو الثاني فقال : " والإعادة
فعله في وقت الأداء قيل لخلل ، وقيل لعذر " (٢) ، و لم يجزم في اختيار
الثاني لتردده في شعوره في أحد قسمي ما أطلقوا عليه الإعادة ، وهو
إذا ... فعل الصلاة في وقت الأداء بجماعة بعد أخرى إذا استوت الجماعتان ،
فان اعتبرنا الاحتمال المتعذر بأن الثانية مشتملة على فضيلة مدلول
عليها استحباب الجماعة الثانية يتناولها التعريف والافلا .
و لقد أوضح الشارع المحلي المراد بالخلل و العذر اللذين ورد ذكرهما
في تعريف ابن السبكي ، بأن المقصود بهما فوات شرط ، أو ركن في فعله
أولا - كالصلاة مع النجاسة ، أو بدون الفاتحة سهوا - أو حصول فضيلة
لم تكن في فعله أولا (٣) .

و قال الإمام الزركشي في هذا المقام : (فالصواب أن الأداء اسم لما وقع
في الوقت مطلقا ، مسبوقا كان أو سابقا ، وإن بقى أداء مختل سمي إعادة) (٤)

(١) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٢ .

(٢) جمع الجوامع (مع شرح الجلال بهامش حاشية البناني) ١ / ١١٢ - ١١٨ .

(٣) انظر : شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع (بهامش حاشية
البناني) ١ / ١١٢ - ١١٨ .

(٤) البحر المحيط ، مخطوط ١٥٠ ، ورقة ٩٩ .

ثم لما حكى الخلاف بين العلماء في بيان المقصود من الخلل هل هو بالأجزاء ، كفقده شرط أو ركن في الصلاة ، أو في الكمال كمن صلى صلاة منفردا ثم أعادها في الوقت جماعة قال : " فالحاصل أن الإعادة فعل مثل ما مضى فاسدا كان الماضي أو صحيحا على القولين " (١) فكأنه في قوله الأخير يبين رأيه في أن الإعادة هي الفعل في الوقت للعذر الذي يشمل الخلل في الأول ، وحصول فضيلة كان الفعل عاريا عنها .

هذا ، وقد مشى على الطريق الثاني لدى الشافعية أبو القرفاس القرافي من المالكية ، وابن قدامة وابن النجار الحنبلي .

فأما القرافي فقد قال في تعريف الإعادة : " هي إيقاع العبادة في وقتها بعد تقدم إيقاعها على خلل في الأجزاء كمن صلى بدون ركن ، أو فسى الكمال كصلاة المنفرد " (٢) ثم أضاف أن اشتراط الوقت من ألفاظ المحصول ، وأما على منذهب مالك فهي لا تختص بالوقت ، بل تكون في الوقت إن كان لاستدراك المندوب ، وخارجه كفوات الواجبات .

أما ابن قدامة فقد وضع لها تعريفا بقوله : " فعل العبادة مرة أخرى في الوقت المقدر لها شرعا " (٣) ، وتبعه ابن النجار الفتوحى مع تغيير في اللفظ فقال : " والإعادة ما فعل في وقته المقدر ثانيا مطلقا " (٤) ، والمعنى أن الإعادة عبارة عن فعل ما فعل من العبادة في الوقت المقدر ثانيا ، سواء كانت الإعادة للخلل في الأول ، أم غير .

(١) انظر : المصدر نفسه ج ١٠ ، ورقة ٩٩ .

(٢) شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قدامة وآثاره الأصولية ، ق ٢ ، ص ٥٨ .

(٤) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٧ .

و قد عزا الكنانى العقلاى هذا التعريف لابن حمدان الحنبلى (١).

الإعادة عند الحنفية :

تطلق الإعادة عند الحنفية على فعل العبادة ثانيا اذا طرأ على الفعل الأول خلل يحدث نقصا يجب به مجود السهو ، كترك واجب لاتفوت المحبة بفواته ، فأما اذا ترك ركنا ، أو شرطا ألغى فعله و لا يعتد به وإنما المعتد به هو فعله الثانى و لا يسمى إعادة ، كما أن الإتيان بالمأمور به ثانيا بغير خلل بل لأجل عذر - كإدراك فضيلة الجماعة - ليس بإعادة عندهم بل هو فعل أدرك به فضل الجماعة ، و الفرض و المقط للعبادة هو الفعل الأول بلا شبهة .

قال أبو بكر السمرقندى صاحب الميزان : " ... الإعادة المستعملة فى العبادات فى عرف الشرع هى إتيان مثل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة فأداه على وجه النقصان و هو نقصان فاحش

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ٣٦٨ ؛ حواد الناظر قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

و ابن حمدان هو : أبو عبد الله ، القاضي نجم الدين أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحنبلى . برع فى الفقه و كان بارعا بالأصليين و الخلاف و الأدب . إنتهت اليه معرفة المذهب الحنبلى و دقائقه و غوامضه . من مصنفاته : " الرعاية المفرى " فى الفقه ، و " الوافى " فى أصول الفقه ، و " صفة المفتى و المستفتى " .
توفى عام ٦٩٥ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

عليه الإعادة ، وهي إتيان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال " (١) .
 كما عرفها صاحب التحرير بقوله : (والإعادة فعل مثله فيه لخلل
 غير الفاد وعدم صحة الشرع) (٢) . أى هي فعل مثل الواجب فى
 الوقت مرة أخرى لخلل يؤثر نقصا فى الصلاة فيجب به جود السهو
 وأما الخلل الذى يفضي الى الفاد ، أو عدم صحة الشرع فليس بمراد .
 فقوله : " فعل مثله " يشمل القضاء و الاعادة .

و قوله : " فيه " يخرج به القضاء ، لأنه فعل مثله بعد الوقت .
 و قوله : " لخلل غير الفاد و عدم صحة الشرع " احترز به عما يفعل
 ثانيا لمفسد فى الأول كترك ركن ، أو يفعل لعدم صحة الشرع فى الأول ،
 كفقد شرط مقدور ، لأن ما فسد أو لم يصح الشرع فيه له حكم العدم
 فى الشرع فيكون الاعتبار للفعل الثانى الصحيح شرعا ، وهو أداء . إن
 وقع فى الوقت ، و قضاء إن وقع خارجه .

و إنما سمي فعل مثل الواجب ثانيا فى الوقت لخلل غير الفاد و عدم
 صحة الشرع إعادة - وإن كان هذا الفعل الثانى غير الأول - لتنزيله
 منزلة عين الأول لمماثلته له فى الذات . (٣)

هذا ، ولم يعرف الإعادة كثير من أصولي الأحناف فى كتبهم كالدبوسى
 والمرخسى ، والأخيكئسى ، والخبازي ، والنسفى ، وابن الساعاتي ،
 و صدر الشريعة و البزدوي وغيرهم ، وعلل عبد العزيز البخاري عدم ذكر

(١) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

(٢) التحرير (مع تيسير التحرير) ١٩٩ / ٣ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ١٩٩ / ٢ ، التقرير والتحبير ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ .

البيزدوى لها في باب عنوانه بصفة حكم الأمر الذي تعرض فيه للأداء -
 والقضاء بقوله : " ... لأنها إن كانت واجبة بأن وقع الفعل فاسدا
 بأن ترك القراءة أو ركنا آخر من الصلاة مثلا ، فهي داخلية في الأداء -
 والقضاء ؛ لأن الفعل الأول لما فسد أخذ حكم العدم شرعا ، ويكون
 الاعتبار للثاني ، فيكون أداء إن وقع في الوقت ، وقضاء إن وقع خارج
 الوقت . وإن لم تكن واجبة بأن وقع الفعل الأول ناقصا لا فاسدا
 بأن ترك مثلا في الصلاة شيئا يجب بتركه سجدة السهو ، فلا تكون داخلية
 في هذا التقسيم ؛ لأنه تقسيم الواجب بالأمر وهي ليست بواجبة ؛ ولهذا
 وقع الفعل الأول عن الواجب دون الثاني ، والثاني بمنزلة الجبر
 بسجود السهو .

وهذا بناء على أن المأمور إذا أتى بالمأمور به على وجه الكراهة
 أو الحرمة يخرج عن العهدة على القول الأصح كالحاج إذا طاف محدثا^(١).
هل الإعادة قسم من الأداء أو قسيمة له :

اختلف الأصوليون في الإعادة هل هي قسم من الأداء أو قسيمة له على
 ثلاثة مذاهب :

المنهـب الأول : ذهب المحقق العبد رحمه الله إلى أن الإعادة قسم
 من الأداء ؛ لذلك لم يجعل كلمة " أولا " في قول ابن الحاجب : " الأداء ما
 فعل في وقته المقدر له أولا شرعا " ^(٢) متعلقا بقوله : " فعل "

(١) كشف الأستار ١ / ١٣٦ .

(٢) مختصر المنتهى ١ / ٢٣٢ .

حتى لاتخرج الإعادة عن الأداء ، بل علقه بالمقدر شرعا احترازا عن
القضاء ، قال العضد : " ... و ليس قوله : (أولا) متعلقا بقوله :
(فعل) فيكون معناه فعل أولا ، لتخرج الاعادة ؛ لأن الإعادة قسم من
الأداء ... " (١)

و لم يوافق عه بقية الشراح في هذا ، بل قالوا : إنه متعلق بـ " فعل "
فهو احتراز عن الإعادة ؛ لأنها ما فعل ثانيا ، كما جعلوا قيد
" ثانيا " في تعريف الإعادة " ما فعل في وقت الأداء ثانيا " احترازا عن
الأداء ؛ لتباينهما عندهم . (٢)

و قال التفتازاني : إن في حمل كلام ابن الحاجب على ما يقوله العضد
تكلفا واضحا ؛ لأن " أولا " مقابل لـ " ثانيا " في تعريف الإعادة وهو
متعلق بـ " فعل " قطعا . (٣)

و هذا المنهج وهو - كون الإعادة قسما من الأداء - ما يقتضيه ظاهر
كلام ابن السبكي في جمع الجوامع ، و رجحه الجلال المحلي و قال : إنه
مصطلح الأكثرين ، كما هو منذهب الشيرازي و الزركشي و ابى يحيى زكريا
الأنصاري ، وابن عبد الكور . (٤)

و هو مقتضى إطلاق الفزالي في المستمفى و الرازي في المحصول حيث قال :

(١) شرح العضد على مختصر المنتهى ١ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : شرح مختصر ابن الحاجب (الردود والنقود) للبابرتي ،
مخطوط ، ورقة ٥٧ .

(٣) انظر : حاشية سعد الدين على شرح العضد ١ / ٢٣٣ .

(٤) انظر : جمع الجوامع وشرح الجلال (مع حاشية البنانى) ١ / ١١٨ - ١١٩ ،
اللمع ، ص ٩ ، البحر المحيط ج ١ ، ورقة ٩٩ ، غاية الوصول شرح لب الأصول
ص ١٨ ، ملسم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ٨٥ .

"الواجب اذا أدى في وقته سمي أداء" (١). فان هذا الكلام يدل على أن الأداء ما فعل في وقته سواء كان مبوقا أم سابقا ، فعلى هذا تكون الإعادة قسما من الأداء أخص منه ؛ لأنها ما فعل ثانيا في وقت الأداء ، فكل إعادة أداء و ليس كل أداء إعادة بينهما عموم و خصوص مطلق .

المذهب الثاني :

ان ظاهر تقسيم البيضاوى والإسنوى للعبادة باعتبار الوقت الى أداء وقضاء وإعادة يقتضى أنها اقسام متباينة ؛ لأنها جعلها أقساما متقابلة (٢). وهو ما يقتضيه ظاهر كلام ابن الحاجب فى المختصر بناء على تعلق " أولا " بقوله : " فعل " لوقوعه مقابل " ثانيا " فى تعريف الإعادة وهو متعلق بـ " فعل " قطعاً . (٣) وصرح التفتازانى أنه ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين حيث قال فى حاشيته على شرح العضد : " و ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين أنها أقسام متباينة وأن ما فعل ثانيا فى وقت الأداء ليس بأداء ولا قضاء .

(١) المتفق ١ / ٩٥ ، المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

(٢) قال البيضاوى : " العبادة ان وقعت فى وقتها المعين و لم تسبق بأداء مختل فأداء ، و الافةاعادة ، و ان وقعت بعده و وجد فيها سبب وجوبها ف قضاء " منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٦٤ - ٦٥ . و ذكر الإسنوى مثل هذا التقسيم لكنه قيد الوقت المعين بـ " أولا " الذى اضافه الى التعريف .

انظر : التمهيد ، ص ٦٣ .

(٣) انظر : مختصر المنتهى ١ / ٢٣٢ .

و لم نطلع على ما يوافق كلام الشارح صريحا . نعم كلام الامام الغزالي رحمه الله أن الأداء ما يؤدي في وقته ربما يشتر بذلك لو لم يناقش في اطلاق التأديبة على الإعادة ، و لو سلم فحمل كلام المصنف عليه تكلف ظاهر الظهور ؛ لأن (أولا) في تفسير الأداء مقابل ل (ثانيا) في تفسير الإعادة و هو متعلق ب (فعل) قطعا " . (١)

و هو - المذهب الثاني - ما يدل عليه ظاهر كلام ابن الهمام من الحنفية ؛ لجعله الإعادة مقابلا للأداء و القضاء ، ولما نقل عنه أن الفرض هو الفعل الأول فيما لو قلنا إن الإعادة واجبة (٢) .

المذهب الثالث :

ذهب بعض العلماء كصاحب الميزان الى القول بأن الإعادة قسم من الأداء - و القضاء ، و لا تخرج عنهما ؛ و ذلك لأنه جعل الإعادة عبارة عن الإتيان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بغض النظر عن تقييده بالوقت ، فالفعل الكامل إعادة سواء وقع في الوقت أم خارجا عنه .

(١) حاشية التفتازاني على شرح العضد ١ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ .

هذا ، و قد اختلف الحنفية في الإعادة لخلل غير الفساد و غير صحة الشروع هل هي واجبة او لا ؟ فنذهب كثير من شراح فخر الاسلام البزدوى - منهم عبد العزيز البخارى كما مر في ص (٢٠٣) - الى أنها ليست بواجبة . و يرى امير بادشاه شارح التحرير أن الأوجه هو الوجوب . و به قال ابو اليسر و جعل الفرض هو الفعل الثاني .
انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ .

قال رحمه الله : " .. الإعادة المتعملة في العبادات في عرف الشرع هي إتيان مثل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة فأداه على وجه النقصان ، وهو نقصان فاحش ، عليه الإعادة وهي إتيان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال " (١).

والذي أميل إليه من هذه الأقوال هو رأي علاء الدين السمرقندي صاحب الميزان من عدم تقييد الإعادة بالوقت ، فتصير الإعادة قسما من الأداء والقضاء ، لأن العبادة المؤداة ان كانت في وقتها تكون قسما من الأداء وان كانت خارجها تصير قسما من القضاء .

(١) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

الباب الثاني : القضاء :

و يشمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : تعريف القضاء .

الفصل الثاني : هل القضاء يجرى فى المطلوب غير الواجب و غير المؤقتات .

الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بأمر آخر .

الفصل الرابع : أقسام القضاء و تطبيقاته .

الفصل الخامس : اطلاق الأداء على القضاء و العكس .

الفصل الأول

تعريف القضاء

القضاء لغة

القضاء في اللغة يطلق على الحكم ، وأصله قضى ؛ لأنه من قضيت .
 لكن الياء لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة .
 يقال : قضى ، يقضى - بالكسر - قضاء ، أى حكم و منه قوله تعالى :
 " وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه " (١) ويستعمل فى معان أخرى :
 فقد يكون بمعنى الفراغ ، تقول : قضى حاجته ، و ضربه فقضى عليه ،
 أى قتله كأنه فرغ منه .

و قد يكون بمعنى الصنع و التقدير ، يقال : قضاه ، أى صنعه
 و قدره ، و منه قوله عز وجل : " فقضاهن سبع سموات فى يومين " (٢)
 كما قد يكون بمعنى الأداء و الإنهاء ، تقول قضى دينه أى أداه ، و منه
 قوله سبحانه : " و قضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب " (٣) و قوله
 عز وجل " وقضينا اليه ذلك الأمر " (٤) أى أنهيناها اليه ، وأبلغناه
 ذلك . وقوله تعالى : " فاذا قضيتم مناسككم " (٥) أى أدبتموها . (٦)

(١) سورة الإسراء ، آية ٢٣ .

(٢) سورة فصلت ، آية ١٢ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٤ .

(٤) سورة الحجر ، آية ٦٦ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٠٠ .

(٦) انظر : الصحاح ، باب الواو والياء ، فصل القاف ، مادة قضى ٢٤٦٣/٦ -

٢٤٦٤ ؛ لسان العرب ، فصل القاف ، مادة قضى ١٥ / ١٨٦ - ١٨٨ ؛ المصباح =

و غير ذلك من الوجوه التي مرجعها الى انقطاع الشئ وتمامه .
 قال الأزهرى (١): " وقضى فى اللغة على ضروب كلها ترجع الى انقطاع
 الشئ و تمامه ، ومنه قوله عز وجل (ثم قضى أجلا) (٢) معناه
 ثم حتم بذلك وأتمه . ومنه الأمر ، وهو قوله : (وقضى ربك ألا
 تعبدوا الا اياه) (٣) معناه أمر ... ومنه الإعلام وهو قوله :
 (وقضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب) (٤) أى أعلمناهم اعلاما قاطعا
 ومنه القضاء الفصل فى الحكم ... و كل ما أحكم فقد قضى ، تقول :
 قد قضيت هذا الثوب ، و قد قضيت هذه الدار اذا عملتها و أحكمت
 عملها ... " (٥)

= المنير ، كتاب القاف مادة قضيت ٢ / ٥٠٢ .

(١) هو أبو منصور ، محمد بن أحمد الهروى الشافعى المعروف بالأزهرى .
 كان إماما فى اللغة فقيها ، نحويا ، تقيا ورعا ، من مصنفاته :
 كتاب التهذيب فى اللغة ، و " التقريب " فى التفسير ، و شرح
 ألفاظ مختصر المزنى . توفى سنة ٣٢٠ هـ وقيل ٣٢١ هـ
 انظر : طبقات الشافعية للإسنوى ١ / ٤٩ ، طبقات الشافعية لابن هداية
 الله ، ص ٣٠ ، شذرات الذهب ٣ / ٧٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٢٣ .

(٤) سورة الإسراء ، آية ٤ .

(٥) تهذيب اللغة ، باب القاف والضاد مادة قضى ٩ / ٢١١ -

القضاء اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في تعريف القضاء نتيجة اختلافهم في عدة أمور -
أساسية هي :

- ١ - هل القضاء يجرى في الواجب أو يشمل النفل أيضاً .
 - ٢ - هل القضاء يختص بالمأمورات المؤقتة أو يعم المؤقتة
وغير المؤقتة .
 - ٣ - هل القضاء واجب بالنص الأمر بالأداء أو لابد من نص جديد .
- وحاصل خلاف الأصوليين في تعريفاتهم يرجع الى مذهبين :
- أ (مذهب الشافعية من الأصوليين و من وافقهم .
 - ب (مذهب الحنفية .

أ (مذهب الشافعية و من وافقهم :

لم تتفق تعريفات الشافعية للقضاء ، و السبب في ذلك يرجع الى أن بعض
التعريفات تجعل القضاء متناولاً للنفل و الواجب ، والبعض الآخر
تجعل القضاء في الواجب .

١) التعريفات التي جعلت القضاء شاملاً للواجب و المستدوب :

القضاء عند أبي اسحاق الشيرازي هو فعل العبادة - صلاة كانت أو صوما -
بعد فوات وقتها المعين ، قال في اللمع : « ٠٠٠ و ان فوات الوقت وفعالها
بعد الوقت يسمى قضاء » (١).

(١) المطبوع مع نزهة المثاق ، ص ٨٦ .

ال " ها " راجع الى العبادة المتقدم ذكرها ، وهي - أى العبادة -
تتناول الواجب والنفل . وقد سار على هذا المنهج كل من ابن قدامة
الحنبلي ، وأبى ~~العباس~~ القرافي ، وأبى يحيى زكريا الأنصارى والإسنوى ،
وبدر الدين الزركشى ، وابن اللحام ، وابن النجار الحنبلي .

فصرف ابن قدامة القضاء بقوله : " والقضاء فعلها بعد خروج وقتها
المعين شرعا " (١) ، فيخرج تأخير الزكاة عن وقتها - مع القول
بكونه واجبا على الفور - فإنه لا يسمى قضاء ، لأنه لم يعين وقتها
بتقدير و تعيين من الشرع (٢) .

وقال القرافي : " هو إيقاع العبادة خارج وقتها الذى عينه الشرع
لمصلحة فيه " (٣)

وقد اعترض على هذا التعريف بعدة اعتراضات :

أحدها : أنه غير جامع ، لأن العلماء يطلقون على الحج الصحيح
بعد الفاسد حجة القضاء مع أن وقتها غير معين من الشرع ،
فالتعريف لا يشملها و بذلك يكون غير جامع .

ثانيها : أن العلماء اختلفوا فيما يدركه المبوب من الصلاة هل يكون
قاضيا فيما فات ، أو بانيا .

(١) ابن قدامة وآثاره الأصولية ق ٢ ، ص ٥٨ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ق ٢ ، ص ٥٩ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ، ص ٣٣ .

ثالثها : ورد في التنزيل تسمية صلاة الجمعة قضاء مع وقوعها في وقتها - قال تعالى : " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض " (١) - والتعريف لا يشملها ، لأنها ليست خارجة عن وقتها بل فيه . (٢)

أجيب عن الاعتراض الأول والثاني بأن القضاء له في اصطلاح العلماء ثلاثة معان :

أحدها : إيقاع الفعل خارج وقته المعين له شرعا .

ثانيها : إيقاع الفعل بعد تعيينه بالشروع فيه ، ووجود سببه

و قضاء الحج من هذا القبيل .

ثالثها : إيقاع الفعل على خلاف نظامه ، ومنه قضاء الصلاة

المذكورة ، فإن الجهر وضع في صلاة المغرب قبل السر ، فاذا وقع فسق آخر الصلاة فقد وقع على خلاف نظامه . فلفظ القضاء مشترك بين هذه المعاني المتقدمة ، والتعريف باعتبار المعنى الأول ، فلا يرد عليه الباقي نقضا ، لاختلاف الحقائق ، كما أن من حدد العين بالباصرة لا يرد عليه النقض بالجارية أو بالذهب .

و أما جواب الاعتراض الثالث فهو : أن المقصود من لفظ القضاء في الآية القضاء اللغوي - وهو الاتيان بالفعل سواء كان في الوقت أم خارجه - دون الاصطلاحى ، والمعرف هو القضاء الاصطلاحى (٣) .

تعريف زكريا الأنصارى :

قال رحمه الله في لب الأصول : " ... فعلها

(١) سورة الجمعة ، آية ١٠ .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٧٣ - ٧٤ .

أو إلا دون ركعة بعد وقتها تداركا لما سبق لفعله مقتض (١)
 جاء في شرحه أن الضمير في قوله : " فعلها " راجع الى العبادة
 - المتقدم ذكرهما - و التعبير بقوله : " لهما سبق لفعله
 مقتض " يفيد التعميم للواجب و المندوب ، سواء كان المقتضي من
 المتدارك كقضاء الصلاة التي تركت من غير عذر أم من غير المتدارك
 كقضاء الحائض ، و النائم للصلاة ، فقد سبق لفعلهما مقتض من
 غيرهما لا منهما و إن وجد سبب الوجوب في حقهما .

و خرج بقيد التدارك إعادة الصلاة المأتي بها في الوقت بعده (٢).

وقال الزركشي في تعريف الأداء ما نصه : " ... أما إن أدى خارج وقته
 المضيق أو الموسع له يسمى قضاء ، سواء كان التأخير بعذر أو بغيره ،
 و سواء سبق بنوع من الخلل أم لا ... و سواء وجب أدائه أو لم يجب
 و لكن وجد سبب الأمر " (٣) فهو من المعممين للقضاء في الواجب والنفل .

القضاء عند ابن السبكي :

لما كان الراجح في تعريف الأداء عند الامام ابن السبكي هو فعل بعض ما
 دخل وقته قبل خروجه ، فقد اقتضى ذلك أن يعرف القضاء بقوله :
 " فعل كل ... ما خرج وقت أدائه استدراكا لما سبق له مقتض مطلقا " (٤)

(١) المطبوع مع غاية الوصول ، ص ١٧ .

(٢) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٧ .

(٣) البحر المحيط ، ج ١ ، ورقة ٩٩ .

(٤) جمع الجوامع (مع شرح المحلي بها مشحاة البنانى) ١١٠/١ - ١١٢ .

شرح التعريف

إنما عبر ابن السبكي بـ " وقت أدائه " - دون " وقته " الذى ذكره فى تعريف الأداء (١) - ؛ ليشمل ما إذا أوقع أقل من ركعة فى الوقت و الباقي بعده ، فانه قضاء يصدق عليه أنه فعل كل ما خرج وقت أدائه ، و لو قال : " وقته " لم ينطبق عليه التعريف ؛ لأنه لا يصدق حينئذ أنه خرج وقته ؛ لأن الزمن الذى فعل فيه بعض الركعة المذكورة وقت لفعل ذلك البعض .

و على هذا فالقضاء عنده عبارة عن فعل كل ما خرج وقت أدائه و هو الزمان المقدر للفعل شرعا موسعا كان أو مضيقا ، استدراكا بذلك الفعل لشيء سبق له مقتضى - لأن يفعل ندبا أو وجوبا ، اذ الصلاة التندوبة تقضى فى الأظهر عند الشافعية و كذا الصوم المندوب - مطلقا أى من المستدرك كما فى قضاء الصلاة المتروكة بلاعذر ، أو من غيره كقضاء الحائض الصوم ، و النائم الصلاة ، فقد سبق ههنا مقتضى لفعل الصوم و الصلاة و لكن لا منهما .

اعتراض على هذا التعريف بأنه غير مانع و غير جامع .

أما كونه غير مانع ؛ فلأن التعريف ينطبق على الصلاة التى أتى بها بجماعة خارجا عن الوقت الذى جئ بها منفردا - لأن استدراك الشيء وإدراكه عبارة عن الوصول اليه ، و فصل الصلاة جماعة فى وقتها - شئ مطلوب ، و فعلها جماعة بعد وقتها المؤداة فيه على غير جماعة

(١) انظر : ص (٧٠) من هذه الرسالة .

يوصل الى ما سبق له مقتضى - ولا يعتبر قضاء ، فيكون غير مانع .
 و أما كونه غير جامع ؛ فلأن الصلاة التي أدى في وقتها على طهارة
 مظنونة ، ثم انكشف نفيها ، و أتى بها بعد الوقت ، قضاء ، والتعريف
 لا يصدق عليه ؛ لسقوط المقتضى بالفعل الأول ، فلم يتوصل بالفعل الثاني
 الى ما سبق له مقتضى ، فبذلك يكون التعريف غير جامع .

" و قد يجاب عن الأول بأن المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى
 لفعل الشيء بنفسه ، وفعل الصلاة في جماعة بعد الوقت توصل به
 الى ما سبق له مقتضى بحسب وصفه و هو كون الصلاة جماعة في الوقت
 لا بحسب ذاته ؛ لأنه فعل " .

و أما ابن قاسم العبادي ^(١) فقد أجاب عن هذا الاعتراض بجوابين :

أولهما : أن المقصود بسبق المقتضى لفعل الشيء هو سبق المقتضى
 لفعله في خصوص الوقت فقط ، و الصلاة جماعة بعد الوقت - إن سلمنا
 القول بها و إلا ففي طلبها ، بل و في جوازها اختلاف عندنا - لم يسبق

(١) هو أبو العباس ، شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي الشافعي ، القاهري ،
 الامام ، العلامة ، أخذ العلم عن شهاب الدين المعروف بعميرة ، والشيخ
 ناصر الدين اللقاني وغيرهما حتى برع و فاق الأقران من مؤلفاته :
 " الآيات البينات " و حاشية على شرح المحلى على جمع الجمع و حاشية
 على شرح الورقات و حاشية على المختصر في المعاني و البيان ، و حاشية
 على تحفة المحتاج شرح المنهاج ، توفي سنة ٩٩٤ هـ .
 انظر : الفتح المبين ٣ / ٨١ ؛ شذرات الذهب ١ / ٤٣٤ .

لها مقتضى لأن تفعل و تقع في خصوص ذلك الوقت فقط ، بل هي مطلوبة في الوقت و بعده ، لأن المقتضى لإعادة الصلاة اقتضى مطلق إعادتها أعم من أن تكون في الوقت أو بعده ، فإذا وقعت بعد الوقت كانت من قبيل العمل بالمقتضى ، لا من قبيل الاستدراك لما سبق له مقتضى .

ثانيهما : أن المفهوم من كلام المعترض هو أن الاستدراك ليس مجرد الوصول الى ما سبق لفعله مقتضى بل لابد مع ذلك من أن يكون الوصول اليه مطلوباً على وجه الجبرية للخلل الواقع أولاً ، وعلى هذا لا نسلم أن الإعادة جماعة مطلوبة كذلك .

كما أجاب رحمه الله عن الاعتراض الثاني بمنع عدم صدق التعريف على ما ادعى ، حيث قال في الآيات البيّنات : " وأما الثاني فجوابه منـع عدم الصدق الذي ادعاه قوله : (لسقوط المقتضى بالفعل الأول) قلنا : الساقط مقتضى الدليل الطالب للفعل الأول ، ولكن هناك دليل آخر عام طالب لفعل ما وقع على خلل مرة أخرى وهو معنى قولهم القضاء بأمر جديد أى بأمر آخر غير الأمر الأول فإذا تبين انتفاء الطهارة تبين طلب الفعل مرة أخرى بدليل آخر ، فإذا فعله مرة أخرى بعد خروج الوقت صدق عليه أنه استدراك لما سبق له مقتضى فقوله : (فلم يتوصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى) ممنوع منها لا شك فيه ، وحينئذ فانعكاس الحد أمر ثابت لا اشتباه يحتريه " .

وعلق البناني على هذا الجواب فقال : " مقتضى قوله في الجواب عن الاعتراض الأول - المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعله في خصوص الوقت - عدم صحة هذا الجواب الأخير ، لأن الصلاة المذكورة لم يسبق لفعلها في خصوص الوقت مقتضى ، لسقوط المقتضى بالفعل الأول ،

كما هو وفاق منه بقوله : (قلنا : الساقط الخ) وحينئذ فالصلاة المذكورة إنما استدرك بها ما سبق مقتضى لفعله بعد الوقت ، إذ الطلب إنما تعلق بفعلها ثانية عند تبين انتفاء الطهارة ، وذلك بعد الوقت لا فيه فتأمل .

وقد يقال : لعل صدق حد القضاء على ما ذكر مبني على القول المرجوح في صحة العبادة من أنها إسقاط القضاء ، وحينئذ فقد توصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى لعدم سقوط المقتضى بالفعل الأول فليتأمل . هذا وقد ذكر ابن السبكي للقضاء - كما ذكر للأداء (١) - تعريفا آخر مرجوحا لديه وهو كون القضاء فعل " بعض ما خرج وقت أدائه استدراكا لما سبق له مقتضى مطلقا "

وشرحه الجلال المحلي بأن المراد إما مع فعل البعض الآخر بعد الوقت أيضا - صلاة كان أو صوما - أو مع فعل البعض الآخر قبل خروج الوقت ولو كان المفعول في الوقت ركعة من الصلاة .

فلما اعترض عليه بقول الرسول عليه الصلاة والسلام : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٢) أجاب بأن الحديث ورد لبيان المقدار الذي تجب بإدراكه الصلاة على من زال عذره كالجنون مثلا - لا في بيان القدر الذي تصير الصلاة أداء بإدراكه - فاذا زال الجنون وبقي من الوقت ما يسع ركعة وجبت عليه الصلاة .

(١) انظر : ص ٧٦ من هذه الرسالة .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨ .

وعلق البناني على جواب المحلي بقوله : " قد يقال الظاهر الذي يدل عليه ذوق العبارة من الحديث الشريف أنه وارد على بيان القدر الذي تكون الصلاة بأدراكه أداء ، واذ لو كان المراد منه بيان القدر الذي يجب بأدراكه الصلاة لكان العبارة في ذلك : من أدرك ركعة من الصلاة فقد وجبت عليه الصلاة مثلاً . قلت : ويلزم حينئذ المجاز في (أدرك) في الموضعين ، لحمل الأول على إمكان الإدراك للزوم له ، وحمل الثاني على الواجب للزوم للإدراك أو تسببه عنه ، ولا يخفى أن المجاز لا يصار إليه مع إمكان الحقيقة " (١)

(٢) التعريفات التي جعلت القضاء في الواجب :

القضاء عند الإمام الفزالي هو الإتيان بالواجب بعد خروج وقته المقدر موسماً كان أو مضيقاً . ففي المستملى : " ... و ان أدى [أي الواجب] بعد خروج وقته المضيق أو الموسع المقدر سمي قضاء ... والقضاء اسم لمثل ما فات وقته المحدود " (٢)

و بهذا عرفه الامام الرازي في المحصول حيث ورد فيه : " و اذا أدى [أي الواجب] بعد خروج وقته المضيق أو الموسع سمي قضاء ... والقضاء اسم لفعل مثل ما فات وقته المحدود " (٣)

(١) انظر في كل ما تقدم من أول تعريف ابن السبكي الى آخره : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني ١١٠/١ - ١١٣ ، الآيات - البيّنات ١/ ١٢٠ - ١٢٤ .

(٢) ١/ ٩٥ .

(٣) ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

قال الأصفهاني^(١) في شرحه: "اعلم أن النوافل إذا أدبت خارج أوقات فرائضها لا يقال: إنها مقضية على هذا الاصطلاح و للفقهاء اختلاف في شرعية قضائها" (٢).

و قال الآمدي في المألة السادسة ما نصه: "اتفقوا على أن الواجب إذا لم يفعل في وقته المقدر و فعل بعده أنه يكون قضاءً ، وسواء تركه في وقته عمداً أو سهواً" (٣). و الظاهر من هذه العبارة - والله اعلم - هو احتمال أن يكون ممن لا يرى القضاء في النفل ، لعدم تعرضه له .

تعريف ابن الحاجب : ذكر للقضاء تعريفيين :

أولهما : - وهو ما اختاره - أن " القضاء ما فعل بعد وقت الأداء - استدراكاً لما سبق له الوجوب مطلقاً " (٤).

شرح التعريف : قوله : " ما فعل " كالجنس في التعريف .

قوله : " بعد وقت الأداء " و هو الوقت المقدر له شرعاً احتراز عما

(١) هو أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني الشافعي كان إماماً في المنطق و الأصول و الجدل و الكلام . وله اليد الطولى في العربية و الشعر ، من تصانيفه : شرح المحصول و " غاية المطلب " في المنطق ، وكتاب " القواعد " في الأصول و المنطق و الخلاف . توفي سنة ٦٨٨ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠٠/٨ - ١٠٢ ، بغية الوعاة ٢٤٠/١ ، مذكرات النخب ٥/٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٢) الكاشف عن المحصول ، مخطوط ، ورقة ٢٩ .

(٣) الأحكام للآمدي ١/٨٣ .

(٤) مختصر المنتهى : ١/٢٣٢ .

فعل في وقت الأداء .

قوله : " استدراكا " يخرج به ما أتى بعد الوقت لا بقصد الاستدراك ، كالصلاة التي أتى بها المكلف في وقتها منفردا ، ثم أعادها بعد الوقت لإقامة الجماعة مثلا فان فعله هذا لا يسمى قضاء ولا أداء ، وإن كان إعادة لفظة ، أو كالصلاة التي أتى بها خارج الوقت قضاء ، ثم أعادها بجماعة ففعله الثاني لا يسمى قضاء ، لأنه ليس استدراكا ، كما لا يطلق عليه الأداء ، أو الإعادة ، لأنه ليس في الوقت .

قوله : " لما سبق له وجوب " احتراز به عما لم يسبق له وجوب كالنوافل ، فان أطلقه عليها مجاز .

قوله : " مطلقا " أتى بهذا القيد للاعتراف بأن الشرط في كون الفعل قضاء هو مطلق الوجوب لا الوجوب على الفاعل ، لأن الفعل يكون قضا " سواء وجب على المتدرك أم لا ؟ (١) ففيه رد . للتعريف الثاني الآتي :

ثانيهما : وهو ما أورده بصيغة التمرير أن القضاء ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا لما سبق وجوبه على المتدرك (٢) .

(١) انظر : شرح العضد على مختصر المنتهى وحاشية السيد

الشريف ١/ ٢٣٣ ، حاشية التفتازاني ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، الردود -

والنقود ، مخطوط ، ورقة ٥٧ .

(٢) انظر : مختصر المنتهى ١/ ٢٣٢ .

و ثمرة الخلاف بين التعريفين تظهر في فعل الحائض و النائم فإنه قضاء بنساء على التعريف الأول ؛ اذ سبق له وجوب في الجملة ، و ليس بقضاء بنساء على التعريف الثاني لعدم الوجوب عليهما ، لوجود المانع ، (١)

تعريف البيضاوى :

كان من المتوقع أن يعرف البيضاوى القضاء بما يشمل الواجب و النفل ، لأن النوافل تقضى على مذهبه لكنه قيد التعريف بما يفيد تخصيص القضاء بالواجب ، فكان القضاء عنده هو الإتيان بالعبادة بعد خروج وقتها المعين شرعا بشرط أن يوجد في الوقت سبب وجوبها . ففى المنهاج : " و ان وقعت بعده [أى العبادة بعد الوقت] ووجد فيه سبب وجوبها فقضاء " (٢)

فالتقييد بقوله : " ووجد فيه سبب وجوبها " يخرج النفل ، لذلك وجه اليه الاعتراض التالي :

قال الإنسانوى : " قوله : (ووجد فيه سبب وجوبها) مردود من وجهين : أحدهما : أن النوافل تقضى على مذهبه مع أنه أخرجها باشتراط سبب الوجوب ، ويدل عليه أيضا أنها توصف بالآداء و الإعادة كما اقتضاه كلامه ، فإنه قسم العبادة ، وهى : أعم من الفرض والنفل و لم يقسم العبادة بقيد وجوبها . ويرد عليه صلاة الصبي بعد وقتها ،

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ٢٣٢ .

(٢) المطبوع مع نهاية السؤل ١ / ٦٤ - ٦٥ .

فأنه مأمور بالقضاء .

الثانى : أن دخول الوقت هو السبب فى الوجوب ، وقد ذكره عند قوله :
(والقضاء يتوقف على السبب لا الوجوب) فكيف يجعله مفاعله حتى
يشترطه أيضا مع مضي الوقت ، فان كان مراده أنه لا يوصف بالقضاء
الاما كان أذاؤه واجبا فهو فاسد ، لأنه سيصرح بعد هذا بقليل
بعكسه " (١) وأيد هذا الاعتراض المطيعى فى سلم الوصول . (٢)
ولأجل الاحتراز عن هذا الإراد اكتفى الإسئوى فى التمهيد بقوله :
(... وإن وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاء) (٣)

ب) مذهب الحنفية فى تعريف القضاء :

عرفوا القضاء بتعريفات متعددة منها :

ما عرفه نظام الدين الشافى بقوله : " القضاء عبارة عن تسليم
مثل الواجب الى متحققه) . (٤)

وعرف أبو زيد الديوبى القضاء بأنه " اسم لمثل ذلك العمل من
عند المطلوب منه " (٥) . والتعريف يشمل غير الواجب من النفس ؛
لأن الإشارة ترجع الى ما ذكر فى تعريف الأداء وهو قوله : " الأداء -
اسم لفعل ما طلب من العمل ... " وكلمة " ما " تشمل الواجب
والنفس .

(١) نهاية السؤل / ١ / ٦٨ .

(٢) ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) أصول الشافى ، ص ٤١ .

(٥) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٢ .

و قال فخر الاسلام البزدوى : القضاء هو « اسم لتسليم مثل الواجب به » (١) . و تبعه النفى ، و صدر الشريعة . (٢) و هو أحد التعريفين اللذين ذكرهما ابن الهمام ، و سيأتى ذكرهما .

شرح التعريف :

معنى تسليم المثل فى الأفعال و الأعراض هو الإتيان بها و ايجادها من العدم الى الوجود . و المراد بالواجب ما يعم الفرض . و قيدوا - التعريف به ، لأن النقل لا يدخل فى القضاء ، لكونه مبنيا على أن يكون المتروك مضمونا بالترك ، و النقل لا يضمن بالترك ، و أما اذا شرع فيه ثم أفسده فإنما يجب القضاء ، لأن النقل يصير بالشروع ملحقا بالواجب لا لكونه نفلا (٣) .

قد يقال التعريف المذكور ناقص و غير مانع ، فلا بد من تقييده بقولنا : " من عنده " أى تسليم مثل الواجب بالأمر من عند المأمور هو حقه ، إذ لو لم يقيد بهذا اللفظ لانطبق التعريف على ما اذا صرف الانسان دراهم الغير الى دينه ، فانه مثل للواجب و ليس بقضاء ، و للمالك أن يتردها من رب الدين .

(١) كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار) ١ / ١٣٤ .

(٢) المنار (مع فتح الغفار) ١ / ٤١ ، و التنقيح و التوضيح -

(بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

(٣) انظر : كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٦ ، و شرح التلويح على

التوضيح ١ / ١٦١ .

و كذا من صرف صلاة العصر الى الظهر ، أو عصر اليوم الى عصر الأمس ،
 بأن نوى أن يكون هذا العصر قضاءً عن الفائت لا يصح هذا قضاءً - و ان
 كانت المماثلة بينه و بين الفائت أقوى من المماثلة بين النفل والفائت ،
 لأن المماثلة ثابتة بين العصر و العصر ذاتا و وصفا ، و بين النفل
 و الفائت ذاتا لا وصفا - و التعريف صادق عليه ، إلا إذا قيد بمثل الواجب
 من عنده ، فحينئذ تخرج هاتين الصورتين من الصلاة ؛ لأنهما ليستا
 من عنده ، بل كلامهما لله عز وجل . كما يخرج الصورة الأولى
 - المعترض بها - لأن الدراهم ليس من حقه ، والقضاء صرف الحق له
 الى ما كان عليه . لذلك كله جزم عبد العزيز البخارى بزيادة هذا -
 القيد و قال : لا بد منه . (١)

و كذا ذكر صاحب التلويح ما يرد من هذه الصور على التعريف
 و لم يجب على الإيراد . (٢)

و أما ابن ملك فقد قال فى شرحه على المنار : لا حاجة لهذا القيد ،
 و على ذلك بقوله : " الواجب بالأمر تسليم مثل الواجب من عنده
 لا تسليم مثل الواجب مطلقا " (٣)

و زاد عزمى زاده (٤) - فى حاشيته على شرح ابن ملك - قوله : " وقد يجاب

(١) انظر : كشف الاسرار ١ / ١٣٤ .

(٢) انظر : شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٦١ .

(٣) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) هو مصطفى بن محمد الشهير بعزمى زاده من أشهر متأخرى علماء الروم -
 و أغرزهم مادة فى المنطوق والمفهوم . حصل الفنون اللاحقة و انعقد =

عنه بأن المراد بالمثل هو ما كان عوضا عن الفائت شرعا و ما ذكر ليس كذلك " (١)

و قال ملاجيون في هذا المقام : " و كان ينبغي أن يقيده بقوله : (من عنده ٠٠٠) و انما لم يقيده به لشهرة أمره ، و كونه مدلولا عليه بالتزام " (٢) ؛ لأن المقصود بالمثل هو ما ثبت كونه عوضا عن الفائت و هو انما يكون اذا كان " من عنده " .

و عرف شمس الأئمة السرخسي القضاء بأنه " إسقاط الواجب بمثل من عند المأمور هو حقه " (٣) و وافقه حاتم الدين الأسيكتي حيث قال : " هو إسقاط الواجب بمثل من عنده هو حقه " (٤)

شرح التعريف :

الباء في قوله : " بمثل " متعلقة بالإسقاط .
قوله : " من عنده " أي من عند المكلف .

== له صدارة العلماء بالروم ، ألف التأليف الكثيرة منها : حاشية على الدرر و الفرر في الفقه ، وحاشية على شرح المنار لابن ملك في أصول الفقه و غيرها من الآثار اللطيفة و الأخبار الطريفة .
توفى في حدود سنة ١٠٤٠ هـ

انظر : الفتح المبين ٩٣/٣ ، خلاصة الأثر ٤ / ٣٩٠ ، ٣٩٢ .

(١) حاشية عزمي زاده ، ص ١٥٣ .

(٢) نور الأنوار ، ص ٣٣ .

(٣) أصول السرخسي ١ / ٤٤ .

(٤) المنتخب (مع شرحه غاية التحقيق) ص ٨٨ .

قوله : " هو حقه " أى ذلك المثل يكون حق المكلف ، فالمعنى أن القضاء إسقاط ما وجب في الذمة بسببه بمثل من عند المكلف الذى هو حقه .

وقوله : " من عنده " احتراز عن مثل صرف العصر الى الظهر ، أو ظهر اليوم الى ظهر الأمس ، فان ذلك لا يعتبر قضاءً وإن وجدت المماثلة ؛ لأنه من حق الغير وليس من عنده .

وقوله : " هو حقه " تأكيد لما قبله ، أتى به لثلايتهم متوهم أن إسقاط الدين بصرف دراهم الوديعة يكون قضاءً ؛ لأنه إسقاط بمثل من عند المكلف ، فبين بقوله : " هو حقه " أن المقصود ليس مجرد الحيازة بل أن يكون ذلك حقه (١).

وعرف الخبازي القضاء - بعد تعريف الأداء بأنه تسليم عين الواجب بسببه الى مستحقه - فقال : " هو تسليم مثله (٢) " فيضم الى التعريف ما ذكره في تعريف الاداء فيصير المعنى : هو تسليم مثل الواجب بسببه الى مستحقه .

تعريف ابن الساعاتي :

تناول رحمه الله تعريف القضاء - بقسميه المؤقت وغير المؤقت - فى قوله : " وقضاء المؤقت الإتيان بمثل الواجب خارجاً عن وقت نفسه ،

(١) انظر : غاية التحقيق شرح الحامى ص ٨٨ .

(٢) المغنى للخبازي ص ٥٣ .

وغير المؤقت مطلقاً " (١).

تعريف الفئاري :

لقد عرف الفئاري القضاء بما يدل على اختصاصه بالمؤقتات حيث قال هو " ما فعل بعد وقته المقدر شرعا استدراكا لما سبق نفس وجوبه ، سواء سبق وجوب أدائه أو لا ؟ و كأنه المراد بما سبق له وجوب مطلقاً " (٢) غير أنه صرح بعده بأن القضاء في المؤقتة عبارة عن إتيان مثل الواجب بعد وقته و في غيرها مطلقاً .

وحكى ابن الهمام تعريفين للقضاء :

أحدهما بناء على أن القضاء يجب بما وجب به الأداء و هو : كونه فعل الواجب بعد الوقت .

والثاني بناء على أنه يجب بأمر جديد و هو أن القضاء فعل مثل الواجب بعد وقته .

جاء في التحرير : " و القضاء على أنه بسببه فعله بعده ، ففعل مثله بعده خارج ... و تعريفه بفعل مثله انما يتجه على أنه بآخر " (٣)

هذا ، و على ضوء ما حكاه ابن الهمام لنا أن نقول : إن تعريفات الحنفية

(١) بديع النظام ، مخطوط ، ورقة ١٥ - ١٦ .

(٢) فصول البدائع ١ / ١٨٣ .

(٣) المطبوع مع تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

المذكورة كلها كتعريف نظام الدين الشاشي و الدبوسي و فخر الاسلام
البزدوى ، والنسفي و صدر الشريعة و حام الدين الأسيكتي و الخبازي
و ابن الساعاتي و الفناري مبنية على أن القضاء يجب بأمر جديد ،
و هو خلاف مذهب الحنفية ، فهم بهذه التعريفات قد ناقضوا أنفسهم ؛
لأنهم صححوا أن القضاء يجب بالأمر الأول و لكن عرفوه بما يفيد
أنه بأمر جديد (١).

و تعريفات

المقارنة بين تعريفات الشافعية و من وافقهم / الحنفية

بالمقارنة بين كل هذه التعريفات التي أوردناها للقضاء يظهر لنا :

١ - أن التعريفات التي ذكرها الشافعية و من وافقهم ، كتعريف أبي اسحاق
الشيرازي ، و ابن قدامة الحنبلي و أبي ~~المنصور~~^{المصنف} القرافي ، و أبي يحيى زكريا
الأنصاري ، و الزركشي ، و ابن السبكي ، و الفزالي و الرازي و الآمدي
و ابن الحاجب و البيضاوي و الإسفوي كلها تختلف عن تعريفات الحنفية
كتعريف نظام الدين الشاشي و أبي زيد الدبوسي و فخر الاسلام البزدوي ،
و النسفي و صدر الشريعة و السرخسي و الأسيكتي و الخبازي و ابن
الساعاتي و ابن الهمام في أن الأولين خصوا القضاء في تعريفاتهم
بالمؤقتات بخلاف الحنفية ؛ لتعميمهم القضاء في المؤقتات و غير المؤقتات

٢ - يتفق تعريف الفزالي و الرازي و البيضاوي و ابن الحاجب مع تعريف
نظام الدين الشاشي و البزدوي و النسفي و السرخسي و الأسيكتي و صدر
الشريعة و الخبازي ، و ابن الساعاتي و الفناري و ابن الهمام في عدم

(١) انظر : فتح الغفار ١ / ٤١ .

شموله لقضاء النفل المؤقت .

٣ - يلتقي تعريف ابن الساعاتي و الفناري للقضاء في المؤقت مع تعريفات جميع الشافعية - الذين تقدمت أسماؤهم - القائلين بتخصيص القضاء في المؤقتات .

٤ - ان الشافعية لم يجعلوا القضاء في غير حقوق الله ، بخلاف الحنفية الذين جعلوا القضاء في حقوق الله و حقوق العباد .

التعريف المختار :

يبدو لي - والله اعلم - أن التعريف الأولي بالاعتبار هو التعريف الذي يشمل النفل أعني تعريف أبي زيد الدبوسي ، لأن سنسنة الفجر تقضى عند الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة . (١) و لأن تعريفه يشمل المأمورات المؤقتة و غيرها فهو جامع .

(١) انظر : ص ٢٣٢ من هذه الرسالة .

الفصل الثمانى

هل القضاء يجرى فى المطلوب غير الواجب وغير المؤقتات

إن التعريفات التى وضعها للقضاء جمهور أصوليى الحنفية - كتعريف نظام الدين الشافى و فخر الاسلام البزدوى و شمس الأئمة السرخسى، و حسام الدين الأسيكسى و أبى البركات النصفى ، و عبيد الله البخارى ، و الخبازى ، و ابن الهمام ، و ابن الساعاتى و الفناى - و من وافقهم كتعريف البيضاوى و ابن الحاجب كلها دالة على أن القضاء لا يجرى فى النفل . و صرح بذلك فخر الاسلام البزدوى و السرخسى ، فى كنز الوصول : " ... فأمّا القضاء فلا يَحْتَمَلُ هَذَا الوصف " (١) أى دخول النفل فيه - ويعنى به ما هو أعم من السنن المؤكدة و غيرها ، ووجه ذلك هو أن القضاء مبني على أن يكون المتروك مما يضمن بالترك ، و النفل ليس من هذا القبيل ، إذ إنه لا يضمن بالترك ؛ لكونه غير واجب فى الذمة (٢) . و لما ورد عليهم أن القضاء أجرى فى كتب فقه الحنفية فى النفل إذا شرع فيه ثم أفسد ، حيث جاء فى القدورى : " و من دخل فى صلاة النفل ثم أفسدها قضاها " . (٣)

(١) المطبوع بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٥/١ ، وانظر :

أصول السرخسى ٤٥/١ .

(٢) انظر : المصدرين نفهما .

(٣) ص ١٢ .

وجاء في الكنز و شرحه للزيلعي^(١) : " و لزم النفل بالشروع و لو عند الغروب و الطلوع ... لنا أن المؤدى قريبة فتجب صيانتها من البطلان ؛ لقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم)^(٢) و لا يمكن ذلك إلا بلسوم المضى فيه فصار كالحج و العمرة فإذا لزمه المضى وجب عليه القضاء بالإفاد " (٣).

أجاب عبد العزيز البخارى و غيره بأن القضاء يأتى فى النفل لكونه نفلا ، بل لكون النفل يلزم و يصير واجبا بالشروع فيه . (٤)
والذى يظهر لى بعد تتبع الفروع الفقهية هو أن القضاء عند الحنفية - لا يختص بالنفل الذى شرع فيه بل - يجرى فى سنة الفجر أيضا و اليه نهبت المالكية و الحنابلة و هو الأظهر عند الشافعية .
فقد جاء فى البدائع : " ... و أما بيان أن المنة اذا فاتت عن وقتها هل تقضى أم لا ؟

فنقول : - و بالله التوفيق - لاختلاف بين أصحابنا فى سائر السنن سوى

(١) هو أبو محمد ، فخر الدين عثمان بن على بن محجن الزيلعى الحنفى ، كان مشهورا بمعرفة الفقه و الفرائض و النحو . قدم القاهرة سنة (٧٠٥ هـ) و درس و افترى و قرر و انتقد و انتفع به الناس و نشر الفقه على مذهب الامام ابى حنيفة . من مؤلفاته : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، توفى سنة ٧٤٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١١٥ - ١١٦ ؛ حسن المحاضرة ١ / ٤٧٠ ؛ الجواهر المضيئة ١ / ٣٤٥ .

(٢) سورة محمد ، آية ٣٣ (٣) تبين الحقائق ١ / ١٧٤ .

(٤) انظر : كيف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ١٣٥ ؛ شرح المنار

لابن ملك ، ص ١٥٣ ؛ نور الأنوار ، ص ٣٣ .

ركعتي الفجر أنها اذا فاتت عن وقتها لاتقضى سواء فاتت وحدها أو مع الفريضة ٠٠٠ لنا ما روت أم سلمة^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حبرتي بعد العصر فصلى ركعتين فقلت : يا رسول الله ، ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر و في رواية ركعتا الظهر يغلنى عنهما الوفد فكرهت أن أصليهما بحضرة الناس فيروني ، فقلت : أفأقضيهما اذا فاتتا ؟ فقال لا^(٢) . وهذا نص على أن القضاء غير واجب على الأمة ، وانما هو شيء

(١) هي أم المؤمنين ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال سنة اثنتين من الهجرة بعد وقعة بدر ، وكانت قبله عليه السلام عند أبي سلمة بن عبد الأسد فولدت له سلمة ، هاجرت الى أرض الحبشة ثم الى المدينة المنورة ، وشهدت غزوة خيبر ، توفيت سنة ٦٠ هـ . انظر : تقريب التهذيب ٤٧٥ ؛ الاستيعاب ٤/ ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٣٩ .

(٢) الحديث مروى بالفاظ وطرق مختلفة ، فرواه البخارى في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة ، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت و نحوها ١/ ١٤٦ ، و مسلم في كتاب صلاة المافرين و قصرها ، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ١/ ٥٧١ - ٥٧٢ ، و أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الصلاة بعد العصر ٢/ ٥٤ ، و أحمد في المنذ ٦/ ٣١٥ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار كتاب الصلاة باب الركعتين بعد العصر ١/ ٣٠٦ لكن الجميع عد الطحاوى لم يذكروا زيادة (أفنقضيهما اذا فاتتا ؟ قال لا) .

اختص به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شركة لنا في خصائصه .
و قياس هذا الحديث أن لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً إلا أنا استحنا
القضاء إذا فاتتا مع الفرض لحديث ليلة التعريس (١) ... وأما
إذا فاتت وحدها لاتقضى عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، وقال محمد
تقضى إذا ارتفعت الشمس قبل الزوال ... " (٢) .

وجاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك : " وقته أي الفجر أي -
ركعتيه كالصبح ... و لا يقضى نفل خرج وقته سواها ، فإنها تقضى
بعد حل النافلة للزوال سواء كان معها المصح أو لا ؟

كمن أقيمت عليه صلاة الصبح قبل أدائها أو صلى الصبح لضيق الوقت
أو تركها كسلا . و ان أقيمت المصح أي صلاته بأن شرع المقيم في
الاقامة و لم يكن شخص صلى الفجر و هو بمجد أو رحبته تركها
وجوبا و دخل مع الامام في الصبح و قضاها بعد حل النافلة
للزوال ... " (٣)

و في الإقناع و شرحه للبهوتي : " و ان قلت الفوائت قضى سننها
الرواتب معها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما فاتته الفجر
صلى سننها قبلها ، و ان كثرت الفوائت فالأولى تركها
أي السنن ... إلا سنة فجر فيقضيها و لو كثرت الفوائت لتأكدما

(١) مروى بعبارات و طرق مختلفة فرواه مسلم في كتاب المأجد و مواضع

الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة و استحباب تعجيل قضائها ١ / ٤٧٢ -

٤٧٦ ، و أبوداود في كتاب الصلاة باب في من نام عن الصلاة أو نسيها

١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ٣٠٨ .

(٢) ١ / ٢٨٧ .

(٣) ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

وحث الشارع عليها " (١)

و في المنهاج و شرحه للخطيب (٢) : " و لو فات النفل المؤقت ... ندب قضاؤه في الأظهر ... " (٣)

و على هذا فإن كلام من صرح أو ظهر من تعريفه للقضاء بأنه لا يتحقق في النفل بل يكون في الواجب فقط ليس بديد ؛ إذ القضاء عند الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة يجرى في سنة الفجر بالاتفاق و ان اختلفوا في قضاء بعض النوافل .

نعم يمكن أن يقال : إن من عرف القضاء بما يفيد اقتضاره على الواجب دون النفل قد عرف نوعا خاصا من القضاء و هو قضاء الواجب بالأمر دون الثابت به حتى يشمل النفل ، إلا أن هذا إن اعتبر عذرا للبعض فلا يسلم عذرا للبعض الآخر .

و من المتحتم في هذا المقام أن نفصل القول في قضاء المطلوب غير

.....

(١) كتاب القناع / ١ / ٢٦١ .

(٢) هو شمس الدين محمد بن احمد أو محمد الشربيني الفقيه الشافعي المفسر من أهل القاهرة . أخذ العلم عن أحمد البرلي الملقب بتميرة و الشهاب الرملي و غيرهما و أجازوه بالافتاء و التدريس ، فدرس و افتي في حياة شيخه و انتفع به الناس . أجمع أهل مصر على صلاحه و وصفه بالعلم و العمل و الورع و كثرة العبادة ، من مؤلفاته : " مثنى المحتاج " في شرح منهاج الطالبين للنووي ، و " السراج المنير " في تفسير القرآن و " الإقناع في ألفاظ أبي جعاع " و شرح التنبيه في فروع الشافعية للشيرازي . توفي سنة ٩٧٧ هـ .

انظر : جذرات الذهب / ٨ / ٣٨٤ ؛ كشف الظنون / ١ / ٤٩٢ ؛ هدية العارفين / ٢ / ٢٥٠ ؛ الأعلام / ٦ / ٢٣٤ .

(٣) مثنى المحتاج / ١ / ٢٣٤ .

الواجب عند الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة .

فنقول : اتفقت الحنفية على أن سنة الفجر اذا فاتت مع الفرض تقضى قبل الزوال ؛ لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس (١).

و اختلفوا في قضائها :

أ) اذا فاتت بفرض .

ب) بعد الزوال .

فأما في الصورة الأولى فقد قال الإمام أبو حنيفة و أبو يوسف لا تقضى ، وان ارتفعت الشمس (٢) و هو اطلاق المتون كالكنز و نورا لايضاح ، لأن موضعها بين الآذان و الإقامة ، وقد فات ذلك بالفراغ من الفرض ، و الأصل في السنة إذا فاتت عن موضعها أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب ؛ لأن - القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب بعد الوقت ، والحديث ورد في قضائها مع الفرض .

و يناقش هذا الرأي بأن الناظر يمنع اختصاص القضاء بالواجب شرعا فما ذكرتموه من مسمى القضاء لا يمنع وجود القضاء وإن لم يوجد ذلك القيد - الواجب - .

و قال محمد : أحب إلى أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال لا بعده ؛ لأن النبي عليه الصلاة و السلام قضاها بعد ارتفاع

(١) انظر : تخريج الحديث في : ص ٢٣٤ .

(٢) أما قبل طلوع الشمس فلا خلاف عندهم في عدم قضائها . انظر : الهداية

و شرح فتح القدير ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

الشمس غداة ليلة التعريس (١).

نوقش هذا الرأي بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضاهاما تبعاً للفرض وهذا مما لا خلاف فيه .

و أما في الصورة الثانية فقد اختلف فيها مشايخ ما وراء النهر :

١ - فقال بعضهم لا تقضى بعد الزوال ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضاها تبعاً للفرض قبل الزوال . (٢)

٢ - وقال البعض الآخر : يقضيها تبعاً للفرض بعد الزوال كقبله وهو ما اختاره صدر الشريعة في شرحه على الوقاية .

هذا ما ذكره بالنسبة لقضاء سنة الفجر وأما غيرها من السنن (٣)

الراتبية فقد قالوا إنها لا تقضى وحدها بعد الوقت إذا فاتت عن

(١) تقدم تخريج الحديث في : ٢٣٤ .

(٢) انظر : ص ٢٣٤ من هذه الرسالة .

(٣) النوافل عند الحنفية نوعان : سنة و مندوب ، فالسنة في كل يوم ركعتان قبل الفجر ، وركعتان بعد الظهر و المغرب و العشاء ، و أربع قبل الظهر و الجمعة ، و أربع بعدها ، فيصير عددها في سائر الأيام سوى الجمعة ثنتا عشرة ركعة ، و أما في يوم الجمعة فيصير أربع عشرة ركعة . و يعبر البعض كالشربلالي عن هذه الصلوات بالسنن المؤكدة ايضاً .

و المندوب من النوافل أربع ركعات قبل العصر و أربع قبل العشاء و بعدها ، و الست بعد المغرب . فعلم أن السنن الراتبية نوع خاص من النفل و النفل عام يشملها وغيرها ، فكل سنة نفل من غير عكس ؛ لأن - النفل فعل ما ليس بفرض و لا واجب و لا مستنون من العبادة ، و السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض و لا وجوب .

انظر : كنز الدقائق و البحر الرائق ٢ / ٥١ ، ٥٢ ، و مراقى الفلاح ٧٤ .

وقتها و لكن وقع الخلاف بين المشايخ في قضائها تبعا للفرض :

١ - فقال بعضهم : لاتقضى ؛ لاختصاص القضاء بالواجب . قال أكمل الدين البابرني في شرحه العناية : " وهو الصحيح " .

٢ - و قال بعضهم تقضى ؛ و هذا القول مبني على جعل الحديث الوارد في قضاء سنة الفجر مع الفرض ^(١) واردا في سائر السنن الفاتئة مع فرائضها إلغاء لخصوص المحل .

هذا ، و قد حكى ابن الهمام هذا الخلاف بصيغة التمييز - قيل - ولم يشر اليه الكاساني و السرخسي في المبسوط أصلا ، بل قالوا : لاختلاف بين أصحابنا في أن سائر السنن سوى ركعتي الفجر اذا فاتت عن وقتها لاتقضى و كأنهم يريدون بذلك أن المذهب هو عدم القضاء مطلقا ^(٢) .

ب) و ذهبت المالكية الى عدم قضاء النوافل سوى ركعتي الفجر فانهما تقضيان مطلقا - سواء فاتتا مع الفرض و عندئذ يقدم الصبح عليها بناء على المعتمد من قول مالك أو وحدها - من بعد حل النافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال ^(٣) .

ج) و ذهبت الشافعية - في الأظهر - إلى قضاء النفل

(١) انظر : ص ٢٣٤ من هذه الرسالة .

(٢) انظر : في مسألة قضاء السنن كلها - عند الحنفية - تبين الحقائق ١ / ١٨٣ ؛ نور الايضاح و مراقبي الفلاح ٨٦ ؛ الهداية و العناية و شرح فتح القدير ١ / ٤٧٧ - ٤٧٩ ؛ شرح الوقاية ١ / ٦٩ ؛ بدائع الصنائع ١ / ٢٨٧ ؛ المبسوط ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) انظر : الشرح الصغير على اقرب المالك ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ؛

الشرح الكبير و حاشية السوقى ١ / ٣١٩ .

المؤقت^(١) ندبا أبدا سواء سنت فيه الجماعة كصلاة العيد أم لا ؟
 كصلاة الضحى ، بخلاف غير المؤقت حيث قالوا بعدم القضاء فيه ^(٢) .
 جاء في المنهاج و شرحه للخطيب : " ولو فات النفل المؤقت سواء
 سنت الجماعة فيه كصلاة العيد أو لا كصلاة الضحى ندب قضاءه في الأظهر ،
 لحديث الصحيحين : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) ^(٣)
 ولأنه صلى الله عليه وسلم (قضى ركعتي الفجر لما نام في الوادي عن
 صلاة الصبح الى أن طلعت الشمس) ^(٤) ... و (قضى ركعتي سنة الظهر
 المتأخرة بعد العصر) ^(٥) ... ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالفرائض ،
 وسواء النفل والحضر كما صرح به ابن المقرئ ^(٦) .

(١) الشافعية يقسمون النافلة الى مؤقتة ، كالعيد و الضحى و الرواتب
 التابعة للفرائض ، والى غير مؤقتة كتحية المسجد و الاستسقاء .
 كما يسمونها ايضا الى ما يسن فيها الجماعة كالعيدين و الاستسقاء ،
 و الى ما لا جماعة فيها و هى عبارة عن الرواتب مع الفرائض و غيرها .
 ثم الرواتب يشمل الوتر من غير خلاف ، واختلف الأصحاب فيما سوى الوتر
 فالذى عليه الأكثر هو أنه عشر ركعات : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان
 قبل الظهر و ركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء .
 انظر : روضة الطالبين ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، المنهاج و شرح المحلى عليه ١ / ٢١٦

(٣) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

(٤) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٢٣٤ .

(٥) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٢٣٣ من هذه الرسالة .

(٦) هو اسماعيل بن أبى بكر بن عبد الله الامام شرف الدين المعروف بالمقرئ

الزبيدى ، مهر فى الفقه و العربية و المنطق و الأصول . كان ذو يد
 طولى فى الأدب نظما و نثرا ، من مؤلفاته : مختصر الروضة سماه " -
 " الروض " و مختصر الحاوى و شرحه و " الارشاد " فى فروع الشافعية =

و الثاني : لا يقضى كغير المؤقت ، و الثالث : ان لم يتبع غيره كالضحى
 قضى لشبهه بالفرض فى الاستقلال و ان تبع غيره كالرواتب فلا .
 تنبيهه : قضية كلامه أن المؤقت يقضى أبداً و هو الأظهر .
 و الثاني : يقضى فائتة النهار ما لم تغرب شمس و فائتة الليل ما
 لم يطلع فجره . و الثالث يقضى ما لم يصل الفرض الذى بعده . و خرج
 بالمؤقت ماله سبب كالتحية و الكسوف فانه لا مدخل للقضاء فيه .
 نعم لو ابتدأ نفلاً مطلقاً ثم قطعه ندب له قضاءه " (١)
 د) و قالت الحنابلة : يسن قضاء السنن الرواتب (٢) إلا اذا فاتت مع
 فرضها و كثرت فالأولى تركها و يستثنى منه صلاة الفجر فإنها تقضى مطلقاً .

= توفي سنة ٨٣٢ .

انظر : بغية الوعاة ٤٤٤/١ ، البدر الطالع ١/ ١٤٢ - ١٤٥ .

(١) مغنى المحتاج ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) تنقسم السنة الى الراتبة التى تفعل مع الفرائض والى غير راتبة ،
 فالراتبة التى تفعل مع الفرائض عند الحنابلة عشر ركعات و ركعة
 الوتر ، ركعتان قبل الفجر و الظهر و ركعتان بعدها و ركعتان بعد
 المغرب والعشاء . و لا راتبة قبل الجمعة و أقل الراتبة بعدها ركعتان
 و أكثرها ستة ، ويدخل وقت الراتبة التى قبل الفرض بدخول
 وقت الفرض و ينتهى بتمام فعله فالإتيان بها بعد الفرض
 قضاء ، و أما التى بعد الفرض فوقتها من فعل الفرض الى
 آخر وقته فلا يصح تقديمها على الفرض .

و أما غير الرواتب فهي عندهم عشرون ركعة : اربع قبل الظهر
 و اربع بعدها و اربع قبل العصر و اربع بعد المغرب
 و العشاء .

انظر : كشاف القناع ١/ ٤٢٢ - ٤٢٣ ، شرح منتهى الارادات ١/ ٢٣٠ .

جاء في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي : " و سن قضاء كل من الرواتب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما ، (١) و قضى الركعتين بعد الظهر بعد العصر ، (٢) و قيم الباقي . و سن أيضا قضاء وتر لحديث ... (من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره) (٣) .. إلا ما فات من رواتب مع فرضه فكثر فالأولى تركه لحصول المثنية به إلا سنة فجر فيقضيها مطلقا لتاكدها " (٤)

و بالنظر و التأمل في هذه الأقوال يظهر لى أنهم متفقون في النقاط التالية :

- ١ - اتفق الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على قضاء سنة الفجر تبعا للفرض قبل الزوال .
- ٢ - يتفق رأى بعض الحنفية - منهم صدر الشريعة - مع المالكية و الشافعية و الحنابلة في أن سنة الفجر إذا فاتت وحدها تقضى بعد ارتفاع الشمس .

(١) تقدم التخريج في : ص ٢٣٤ .

(٢) تقدم التخريج في : ص ٢٣٣ .

(٣) رواه ابوداود في كتاب الصلاة باب في الدعاء بعد الوتر ٢ / ١٣٢ ، - و الترمذى في ابواب الصلاة باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو - ينساه (٢ / ٢٣٠) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب من نام عن وتر أو نسيه ١ / ٣٧٥ ، و احمد في المسند ٣ / ٣١ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ١ / ٢٣٠ و انظر : كشاف القناع ١ / ٤٢٤ .

٣ - يتفق قول الشافعية مع الحنابلة في قضاء السنن الراتبة التي تفعل مع الفرض .

٤ - يتفق مذهب الحنفية مع المالكية في عدم قضاء الرواتب التابعة للفرض سوى ركعتي الفجر .

هذا والذي يبدو لي هو أن السنن الراتبة التي تفعل مع الفرض تقضى مطلقا - سواء فاتت وحدها أم مع فرضها - لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر لما فاتته ليلة التعريس^(١) . وروى - أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يمل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس " (٢) .

ولما روت أم سلمة " أن النبي عليه السلام صلى بعد العصر ركعتين وقال شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر " (٣) .

وظاهر هذه الأحاديث يدل على قضاء السنة الراتبة التي بعد الظهر وسنة الفجر تبعا للفرض بالانفراد ، وليس ثم ما يدل على تخصيص الحكم بالمحل^(٤) ، فيحدد الحكم لسائر الرواتب التي تفعل مع الفرض .

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة في أبواب الصلاة باب ما جاء في أعادتهما بعد طلوع الشمس ٢ / ٢٨٢ . وقال : " هذا حديث لا تعرفه إلا من هذا الوجه " . وقد روى عن ابن عمر أنه فعله " . المصدر نفسه ٢ / ٢٨٨ .

(٣) تقدم التخريج في : ص ٢٣٣ .

(٤) وأما ما ورد في حديث أم سلمة في رواية عنها من زيادة " أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ فقال لا " فقد قال ابن حزم إن هذا الحديث بهذا السند الذي تفرد بالزيادة المذكورة منكر و منقطع . انظر : المحلى ٢ / ٢٢١ .

مدى اطلاق القضاء على العبادة غير المؤقتة

لا نزاع بين العلماء في اطلاق لفظ القضاء بحسب اللغة على الإتيان بالمأمورات المؤقتة و غير المؤقتة . مثل : قضاء الصلاة و قضاء الدين و قضاء الحج اذا أتى به ثانيا بعد فساد الأول^(١). لكنهم اختلفوا بحسب الاصطلاح الشرعي :

(١) فعند الحنفية القضاء - كالأداء - قسم من أقام المأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت^(٢).

قال الأزميزي^(٣) : " وعند أصحابنا انهما [الأداء و القضاء]

(١) انظر : شرح التلويح ١ / ١٦٠ ، و مرآة الأصول ١ / ٢٥٠ ، تهذيب اللغة باب الكاف والضاد ، مادة قضى ٩ / ٢١١ - ٢١٢ ، المصباح المنير كتاب القاف مادة قضيت ٢ / ٥٠٧ .

(٢) انظر : حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ، ص ١٥٢ ، و مرآة الأصول ١ / ٢٥٠ .

(٣) عالم من علماء الحنفية المشهود لهم بالبراعة و التفوق فى العلوم النقلية و العقلية ، و صاحب التأليف النافعة منها : حاشية على مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول لملاخرو الذى طبع بمطبعة بولاق و ذكر فيه اسم صاحب الحاشية بأنه سليمان الأزميزي ، و طبع مرة أخرى بالأستانة و كتب فيها اسم صاحب الحاشية بأنه محمد بن ولى بن رسول القشهرى ثم الأزميزي . قال المراغي : " والصحيح انها لسليمان المذكور " .

وقد اكتفى البغدادى فى هدية العارفين بذكر الاسم الأول فقط فقال هو : " سليمان بن عبد الله الكردي الأصل ثم الأزميزي ... " توفى سنة ١١٠٢ . انظر : الفتح المبين ٣ / ١١٢ ، و هدية العارفين ١ / ٤٠٣ .

قسمان من أقسام المأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت " (١).
ويظهر هذا الأمر بيننا من خلال أقسام القضاء و تطبيقاته عند
الحنفية (٢).

٢ () وعند الشافعية - ومن من معهم - يختص القضاء - كالأداء -
بالعبادة المؤقتة فقط فما لم يقصد فيه الوقت شرعا لا يوصف بالقضاء (٣).
قال الإسكندر : " ... فان لم يكن لها [العبادة] وقت معين فلا توصف
بالأداء ولا بالقضاء سواء كان لها سبب كالتهيئة وجود التلاوة
وانكار المنكر " (٤).

وقال أبو يحيى زكريا الأنصاري : " ... وقت العبادات المؤداة زمن
مقدر لها شرعا موسعا كان كزمن الطلوات المكتوبة ومنهها
أو مضيقا كزمن صوم رمضان أو الأيام البيض فما لم يقدر له
زمن شرعا كنذر و نفل مطلقين وغيرهما وإن كان فوريا
كالإيمان لا يسمى فعليه أداء ولا قضاء اصطلاحا ، وإن كان الزمن
ضروريا لفعليه " (٥).

(١) حاشية الأزميري ١ / ٢٥٠.

(٢) انظر : ص ٣٨٩ فيما بعدها من هذه الرسالة .

(٣) انظر : البحر المحيط ج ١ ورقة ٩٩ ؛ شرح الجلال المحلي على

جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

(٤) نهاية الؤل ١ / ٦٢ .

(٥) غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٦ .

الفصل الثالث

هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بأمر آخر ؟

إذا ورد أمر بفعل شيء في وقت معين ففات الوقت ، ولم يؤت بالفعل هل ذلك الدليل يقتضى الإتيان بالمأمور به في غير وقته ؟ اختلف العلماء في ذلك ، ولكل فريق أدلتهم ، ولكن قبل الخوض في بيان هذا الخلاف لابد من تحرير محل النزاع ، فنقول :

محل الخلاف : اتفق العلماء على أن القضاء بمثل لا يدرك العقل مماثلته للفائت يجب بنص جديد ، كالفدية للصوم في حق الشيخ الفانسي .

والخلاف وقع بينهم في القضاء بمثل معقول وهو : ما يدرك العقل مماثلته لما فات ، كالصلاة للصلاة ، والصوم للصوم ، هل يلزم بالنص الموجب للأداء ، أم بأمر جديد ومبتدأ ؟

ففي كشف الأثرار : " والخلاف في القضاء بمثل معقول ، فأما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بنص جديد بالاتفاق " (١) .
وقال التفتازاني : " لا خلاف في أن القضاء بمثل غير معقول يكسبون بسبب جديد (٢) ، واختلفوا في القضاء بمثل معقول ... " (٣) .

(١) لعبد العزيز البخاري ١ / ١٣٩ .

(٢) السبب الجديد هو الدليل ويعبر الشافعية بـ تجلاؤ الأمر الجديد والمقصود كما قلنا واحد وهو الدليل الذي يشمل الكتاب والسنة والإجماع . الوسيط في أصول فقه الحنفية ، ص ١٦٤ .

(٣) شرح التلويح ١ / ١٦٢ .

و للعلماء في هذه المألة قولان ، ~~وهو~~ :

القول الأول : لا يجب القضاء بالأمر الأول ، بل لابد من دليل آخر
و أمر جديد متأنف ، و هو منذهب عامة الشافعية كإمام الحرمين
أبي المعالي و أبي إسحاق الشيرازي ، و أبي حامد الغزالي ، و فخر الدين
الرازي و سيف الدين الأمدى ، و أبي يحيى الأنصاري ، و ظاهر كلام الإسكوي .
و هو رأى أبي الحين البصري ، و عبد الجبار المعتزلي^(١) ، و ابن الحاجب
المالكي ، و ابن حزم الظاهري . و به قال بعض الحنفية كأبي اليسر
و أبي بكر السمرقندي صاحب الميزان ، و أبي بكر الرازي الجصاص ، كما
نحا إليه ابن عقيل و أبو الخطاب من الحنابلة . و اختاره الشوكاني
و نسب هذا القول لأكثر المالكية . وكذلك نسبته التلمساني^(٢)

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي . كان
ينتحل مذهب الشافعي في الفروع و مذهب المعتزلة في الأصول . و كان
شيخ المعتزلة في عصره و هم يلقبونه بقاضي القضاة و لا يطلقون
هذا اللقب على غيره و لى القضاء بالرى ، له تصانيف كثيرة منها :
" المغنى " في أبواب التوحيد و العدل و " تنزيه القرآن عن المطاعن "
و " الأمالي " توفي سنة ٤١٥ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١١ / ١١٣ ، الأعلام ٤ / ٤٧ .
(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد أو أحمد العلوي الشافعي الحنفي
المعروف بالشافعي التلمساني الفقيه المالكي الأصولي ، الفهامة
المحقق ، العمدة ، فارس المعقول و المنقول و أحد العلماء الراسخين
تفجرت ينابيع العلوم من مداركه . كان محيطاً بعلوم و فنون كثيرة ،
من مؤلفاته : مفتاح الأصول و شرح جمل الخونجي ، توفي سنة ٧٢١ هـ .
انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢٣٤ ، الفتح المبين ٢ / ١٨٢ .

و ابن السبكي لجمهور الأصوليين (١).

القول الثاني : هو أن القضاء يثبتهما ثبت به الأداء ولا يحتاج إلى أمر جديد و به قال عامة المحققين وأكثر المشايخ من الحنفية كأبى زيد الدبوسى ، وفخر الاسلام البزدوى ، وشمس الأئمة الرخسى ، وأبى البركات النفسي ، وصدر الشريعة البخارى ، وحسام الدين الأخيكتى ، وهو ظاهر كلام عبد العزيز البخارى وابن الهمام وملاخرو . وابن عبد الشكور فى هذا المقام .

و مذهب أكثر الحنابلة كأبى يعلى وابن قدامة والطوفى وعلاء الدين الكنانى وأبى الفتح (٢) الحلوانى كما أخذ به أصحاب الحديث

(١) انظر : البرهان للجوينى ٢٦٥/١ ، التبصرة ، ص ٦٤ ، والملح (مع نزهة المشتاق) ٨٣ - ٨٤ ، المنحول ، ص ١٢٠ ، المستصفى ١٠/٢ - ١١ ، والمحصل ج ١ ق ٢ ص ٤٢٠ ، الإحكام للآمدى ٤١/٢ ، منتهى السؤل ١٤/٢ ، غايصة الوصول شرح لب الأصول ، ص ٦٥ ، التمهيد للإسنوى ص ٦٨ ، المعتمد ١٤٤/١ ، المفتى لعبد الجبار ١٢١/١٢ ، مختصر المنتهى ٩٢/٢ ، الإحكام لابن حزم ٥٣/٣ ، كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٩/١ ، المنار (مع فتح الففار) ٤٢/١ ، أصول الرخسى ٤٥/١ ، ميزان الأصول ورقة ٤٣ ، الفصول فى الأصول ورقة ١١٠ ، المسودة ص ٢٢ ، التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ٣٣٠/١ ، ارشاد الفحول ص ١٠٦ ، فواتح الرحموت ٨٨/١ - ٨٩ ، مفتاح الوصول ص ٤٢ ، جمع الجوامع (بهامش حاشية البناني) ٣٨٢/١ .

(٢) هو محمد بن على بن محمد الحلوانى الحنبلي ، برع فى الفقه والأصول وكان ورعا زاهدا مشهورا بالدين المتين ، من مؤلفاته : " كتاب - المبتدى " فى الفقه و " مختصر العبادات " ، و مصنف فى أصول الفقه ، توفى سنة ٥٠٥ هـ

انظر : طبقات الحنابلة ٢٥٧/٢ ، ذيل طبقات الحنابلة ١٠٦/١ .

و أوماً اليه الإمام أحمد بن حنبل .
 قال أبو يعلى : " وقد أوماً اليه أحمد رحمه الله في رواية إسحاق بن
 هانئ^(١) في الرجل ينسى الصلاة في الحضر فيذكرها في السفر : يملئها
 أربعاً تلك وجبت عليه أربعاً . فأوجب القضاء بالأمر الأول الذي به
 وجبت عليه في الحضر ؛ لأنه قال : تلك وجبت عليه أربعاً ، معناه حين
 المخاطبة بها " (٢) .

(١) هو أبو يعقوبه إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ، خدام
 الإمام أحمد بن حنبل منذ صغره و روى عنه مسائل كثيرة ، و روى -
 عنه محمد بن أبي هارون المعروف بزريق الوراق و عبد الله بن محمد
 بن زياد النيسابوي وغيرهما ، مات سنة ٢٧٥ هـ .
 انظر : طبقات الحنابلة ١ / ١٠٨ ؛ المنهج الأحمد ١ / ١٧٤ ؛
 تاريخ بغداد ٦ / ٣٧٦ .

(٢) انظر : تقويم الأدلة ورقة ٤٢ ؛ كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار
 لعبد العزيز البخاري) ١ / ١٤٣ ؛ أصول السرخسي ١ / ٤٦ ؛ كشف
 الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٨ ، ٥٠ ؛ التنقيح والتوضيح
 (بهامش التلويح) ١ / ١٦٢ ؛ المنتخب للحامي و النامي ١ / ٨٢ ؛
 كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٤١ ؛ التحرير (مع تيسير
 التحرير) ٢ / ٢٠٠ فما بعدها ؛ مرآة الأصول (بهامش الأزميري)
 ١ / ٢٥٣ فما بعدها ؛ فواتح الرحموت ١ / ٨٨ فما بعدها ؛ العدة
 لأبي يعلى ١ / ٢٩٣ ؛ روضة الناظر ص ١٠٦ - ١٠٧ ؛ سواد الناظر
 قسم التحقيق (٢) ص ٣٦٠ فما بعدها ؛ المختصر في أصول الفقه
 لابن اللحام ، ص ١٠٢ .

ولقد عزا هذا القول ابن السبكي إلى بكر الرازي الجصاص من الحنفية
و أبي اسحاق الشيرازي من الشافعية ، ووافق الشارح المحلي فسي
نسبة هذا القول الى الرازي الجصاص و عبد الجبار المعتزلي (١).

و قال الدكتور محمد حسن هيتو في تحقيقه لكتاب التبصرة : " وإلى
هذا نمب جمهور الأحناف كالقاضي أبي زيد ... و أبي بكر الرازي ...

و اختاره القاضي عبد الجبار ، و أبو الحسين البصري من المعتزلة " (٢)

و الذى ظهر لى هو أن عزو هذا القول الى الرازي و عبد الجبار و أبي
الحسين البصري من المعتزلة كعزوه الى الشيرازي غير سديد ؛ لأن
أبا بكر الرازي الجصاص قد ورد عنه فى كتابه الفصول ما نصه :

" ... و متى فات الوقت قبل فعله لم يلزمه بالأمر الأول فعله بعد خروج
الوقت ؛ لأن الأمر يوجه فى الابتداء الى فعله فى الوقت ، و ما بعد
الوقت لم يتضمنه الأمر ؛ لأنه غير ما دخل تحت الأمر فلا يجوز إيجابه
إلا بدلالة أخرى غير الأمر الأول ، وكذلك حكم النهى اذا كان مؤقتا ... " (٣)
فهذا تصريح منه بأنه من القائلين بالقول الأول .

و أما عبد الجبار المعتزلي - فبعد ما أورد دليلا لكون الأمر المؤقت
لا يتناول الفعل بعد خروج الوقت - قال :

" ... و لهذه الجملة نقول : إن القضاء فرض بأن يحتاج الى دليل مستأنف " (٤)

(١) انظر : جمع الجوامع وشرح جلال الدين المحلي (مع حاشية البناني) ٣٨٢/١ .

(٢) ص ٦٤ .

(٣) الفصول فى الأصول ورقة ١١١ .

(٤) المغنى لعبد الجبار ١٢ / ١٢١ .

كما صرح أبو الحين - تحت باب : الأمر المؤقت هل يقتضى الفعل فيما بعد الوقت إذا عصى المكلف فى الوقت أم لا ؟ - بما نصه :

" اعلم أنه لا يقتضى الفعل فيما بعد الوقت ، أطاع المكلف فى الوقت أم عصى فيه . و يحتاج فعله فيما بعد الوقت إلى دلالة أخرى " . (١)

و أما الشيرازى فقد قال فى التبصرة : " إذا فات وقت العبادة سقطت ، و لا يجب قضاؤها الا بأمر ثان ، و من أصحابنا من قال : لا تسقط " (٢)

و قال فى اللمع : " ... فان فات الوقت الذى علق عليه فعل العبادة فلم يفعل ، فهل يجب القضاء ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال : يجب . و منهم من قال : لا يجب القضاء الا بأمر ثان ، وهو الأصح " (٣).

عمدة القول الأول :

استدل القائلون بأن القضاء لا يجب بأمر الأداء ، بل لابد من أمر جديد لوجوبه بما يلي :

- ١ - قول النبی علیه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٤)
- وجه الاستدلال هو : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقضاء الصلاة بعد فوت وقتها ، و لو كان وجوب القضاء بالأمر الأول لم يكن هناك حاجة الى ورود الأمر الثانى ، و لما ورد الثانى علمنا أن القضاء لا يجب بأمر

(١) المعتمد ١ / ١٤٤ .

(٢) ص ٦٤ .

(٣) المطبوع مع نزعة المشتاق ٨٣ - ٨٤ .

(٤) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

الأداء ، بل لابد فيه من الأمر الثاني . (١)

قال الآمدي : " الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) (٢) أمر بالقضاء ولو كان مأمورا به بالأمر الأول ، لكانت فائدة الخبر التأكيد ، ولو لم يكن مأمورا به ، لكانت فائدته التأسيس وهو أولى لتنظيم فائدته " . (٣)

رد هذا الاستدلال بأنه ذكر في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " فليصلها " فهو كناية عن الصلاة الفائتة فما يأتي به المكلف بعد الوقت هو المأمور به في الوقت ، فالحديث اذن ورد للأعلام ببقاء الواجب ، ولئلا يظن أحد بأن الصلاة الواجبة في الوقت بعينه تسقط بمضي الوقت ، وصرح أن القضاء في الصلاة - اذا فات وقتها - يجب على من هو مظنة للظن والاشكال أكثر من غيره وهم المعذورون . (٤)

٢ - الأمر . العقيد بالوقت لا يتناول الإتيان بالمأمور به بعد الوقت بحكم الصيغة ، فمن قال لغيره : " افعل هذا يوم الجمعة " لا يشمل قوله هذا ما عدا الجمعة بحكم الصيغة ، فإذا لم يتناول الأمر ، كان الفعل بعد الوقت محتاجا الى أمر جديد كما قبل الوقت . (٥)

(١) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ ص ٣٣٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٣) الأحكام للآمدي ٢ / ٤٢ .

(٤) انظر : الحدة لأبى يعلى ١ / ٢٩٢ - ٢٩٨ ؛ التمهيد لأبى الخطاب ١٥١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٥) انظر : المعتمد ١ / ١٤٤ ؛ البرهان للجويني ١ / ٢٦٦ ؛ التبصرة ٦٤ المحصول

للرازي ج ١ ق ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ؛ الأحكام للآمدي ٢ / ٤١ ؛ ارشاد الفحول ١٠٦ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن العبادة المأمور بها بأمر مقيد بسوقت تعتبر عبادة في وقتها ، و لا تجب عند فوات وقتها بذلك الأمر ؛ لأن الأمر المؤقت لم يتناولها بصيغته خارج الوقت ، فإذا لم يتناولها الأمر و لم نستطع أن نعتبر كون الشيء عبادة إلا بالنص - إذ مصرية ^{تكون} الشيء عبادة لا مجال فيها للرأى ؛ لأن العبادة فعل يأتي به المرء تعظيماً لله عز وجل بأمره - كان قضاؤها لا محالة محتاجاً الى أمر جديد .

مجمل القول في هذا الدليل هو أن صيغة الأمر المؤقت لاتتناول غير الوقت المعين - بدليل أن السيد يصح له أن يقول لعبده : " اجلس يوم الخميس و لا تجلس يوم الجمعة " فلو كان الأمر الأول يتناول جلوس يوم الجمعة لكان هذا الكلام تناقضاً ، اذ كيف يأمره بشئ وينهاه عنه - . و أن الفائنة عبادة وجبت بالأمر ، فلاتقضى إلا بالمثل وهو عبادة ولا يعرف كون المثل عبادة إلا بنص جديد (١).

و لقد صور أبو اليسر تقرير الاستدلال لهذا المنهج بطريق آخر إلا أن - الأزميزى قال : ان مآل المسلكين واحد . (٢)

و هذا الاستدلال كما نرى مكون من شقين ، فرد أبو الخطاب - و هو من

(١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١/ ١٣٩ ؛ أصول السرخسى ١/ ٤٥ ؛ مفتاح الوصول للتلمذاني ص ٤٢ .

(٢) ورد في كتاب حاشية الأزميزى : " قال أبو اليسر في تقرير استدلالهم إن إقامة الفعل في الوقت إنما عرفت قرينة بالنص على خلاف القياس فلا يمكننا إقامة مثله في وقت آخر مقامه بالقيام عند الفوات ؛ لأن ما ورد على خلاف القياس مقتصر على مورد ، وقد ورد النص مؤقتاً كما فى الجمعة و فى تكبيرات التشريق " ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥ .

القائلين بهذا المذهب - أحدهما بقوله : " الجواب : إن أردت لـم - يتناول بلفظه فصيح ، وهذا لا يمنع من إيجاب الفعل كالأمر المطلق لم يتناول بلفظه وقتا بعينه ، ويجب الفعل ، وإن أردت لم يتناول بلفظه ، ولا بمعناه لم نسلم ؛ لأن حكم الأمر الوجوب هو ثابت في ذمته لا يسقط إلا بفعل المأمور به ، فإن لم يفعله في الأول وجب أن يفعله في الثاني أو الثالث أو الرابع ، وفارق هذا قبل الوقت فإنه لم يجب عليه فعل المأمور به بحال ، وها هنا قد وجب في الوقت فمن ادعى إيقاطه بخروج الوقت فعليه الدليل " (١).

و ورد في حواد الناظر ما نصه " مقتضى الأمر المؤقت شيان :

أحدهما : الإتيان بالفعل المأمور به وهو الصوم .

والثاني : إيقاعه في الوقت المعين الذي هو يوم الخميس فاذا فات الوقت المعين بالتأخير ، وهو أحد الأمرين اللذين اقتضاهما الأمر بقى الآخر وهو وجوب الإتيان بالفعل والزمان إنما جاء ضرورة إيقاعه فيه ، حتى لو تصور إيقاعه لا في زمان ، لما وجب الاحقية الفعل مجردة ؛ لأنها الباقى في الذمة (٢)

وأما الشق الثاني فقال الدبوسي في رده : " ... والجواب عنه أن مثل الواجب لا يميز عبادة إلا بالنص ولا كلام فيه ، وإنما الكلام في عبادة ، شرعت عبادة لوقت ، علم أنها شرعت عبادة لذلك الوقت أو لسبب آخر

(١) التمهيد ج ١ ق ١ ٢٢٥ .

(٢) حواد الناظر شرح مختصر الروضة قسم التحقيق (٢) ص ٣٦١ .

و قد وجد السبباً يجب بتفويت الواجب مثله قياساً من غير نص ؟» (١).

٣ - تخصيص الفعل بالوقت كتخصيصه بالمكان ، فكما أن الفعل المعلق
بمكان إذا تعذر تحققه فيه لا يجب في مكان آخر بمقتضى الأمر الأول ،
فكذا المعلق بالزمان إذا فات وقته لا نقول بوجوبه إلا بالأمر المجدد .
بيان ذلك في المثال هو : أن الشرع لو خص العبادة بوقت معين فهذا
التخصيص كتخصيصها بمحل معين ، فلا فرق بين تعلق الصوم بشهر رمضان ،
و تعلق الحج بعرفات و تخصيص الزكاة بالماكين ، و الصلاة بالقبلة ،
و القتل بالكفار ، لأن كل هذا تقييد للمأمر به بصفة ، ففوات زمان
العبادة كفوات مكانها ، فلا يتناولها الأمر الأول ، بل لابد من أمر جديد (٢).

رده أبو الخطاب بعدم العلة الجامعة بين الزمان ، و المكان .

و أيضاً ، إن المكان إذا تعذر وجود الفعل فيه - كأن يصير بحراً أو لجة ،
و ما أشبه ذلك - جاز - أن يؤتى بالفعل في غيره و أما إذا أمكن فيه
الفعل فإنه لا يعدل الى غيره لعدم فوته بخلاف الزمان ، فإنه يفوت
فيجب قضاؤه في غيره . (٣)

لكن العيرازي رد القول بعدم فوت المكان فقال : (فان قيل المكان لا يفوت ،
فأمكن اتخاذ الفعل فيه ، فلا يجب في غيره و الزمان يفوت فوجب القضاء
في غيره ، قلنا : المكان أيضاً ربما تعذر إيقاع الفعل فيه ، كما

(١) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٢ .

(٢) انظر : التبصرة ص ٦٥ المستصفى ١١/٢ التمهيد لأبى الخطاب ج ١

ق ١ ، ص ٣٣٥ .

(٣) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

يتعذر بالزمان بأن يسبح ، أو يعلو الماء ، ثم إذا تعذر في المكان المعين ، لم يجب الفعل في غيره ، فكذلك إذا تعذر في الزمان (١) والذى يظهر أن جواب الشيرازي هذا لا يصلح للخروج عما رد به هذا الدليل ، إذ عند ما يتعذر الفعل في مكان بعينه عندئذ - كما صرح أبو الخطاب - لا مانع من جواز الفصل في غيره .

و رد أبو يعلى نهوض هذا الدليل لإثبات معنى الخصم بقوله : " الجواب : أن هناك فرقا بين تعلق الأمر بزمان ، وبين فعله بمكان معين ، ألا ترى أن حقوق الآدميين المتعلقة بزمان لا تقط بفوات الزمان ، ولو تعلقست بعين ففادت العين سقطت ، ألا ترى أن الرهن إذا تلف سقط حق المرتهن من الوثيقة ، وكذلك العبد الجاني ، إذا مات سقط الحق ، فكذلك ههنا (٢) .

٤ - تعلق الأمر بزمان معين ، كتعلقه بشرط معين - كاستقبال القبلة - أو صفة معينة و مع عدمها لا يجب الفعل فكذا إذا فوات الزمان . قال عبد الجبار : " ... وثبت أن ذلك (٣) لو جاز لجاز أن يقال : إنه وإن تناول الفعل المختص بشرائط فإنه يدل على وجوب ما ليس له تلك الشرائط ، لأن الوقت صار كالشرط في هذا الباب " (٤) .

(١) التبصرة ص ٦٥ .

(٢) العدة ٢٩٨ / ١ قوله : " فكذلك ههنا " أى كما أن هناك فرقا بين تعلق الأمر بزمان معين و تعلقه بمكان معين في حقوق الآدميين فكذلك ثم فرق بين الاثنين في حقوق الله من العبادات ، فأبو يعلى يدفع بهذا ما ذكره - في كتابه العدة - من الدليل للخصم .

انظر : العدة ٢٩٨ / ١ .

(٣) أى كون القضاء لو ثبت بنفس الأمر بالأداء .

(٤) انظر : التبصرة ص ٦٤ ، الأحكام للآمدى ٤٢/٢ ، التمهيد لأبى الخطاب

ج ١ ق ١ / ٣٣٦ ، والمفنى لعبد الجبار ١٢ / ١٢١ .

و الجواب هو : أن المتدل لم يبين العلة الجامعة بين الزمان ، والشرط
والصفة ، ما هي ؟

نعم : إن الأمر المعلق بالشرط والصفة عند عدهما - الشرط
والصفة - لا يجب الفعل ، و لكن نظيره في مسألتنا أن لا يوجد
الوقت أصلا ، فأما إذا وجد الوقت ، فقد ثبت الوجوب في العهدة فإن
آخره عن الوقت المحدد ، أثم و كلف بالإتيان به مرة أخرى كما
في المعلق بالشرط والصفة ، فإن من قال لغيره : اضرب زيدا الأشقر ،
و أعط من دخل الدار درهما ، فإن لم يجد المأمور أشقر ، أو دخولا
لم يجب عليه شيء ، فأما إن وجد الأشقر أو وجد أحدا يدخل
الدار ، و لم يعطه ، وجب عليه عندئذ الضرب والعطاء بعد ذلك
بموجب ذلك الأمر المعلق بالصفة والشرط (١).

٥ - الأمر المؤقت منصب على الفعل في الوقت ، فإذا فات الوقت
و أتى بالفعل في الوقت الثاني فهو غير المأتي به في الوقت الأول ، -
فما دام هو غيره فلا يتناول الأمر الأول فنحتاج لوجوبه إلى أمر
جديد كما يحتاج إليه في الأول . (٢)

أجاب أبو يعلى ، و أبو الخطاب على هذا الدليل بعدم قبول أن المفعول
في الوقت الثاني غير المفعول في الوقت الأول ، بل هو الفعل المأمور به
أولا لم يأت به المأمور ، ثم أتى به .

(١) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٦ - ٣٣٢ .

(٢) انظر : الفصول للجصاص ، ورقة ١١١ ، التمهيد لأبى الخطاب

نعم : لو أتى بالمأمور به فى وقته الأول ثم أتى به فى الثانى
كان الثانى غير الإتيان الأول ، فلأما اذا لم يؤت به فى الوقت الأول أصلا ،
ثم أتى به فى الوقت الثانى ، لم يصح أن يقال : إنه غير الأول (١) .

٦ - إذا ورد الأمر بالفعل مقيدا بزمن معين ، علمنا كون الإتيان بهذا
الفعل فى وقته المعين مصلحة ؛ لورود الأمر به مقيدا بالوقت ، ولا يمتنع
أن يكون الإتيان بالفعل مصلحة فى وقته الأول دون غيره ؛ لأن المصالح
تتفاوت بحسب الأزمنة و الأوقات ؛ ولهذا أوجب الشارع الصلاة ، و الصوم
و الحج فى أوقات مخصوصة . فما دام لا يعلم كون الإتيان بالفعل فى
الوقت الثانى مصلحة ، و جاز أن يكون مفسدة - لما ذكرنا - فلا بد فى
وجوبه من الأمر الجديد (٢) .

و لقد ذكر الآمدى هذا الدليل فى كتابه الأحكام بشكل واضح ، فأثبت كون
الحكمة فى الفعل المؤقت لا تحصل فى وقته الثانى ، حيث قال : " الثانى :
أنه اذا علق الفعل بوقت معين ، فلا بد و أن يكون ذلك لحكمة ترجع
الى المكلف ، إذ هو الأصل فى شرع الأحكام و سوا* ظهرت الحكمة أم لم تظهر
و تلك الحكمة إما أن تكون حاصلة من الفعل فى غير ذلك الوقت ، أو غير
حاصلة و ليست حاصلة لثلاثة أوجه :

الأول : أنه يحتمل أن يكون و يحتمل أن لا يكون ، والأصل العدم .

الثانى : أنها لو كانت حاصلة ، فإما أن تكون مثالا لها فى الوقت الأول ،
أو أزيد ، لا جائز أن تكون أزيد ، وإلا كان الحث على إيجاد الفعل

(١) انظر : العدة ٢٩٩/١ ، التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ، ق ٣٣٢/١ .

(٢) انظر : المعتمد ١٤٥/١ التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ٣٣٢/١ .

بعد فوات وقته أولى من فعله في الوقت ، و هو محال ، وإن كانت
مثلا ، فهو ممتنع ، و إلا لما كان تخصيص أحد الوقتين بالذكر أولى
من الآخر .

الثالث : أن الفعل في الوقت موصوف بكونه أداء ، و قد قال عليه
السلام : (لن يتقرب المتقربون الى بمثل أداء ما افترضت عليهم) (١) .
و اذا لم تكن حاملة في الوقت الثاني حسب حصولها في الوقت الأول ، -
فلا يلزم من اقضاء الأمر للفعل في الوقت الأول أن يكون مقتضيا
له فيما بعده ، و صار هذا كما لو أمر الطبيب بشرب الدواء في وقت ،
فإنه لا يكون متنا و لا لغير ذلك الوقت . (٢)

أجاب أبو يعلى عن هذا الدليل فقال : " إن هذا يصح أن لو كان الأمر
متعلقا بما فيه مصلحة ، فتكون لا نعلم وجوبها في الوقت الثاني .
فأما على قولنا فالأمر غير موقوف على المصالح ، و قد يتضمن المصلحة ،
و المفيدة . " (٣)

و أضاف أبو الخطاب الى هذا جوابا آخر و هو : " أنا نعلم كونه مصلحة
في الوقت ، و نعلم أنه فيما بعده مصلحة ان كان تركه في الوقت لعذر ،
و إن كان لغير عذر فهو مصلحة لاسقاط الوجوب في الوقت ، و ان تضمن
معصية لتفويت الوقت المخصص بلفظ الأمر ، و هذا كما يؤمر بقضاء -

(١) رواه احمد في المسند (٢٥٦/٦) عن عائشة بلفظ " ... ما تقرب الى
عبدى بمثل أداء الفرائض " .

(٢) الإحكام للآمدي ٢/ ٤١ - ٤٢ .

(٣) العدة ١/ ٢٩٩ .

دينه عند محله ، فلو أخره عصى و لكان يجب قضاؤه فيما بعد
لابراء ذمته .» (١)

٧ - ان النهى المؤقت اذا ترك العمل به فى وقت معين يسقط ، و لا يجب
قضاؤه فى وقت آخر فكذا الأمر المؤقت . (٢)
و قد رده أبو الخطاب من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول

_____ : كون المقيس عليه - و هو النهى المؤقت - يسقط بغوات
الوقت غير مسلم إذ إننا اذا نهينا عن فعل شئ فى وقت معين لقبحه ،
ليس لنا أن نأتى بالمنهى عنه فى وقت آخر لقبحه .

الوجه الثانى

_____ : لو سلمنا ذلك فلم كان الأمر كما تقولون ، و ما
الجامع بينهما ؟

الوجه الثالث

_____ : ان الأمر يثبت فى ذمة الانسان فعلا ، فلا يسقط إلا
بالتأدية وإن فات الوقت ، بخلاف النهى فانه لا يثبت فى ذمته
شيئا ، فلذا يسقط بقوات الوقت . (٣)

٨ - لو كان وجوب القضاء بأمر الأداء لاقتضاه الأمر بالأداء ، ولو اقتضاه
لكان أداء لا قضاء ، فكيف تسمونه بالقضاء ؟ فاطلاق القضاء يدل

(١) التمهيد ج ١ ق ١ / ١ - ٢٢٢ - ٢٢٨ .

(٢) راجع : التبصرة للشيرازى ص ٦٥ ، الفصول للجصاص ورقة ١١١ ؛

التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ١ - ٢٢٨ .

(٣) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ١ - ٢٢٨ .

على أنه فرض آخر بدلا عن الأداء ، - والدليل على ذلك نية القضاء -

و البديل يحتاج الى دليل جديد . (١)

أجيب : لو كان بأمر آخر - كما تدعون - لكان فرضا مبتدأ ، لا تعلق له بالأمر الأول .

و أيضا : ان التفسير في النية من الأداء الى القضاء لا يدل على أن الثاني هو فرض آخر غير الأول ، إذ تغيير النية لا يخرج الفرض من أن يكون واحدا بدليل الظهر والجمعة .

فالإتيان بالفعل في وقته المعين يسمى أداء ، و اذا أتى به بعد الوقت يسمى قضاء ، و الفرض في الوقتين واحد . (٢)

٩ - و أيضا : لو كان الأمر بالأداء مقتضيا للقضاء كذلك ، لكانا سواء ، و لم يكن ثم اثم على من أخر الفعل و لم يأت به في وقت الأداء . (٣)

١٠ - و أيضا : لو كان وجوب القضاء بأمر الأداء ، لكان هذا الأمر مقتضيا - أي لكان الأمر الأول مقتضيا للقضاء - و اللزم باطل فالملزوم مثله .

وجه الملازمة واضحة ، اذ الوجوب أخص من الاقتضاء ، لأنه عبارة عن الاقتضاء مع المنع من النقيض ، و ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم ، كثبوت الانسان ، فانه يستلزم ثبوت الحيوان .

(١) انظر : مختصر المنتهى و شرح العبد ٩٢ / ٢ .

(٢) انظر : العدة لأبي يعلى ٢٩٨ / ١ ، التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٢ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٩٢ / ٢ .

و دليل بطلان اللازم هو أننا قاطعون بأن قول القائل : " صم يوم الخميس " لا يقتضى صوم يوم الجمعة بوجه من وجوه الاقتضاء ، ولا يشملُه أصلاً . (١)
و لقد أورد العضد اعتراضاً على هذا الدليل - و على اللذين قبله - بلسان الغير ، وسكت عنه ، فقال : " و للخصم أن يقول إنى أدعى أنه أمر بالصلاة و بايقاعها فى يوم الخميس ، فلما فات ايقاعها فيه الذى به كمال المأمور به بقى الوجوب مع نقص فيه ، فلا يلزم اقتضاء خصوص الجمعة ، و لا كونها أداءً و لا كونها سواءً " (٢)

الا أن التفتازانى دفع الإيراد الموجه إلى هذا الدليل فقط بقوله :
(... مدفوع لأننا لاندعى اقتضاء خصوص يوم الجمعة بل القطع بأننا لاتعرض لغير يوم الخميس و لا دلالة (٣)) .

هذا ، و ما ذكره العضد من الإيراد هو : ما أجاب به ابن الهمام على هذه الأدلة التى تمكك بها القائلون بكون الأمر بالأداء ليس أمراً - بالقضاء إلا أن جواب ابن الهمام يرفض ما دفع به التفتازانى الاعتراض الذى وجهه العضد الى هذا الدليل بلسان الخصم . (٤)

(١) انظر : مختصر المنتهى و شرح العضد و حاشية التفتازانى ٩٢/٢ .

(٢) شرح العضد على مختصر المنتهى ٩٢/٢ .

(٣) حاشية التفتازانى على شرح العضد ٩٢/٢ .

(٤) جاء فى التحرير و شرحه التقرير : " ... للأكثر القطع بعدم اقتضاء (صم يوم الخميس) (صم الجمعة) وإلا لو اقتضاء كانا أى صوم يوم الخميس و صوم يوم الجمعة سواءً فى كونهما أداءً بمنزلة صم إما يوم الجمعة و إما يوم الخميس فلا يعصى بالتأخير .

والجواب : مقتضاء أمران : التزام الصوم ، وكونه أى الصوم فيه أى =

١١ - ان العبادات المأمور بها تنقسم الى قسمين :

أ - التي يجب قضاؤها كالصوم ، و الصلاة .

ب - ما لا يجب قضاؤها كالجمعة

فلو قلنا : إن الأمر بالأداء مقتضى للقضاء لكان القول في القسم الثاني

على خلاف الدليل ، و تخلف المدلول مع وجود الدليل ، خلاف الأصل (١)

و ممتنع . قال الامام الرازي : " الثاني : ان أوامر الشرع تارة لم تستعقب

وجوب القضاء - كما في صلاة الجمعة - و تارة استعقبته ، ووجود

الدليل - مع عدم المدلول - خلاف الأصل : فوجب أن يقال : إن إيجاب

الشيء لا اشعار له بوجوب القضاء ، و عدم وجوبه .

فان قلت : إنك لما جعلته غير موجب للقضاء - فحيث وجب القضاء - لزمك

خلاف الظاهر ! ! .

قلت : عدم إيجاب القضاء غير ، و إيجاب عدم القضاء غير ، و مخالفة

الظاهر إنما تلزم من الثاني ، و أنا لا أقول به .

أما على التقدير الأول - فغايتة : أنه دل دليل منفصل على أمر

لم يتعرض له الظاهر بنفى ، و لإثبات ، و ذلك لا يقتضى خلاف الظاهر " (٢)

= في يوم الخميس فاذا عجز عن الثاني ، و هو : كونه فيه الذي به

كمال المأمور به لفواته بقي اقتضاؤه الصوم لا في خصوص الجمعة

و لا غيرها ، و إنما يلزم ما ذكر من المساواة لو اقتضاه ، أي الصوم

يوم الخميس الصوم في معين غيره كيوم الجمعة و ليس كذلك (٣) ١٢٥/٢

فقوله : " بقي اقتضاؤه الصوم لا في خصوص الجمعة و لا غيرها "

رد لما قطع به التفتازاني .

(١) راجع : الإحكام للآمدي ٤٢/٢ .

(٢) المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢١ - ٤٢٢ .

و يمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأننا نقول : في وجوب القضاء في الأمر المؤقت أن يكون للفائت مثلاً مشروعاً من جنسه فعندئذ يكلف بصرف ماله الى ما عليه كالصلاة الفائتة فإنها لما كان لها مثلاً مشروعاً من جنسها ،

و هو النفل قلنا بوجوب القضاء فيها عند انقضاء الوقت ، و أما ما لا يجب قضاؤها كالجمعة و غيرها فلأجل أن مثلها غير مشروع من جنسها ، فالأمر بالأداء أمر بالقضاء ، فما كان له مثل من جنسه يجب قضاؤه وإلا فلا .

١٢ - أكد القائلون من الحنفية - بأن القضاء لا يجب بالدليل السابق - منهم بما اذا نذر أحد أن يعتكف شهر رمضان كأن يقول : لله على أن - أعتكف شهر رمضان ، أو أعتكف هذا الشهر ، مثبثاً الى رمضان ، فصام و لم يعتكف . (١)

(١) ورد في المبسوط : " ... فأما إذا قال لله على اعتكاف شهر رمضان فمضى و لم يعتكف ، فإن كان لم يصم في الشهر لمرض أو سفر قضى اعتكافه بقضاء صوم الشهر ، وإن كان صام الشهر فعليه اعتكاف شهر بصوم . و عند زفر و الحسن بن زياد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه و هو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . ووجهه أن اعتكافه تعلق بصوم رمضان فإذا صام رمضان و لم يعتكف بقي الاعتكاف بغير صوم ، و الاعتكاف الواجب لا يكون الا بصوم .

وجه ظاهر الرواية : أن نذره قد صح ، و تعلق بالزمان الذي عينه فإذا لم يعتكف فيه انقطع هذا التعيين ، و صار ديناً في الذمة فكأنه قال : لله على اعتكاف شهر ، و التزام الاعتكاف يكون التزاماً لشرطه ، و هو الصوم ، و لهذا قلنا : لو اعتكف في رمضان القابل قضاء عملاً

و ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : لو كان القضاء يجب بالسبب الأول ، لكان ينبغى أن يبطل

النذر فى هذه الصورة - إذا صام و لم يعتكف كما قال أبو يوسف - فلما لم يبطل النذر عرفنا أنه وجب بسبب آخر غير الأول .

بيان ذلك هو : أن الصوم شرط للاعتكاف ، فحينما نذر اعتكاف رمضان ، ثم صام و لم يعتكف ، لم يكن للنص الدال على وجوب المنذور أثر فى إيجاب الصوم للاعتكاف ؛ لكون الصوم فى نذره كان مقيدا بشهر رمضان فإذا لم يكن للسبب السابق أى تأثير على وجوب الصوم ، فلا اعتكاف إذ الصوم شرطه . و ليس لنا أن نوجب الشرط - الصوم - لعدم الموجب ، فيبطل النذر . فلما لم يبطل لا جرم نجزم كونه وجب بسبب آخر .

الوجه الثانى : لو كان القضاء يجب بما وجب به الأداء ، لما وجب

زائدا على ما أوجبه نص الأداء ؛ - لأن الحكم لايزيد على قدر العلة - لكنه وجب زائدا على ما أوجبه النص الأول ؛ - إذ كلفناه بوجوب صوم مقصود غير رمضان - و اللازم باطل فالملزوم مثله ، فعلم أن وجوبه بسبب جديد غير الأول .

الوجه الثالث

: إذا قضى الاعتكاف فى رمضان ثان لا يجزيه عن المنذور ، فلو كان وجوب القضاء بما وجب به الأداء لجاز اعتكافه فى رمضان الثانى ؛

= التزمه لاجوز ، و عليه كفارة اليمين إن كان أراد يمينا

لوجود شرط حنثه . " ٣ / ١٢١ .

لأنه مثل الأول في كونه محلاً لمحة أداء الاعتكاف ، و كون الصوم مشروعاً فيه مستحقاً عليه - فلما لم يجز علمنا أن القضاء بسبب جديد - مقتضى للصوم المقصود - دون السبب الموجب للأداء . (١)

و قد رد السرخسي ، وملاخرو وغيرهما التمسك بهذه الوجوه بأن عدم البطلان ليس مبنياً على كونه واجب بسبب جديد ، بل لأن النادر قد أوجب بالاعتكاف صوماً خاصاً على نفسه ؛ - لأن الصوم شرط للاعتكاف فالنذر به يقتضى الصوم - إلا أن صوم رمضان لشرف وقته كان مانعاً من ظهور عمل النذر في إيجاب الاعتكاف بصوم خاص ، ولما زال المانع - شرف الوقت - بمضى رمضان ظهر العمل وهو وجوب الاعتكاف بصوم كامل بالسبب الأول .

كما أن الزيادة - حسب الدعوى - ليست بناءً على كونها بسبب جديد ، بل لأن السبب الأول هو الذى قرر الصوم الكامل ، إلا أن شرف الوقت منع من ظهوره ، وعند ما زال الشرف عاد الصوم المقصود .

وأما عدم الجواز في رمضان آخر فهو لما وقع من الانقطاع بينه ، وبين الاعتكاف بصوم رمضان الأول ، حتى لو لم يمس ولم يعتكف ، ثم اعتكف في قضاء رمضان جاز عن المنذور و برئت ذمته . (٢)

قال السرخسي في هذا المقام : " ... ولكننا نقول : أصل النذر أوجب عليه الاعتكاف ولوجوب الاعتكاف أثر في وجوب الصوم باعتبار أنه شرط فيه ، و شرط الشيء تابع له ، فموجب الأصل يكون موجبا لتبعه إلا أنه

(١) انظر : حاشية الأزميزى ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) انظر : مرآة الأصول و حاشية الأزميزى ١ / ٢٥٩ .

امتنع وجوب الصوم به لعارض على شرف الزوال وهو اتصاله بوقت لايجوز أن يجب الصوم فيه بإيجاب من العبد ، فبمضى الوقت قبل أن يعتكف زال هذا الاتصال ، وتحقق وجوب الصوم ، لوجوب الاعتكاف فى ذمته ، ثم الصوم الواجب فى الذمة ، لا يتأدى بصوم رمضان ، وإنما لم يجب عليه الصوم^(١) لاتصال حكم الأداء بصوم رمضان ، وقد انقطع ذلك حين صام فى رمضان الأول ولم يعتكف ، حتى إنه لو لم يصم ، ولم يعتكف ثم اعتكف فى قضاء الصوم خرج عن عهدة المنذور ، لبقاء الاتصال حين لم يصم فى رمضان وإن تحقق مضى الوقت ، وبهذا يتبين فاد ما ذهبوا اليه لأن وجوب القضاء لو كان بدليل آخر كان سبباً آخر ، والنذر بالاعتكاف ما كان متصلاً به ،^(٢) فلا يتأدى باعتباره كما لا يتأدى فى رمضان الثانى وإن صامه ، يقرره أن امتناع وجوب الصوم عليه بالنذر لمضى شرف الوقت المضاف اليه النذر ، وقد بينا أن شرف الوقت يفوت بمضيه على وجه لا يمكن تداركه ، فبفواته ينعدم ما كان متعلقاً به وهو امتناع وجوب الصوم بالنذر بالاعتكاف ، حتى قال أبو يوسف رحمه الله فى رواية : يبطل نذره ، لأنه يبقى اعتكافاً بغير صوم وذلك لا يكون واجباً . و قلنا يجب الصوم لوجوب الاعتكاف ، لأن بانعدام التبع لا ينعدم الأصل ، وبوجوب الأصل يجب التبع عند زوال المانع^(٣) .

(١) أرى زيادة "أولاً" والله أعلم .

(٢) بالهامش : أى بالصوم بالقضاء .

(٣) أصول السرخسى ١ / ٤٧ - ٤٨ .

عمدة القول الثانى :

تمك أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - ألحقوا ما لا نص فيه بالنصوص عليه ، لتعقل المعنى .
بيان ذلك هو : أن الشرع أوجب القضاء فى الصوم والصلاة قال
الله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من
أيام آخر " (١) أى فأفطر فعدة من أيام آخر ، وقال النبى عليه
السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٢)
ووجوب القضاء فيهما - الصوم ، والصلاة - بالنص معقول المعنى ؛ لأن
الأداء كان مستحقا بالأمر فى الوقت ، وقد علم من قواعد الشرع
بالاستقراء أن الحق الثابت فى الزمة لا يقطر الا بأدائه ، أو بالانقطاع ،
أو بالعجز ، ولم يوجد ههنا شئ من الثلاثة ، فيبقى كما كان فى
ذمته - أما عدم وجود الأداء فظاهر وإلا لم يرد النان ، وأما عدم
إسقاط صاحب الحق حقه فكذلك ؛ لأنه لم يوجد صريحا ولا دلالة ،
لأن خروج الوقت لا يصلح أن يكون مقطا ، إذ بخروجه يتقرر ترك
امتنال الأمور به ، وذلك لا يصلح لأن يكون مقطا بل هو يثبت ما على
المكلف من العهدة ، نعم إذا انضم الى الخروج العجز عن الإتيان
بالمأمور به فى وقت آخر يكون مقطا للمستحق ، ولم يوجد
العجز هنا إلا فى حق ادراك عرف الوقت ، فيأثم لعدم استدراكه
إن تعمد التفويت ، وإلا يحرم من الثواب ، فأما أصل العبادة

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

فيبقى مضمونا بالمثل على ذمته لبقاء القدرة على الإتيان بهـا
 - ولما كان لدى المكلف القدرة على الإتيان بمثل ما فاتته - وهو
 النفل الذي شرع للمكلف من جنس الفائتة - أمر بصرف ماله -
 النفل - إلى ما عليه من القضاء .

وإذا كان ذلك كذلك (أى إذا عقل المعنى الذى ذكرناه فى المنصوص عليه
 من الصوم ، و الصلاة) يلحق به غير المنصوص من الواجبات بالنذر
 المؤقت من الصوم ، و الصلاة و الاعتكاف . (١)

الاعتراض

قد يقال : بناء على ما ذكرتموه - من أن المكلف إذا كان
 قادرا على الإتيان بمثل ما فاتته يؤمر بقضائه بصرف ما له الى ما
 عليه ، و إلا سقط القضاء - ينبغى أن لا يلزم المكلف قضاء صلاة المغرب ،
 لأن النفل غير مشروع على هيئة المغرب ، و ينبغى عدم الجهر للامام
 إذا قضى صلاة الليل بالنهار ، لأن الجهر بالقراءة فى نافلة النهار
 غير مشروع .

والجواب

هو : أن الشرط لصحة القضاء أن يكون النفل مشروعا من
 غير نظر الى الكمية و الكيفية ؛ و لذلك أوجبنا قضاء الظهر مع أن
 السلام على رأس الركعتين فى قضاء الظهر لا يجوز ، و يجوز فى النفل (٢)

الاعتراض

كما اعترض على هذا الدليل بأنه لا يثبت كون القضاء يجب بما وجب به

(١) أنظر : أصول الرخي ٤٦/١ ؛ كشف الأثرار لعبد العزيز البخارى ١٤٠/١ - ١٤١ .

(٢) أنظر : كشف الأثرار لعبد العزيز البخارى ١٤٢/١ - ١٤٣ .

الأداء ، بل ينفي هذا المذهب ؛ لأن القضاء في الصوم ، و الصلاة ثبت
 بنص الكتاب و السنة و أما في غيرهما من الواجبات فبالقياس ، و بهذا
 صار القضاء بدليل جديد و متأنف .

أجاب صدر الشريعة بأن : " ما ذكرنا من النص لإعلام أن ما وجب
 بالسبب السابق غير ساقط بخروج الوقت و أن شرف الوقت ساقط ،
 لا للإيجاب ابتداءً . . . و أيضا لا يرد قضاء الاعتكاف و المنذورات قياسا ؛
 لأن القياس مظهر لا مثبت " .

و أوضح هذا الجواب العلامة التفتازاني بقوله : " لا ندلم أن النص
 لإيجاب القضاء بل للإعلام ببقاء الواجب و سقوط شرف الوقت
 لا إلى مثل و ضمان فيما إذا كان إخراج الواجب عن الوقت بعذر .
 و القياس مظهر لا مثبت ، فيكون بقاء وجوب المنذور ، و الاعتكاف ثابتا
 بالنص الوارد في بقاء وجوب الصوم و الصلاة ، و يكون الوجوب في الكل
 بالسبب السابق . " (١)

٢ - إذا ثبت أداء الفعل في الوقت المعين - بالأمر أو النذر - ففي
 ذمة المكلف ، لا يسقط إلا بالأداء ، أو بالإسقاط ، أو بالعجز ، و بخروج
 الوقت لم يوجد شيء من ذلك ، فلا يسقط الوجوب بل يستمر الشيء أن
 يقضيه بحكم ذلك الموجب ، و ذلك بصرف ما شرع لديه من المثل
 إلى ذلك الفائت (٢) . و تقدم توضيح هذا الدليل ضمن الدليل الأول .

(١) التنقيح و التوضيح ١٦٢/١ ، شرح التلويح ١٦٣/١ .

(٢) انظر : حاشية الأزميري ٢٥٥/١ .

و في مختصر الروضة و شرحه للعقلائي : « لنا استحباب حال شغل
الذمة الثابت في الوقت ، و الذمة إذا اشتغلت بالواجب لم تبرا منه
إلا بامثال أو إبراء كما في حقوق الآدميين و خروج الوقت ليس واحدا
منهما » . (١)

و قال أبو يعلى : « الأصل ثبوته في ذمته ، فمن زعم إبطاله بخروج
الوقت فعليه الدليل » (٢).

الاعتساض قيل : إن الوجوب يثبت بشرط الوقت فإذا زال الوقت سقط
الوجوب لفوات شرطه .

أجاب أبو الخطاب - وهو معن لا يؤيد هذا المذهب - بأربعة أجوبة عبر
عن أحدها بصيغة التمرّض فقال :
" قيل : الوجوب من مقتضى الأمر ، و الوقت ظرف لإيقاع الفعل فيه ،
و بعدم الظرف لا يسقط الوجوب . "

و أما الجواب الثاني فهو : بقول الله عز وجل : " أقم الصلاة لدلوك
الشمس الى غسق الليل " (٣).

وجه الاستدلال هو : أن الآية قررت الوجوب عند دلوك الشمس ، و رخت في
تأخيرها الى غسق الليل ، فلم تكن الرخصة في التأخير سببا لأن يسقط
الوجوب الحاصل في الذمة في أول الوقت ، فكذا خروج الوقت مع المعصية
لا يصلح لأن يسقط الوجوب الحاصل في الوقت عن الذمة .

(١) سواد الناظر قسم التحقيق (٢) ص ٣٦١ .

(٢) العدة ١ / ٢٩٤ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٧٨ .

أما الجواب الثالث فهو بالمنع ، بيانه : أن قائلًا لو قال : " لله على أن أتصدق يوم الجمعة بعشرة دراهم " فلم يتصدق بالمبلغ المذكور يوم الجمعة ، لم يسقط عنه النذر ، فلو كان الوجوب الذي ثبت بشرط الوقت يسقط بفوات الوقت ، لسقط هذا النذر ، لأن شرطه - الذي هو التصديق يوم الجمعة - قد عدم .

أما الجواب الرابع فهو : أن خروج الوقت لو كان مطلقا للوجوب ، لكان للمكلف أن يسقطه عن نفسه بترك فعله - كالفعل فانه لما كان مطلقا للوجوب عن الذمة كان للمكلف السقوط به عن الذمة - واللازم منتصف فالملزوم مثله ، وجه انتفاء اللازم هو عدم جواز أن يقال للمكلف إنه يسقط الوجوب عن نفسه بالترك . (١)

٣ - إذا ورد الأمر بفعل العبادة في وقت معين ، ثم فات الوقت ، يجب أن يراعى امتثال الأمر في فعل العبادة ، لا في مراعاة الوقت ، لأن الوقت ليس مقصودا بالذات ، بل المقصود هو نفس العبادة ، والدليل على ذلك هو : أن العبادة هي الإتيان بفعل على خلاف هوى النفس تعظيما لله عز وجل وثناء عليه ، وهو لا يختلف باختلاف الأوقات ، فاذا كان ذلك كذلك يجب أن يراعى امتثال الأمر المقيّد بالوقت في فعل العبادة ، لا في مراعاة الوقت ، فنقول : بوجوب الفعل عليه ، وذلك عن طريق الإتيان بمثله خارج الوقت ، لتمكنه عليه ، وأما ما يعجز عن

(١) راجع : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

أدائه بالمثل - كالوقت - فيبقى بلا ضمان، وهذا ، كمن أتلف شيئاً
وعجز عن تسليم المثل صورة ، يسقط عنه المثل الصوري للعجز ،
ولا يسقط بعجزه عن المثل صورة ما هو المقصود الأصلي مما هو
ليس بعاجز عن الإتيان به من المثل معنى فتلزمه القيمة فأصل
العبادة هو المقصود الأصلي فلا يسقط بالعجز عن الإتيان بما هو
المقصود بالتبع أعنى الوقت (١).

٤ - لو كان وجوب القضاء يسقط بفوات الوقت لسقط الذنب والمأثم
كقسط الوجوب ، ولما لم يسقط الائم لا يسقط الوجوب . (٢)

٥ - أن النذر المؤقت إذا فات وقته لا يسقط بفواته ، فكذا ما وجب
عسراً . (٣)

والذى يظهر لى : أن هذا لا يملح لأن يكون دليلاً لاثبات المدعى ، إذ
للخصم أن يقول : إن حكم النذر المؤقت من آثار الخلاف ، وأنا
أقول بسقوطه بخروج الوقت ، كقسط الأمر المؤقت بمضى الوقت .
اللهم إلا أن نقول : إن أبي يعلى - الذى ذكر هذا الدليل - يريد بهذا
الزام من خالفه من المناابلة - فى أن الأمر المؤقت شرعاً يسقط
بفوات الوقت - أن كانوا يوافقونه فى أن النذر المؤقت إذا فات وقته
لا يسقط .

(١) العدة لأبى يعلى ٢٩٦/١ ، أصول السرخصى ٤٦ / ١ ، حاشية الأزميرى ٢٥٥/١ .
(٢) انظر : العدة لأبى يعلى ٢٩٤ / ١ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ٢٩٤/١ .

و هذا كذلك لا يخرج الدليل من الضعف ، اذ الدليل ينبغي أن يكون
مسلماً لدى كل من يخالف ما يستدل لأجله .

٦ - ان الأمر المؤقت يقتضى ايجاب القضاء تضمناً ، لأن المؤقت
يقتضى شيئين :

أ - الاتيان بالمأمور به .

ب - كون هذا الاتيان فى الوقت المعين .

فاذا فات أحد الأمرين اللذين اقتضاهما الأمر - وهو الاتيان بالفعل
فى الوقت - بقي الآخر ، وهو : وجوب الاتيان بالفعل ، فلا تبرأ ذمة
المكلف عن هذا الوجوب الا بقضاء المأمور به .

و ذلك لأن الوقت والزمان بالنسبة لايقاع الفعل ضرورى ، فلو كان وقوع
الفعل من غير الزمان ممكناً ، لما وجب الا الاتيان بالفعل مجرداً
عن الزمان ، لكونه - هو - الباقي فى الذمة . (١)

اعترض الشيرازى : " أن المأمور به هو الفعل فى وقت مخصوص ،
لا فعلاً على الإطلاق ، ألا ترى أن لفظه لايتناول ما بعد الوقت ، فمن
ادعى الوجوب فيه احتاج الى دليل " . (٢)

و الجواب هو أن الوقت ليس مقصوداً أصلياً فى الفعل بل هو تابع
للفعل فلا يفوت بمضيئه ، قال أبو يعلى : " ... الوقت ليس مقصوداً وإنما
المقصود نفس العبادة ، بدليل أنه لا فائدة فى اثبات وقت حال عن عبادة
و قد ثبتت العبادة فى ذمته من غير وقت ، وهو أنه يؤمر بعبادة -

(١) انظر : سواد الناظر قسم التحقيق ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) التبصرة ص ٦٦ .

مطلقة ، فلم يكن فواته موجبا لانسقاط .» (١)

و أما كون لفظ الأمر المؤقت لا يتناول ما بعد الوقت فقد سبق الجواب عليه ضمن أدلة القول الأول .

٢ - الوقت شرط من شروط العبادة ، و فوات الشرائط الأخرى كالطهارة والتوجه ، والستارة وغيرها من الشرائط لا توجب اسقاط العبادة عن الذمة ، فكذا فقد انه لا يوجب اسقاطها . (٢)

٨ - اذا أمر بفعل في وقت بحينه ، فانه يتضمن شيئين :

أ - الأمر بالاعتقاد ، أى اعتقاد وجوب الفعل

ب - الأمر بالفعل ، أى ايجابه

و قد ثبت أن بخروج الوقت لا يسقط الاعتقاد ، فكذلك لا يسقط وجوب الفعل (٣)

٩ - لو كان خروج الوقت مقطا للإيجاب لكان للمكلف أن يسقط ايجاب

الفعل عن نفسه بالتأخير الى آخر الوقت - كالفعل فانه لما كان -

مقطا للإيجاب ، كان للمكلف اسقاط الايجاب بايجاده - فلما لم يجز

للمكلف أن يسقط الايجاب بالتأخير ، علم أن الخروج غير مقط للإيجاب (٤)

١٠ - الفعل المأتى به بعد خروج الوقت يسمى قضاء ، فلو كان وجوب

القضاء بأمر جديد لما سمى به ، كالواجب بالأمر الأول ، فلمما

سمى قضاء علمنا أنه قضاء ما وجب عليه فى الوقت المعين بالأمر

(١) العدة ١ / ٢٩٥ .

(٢) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٥ .

(٣) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٦ .

(٤) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٦ .

الأول فتركه ، و قد أشار أبو يعلى الى ضعف هذا الدليل حيث عبر عنه بلفظ " قيل " (١) . و هو كذلك ؛ لذا قال الشيرازى فى الجواب عن هذا الدليل " ... انما سمى قضاء لما تركه ؛ لأنه قام مقام المتروك ، لأنه يجب بأمره . " (٢)

و قال امام الحرمين الجوينى : (و أما تسمية الاستدراك قضاء عند فرض أمر مجدد ، فمن جهة مضاهاة الواقع آخرا ، لما استدعى أولا . " (٣) و اختار الآمدى و ابن الحاجب المالكى ما أجاب به الشيرازى فذكرا : أن تسميته بالقضاء لأجل أنه يستدرك به ما فات من مصلحة فعل المأمور به أولا ، أو مصلحة وصفه ، بخلاف الأداء ؛ اذ الشرط فيه أن لا يكون استدراكا لمصلحة فائتة . (٤)

و هذا الجواب - كما نرى - مبني على اعتبار قيد الاستدراك فى تعريف القضاء ، و قد تركه معظم الحنفية .

١١- اذا ورد الأمر مقيدا بالوقت ، ثم خرج الأجل المضروب يضمن المأمور بالمثل ، و لا يحتاج الى دليل جديد ، كما فى حقوق العباد ، فانها اذا ضرب لها أجلا - كمن كان له دين مؤجلا الى شهر ، ثم انقضى الشهر ، و لم يؤد المدين دينه - لا يسقط الحق بانقضاء الأجل ،

(١) انظر : السدة ٢٩٦ / ١ .

(٢) التبصرة ص ٦٦ .

(٣) البرهان ٢٦٢ / ١ .

(٤) انظر : الاحكام للآمدى ٤٣/٢ مختصر المنتهى ٩٢ / ٢ .

فكذلك ههنا ؛ لأن كل واحد منهما حق واجب ، فلا يسقط بمضى الوقت (١) .
 قال الدبوسى : " ٠٠٠ و كذلك الله تعالى جعل لمن عليه حق العباد
 أن يخرج عنه بعين الواجب ، و بمثله حتى يجب على صاحب الحق
 أخذ المثل ، كما يجب أخذ العين نظرا لمن عليه الحق ليخرج عن
 عهدة الواجب فلما كان كذلك فى حقوق العباد ، فى حقوق الله أولى ،
 لأنه أكرم " . (٢)

أجاب الأمدى عن هذا الدليل " بمنع كون الوقت أجلا للفعل المأمور به ؛
 إذا أجل عبارة عن وقت مهلة و تأخير المطالبة بالواجب من أوله الى
 آخره ، كما فى الحول بالنسبة الى وجوب الزكاة ، ولذلك لا يأنسم
 باخراج وقت الأجل عن قضاء الدين ، و اخراج الحول عن أداء الزكاة
 فيه ، و لا كذلك الوقت المقدر للصلاة ، بل هو صفة الفعل الواجب ،
 و من وجب عليه فعل بصفة لا يكون مؤديا له دون تلك الصفة " (٣)
 وقد دفع هذا الجواب فى العدة حيث جاء فيه : " فان قيل : الأجل
 المضروب لتأخير المطالبة به ، والدين فى ذمته ، فاذا وجب الأداء
 فلم يفعل ، زال الوقت و صار كالعقد المطلق من غير أجل ، فلزمه
 قضاء ما فات أدائه فى وقته ، و ليس كذلك اذا أمر الله بأمر فى
 وقت محدد ؛ لأن الوجوب ما لزمه الا فى الوقت الذى تناوله الأمر .

(١) انظر : التدة لأبى يعلى ٢٩٥/١ ؛ كشف الأسرار للبهارى ١/ ١٣٩ .

(٢) انظر : تقويم الأدلة ورقة ٤٢ .

(٣) الأحكام ٤٣ / ٢ .

قيل : وكذلك المطالبة بالدين ما لزم الا عند انقضاء الشهر ،
ثم تأخيرها عن آخر الشهر لا يوجب اسقاطها ، كذلك تأخير العبادة
عن وقتها .

فان قيل : انما لم يسقط الحق ، لأن وقت المطالبة موسع .
قيل : وقت الأداء في ذمة من عليه الحق مضيق ، لأنه اذا لم يؤجل
الأجل وجب الأداء على الفور ، كما أن وجوب العبادة عليه على الفور
اذا وقتها ، ثم ثبت أن تأخر الأداء لا يسقط ، كذلك العبادة " (١) .
هذا ، ولقد رد ابن حزم الظاهري بكلام حاد - كعادته - التشبيه
بحقوق العباد ،

فقال رحمه الله : " ... و من عبه ذلك بنديون الآدميين لزمه أن يجيز
صيام رمضان في شعبان - قياسا على - تعجيل ديون الناس قبل حلول
أوقاتها ، و لزمه أن يجيز تقديم الملوات قبل أوقاتها قياسا على ذلك ...
قال على : و لا فرق بين من أجاز أداء الأمر بعد انقضاء وقته ،
و بين من أجاز قبل دخول وقته ...

قال على : و بطلان هذا القياس سهل ، فلو كان القياس حقا لكان في
هذا المكان باطلا بحتا ، - بحصول الله و قوته - ، فنقول و بالله
التوفيق : ان ديون الناس التي الى أجل ، لا يجوز لأحد أدائها قبل
حلول أوقاتها ، و لا تأخيرها عن حلول أوقاتها الا باذن الذين لهم
الديون و رضاهم ، و لا خلاف في ذلك جملة ، لكن تناقض من تناقض في

(١) العدة لأبى يعلى ١ / ٢٩٥ .

بعض ذلك . و لا خلاف فى أن من كان له على أحد ثلاثة ديون ، من ثلاث معاملات ، كلها الى آجال محدودة ، فأذن الذى له الدين فى تعجيل أحد تلك الديون بعينه قبل الأجل ، ورضى بذلك الغريم ، ثم أذن فى تأخير آخر من تلك الديون بعينه بعد حلول أجله ، فليس ذلك بموجب جواز تعجيل الدين الذى لم يأذن بتعجيله ، و لا بمجيز تأخيره عن أجله ، هذا ما لا خلاف بين اثنين فيه . فاذا لم يكن اذن الناس فيما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم أو تأجيلها ، موجبا أن يقاس ما سكتوا عنه من مائر ديونهم على ما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم ، فذلك أبعد من أن تقاس ديون الله تعالى التى لم يأذن فى تأجيلها ، و لا فى تعجيلها ، على ما أذن الناس فيه من تعجيل ديونهم و تأجيلها . قال على : وهذا ما لا خفاء به على من له مكة عقل ، و أيضا فلا خلاف بين اثنين فى أن من له دين فأسقطه البتة ، ورضى الغريم بذلك ، فان ذلك الدين ساقط ، فيلزمهم اذا أجازوا تأخير ديون الله تعالى عن أوقاتها ... قيا على جواز تأخير ديون الناس ... بأن يجيزوا سقوط ديون الله تعالى بالبتة ، و ان لم يأذن تعالى فى ذلك قيا على سقوط ديون الناس بالبتة - إذا أذنوا فى ذلك - وهذا أصح قياس و أشبهه بقياسهم الذى حكوا لو كان القياس حقا ، والقياس بحمد الله تعالى باطل محض ...» (١)

هذا ، و الذى يبدو لى رجحان مذهب القائلين بأن القضاء يجب بما وجب به الأداء ، أعنى القول الثانى ، لأن الفعل كان ثابتا فى الذمة

بموجب الأمر المؤقت ، فكان من الواجب أن يأتي به المكلف فى ذلك الوقت المحدد بالأمر ، تنفيذا للأمر وحصولا للحكمة المعتلة عليها الوقت ولكن لما لم يوفق للاتيان به فى الوقت ، لايسقط ذلك المأمور به عن الذمة ، كائىر حقوق الأديبين ؛ لكونه حقا ثابتا فى عهد المكلف ، وقد ثبت - استقراءً - من قواعد الشريعة أن الحق الثابت فى ذمة المكلف لايسقط الا بالأداء ، و الاسقاط ، والابراء ، ولم يوجد شىء من ذلك بخروج الوقت ، فيبقى الفعل ثابتا فى الذمة حتى يقضى به بصرف ما هو مشروع ومثل للفائت ، وأما ما لا مثل له فلا نقول بتكليفه فى مقابله بشىء - بل نقول : بتأثيمه ان كان تركه له عمدا ، و بعدم الثواب ان كان نسيانا ؛ و لذلك - أى لأجل أن بخروج الوقت لايسقط الفعل - نرى الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم يأمر من نسي الصلاة أو نام عنها فخرج وقتها بالقضاء ^(١) ، تنبيها و اعلاما لأئمة بأن خروج الوقت فى الأمر المؤقت لايسقط الفعل ، بل من المحتمل الاتيان به ، و لو كان هذا الخروج مسقطا للفعل ، لكان الناس و النائم أولى به لعدم ذنبهما .

و كيف يكون خروج الوقت مسقطا للفعل أو هو ليس مقصودا فى العبادة بل المقصود هى بذاتها ، فلا تأثير له عليها ؛ اذ انها فعل بخلاف هوى النفس بأمر الله عزوجل ، و هذا غير مرتبط بالوقت و لا يختلف باختلاف الأزمنة و الأوقات . بل يحصل فى الوقت و خارجه ، فلا تأثير للوقت فى تحقيقه ، فنظيره كنظير من أمر أن يتصدق بدرهم بيده اليمنى ففلس اليمنى يجب عليه التصدق باليسرى ؛ اذ الغرض المنشود

(١) انظر : ص ٥٩ - ٦٠ من هذه الرسالة .

يحصل باليسرى كاليمينى .

كما أن عدم جواز الأداء قبل الوقت ليس مبنيا على أن الوقت هو المقصود وكون العبادة المأمور بها لا تحصل الا عند الوقت ، بسبب لأجل أن الوقت سبب الوجوب - كوقت رمضان - و الأداء قبل السبب لا يجوز .
و اذا كان ذلك كما ذكرنا - وقد مر الاشارة الى ضعف بقية أدلة القول الأول - فالمختار هو القول الثانى ، و ذلك لقوة أدلتهم .
ما يتفرع على هذا الأصل :

للخلاف فى هذه المسألة آثار تتجلى فى بعض الفروع الفقهية منها :
قضاء الصلاة المفروضة اذا تركت عمدا :

اختلف العلماء بناء على هذا الأصل فى وجوب قضاء الصلاة المتروكة عمدا على قولين :

القول الأول : لا يجب عليه القضاء ، لأن القضاء لا يجب بأمر الأداء ، -
و لم يثبت دليل جديد - لديهم - على وجوب القضاء . و هو مذهب الظاهرية
كابن حزم ، و به قال ابن تيمية (١) ، و نسب التلمسانى وغيره الى

(١) هو احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحنبلى المجتهد علامة الزمان
و ترجمان القرآن علم الزهاد و قاصح المبتدعين . كان سريع الحفظ
قوى الفهم . برع فى الفقه و الأصول و الفرائض و الحساب و علم الكلام .
تأهل للفتوى و التدريس و عمره أقل من عشرين سنة . له مؤلفات تبلغ
ثلاثمائة مجلد ، منها " السياسة الشرعية " و " اقتضاء الصراط -
المستقيم فى مخالفة أصحاب الجحيم " و رفع الملام عن الأئمة الأعلام "
و " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح " توفى سنة ٧٢٨ هـ . =

ابن حبيب (١) من المالكية وهو قول بعض الشافعية .

القول الثاني : يجب القضاء على التارك متعمدا ، وهو لكل من يقول ان القضاء يجب بما وجبه الأداء كما قال به بعض القائلين بأن الأمر بالأداء لا يتضمن القضاء وذلك تمكا بأدلة أخرى . والقول بالقضاء هو لجمهور العلماء ومنهم مذاهب الأئمة الأربعة (٢) .

== انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٣٨٢/٢ ، ٤٠٣ - ٤٠٥ ؛ فوات السوفيات

٦٢/١ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٠ ؛ طبقات المفسرين للدواودي ٤٥/١ - ٤٦ ، ٤٩ .

(١) هو أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى الأندلسى المالكى الفقيه المؤرخ الأديب اللغوى الصوام القوام . قال احمد بن عبد البر : كان جماعا للعلم ، كثير الطلب ، نحويا عروضيا شاعرا نابة . ولما نعى الى سحنون استرجع وقال : مات عالم الاندلس ! بل والله عالم الدنيا . من مؤلفاته : " اعراب القرآن ، وكتاب " الفرائض " توفى عام ٢٣٨ هـ و قيل ٢٣٩ .

انظر : الديباج المذهب ٨/٢ - ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ؛ إنباء الرواة على أنباء النحاة ٢٠٦/٢ ؛ معجم المؤلفين ١٨١/٦ .

(٢) انظر : المحلى لابن حزم ٢٣٥/٢ ؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٠ - ٤١ ؛ الوسيط فى أصول فقه الحنفية ١٦٦ - ١٦٧ ؛ مفتاح الوصول للتلمذانى ص ٤٣ ؛ العناية شرح الهداية (بهامش فتح القدير) ٤٨٥/١ ؛ المجموع للنووى ٧٥/٣ - ٧٦ ؛ شرح الجلال على منهاج الطالبين مع حاشيته للقلبي و عميرة ١١٨/١ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ؛ الإنصاف للمرداوى ١/٤٤٢ - ٤٤٣ ؛ رد المحتار على الدر المختار ١/٦٧٦ .

و قد بطل الكلام على هذه المسألة ابن حزم و ابن قيم الجوزية (١)
بتفصيل قيم أورد أهم ما جاء فيه :

قال ابن حزم " ... من ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبدا ، فليكثر من فعل الخير و صلاة التطوع ؛ ليثقل ميزانه يوم القيامة ، وليتب و ليستغفر الله عز وجل . و قال أبو حنيفة و مالك والشافعي يقضيها بعد الوقت ... برمان صحة قولنا : (فويل للمصلين الذين هم صلواتهم ساهون) (٢) و قوله تعالى : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فويلقون غيا) (٣) فلو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، و لا لقي الضى ، كما لا ويل و لا غى لمن أخرها الى آخر وقتها الذى يكون مدركا لها .

(١) هو العلامة أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية . كان حنبليا بالغا مرتبة الاجتهاد المطلق . و له فى سائر فنون العلم اليد الطولى ، مع الفقه الحسن و الاجتهاد الموفق ، و كان مشغلا بتلاوة القرآن بالتدبر و التفكير ذا عبادة و تهجد و ورع و زهد . من مؤلفاته : " زاد المعاد فى هدى خير العباد " و كتاب " إعلام الموقعين عن رب العالمين " و كتاب " مفتاح دار السعادة " و " الروح " و " الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى " توفى سنة ٧٥١ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٤٤٧ - ٤٥٠ ؛ عذرات الذهب ٦ / ١٦٨ - ١٧٠ ؛ طبقات المفسرين للدوادى ٣ / ٩٠ - ٩٢ .

(٢) سورة الماعون ، الآيتان ٤ ، ٥ .

(٣) سورة مريم ، آية ٥٩ .

و أيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود ، ويبطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها ، و بين من صلاها بعد وقتها ؛ لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدى حدود الله تعالى ، و قد قال الله تعالى : (و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) . (١)

و أيضا فان القضاء ايجاب شرع ، و الشرع لا يجوز لغير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .
فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تفعد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أ هي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالتامد لتركها ليس عاصيا ، لأنه قد فعل ما أمره الله تعالى ، و لا اثم على قولكم و لا ملامة على من ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . و هذا لا يقوله مسلم .
و ان قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقتم و في هذا كفاية ، ان أقروا بأنهم أمروه بما لم يأمره به الله تعالى .
ثم نسألهم عن تعمد ترك الصلاة بعد الوقت : أ طاعة هي أم معصية ؟ فان قالوا : طاعة ، خالفوا اجماع أهل الاسلام كلهم المتيقن ، و خالفوا القرآن و السنن الثابتة ، و ان قالوا : هو معصية ، صدقوا ، و ممن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة .

و أيضا فان الله تعالى قد حد أوقات الصلاة على لسان رسوله صلى الله

(١) سورة الطلاق ، آية ١ .

عليه وسلم ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولا ليس ما قبله وقتا لتأديتها ،
و آخرها ليس ما بعده وقتها لتأديتها ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد
من الأمة ، فلو جاز أدائها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام
آخر وقتها معنى ، و لكان لغوا من الكلام وحاش لله من هذا .

و أيضا فان كل عمل علق بوقت محدود فانه لا يصح في غير وقته ، و لو
صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتا له

و لو كان القضاء واجبا على العاقد لترك الصلاة لما أغفل الله تعالى
و لا رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك و لا نسياء ، و لا تحننا اعناتنا
بترك بيانها (و ما كان ربك نسيا) (١) . و كل شريعة لم يأت بها
القرآن و لا السنة فهي باطل .

و قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (من فاتته صلاة العصر
فكأنما وتر أهلها و ماله) (٢) فصح أن ما فات فلا سبيل الى ادراكه ،
و لو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تفوت المنية أبدا ، و هذا
لا اشكال فيه . و الأمة أيضا كلها مجمعة على القول و الحكم بأن الصلاة
قد فاتت اذا خرج وقتها ، فصح فوتها باجماع متيقن ، و لو أمكن قضاؤها
و تأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا و باطلا . فثبت يقينا أنه
لا يمكن القضاء فيها أبدا

(١) سورة مريم ، آية ٦٤ .

(٢) رواه البخارى في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة ، باب اثم من فاتته
العصر ١٣٨/١ ، و مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب التغليب
في تفويت صلاة العصر ١/ ٤٣٥ .

قال على : و ما جعل الله تعالى عذرا لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها
عن وقتها بوجه من الوجوه ، لا في حال المطاعنة و القتال و الخوف
و شدة المرض و السفر . و قال الله تعالى : (و اذا كنت فيهم فأقمت
لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) (١) الآية . و قال تعالى : (فان خفتهم
فرجالا أو ركبانا) (٢) ... و لم يفتح الله تعالى في تأخيرها عن وقتها
للمريض المدنف ، بل أمر ان عجز عن الصلاة قائما أنه يطى قاعدا ،
فان عجز عن القعود فعلى جنب ، و بالتيمم ان عجز عن الماء ، وبغیر
تيمم ان عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعمد تركها حتى يخرج
وقتها ثم أمره أن يصليها بعد الوقت ، و أخبره بأنها تجزئ
كذلك ، من غير قرآن و لا سنة ، لا صحيحة و لا مقبولة ، و لا قول صاحب
و لا قياس ...

و أما قولنا : أن يتوب من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر
الله تعالى و يكثر من التطوع : فلقول الله تعالى (فخلف من بعدهم
خلف أضعاف المالة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا الا من تاب و آمن
و عمل صالحا فأولئك يدخلون الجنة) (٣) و لقول الله تعالى : (والذين
اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) (٤)
و قال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، و من يعمل مثقال ذرة

(١) سورة النساء ، آية ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٩ .

(٣) سورة مريم ، الآيتان ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٣٥ .

عرا يره (١) وقال تعالى : (و نضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئا) (٢) ، و أجمعت الأمة - و به وردت النصوص كلها - على أن للتطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، و للفريضة أيضاً جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع اذا كثر ما يوازي جزء الفريضة و يزيد عليه ، و قد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، و أن الحسنات يذهبهن السيئات ، و أن من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ، و من خفت موازينه فأمه هاوية (٣) .

و أما ابن القيم الجوزية فقد تعرض لهذه المسألة في كيفية توبة من تعذر عليه أداء حق من حقوق الله و لم يقطع تداركه كمن تترك الصلاة متعمداً حيث قال رحمه الله :

" فصل : و من أحكام التوبة أن من تعذر عليه أداء الحق الذي فسرط فيه ، و لم يمكنه تداركه ثم تاب ، فكيف يكون توبته ؟ و هذا يتصور في حق الله سبحانه و حقوق العباد .

فأما في حق الله : فكمن ترك الصلاة عمداً من غير عذر ، مع علمه بوجوبها ، وفرضها ، ثم تاب و ندم ، فاختلف السلف في هذه المسألة . فقالت طائفة : توبته بالندم ، و الاشتغال بأداء الفرائض المستأنفة ،

(١) سورة الزلزلة ، الايتان ٧ ، ٨ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ٤٧ .

(٣) المحلى لابن حزم ٢ / ٢٣٥ فما بعدما .

و قضاء الفرائض المتروكة ، و هذا قول الأئمة الأربعة و غيرهم .
 و قالت طائفة : توبته باستئناف الفعل في المستقبل و لا ينفعه تدارك
 ما مضى بالقضاء ، و لا يقبل منه فلا يجب عليه ، و هذا قول أهل الظاهر
 و هو مروي عن جماعة من السلف .

وحجة الموجبين للقضاء قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من نام عن
 صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) (١)

قالوا : فاذا وجب القضاء على النائم و الناس ، مع عدم تفريطهما ،
 فوجوبه على العامد و المفرط أولى .

قالوا : و لأنه كان يجب عليه أمران : الصلاة ، و إيقاعها في وقتها .
 فاذا ترك أحد الأمرين بقى الآخر .

قالوا : و لأن القضاء ، ان قلنا يجب عليه بالأمر الأول ، فظاهر ، وان -
 قلنا يجب عليه بأمر جديد ، فأمر النائم و الناس به : تنبيه على
 العامد كما تقدم .

قالوا : و لأن مصلحة الفعل ان لم يمكن العبد تداركها تدارك منها ما
 أمكن . و قد فاشت مصلحة الفعل في الوقت ، فيتدارك ما أمكن منها ،
 و هو الفعل في خارج الوقت .

قالوا : و قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (اذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم) (٢) و هذا قد استطاع الاتيان بالمأمور خارج الوقت ،

(١) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٥٠ من هذه الرسالة .

و قد تعذر عليه الاتيان به في وقته • فيجب عليه الاتيان بالمستطاع •
 قالوا : و كيف يظن بالشرع أنه يخفف عن هذا المعتمد المقرط العاصي
 لله و رسوله بترك الوجوب ؟ و يوجب له على المغذور بالنوم أو النيان ؟ ...
 قالوا : و لأن الصلاة حق مؤقت ، فتأخيرها عن وقته لا يسقط الا بمبادرته
 خارج الوقت ، كديون الآدميين المؤجلة •
 قالوا : و لأن غايته : أنه أثم بالتأخير ، و هذا لا يسقط القضاء كمن
 أخر الزكاة عن وقت وجوبها تأخيرا أثم به ... " (١) هذا أهم ما ذكره
 في استدلال الموجبين للقضاء ، ثم بين أدلة النافين - و هي كما ذكرها
 ابن حزم - و ناقش أدلة المثبتين •

(١) مدارج السالكين لابن قيم الجوزية ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ •

الفصل الرابع

أقسام القضاء و تطبيقاته

قسم الأصوليون القضاء الى أقسام متنوعة باعتبارات مختلفة ، فهناك أقسام للقضاء باعتبار الأداء و أقسام للقضاء باعتبار أنه قضاء .

أقسام القضاء باعتبار الأداء : للقضاء بهذا الاعتبار أربعة أقسام :

١ - قضاء ما يجب أدائه ، و ذلك كأن يترك ما كان أدائه واجبا و يأتي بمثله خارج الوقت . كمن ترك الصلاة في وقتها عمدا بالاعتذار ثم قضاها خارج الوقت .

٢ - قضاء ما لم يجب أدائه و هو غير ممتنع شرعا ، و ذلك كقضاء المفاقر و المريض لما تركها من الصوم في حالة السفر و المرض ، فان الشرع لم يوجب عليهما أداء الصوم في وقتها - قال تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه و من كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (١) - لكن في وسع كل منهما الاتيان بالصوم ، و لا مانع من ذلك . ويظهر من المثال أن المانع من الوجوب قد يكون من قبل العبد و ذلك كالسفر فالآتي به هو العبد ، و قد يكون من الله عز وجل كالمرض .

٣ - قضاء ما لم يجب أدائه و كان ممتنعا شرعا ، و ذلك كقضاء المرأة للصوم الذي فاتها في وقت الحيض و النفاس ، فان الشرع لم يوجب عليها

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

الصوم في وقت الحيض و النفاس ، بل منعها منه بحيث لو أتت بسـ
في ذلك الوقت تكون آثمة ؛ لارتكابها ما نهيت عنه شرعا .

(٤) قضاء ما لم يجب أدائه و كان الأداء ممتنعا عقلا ، وذلك كقضاء
النائم و المفمى عليه لما فاتهما من الصلاة في حال النوم و الاغماء ؛
فان الشرع لم يوجب عليهما الصلاة في هذا الحال . و من الظاهر أن أداء
الصلاة منهما فيها استحيل عقلا ؛ اذنية الصلاة التي عبارة عن القصد
اليها يمتنع عقلا مع الغفلة عنها بالنوم و الاغماء (١).

هذا ، و ما ذكرناه أن ما لا يجب أدائه - سواء كان الأداء فيه ممتنعا
شرعا أو عقلا أو غير ممتنع - اذا أتى بمثلته خارج الوقت يسمى قضاء
حقيقة ، انما هو مذهب الرازي و الإسنوي و من وافقهما ؛ لأن سبب وجوب
الأداء قد انعقد في حق هؤلاء جميعا ، و حقيقة القضاء هو الاتيان -
بالفعل استدراكا لمصلحة ما انعقد سبب وجوبه .

و خالف في ذلك الامام الغزالي و من معه فذهب الى أن اطلاق القضاء
على ما تأتى به المرأة من الصوم بعد الحيض مجاز مخـ - و هو في الحقيقة
فرض مبتدأ - ؛ لأن الصوم لم يجب عليها حالة الحيض و القضاء الحقيقي
مبنى على وجوب الأداء . (٢)

كما أن تسمية صوم المسافر قضاء يحتمل أن تكون مجازا أيضا - ؛ اذ لا وجوب
عليه - و يحتمل أن تكون حقيقة - ؛ لأنه لو أتى به في رمضان لصح

(١) انظر : نهاية السؤل ٦٨/١ ، المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) اما ما وجب أدائه اذا أتى بمثلته فيما بعد فانه يسميه قضاء حقيقة

كالرازي و من وافقه . انظر : المستصفى ١ / ٩٦ .

منه ، فالإخلال به مع الصحة في الوقت شبيه بمن وجب عليه الصوم فتركه عمدا - والأظهر أنه مجاز ، ففي المستصفى : " ... فهذا يحتمل أن يقال : أنه مجاز أيضا ؛ إذ لا وجوب ، و يحتمل أن يقال : أنه حقيقة ؛ إذ لو فعله في الوقت لصح منه ، فإذا أخل بالفعل مع صحته لو فعله فهو شبيه بمن وجب عليه و تركه سهوا أو عمدا أو نقول : قال الله تعالى : (فعدة من أيام آخر) (١) فهو على سبيل التخيير فكأن الواجب أحدهما ، لا بعيته إلا أن هذا البديل لا يمكن إلا بعد فوات الأول ، والأول سابق فسمى قضاء لتعلقه بفواته ، بخلاف العتق و الصيام في الكفارة ؛ إذ لا يتعلق أحدهما بفوات الآخر ، ولكن يلزم على هذا أن تسمى الصلاة في آخر الوقت قضاء ؛ لأنه مخير بين التقديم و التأخير كالمافر ، والأظهر أن تسمية صوم المسافر قضاء مجاز ، أو القضاء اسم مشترك بين ما فات أداؤه الواجب و بين ما خرج عن وقته المشهور المعروف به ، و لرمضان خصوص نسبة إلى الصوم ليس ذلك لسواه ، بدليل أن الصبي المافر لو بلغ بعد رمضان لا يلزمه ، و لو بلغ في آخر وقت الصلاة لزمته ، فأخراجه عن مظنة أدائه في حق العموم يومه كونه قضاء ، و الذي يقتضيه التحقيق أنه ليس بقضاء . " (٢).

و أما المريض فهو لا يثلو أما أن لا يخشى الموت بسبب الصوم ، أو يخشى الموت ، أو ضررا عظيما ، فان كان الأول فهو كالمسافر و ان كان الثاني فهو كالحائض

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥

(٢) المستصفى ١ / ٩٦ - ٩٧ .

يعصى بالصوم وعدم الأكل ، و بناءً على هذا لو صام يحتمل أن يقال : ان صومه لا ينعقد - لأن بالصوم يصير عامياً ، و كيف يتصور أن يتقرب الانسان الى الله بما يعصى به - و بالتالى فتسمية ما يتدراك به فيما بعد بالقضاء تكون مجازاً محضاً ، كما في الحائض ، و يحتمل أن يقال : ان صومه ينعقد ؛ لأنه بالصوم صار جانياً على نفسه التى هى حق الله فصار كالمصلى فى الدار المغصوبة " يعصى لتناوله حق الغير ، و يمكن أن يقال : قد قيل للمريض كل فكيف يقال له لا تأكل ؟ و هو معنى الصوم بخلاف الصلاة و الفصب ، و يمكن أن يجاب بأنه قيل له لا تهلك نفسك و قيل له صم ، فلم يعص من حيث إنه صائم ، بل من حيث سعيه فى الهلاك ، و يلزم عليه صوم يوم النحر ، فانه نهى عنه لترك اجابة الدعوة التى أكل القرابين و الضحايا و هى ضيافة الله ، و يعسر الفرق بينهما جداً ، فهذه احتمالات يتجاذبها المجتهدون ، فان قلنا لا ينعقد فتسمية تداركه قضاء مجاز محض كما فى حق الحائض و الا فهو كالمافر " (١).

ولما كان النائم و الناسى يقضيان ما فاتهما مع عدم توجه الخطاب اليهما ، لأنهما غير مكلفين عندئذ قال فى الجواب :

" ... قلنا هما منسوبان الى الغفلة و التقصير ، و لكن الله عفا عنهما و حط عنهما المأثم بخلاف الحائض و المافر ، و لذلك يجب عليهما الامساك بقية النهار تشبهاً بالصائمين دون الحائض ثم فى المافر مذهبان ضعيفان " (٢).

(١) المستقصى ١ / ٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٩٧ .

منشأ الخلاف : الخلاف في هذه المسألة مبني على أنه هل المعتبر في إطلاق القضاء على الفعل حقيقة هو تقدم سبب الوجوب أم وجوب الأداء؟ فالرازي ومن وافقه يقول : ان المعتبر هو استدراك مصلحة ما انعقد سبب وجوبه ، (١)

والغزالي ومن معه يقول : ان تسمية ما لم يجب أدائه قضاء مجاز محض ، لأن القضاء حقيقة يتوقف على استدراك مصلحة الواجب الفائت . (٢) قال الآمدي : " ... و اختلفوا فيما انعقد سبب وجوبه ، ولم يجب لمانع ، أو لفوات شرط من خارج ، وسواء كان المكلف قادرا على الاتيان بالواجب في وقته ، كالصوم في حق المريض والمافر ، أو غير قادر عليه ، اما شرعا كالصوم في حق الحائض ، و اما عقلا كالنائم ، أنه هل يسمى قضاء حقيقة أو مجازا . فمنهم من مال الى التجوز مصيرا منه الى أن القضاء انما يكون حقيقة عند فوات ما وجب في الوقت استدراكا لمصلحة الواجب الفائت . وذلك غير متحقق فيما نحن فيه ، ووجوبه بعد ذلك الوقت بأمر متجدد لا ارتباط له بالوقت الأول ، فكان إطلاق القضاء عليه تجوزا

و منهم من مال الى أنه قضاء حقيقة ؛ لما فيه من استدراك مصلحة ما انعقد سبب وجوبه ولم يجب للمعارض وإطلاق اسم القضاء في هذه

(١) انظر : المحصول ج ١ ق ١ / ١٥٠ .

(٢) انظر : المتصفى ١ / ٩٦ .

الصور في محل الوفاق ، انما كان باعتبار ما اشتركا فيه من استدراك مصلحة ما انعقد سبب وجوبه لا استدراك مصلحة ما وجب . وهذا هو الأثبه ، لما فيه من نفى التجوز و الاشتراك عن اسم القضاء . " (١)

والذى أميل اليه هو رأى الرازى ؛ لأن الحائض لا يجب عليها الصوم حالة الحيض - وكيف يقال بالوجوب وهو ينافى الترك العجمع عليه - وقد سمي الشرع الصوم الذى تأتى به فيما بعد قضاء - والأصل فيه الحقيقة - فلو كان المعتبر فى القضاء تقدم الوجوب لم تصح تسمية صومها قضاء .

ولأن القضاء لو كان مرتبطا بوجوب الأداء لما وجب على الذى نام فى جميع وقت الصلاة .

أقسام القضاء من حيث ذاته :

لم تتفق عبارات أصوليي الحنفية في أقسام القضاء بهذا الاعتبار - كضده الأداء - فأبو زيد الدبوسى وأبو بكر السرخسى ، وحام الدين الأصبهاني يجعلون القضاء على نوعين :

أ - بمثل معقول .

ب - بمثل غير معقول .

ففى تقويم الأدلة : " غير أنه نوعان : مثل مشروع معقول ، و مثل مشروع غير معقول " (٢)

(١) الإحكام للآمدي ١ / ٨٣ .

(٢) مخطوط ، ورقة ٤٢ .

و ورد في أصول السرخي : (و أما القضاء فهو نوعان : بمثل معقول ...
و بمثل غير معقول) (١) ثم قم المثل المعقول الى كامل و قاصر . (٢)
و جاء في المنتخب للحامي : " و القضاء نوعان : قضا بمثل معقول ...
و قضا بمثل غير معقول " (٣)
و أما النسفي و صدر الشريعة و من سار على نهجهما فيقسمون القضاء
الى ما كان بمثل معقول ، و ما كان بمثل غير معقول ، و ما يشبه الأداء .
جاء في المنار : " و القضاء أنواع : بمثل معقول ، و بمثل غير معقول ،
و ما هو في معنى الأداء " (٤)
و في التنقيح : " و أما القضاء فاما بمثل معقول ... و اما بمثل
غير معقول ... و اما قضا يشبه الأداء " (٥)
و في التحرير : " ... و القضاء الى ما بمثل معقول و غير معقول ...
و ما يشبه الأداء " (٦)
و صرح هؤلاء جميعا بأن هذه الأقسام تجرى في حقوق الله تعالى
و في حقوق العباد .
و الذي يتضح بالبحث و التأمل هو أن الجمع بين القولين قد يكون
ممكنا ، و ذلك : أن القضاء - كالأداء - اما محض و اما غير محض ،

(١) ٤٩ / ١ .

(٢) انظر : أصول السرخي ١ / ٥٥ .

(٣) المطبوع مع شرحه المعروف بمولوى الحامي ١٥٢ / ١ - ١٥٣ .

(٤) المطبوع مع فتح الثغار ١ / ٤٨ .

(٥) المطبوع بهامش التلويح ١٦٦ / ١ - ١٦٧ .

(٦) المطبوع مع التقرير و التعبير ٢ / ١٢٨ .

و هو : ما يعنى بالقضاء الشبيه بالأداء ، و المحض ينقسم الى ما
بمثل معقول و غير معقول ، و بذلك تصير الأقسام ثلاثة :

أ - قضاء محض بمثل معقول .

ب - قضاء محض بمثل غير معقول .

ج - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) .

ثم القضاء بمثل معقول ينوع الى كامل ، و قاصر ، (١)
و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله و فى حقوق العباد ،
الا القضاء بمثل معقول اذا كان قاصرا فقد اختلف فى جريانه فى
حقوق الله (٢) - و سنبين الخلاف فيه فيما بعد - فتصير جميع أقسام
القضاء سبعة و هى :

١ - قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق الله .

٢ - قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق العباد .

٣ - قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق العباد .

٤ - قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق الله تعالى .

٥ - قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق العباد .

٦ - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق الله .

٧ - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق العباد .

فمن قسم القضاء الى نوعين - القضاء بمثل معقول ، و القضاء بمثل
غير معقول - فانه التفت الى القضاء بالنظر الى المثل الواجب فيه

(١) انظر : كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار) ١ / ١٦٧ .

(٢) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ١٦٧ .

هل هو معقول أم لا ؟ - وعندئذ يدخل فيه الشبيه بالأداء ، إذ هو لا يخلو منهما ، فانه إما أن يكون قضاءً بمثل معقول أو غير معقول كما يدخل فيه المثل الكامل والقاصر - ولم ينظر الى كونه - القضاء - متمحضا أو متركبا .

و من جعله ثلاثة أقسام - بمثل معقول وغير معقول وشبيه بالأداء - - ميسر المتركب - وهو الشبيه بالأداء - من المتمحض ، وكان أولى بهؤلاء - الذين جعلوا : أنواعه ثلاثة - أن يصرحوا بأن القضاء المحض - لا القضاء مطلقا - إما بمثل معقول ، وإما بمثل غير معقول ، إذ انهم جعلوا الشبيه بالأداء قسيما لهما ، ولو كانا - بمثل معقول أو غير معقول - عندهم قسمين لمطلق القضاء لم يصح كون الشبيه مقابلا لهما . ثم بعد هذا الرد الاجمالي نأتى لبيان أقسام القضاء الثلاثة ، مع ضرب الأمثلة لها فى حقوق الله و فى حقوق العباد .

أ (القضاء المحض بمثل معقول :

القضاء المحض هو ما لم يكن فيه شبهة الأداء ، قال ملا

جيون فى تعريف القضاء المحض هو :

" ما لا يكون فيه معنى الأداء أصلا لا حقيقة ، ولا حكما " (١) ، وبمثله قال صاحب " النامى " فى شرح الحامى ، (٢) .

(١) نور الأنوار شرح المنار ص ٣٨ .

(٢) انظر : النامى شرح الحامى لمولوى عبد الحق ٨٦ / ١ فتح الشفار -

٤٣ / ١ شرح التلويح ١٦٦ / ١ .

و المعقول منه هو : أن يعقل و يدرك مماثلته للفائت بقطع النظر
عن الشرع . (١)

و هو اما أن يكون كاملا و هو ما كان مثلا للفائت صورة و معنى أو قاصرا
و هو ما كان مثلا للفائت معنى لا صورة .

قال فخر الاسلام البزدوى : " أما الكامل فالمثل صورة و معنى " (٢)
و قال نظام الدين الشاشي : " فالكامل منه [أى من القضاء] تسليم مثل
الواجب صورة و معنى ... و أما القاصر فهو ما لا يماثل الواجب
صورة و يماثل معنى " (٣).

و الكامل من القضاء المحض بمثل معقول يجرى فى حقوق الله تعالى و فى
حقوق العباد ، و أما القاصر فقد ذهب معظم الأصوليين الى عدم جريانه
الا فى حقوق الله فقط ، و فيما يلى نذكر بعض الأمثلة .
مثال القضاء المحض بمثل معقول كامل فى حقوق الله

أ (قضاء الصلاة بالصلاة

الصلاة هي طريق الفوز و النجاح و السعادة فى الدنيا و الآخرة .
قال الله تعالى : " قد أفلح المؤمنون الذين فى صلاتهم خاشعون " (٤)
و هي عمود الدين و قوامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رأس

(١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٣/١ و شرح التوييح ١٦٦/١ ؛
نور الأنوار ص ٣٨ ؛ مولوى الحامى ١٥٣/١ ؛ النامى شرح الحامى ٨٦ /١ ؛
مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ٢٦٦/١ .

(٢) كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى) ١٦٧/١ .

(٣) أصول الشاشي ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآيتان ١ ، ٢ .

الأمر الاسلام وعموده الصلاة و ذروة سنامه الجهاد " (١) فهي
تنير القلب ، و تزكي النفس و تربي في المرء مراقبة الله تعالى
و دوام ذكره و توطد علاقتة المسلم بربه و تنهى عن الفحشاء و المنكر
قال تعالى : " إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر " (٢)
فلذلك كانت جديرة بأن تجب على المسلم و المسلمة خمس مرات في كل يوم
و ليلة . و قد أوجبها الله تعالى على المؤمنين في أوقات مخصوصة ،
و أمر بالمحافظة عليها . قال عز وجل : " إن الصلاة كانت على
المؤمنين كتابا موقوتا " (٣) ، و قال : " حافظوا على الصلوات
و الصلاة الوسطى و قوموا لله قانتين " (٤) كما نطقت السنة المطهرة
ببيان أوقاتها وافية واضحة .

فاذا كان الأمر كذلك فإن على المؤمن أن يأتي بها صحيحة كاملة في
وقتها العصوص انصاعا لأمرربه و حبسا لمتابعة رسوله
صلى الله عليه وسلم . و لكن قد يطرأ له أعذار تفوت بسببها الصلاة عنه ،
و هذه الأعذار قد تكون مقطرة لقضاء الصلاة و قد لاتقطها بل تبقيها
ثابتة في ذمته حتى يأتي بها خارجا عن وقتها كالنوم و النسيان
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
إذا ذكرها " (٥) . و الاتيان بالصلاة قضاء عن الصلاة الفائتة يسميه

(١) جزء من حديث طويل رواه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في حرمة
الصلاة ١١/٥ - ١٢ و قال : " هذا حديث حسن صحيح " و رواه احمد في

المسند ٢٣١ / ٥ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية ٤٥ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٠٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٣٨ .

(٥) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

الحنفية بالقضاء المحض الكامل في حقوق الله تعالى ؛ لأن هذه الصلاة تنبئ الصلاة الفائتة و تماثلها في الصورة و المعنى ؛ لكونها مشتملة على نفس ما تضمنته الصلاة الفائتة من الحركات و الأفعال و القراءات - كما تحتوى عين المقاصد و المعاني الموجودة في الصلاة الفائتة (١).
حكم الترتيب في قضاء الفوائت :

اختلف العلماء في ترتيب قضاء الصلوات الفائتة هل هو واجب أم مندوب؟

فذهب الحنفية و المالكية و الحنابلة الى أن الترتيب واجب مطلقا أى سواء كان بين الفوائت المتماثلة - فى وصف الفوات - أم منع الحاضرة الا أن لهم فى ذلك تفصيلا سنبينه ان شاء الله تعالى .
 جاء فى الهداية : " و لو فاتته صلوات رتبها فى القضاء كما وجبت فى الأمل ... الا أن تزيد الفوائت على ست صلوات " (٢).
 و جاء فى القدورى : " و من فاتته صلاة قضاها اذا ذكرها و قدمها لزوما على صلاة الوقت " (٣)

و فى تحفة الفقهاء : " اذا وجدت الأوقات ووجبت الصلاة فلم يؤدّها حتى دخل وقت صلاة أخرى فهل يعتبر الترتيب واجبا حتى لايجوز أداء الوقتية

(١) انظر : التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ ؛ حاشية أنوار

الحلّك على شرح المنار لابن ملك ص ١٢٥ .

(٢) المطبوع بهامش فتح القدير ١/ ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(٣) ص ١١ .

قبل قضاء الفوائت أم لا ؟ على قول أصحابنا يجب الترتيب " (١).
 وجاء في مختصر خليل (٢) و شرحه : " وجب ترتيب الفوائت سواء
 كانت يسيرة أو كثيرة في أنفسها ترتيبا شرطا في صحة قضائها مطلقا
 هذا هو الذى فرع عليه المصنف الفروع المشهورة الآتية كخير ، و ان
 كان ضعيفا و المعتمد أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط ،
 و وجب غير شرط مطلقا ترتيب قضاء يسيرها أى الفوائت مع صلاة
 حاضرة كالعشاء ين مع الصبح ، فيجب تقديم قضاء يسير الفوائت على
 الحاضرة ان اتسع وقتها و لم يلزم عليه خروج وقتها بل و ان كان اذا
 قدم قضاء اليسير على الحاضرة خرج وقتها أى الحاضرة و صارت قضاء
 هذا هو المشهور و قول مالك رضى الله عنه " (٣) .

(١) ١ / ٣٦٤ .

(٢) هو أبو المودة ، ضياء الدين خليل بن إسحاق الجندى أحد أئمة
 المالكية بالقاهرة ، الفقيه الحافظ الجامع بين العلم و العمل ،
 المجمع على فضله و ديانته . كان أستاذا ممتعا من أهل التحقيق ،
 ثاقب الذهن ، مشاركاً فى فنون من العربية و الحديث و الفرائض .
 فاضلا فى مذهب مالك ، صحيح النقل . تخرج بين يديه جماعته
 من العلماء الأفاضل ، من مؤلفاته : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب
 و سماه " التوضيح " و له شرح على الفية ابن مالك ، كما ألف
 مختصرا فى المذهب . توفى سنة ٧٦٧ هـ .
 انظر : حجرة النور الزكية ٢٢٣/١ ، الديباج المذهب ١/ ٣٥٧ - ٣٥٨ ،
 حن المناصرة ١/ ٤٦٠ .

(٣) شرح منح الجليل ١/ ١٧١ .

وجاء في الأقناع و شرحه للبهوتي : " و من فاتته صلاة مفروضة فأكثر من صلاة ، لزمه قضاؤها ٠٠٠ مرتبا نص عليه في مواضع " (١) .
وقال الشافعية : ان الترتيب مندوب اليه بين الفوائت ذاتها ،
وكذا مع الحاضرة اذا كان فيها متع .

جاء في الروضة : " و يستحب في قضاء الطلوات الترتيب و لا يجب في قضاها ، و لا بين فريضة الوقت و المقضية ، فان دخل وقت فريضة و تذكر فائتة ، فان اتسع وقت الحاضرة استحب البداءة بالفائتة و ان ... " (٢)

الأدلة : للقائلين بوجوب الترتيب أدلة هي :

- ١ - قوله عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٣)
- وجه الاستدلال هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل وقت الفائتة وقت التذكر ، فيكون أداء الوقتية في وقت تذكر الفائتة أداء قبل وقته - ، لأن الوقت قد اختص بالفائتة بظاهر الحديث - فلا يجوز .
- ٢ - حديث ابن عمر و هو أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي صلاة فلم يذكرها الا و هو مع الامام فليصل معه و ليصلها تطوعا ثم ليقتض ما ذكره ثم ليعبد ما

(١) كشاف القناع ١ / ٢٦٠ .

(٢) روضة الطالبين ١ / ٢٦٩ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرحالة .

كان فيسه " (١).

٣ - ما جاء في الحديث أن النبي عليه الصلاة والسلام " صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها " (٢) فهذا يدل على أن الترتيب متحقق وليس بمتحيز لو كان متحيزا لما أخر المغرب التي يكره تأخيرها لأمر متحيز .

٤ - ما ورد في الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته يوم الخندق صلوات فقضاهن مرتبات . (٣)

(١) أخرجه الدارقطني موقوفا على ابن عمر في كتاب الصلاة ، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ٤٢١/١ وقال : " رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم أبو ابراهيم الترجماني ووهم في رفعه فان كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب " . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب من ذكر صلاة وهو في أخرى ٢٢١/٢ ، وقال : " تفرد أبو ابراهيم الترجماني برواية هذا الحديث مرفوعا والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفا ... " .

(٢) جزء من حديث طويل رواه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة ، باب من صلى بالناس جماعة بعد زهاب وقته و باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى ١٤٢/١ - ١٤٨ ، و رواه مسلم في كتاب المآجد و مواضع الصلاة ، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٨/١ .

(٣) مروى بطرق مختلفة ، فرواه النسائي في كتاب الأذان ، باب الأذان للفائت من الصلوات و باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد والاقامة لكل واحدة منهما (١٥/٢) و باب الاكتفاء بالامامة ١٦/٢ ، و رواه احمد في المسند ٢٥/٣ ، و الشافعي في الأم كتاب الحيض ، باب الأذان و الاقامة للجمع بين الصلاتين و الصلوات (٨٦/١) و لفظ الأم كما يلي :
==

و قد ثبت أن عليه الصلاة والسلام قال : " صلوا كما رأيتموني ^{أصلي} " (١)
 فيجب الترتيب .

٥ - ما ثبت . في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب " صلى
 المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ قالوا يا رسول
 الله ، ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد
 المغرب " (٢)

٦ - أن الفوائت صلوات ذات وقت فيجب فيها الترتيب كالمجموعتين .

٧ - أن القضاء يكون بصفة الأداء ، لأن القضاء بدل الأداء فكما يراعى
 الترتيب بين صلاة الفجر و الظهر أداء في الوقت ، فكذلك قضاء بعد
 خروج الوقت .

== " ... عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان
 بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيينا و ذلك قول الله عز وجل (وكفى
 الله المؤمنين القتال و كان الله قويا عزيزا) فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان
 يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها
 كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا . قال و ذلك قبل أن ينزل
 الله تعالى في صلاة الخوف (فرجالا أو ركبانا) "

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري عن مالك بن الحويرث في صحيحه
 كتاب الأئمة ، باب رحمة الناس بالبهاثم ٧٧/٢ ، و أحمد في المسند
 ٥٣/٥ ، و الدارمي في كتاب الصلاة ، باب من أحق بالامامة ٢٨٦/١ .

(٢) رواه أحمد في المسند ١٠٦/٤ .

و أما الشافعية فقد استدلوا أيضا بحديث قضا* النبي صلى الله عليه وسلم للملوك مراتب يوم الخندق لكنهم حملوا فعله عليه الصلاة والسلام على الاحتجاب و قالوا : ان الفعل المجرد عن القول لا يدل عندنا على الوجوب .

هذا و لم يعتمد النسوي^(١) في المجموع على أدلة الشافعية النقلية وقال : " ... و احتج أصحابنا بأحاديث ضعيفة أيضا و المعتمد في المسألة أنها ديون عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر و ليس لهم دليل ظاهر ، و لأن من صالهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي أمر بها فلا يلزمه وصف زاهد بغير دليل ظاهر و الله أعلم " . (٢)

هذا ، و قول الحنفية بوجوب الترتيب بين الفوائت و الحاضر حتى لو قدمها على الفوائت عند توسع الوقت فسدت لا يتفق مع أصولهم القائلة بعدم تقييد الدليل القطعي بدليل ظني ؛ لأن الدليل

(١) هو أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن النسوي ، الشافعي ، الامام العلامة الزاهد ، القانع ، ذوالتفنن في أصناف العلوم : من الفقه و الأصول و الحديث و الرجال و الفقه و ... كان مضرب المثل في الدعوة الى الله تعالى ، من مؤلفاته : الروضة ، و المنهاج في شرح مسلم ، و شرح المذهب ، و رياض الصالحين ، و تهذيب الأسماء و اللغات ، توفي سنة ٦٢٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٩٥/٨ ، ٣٩٦ ، البداية و النهاية ١٣ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٥ - ٣٥٦ ، الفتح المبين ٨١/٢ - ٨٢ .

(٢) ٧٥ / ٣ .

القاطع و هو حديث امامة جبرئيل^(١) يدل على صحة الحاضرة ؛ لأنها وقعت في وقتها فلا يجوز تقييدها بدليل ظني و هو خبر الترتيب .
نعم قد يجاب بأن الخبر مشهور و لكن هذا الجواب - كما قال ابن الهمام - مردود اذ لو كان الأمر كذلك لكان المذهب هو تقديم الفائتة على الحاضرة مطلقا من غير تقييد بعدم ضيق الوقت ؛ لأن تقييد الكتاب فضلا عن غيره بالخبر المشهور جائز^(٢) .
و الذى يبدو لى هو أن الأولى هو القول بالوجوب في ترتيب الفوائتة ، لظاهر حديث أبى سعيد الخدرى^(٣) - و الأدلة الأخرى المؤيدة له - الذى رواه النائي^(٤) و أحمد و الشافعى^(٥) و قال فيه

(١) مروي بطرق مختلفة ، فرواه أبوداود عن ابن عباس في كتاب الصلاة باب ما جاء في المواقيت ٢٧٤/١ ، و الترمذى في أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة ٢٧٨/١ و احمد فى المسند ٣٣٣/١ ، و البيهقى فى السنن الكبرى فى جماع أبواب المواقيت من كتاب الصلاة ٤٦٤/١ ، و الطحاوى فى شرح معانى الآثار كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ١٤٧/١ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ٤٨٧/١ .

(٣) هو " سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصارى أبو سعيد الخدرى ، له و لأبيه حبة ، استغفر بأحد ثم شهد ما بعدها ، و روى الكثير . مات بالمدينة سنة ثلاث أو اربع او خمس وستين و قيل سنة اربع وسبعين " تقريب التهذيب ، ص ١١٩ .

(٤) هو " أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار ابوعبد الرحمن النائي الحافظ صاحب السنن مات سنة ثلاث و ثلاثمائة و له ثمان و ثمانون سنة " تقريب التهذيب ، ص ١٣ .

(٥) انظر : ص ٣٠٣-٤ من هذه الرسالة .

البغوى^(١) : " و في حديث أبي سعيد دليل على أن الفوائت تقضى مرتبة ... " ^(٢) و ذلك ، لأن فعله عليه الصلاة و السلام ورد بيانا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : " صلوا كما رأيتموني أصلي " ^(٣) .
هذا و كما قلنا - سابقا - ان القائلين بوجوب الترتيب لا يرون ذلك على الإطلاق بل لهم تفصيل في ذلك واليك بيانهم :

أ) قالت الحنفية ان الترتيب واجب و شرط بين الفوائت يفوت الجواز بفوته و لا يقط الترتيب الا بأحد أشياء ثلاثة :

١ - كثرة الفوائت ^(٤) و حد الكثرة هو أن يتجاوز عدد الفوائت ست

(١) هو أبو محمد ، الحسين بن معود البغوى - نسبة الى بغا قرية بخراسان بين هراة و مرو - الشافعي الملقب بمحيي الدين و ركن الدين أيضا ، المعروف بابن الفراء تارة و بالفراء أخرى . كان اماما في التفسير و الحديث و الفقه ، زاهدا ، ورعا ، قانعا باليسير ، ممن مؤلفاته : " معالم التنزيل " و " شرح السنة " و " التهذيب " توفي سنة ٥١٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لإسنوى ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ٧٤ ، طبقات المفسرين للداودي ١٥٧/١ - ١٥٨ .

(٢) شرح السنة ٣١٠/٢ .

(٣) تقديم التخریج في ص (٣٠٤) .

(٤) عزى صاحب التحفة الى زفر رحمه الله من الحنفية القول بعدم سقوط الترتيب بكثرة الفوائت الا أن ما ذكره الرخسي يخالفه حيث انه اعتبر المنقول عن زفر من الخلاف في حد الكثرة دون عدم سقوط الترتيب بالكثرة ، فقد قال عند ذكر الأشياء المسقط للترتيب :
" والثالث : كثرة الفوائت فانه يسقط به الترتيب عندنا و حد الكثرة أن تصير الفوائت ستا ٠٠٠ و عن زفر أنه تلزمه مراعاة الترتيب في صلاة شهر فكأنه جعل حد الكثرة بأن يزيد على شهر " المبسوط ١٥٤/١

صلوات فالتي يسيرة و ما فوقها كثيرة ، فان زاد عدد الفوائت على
ست صلوات (١) لا يجب فيها الترتيب مطلقا لا بين أمثالها (من الفوائت)
ولا مع الحاضرة ، حتى وان عاد عدد الفوائت الى القلة بقضاء
بعضها على ما عليه الفتوى في المذهب .

ثم المعتبر في العدد - حسب ما ذكره الزيلعي و قال : هو الأصح - أن -
تبلغ الأوقات المتخللة منذ فاتته الصلاة ستة وان أدى ما بعدها
في أوقاتها . خلافا لما ورد في الدر المختار حيث جاء فيه أن الأصح
أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة ، وهو ما قال به ابن الهمام
في الفتوح و قال ابن عابدين في حاشيته نقلا عن المحيط بأنه
ظاهر الرواية و زاد انه الموافق لما في المتن . (٢)

== اللهم الا أن يقال بتعدد الرواية عنه لكن هذا التعدد لم يشر
اليه أحد من الحنفية . انظر : تحفة الفقهاء ٣٦٦/١ .

(١) هذا رأي أبي حنيفة و أبي يوسف الذي اعتمد عليه المرغيناني
و السرخسي و صححه الزيلعي . و قال محمد رحمه الله : اذا بلغ عدد
الفوائت خمسا و دخل وقت السادسة سقط الترتيب و جاز أداء السادسة
قبل قضاء الفوائت .

انظر : الهداية (بها من فتح القدير) ٤٩٠/١ - ٤٩١ ؛ المبوط ١٥٤/١ ؛
تبيين الحقائق ١٨٨/١ ؛ تحفة الفقهاء ٣٦٦/١ .

(٢) قال الزيلعي : " و ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثلاً
الظهر من يوم ، و العصر من يوم و المغرب من يوم و لا يدرى أيتها الأولى ،
فعلى الأول سقط الترتيب ؛ لأن المتخللة بين الفوائت كثيرة ، وعلى
الثاني لا يسقط ؛ لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستا فيصلى سبع
صلوات : الظهر ثم العصر ، ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم ==

٢ - النسيان ؛ لأن الخبر الدال على وجوب القضاء إنما أوجب الترتيب عند التذكر فلا يجب عند النسيان .

٣ - ضيق الوقت بحيث لو اشغل بقضاء الفائتة خرج وقت الفرض فلا ترتيب اذن ؛ اذ ليس من الحكمة تدارك الصلاة الفائتة بتفويت الوقتية ^{التي} يمكنه أداؤها في وقتها .

جاء في الكنز و شرحه للزيلعي : " و يسقط أي الترتيب بضيق الوقت و النسيان و صيرورتها ستا أي بصيرورة الفوائت ستا ، و بكل واحد من هذه الثلاثة يسقط الترتيب . أما سقوطه بضيق الوقت ؛ فلأنه ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة ... ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع فيه الوقتية و الفائتة جميعا ... و أما سقوطه بالنسيان فللتعذر ؛ لأنه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان و لا يكلف الله نفسا الا وسعها . و لأن الوقت انما يصير وقتا للفائتة بالتذكر و ما لم يتذكر لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما . و أما سقوطه بصيرورة الفوائت ستا ، فلأنه لو وجب الترتيب فيهما لوقعوا في حرج عظيم و هو مدفوع بالنص . و لأن الاشتغال بها عند كثرتها قد يؤدي الى تفويت الوقتية " . (١)

ب) قالت المالكية : بأن الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض واجب - غير شرط و هو المشهور من المذهب - مطلقا سواء كانت الفوائت قليلة أم كثيرة ،

== الظاهر و الأول أصح " تبين الحقائق ١٨٨/١ - ١٨٩ .

وانظر : شرح فتح القدير ٣٩١/١ ؛ الدر المختار وحاشية رد المحتار ١/٦٨٢ .

(١) تبين الحقائق ١٨٦/١ - ١٨٧ .

فيقدم القاضى الصبح على الظهر ، و الظهر على العصر و هكذا ...
 فان نكس أثم ان تعمد و صحت الصلاة و لا يعيدها ، لأنه خرج وقتها
 بالفراغ منها ، و الاعادة لترك الواجب الذى ليس بشرط انما يكون فى
 الوقت .

و أما الترتيب بين الفوائت و الحاضرة فانه واجب - غير شرط فى
 المشهور أيضا - اذا كانت الفوائت ييرة - فممن كان عليه قضاء المفرب
 و العشاء و دخل وقت الصبح وجب عليه تقديمها على الحاضرة ، فان قدم
 الحاضرة على يسير الفوائت أثم الفاعل ان تعمد ، و صحت الصلاة
 و يعيدها ندبا - فأما اذا كانت كثيرة و هى أن يبلغ عدد الفوائت
 خمسا - على المعتمد - أصلا أو بقاء سقط الترتيب .

ج) قالت الحنابلة يجب الترتيب فى القضاء مطلقا سواء كثرت الفوائت
 أم قلت ، و سواء بين الفوائت بعضها مع بعض أو مع الحاضرة ، فان
 ترك المصلى الترتيب بالعمذر لم تصح الصلاة ، لأنه شرط ، فلا يسقط
 الا اذا خشى فوت الحاضرة أو خروج وقت الاختيار - فيقدم الحاضرة حينئذ ؛
 لأنها أهم ، و لأن ترك الفائتة أيسر من ترك الصلاة فى الوقت - أو نسي
 الترتيب - كأن يذكر قضاء الظهر بعد الفراغ من قضاء العصر أو نسي
 الترتيب بين الفائتة و الحاضرة حتى فرغ منها - و دليل السقوط
 بالنسيان قوله عليه الصلاة و السلام : " ان الله وضع عن أمتى الخطأ
 و النسيان و ما استكروها عليه " (١) . و أما حديث اعادته عليه

(١) رواء ابن ماجة فى كتاب النكاح ، باب طلق المكره و الناسي ٦٥٩/١ .

السلام صلاة المغرب عام الأحزاب - كما تقدم (١) - فهو محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم تذكر صلاة العصر أثناء صلاة المغرب للجمع بين الأخبار ، و لسؤاله صلى الله عليه وسلم عقب سلامه كما تدل عليه الفاء (٢)

هل قضاء الصلاة الفائتة على الفور أو على التراخي ؟

فيه خلاف بين العلماء :

(أ) فقال الحنفية والمالكية - على الراجح - والحنبلة بوجوب قضاء فائتة الصلاة فوراً مطلقاً أى سواء فاتت بعذر غير مقط للقضاء أم بغير عذر أصلاً ، ولا يجوز التأخير إلا لعذر غير انهم اختلفوا فى تفصيلات ذلك .

١ - فنهبت الحنفية الى جواز تأخير الفوائت الكثيرة المسقطة للترتيب - و ان وجبت على الفور - لعذر السعى على العيال و فى الحوائج على الأصح فيسعى و يقضى اذا ظفر بفرصة بعد فراغه الى أن تتم ، و يشتغل فيما يحتاجه لنفسه من جلب نفع و دفع ضرر .

(١) انظر : ص ٣٠٤ .

(٢) انظر : فى مسألة الترتيب كلها : المبسوط للرخي ١٥٣/١ - ١٥٥ .

الهداية و العناية و شرح فتح القدير ٨٥/١ - ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، البحر الرائق .

٨٦/٢ - ٩١ ، مجمع الأنهر والدر المنتقى ١٤٤/١ ، تحفة الفقهاء ٣٦٥/١ ،

الشرح الكبير وحاشية السوقي ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، الشرح الصغير و ما بها منه

بلغته السالك على أقرب المالك ٣٦٢/١ - ٣٦٨ ، الخري ٣٠٠/١ - ٣٠١ ،

كشاف القناع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ، شرح منتهى الإرادات ١٣٨/١ ، نهاية

المحتاج ٣٨١/١ - ٣٨٢ ، حاشيتى قليوبى وعميرة على شرح المحلى على

منهاج الطالبين ١١٨/١ .

أما النوافل فان الاشتغال بقضاء الفوائت أولى و أهم من الاشتغال بها فيتركها الا السنن الرواتب و صلاة الضحى ، و صلاة التسبيح ، و تحية المسجد ، و الأربع قبل العصر و الست بعد المغرب . (١)

٢ - و قالت المالكية : ان الواجب على المكلف قضاء ما فاته من الصلاة فورا^(٢) على الراجح ، ^(٣) و لا يجوز التأخير الا عند الضرورة كالأكل و الشرب لشدة الجوع و النوم الغالب و هو النوم الذى لا بد منه ، و قضاء الحاجة و الاشتغال بعلم عيني ، و السعى فى تحصيل ما يحتاج له فى معاشه من قوت ضرورى له و لعياله .

و قالوا : لا يجوز لمن عليه الفوائت الاشتغال بالنوافل الا السنن كوتر و عيد و الشفع قبل الوتر و سنة الفجر قبل أداء فريضة الصبح^(٤).

(١) انظر : الدر المختار و حاشية رد المحتار ٦٨٨/١ ؛ حاشية الطهطاوى - ٣٠٨/١ ؛ الدر الممتقى ١٤٤/١ ؛ الفتاوى الهندية ١٢٥/١ ؛ البحر الرائق ٨٥/٢ ؛ حاشية الشرنبلالى على درر الحكام ١٢٤/١ .

(٢) قال الصاوى و عlish : ليس المقصود بالفور هو الحال الحقيقى بل أن لا يكون مؤخرا بحيث يعد مفرطا .
انظر : بلغة السالك على أقرب الممالك (بها مشال الشرح الصغير) ٢٦٥/١ ؛
تقريرات عlish على حاشية الدسوقى ٢٦٣/١ .

(٣) و قيل يجب على التراخى و قيل لا يجب لا على الفور و لا على التراخى بل الواجب هو الحالة الوسطى فيكفى أن يقضى فى يوم واحد صلاة يومين فأكثر ، و لا يكفى أن يقضى صلاة يوم فى يوم الا اذا خشى ضياع عياله ان قضى أكثر من يوم فى يوم . انظر : شرح منح الجليل ١٢٠/١ ؛
حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢٦٣/١ .

(٤) انظر : شرح منح الجليل ١٢٠/١ ؛ الشرح الصغير ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ؛ الشرح الكبير و حاشية الدسوقى ٢٦٣/١ ؛ شرح الخرشي ٣٠٠/١ .

٣ - و قالت الحنابلة : من فاتته صلاة مفروضة فأكثر وجب قضاءؤها على الفور ؛ لأن عليه الصلاة والسلام أمر بالصلاة عند الذكر فقال : " فليصلها اذا ذكرها " (١) و الأمر للوجوب فهو على الفور الا اذا حضر صلاة عيد فيؤخر القضاء حينئذ حتى ينصرف من صلاته لثلايقتدي به كما يسقط عنه الفور اذا كان يتضرر به في بدنه - لضعفه - أو ماله أو معيشة يحتاجها لنفسه أو عياله ، لقوله تعالى : " و ما جعل عليكم في الدين من حرج " (٢) . و قوله عليه الصلاة والسلام : " لا ضرر ولا ضرار " (٣) .

و يجوز تأخير قضاء الفائتة لضرر صحيح كان انتظار رفقة أو جماعة للصلاة ؛ لفعله عليه السلام بأصحابه لما فاتتهم صلاة الصبح و تحولوا من مكانهم ثم صلى بهم الصبح (٤) . و الظاهر أن منهم من فرغ من الوضوء قبل غيره .

و أما بالنسبة للنفل فقد قالوا : ان من عليه الفوائت يحرم عليه النفل المطلق ، و أما النفل المقيد كالرواتب و الوتر فيصح له أن يأتي به لكن الأولى ترك السنن الرواتب ان كانت الفوائت كثيرة

(١) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٢) سورة الحج ، آية ٢٨ .

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب من بنى فسى حقه ما يضر بجاره ٧٨٤/٢ و احمد في المسند ٣٢٦/٥ - ٣٢٢ ، و مالك في الموطأ كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق ٢ / ٧٤٥ .

(٤) تقدم تخريج الحديث في : ص ٢٣٤

و يستثنى منها سنة الفجر فيقضيها و لو كثرت الفوائت ؛ لتأكيدها
و حث الشارع عليها و يخير في الوتر اذا فات مع الفرغ و كثر ، و الا
قضاء استحبابا كما يقضى الرواتب الفائتة الأخرى استحبابا ان قلت
الفوائت المفروضة . (١)

ب) أما الشافعية فانهم فرقوا بين من فاتته الصلاة بعذر و بين من
فاتته بغير عذر .

أما بالنسبة لمن فاتته الصلاة بعذر - وهو ما يعبر عنه بغير -
المتعدى أيضا - فالذي قطع به الأصحاب - وهو المذهب - أن القضاء
على التراخي لكن الفور مستحب مارة لبراءة الذمة ؛ و ذلك بحملهم
قوله عليه السلام : " فليصلها اذا ذكرها " (٢) على الندب بدليل فعله
عليه السلام بأصحابه - لما فاتتهم صلاة الصبح و تحولوا من مكانهم
ثم صلى بهم الصبح (٣) - المفيد لجواز التأخير .

و أما من فاتته الصلاة بغير عذر - وهو المتعدى - ففيه وجهان
عند الشافعية أحدهما عند الخراسانيين هو وجوب القضاء عليه على
الفور (٤) ، و هو ما صححه النووي و اعتمد عليه المحلي و غيره ،
كما نقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ، لأن المتعدى مفرط بتركها ؛

(١) انظر : كشاف القناع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ؛ شرح منتهى الارادات ١٣٩/١ ؛

التوضيح لشهاب الدين ص ٢٩ المقنع ١١٢/١ .

(٢) تقدم التخريج في : ص ٦٠ .

(٣) تقدم التخريج في : ص ٢٣٤ .

(٤) و أحدهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور و يجوز التأخير

كما لو فاتت بعذر .

و لأنه يقتل بترك الصلاة الفائتة في هذه الحالة و لو كان القضا*
على التراخي لم يقتل . (١)

هذا ، و الذى يبدو لى هو أن الأولى قول الجمهور ؛ - لأن الأمر - يفيد
الوجوب و القرائن التي تحف به هي التي تبين المراد منه من الفور
أو التراخي ، و لما كان الأمر بالقضاء مقترنا بوقت التذكر حيث قال
عليه السلام : " فليصلها اذا ذكرها " (٢) فيحمل على وجوب القضاء
فورا عند التذكر .

و لأن مذهب الشافعية من التفريق بين المتعدى و غير المتعدى يفتقر
الى دليل شرعي يدل عليه .

ب (قضاء الصوم بالصوم :

الصوم ركن من أركان الاسلام الخمسة فرضه الله عزوجل على
الامة المحمدية كما فرضه على الأمم السابقة - قال تعالى : " يا
أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون " (٣) - فرضه في شهر مبارك له مكانته العظيمة في نفوس
المسلمين ؛ حيث نزل فيه مرجهم الأصيل أعنى القرآن الكريم - قال تعالى :
" شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن " (٤) - فرضه لحكم بالغة و مقاصد

(١) انظر : المذهب و المجموع ٧٢/٣ - ٧٤ ؛ نهاية المحتاج ٣٨١/١ ؛ شرح
الجلال على المنهاج ١١٨/١ ؛ روضة الطالبين ١٤١/٣ .

(٢) تقدم : تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

عالية تعرض لبعضها ابن قيم الجوزية بقوله : " ... المقصود من الصيام حبس النفس عن الشهوات و فطامها عن المألوفات و تعديل قوتها الشهوانية لتستعد لطلب ما فيه غاية سعادتها و نعيمها و قبول ما تزكو به مما فيه حياتها الأبدية و يكسر الجوع و الظمأ من حديثها و سورتها ، و يذكرها بحال الأكباد الجائعة من الماكين ، و تضيق مجارى الشيطان من العبد بتضييق مجارى الطعام و الشراب ، و تحبس قوى الأعضاء عن استرسالها ...

و يسكن كل عضو منها و كل قوة . عن جماعه ، و تلجم بلجامه فهو لجام المتقين و جنة المحاربين ، و رياضة الأبرار ، و المقربين و هو لسرب العالمين من بين سائر الأعمال فان الصائم لا يفعل شيئا و انما يترك شهوته و طعامه و شرابه من أجل معبوده فهو ترك محبوبات النفس ، و تلهذاتها ، ايثار المحبة الله و مرضاته ، و هو سر بين العبد و ربه لا يطلع عليه سواه ... و للصوم تأثير عجيب فى حفظ الجوارح الظاهرة و القوى الباطنة ... و استقراغ المواد السريئة المانعة له من صحتها فالصوم يحفظ على القلب و الجوارح صحتها و يعيد اليها ما استلبته منها أيدي الشهوات فهو من أكبر العون على التقوى كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (١) و قال النبى صلى الله عليه وسلم :
(الصوم جنة) (٢) ... " (٣) و اذا كان الأمر كذلك فيجب على المؤمن

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٣ .

(٢) جزء من حديث طويل رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه فى كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ٢٢٦/٢ ، ورواه مسلم فى كتاب الصوم ، باب فضل الصيام ٨٠٦/٢ - ٨٠٧ .

(٣) زاد المعاد ١ / ١٥٣ - ١٥٤ .

المكلف أن يأتي به كما هو مطلوب منه شرعا و لكن ان فاتته الاتيان به في وقته المعين شرعا - شهر رمضان - لعذر طرأه - كمرض ونحوه - ثم قضاؤه فسي وقت آخر تلبية لقول الله عزوجل : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (١) فان هذا القضاء يعد من القضاء المحض بمثل معقول كامل ، للماثلة القائمة بينهما صورة و معنى ، و إنما شرف الوقت فانه سقط لكونه ليس في وسع المكلف . (٢)

هل وجوب قضاء صوم رمضان على الفور أم على التراخي ؟

ذهب الحنفية الى أن الصوم المؤقت بوقت معين كصوم رمضان اذا فات عن وقته وجب قضاؤه على التراخي أى لزمه القضاء مجردا عن تعلقه بزمان معين فان أخر القضاء حتى دخل رمضان أخر صام رمضان الحاضر ثم قضى ما عليه من الصوم الفائت و لا فدية عليه سواء كان تأخيرته للقضاء بعذر أم بغير عذر .

و ذلك لأن الأمر بالقضاء ورد مطلقا من غير أن يقيد بوقت معين قال تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (٣) و قالت المالكية و الحنابلة : ان قضاء الصوم مطلقا - سواء فات - بعذر أم بغير عذر - و ان كان لا يجب على الفور فانه لا يجوز تأخيرته

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) انظر : شرح المنار لابن ملك و حاشية انوار الحلك ، ص ١٧٥ ؛ امرأة الأصول (بهامش الأزميرى) ، ص ١٧٥ ؛ التقرير و التعبير ١٢٨/٢ ؛ النامى

شرح المنتخب للأخيكثى ٨٦/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

حتى يدركه رمضان الذى يليه بغير عذر ، و على ذلك لو أخر القضاء من غير عذر حتى دخل رمضان آخر وجب عليه أن يطعم - مع القضاء - عن كل يوم مسكينا ؛ لما روى عن أبى هريرة و ابن عباس و ابن عمر أنهم قالوا : أطعم عن كل يوم مسكينا . (١).

و قد وافقهم على ذلك الشافعية اذا كان الصوم الفائت بعذر حيث أنهم يفرقون فى قضاء الصوم - كالصلاة - بين المتعدى و غير المتعدى فيقولون . بوجوب القضاء على التراخي على من فاته بعذر - كالصوم الفائت بالحض و النفاس و المرض و السفر - ما لم يحضر رمضان الذى يليه .

و أما اذا فاته بغير عذر ففيه - كما فى الصلاة - وجهان : أحدهما عند الخراسانيين و بعض العراقيين : أنه يجب على الفور ، قال النووي : وهو الصواب .

و على هذا فالحنفية و المالكية و الحنابلة و الشافعية متفقون فى مسألة قضاء غير المتعدى على عدم وجوب القضاء على الفور ؛ لأن قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (٢) مطلق عن الوقت . و لأن عائشة رضى الله تعالى عنها

(١) أخرجه الدارقطنى عن أبى هريرة رضى الله عنه فى كتاب الصيام ، باب القبلة للمائم ١٩٢/٢ و قال " اسناد صحيح موقوف " و أخرجه عنه مرفوعا و ضعفه . و رواه موقوفا عن ابن عباس (١٩٢/٢) كما أخرجه عن نافع " أن عبد الله كان يقول من أدركه رمضان و عليه من رمضان شئ فليطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة " ١٩٦/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

قالت : " كان يكون على الموم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه الا فى شعبان لمكان النبى صلى الله عليه وسلم " (١)

غير أن ما عدا الحنفية يقولون باطعام مسكين عن كل يوم لو آخر القضاء بغير عذر الى أن نخل رمضان آخر ، لقول أبى هريرة و ابن عباس و ابن عمر المتقدم . بخلاف الحنفية حيث يقولون بعدم الفدية .

فقد جاء فى البدائع : " و الكلام فى كيفية وجوب القضاء أنه على الفور أو على التراخي كالكلام فى كيفية الوجوب فى الأمر المطلق عن الوقت أصلاً كالكفارات و النذور المطلقة و نحوها ، و ذلك على التراخي عند عامة متأخرينا ، و معنى التراخي عندهم أنه يجب فى مطلق الوقت غير عين ، و خيار التعيين الى المكلف فى أى وقت شرع فيه تعيين ذلك الوقت للوجوب و ان لم يشرع يتضيق الوجوب عليه فى آخر عمره فى زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته و حكى الكرخى عن أصحابنا أنه على الفور و الصحيح هو الأول و عند عامة أصحاب الحديث الأمر المطلق يقتضى الوجوب على الفور . على ما عرفت فى أصول الفقه ... و حكى ... عن الكرخى أنه كان يقول فى قضاء رمضان أنه مؤقت بما بين رمضانين و هذا غير سديد بل المذهب عند أصحابنا أن وجوب القضاء لا يتوقت لما ذكرنا أن الأمر بالقضاء مطلق

(١) الحديث مروي بعبارات مختلفة فرواه البخارى فى صحيحه كتاب الصوم ،

باب متى يقضى قضاء رمضان ٢/٢٣٩ ، ومسلم فى كتاب الصيام ، باب -

قضاء رمضان فى شعبان ٢/٨٠٢ - ٨٠٣ .

عن تعيين بعض الأوقات دون بعض فيجرب على إطلاقه و لهذا قال أصحابنا :
 انه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع و لو كان الوجوب على
 الفور لكره له التطوع قبل القضاء ؛ لأنه يكون تأخير الواجب عن
 وقته المضيق و انه مكروه و على هذا قال أصحابنا انه اذا أخر قضاء
 رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه " (١)
 و في شرح الخرشي (٢) : " و ندب تعجيل القضاء لما ترتب في الذمة
 من كل صوم موسع في قضاؤه رمضان أو غيره لمبادرته للطاعة في أول -
 وقتها كالصلاة المؤداة في الوقت الموسع أما ما ضيق في وقته -
 كقضاء ما فات لعذر من كفارة متتابعة كظهار فواجب تعجيله -
 ووصله " كما جاء فيه : " أن من فرط في قضاء رمضان الى أن دخل
 عليه رمضان آخر فانه يجب عليه أن يكفر بأن يطعم عن كل يوم
 يقضيه مدا لمكين ٠٠٠ مع القضاء ... " (٣)

(١) ١٠٤/٢ ، وانظر : الهداية و العناية و شرح فتح القدير ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله الخرشي ، المالكي ، أول من
 تولى مئخة الأزهر . كان فقيها ، فاضلا ، ورعا . يروى عن والده
 الشيخ عبد الله الخرشي و عن العلامة الشيخ ابراهيم اللقاني ، من
 مؤلفاته : الشرح الكبير على متن خليل و " الشرح الصغير"
 على متن خليل أيضا . توفي عام ١١٠١ هـ

انظر : عجائب الآثار ١١٣/١ ، ١١٤ ، الأعلام ١١٨/٧ .

(٣) شرح الخرشي ٢٤٢/٢ ، ٢٦٣ ، وانظر : الشرح الكبير و حاشيته
 السوقي ١ / ٥١٦ ، ٥٣٧ .

كما جاء في الاقناع و شرحه للبهوتي : " ... ويجوز تأخير قضائه
 أى رمضان ما لم يفت وقته و هو أى وقت القضاء الى أن يهل رمضان
 آخر لقول عائشة : " كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن
 أقضيه الا فى شعبان لمكان النبى صلى الله عليه وسلم " متفق عليه (١)
 و كما لا يخفى الصلاة الأولى الى الثانية فلا يجوز تأخيرها أى قضاء
 رمضان الى رمضان آخر من غير عذر نص عليه و احتج بما تقدم عن
 عائشة و يحرم التطوع بالصوم قبله أى قبل قضاء رمضان و لا يصح ...
 و لو اتسع الوقت أى وقت القضاء وعنه بلى ان اتسع الوقت فان أخره
 أى قضاء رمضان الى رمضان آخر أو أخره الى رمضان فعليه القضاء
 و اطعام مكين لكل يوم ما يجزئ فى كفارة ... و ان أخره أى قضاء
 رمضان حتى أدركه آخر أو أكثر لعذر نحو مرض أو سفر فلا كفارة -
 لعدم الدليل على وجوبها اذن " (٢)

و قال النووي فى المجموع : " الصوم الفائت من رمضان كالصلاة ، فان كان
 مذكورا فى فواته كالفائت بالحيض و النفاس و المرض و الاغماء و السفر
 فقصاؤه على التراخى ما لم يحضر رمضان السنة القابلة ...

(١) تقديم تخريج الحديث فى : ص ٣١٩ .

(٢) كشف القناع ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وانظر : شرح منتهى الارادات ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ،

الكافى لابن قدامة ١ / ٣٥٨ - ٣٥٩ .

و ان كان متعديا في فواته ففيه الوجهان كالصلاة أصحهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي ، و أصحهما عند الخراسانيين و بعض العراقيين و هو الصواب أنه على الفور " و قال أيضا ان من " كان عليه قضاء رمضان أو بعضه ، فان كان معذورا في تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره و نعوها جاز له التأخير ما دام عذره و لو بقى سنين و لا تلزمه الفدية بهذا التأخير و ان تكررت رمضانات ، و انما عليه القضاء فقط ؛ لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر ، فتأخير القضاء أولسى بالجواز ، فان لم يكن عذر لم يجز التأخير الى رمضان آخر ، بل عليه قضاؤه قبل مجيء رمضان السنة القابلة ... فلو أخر عن القضاء الى رمضان آخر بلا عذر أثم ، و لزمه صوم رمضان الحاضر و يلزمه بعد ذلك قضاء رمضان الفائت ، ويلزمه بمجرد دخول رمضان الثاني عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء ... نص عليه الشافعي و اتفق عليه الأصحاب ... و المنهـب الأول " (١)

هذا ، و الذي يبدو لي رجحان قول الأحناف من عدم الفدية على من أخر القضاء بغير عذر الى أن دخل رمضان آخر ؛ لاطلاق قوله تعالى : " فعدة من أيام أخر " (٢) . و عدم وجود دليل يصح الاحتجاج به على فريضة الاطعام لدى القائلين به سوى ما ذكروا من قول ابن عباس و ابن عمر و أبي هريرة ،

(١) المجموع ٣ / ٧٤ و انظر : المذهب و شرحه المجموع ٦ / ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ؛

روضة الطالبين ٢ / ٣٨٦ ، ٣٨٤ ؛ مغنى المحتاج ١ / ٤٤٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

و هو معارض بما ذكره بدر الدين العيني بأن منذهبهم مروى عن علي و ابن مسعود رضى الله عنهما . (١)

حكم تتابع قضاء رمضان و تفريقه :

اختلف العلماء فى حكم تفريق قضاء رمضان و تتابعه على أقوال و هى :

(أ) تتابع قضاء رمضان مستحب و يجوز تفريقه و هو منذهب الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة (٢).

(ب) التتابع فى قضاء رمضان واجب و ليس بشرط ، فلو ترك التتابع و قضاها متفرقا صح صومه و أجزاءه و به قالت الظاهرية و من فعملهم .

قال ابن حزم : " و المتابعة فى قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (و سارعوا الى مغفرة من ربكم) (٣) فان لم يفعل فيقضها متفرقة و تجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (٤) و لم يحد تعالى فى ذلك وقتا يبطل القضاء بخروجه " (٥)

(ج) التفريق و التتابع سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر و هو الظاهر من قول الطحاوى (٦) حيث جاء فى مختصره : " و اذا حاض المرأة أو نفست

(١) البناية للعيني ٣/٣٥٧ ، العناية للبايرتى ٢/٣٥٥ .

(٢) قالت الحنابلة و يجب التتابع اذا بقي من الثعبان بقدر ما عليه من قضاء رمضان ، لضيق الوقت كأداء رمضان فى حق من لاعذر له . انظر : هـ

شرح منتهى الارادات ١/٤٥٦ .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٥) المحلى ٦/٢٦١ .

(٦) هو أبو جعفر ، احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى - نسبة الى طحيفة =

أفطرت و قست بعدد ما أفطرت من الأيام ان شاءت تابعت و ان شاءت
فرقت" (١).

الأدلة :

استدل من قال بأن التفريق جائز لكن المتابعة مستحبة بعدة أدلة :

أما الأدلة على جواز التفريق فهي :

١ - اطلاق قول الله عزوجل : " فعدة من أيام آخر " (٢)

٢ - ما روى ابن عمر مرفوعا : " قضاء رمضان ان شاء فرق و ان شاء تابع " (٣)

٣ - ما ثبت عن محمد بن المنكدر (٤) أنه قال : بلغني أن رسول الله صلى الله

== قرية بصعيد مصر - الأزدي ، تفقه على خاله المزني ثم ترك مذهبه
و صار حنفي المنصب . كان اماما ، ثقة ، فقيها ، جليل القدر ، مشهورا
في الآفاق ، سمع الأحاديث عن كثير من المصريين و الغرباء القادمين إلى
مصر ، و انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر . من مؤلفاته : " معانئ
الآثار " و "مكمل الآثار " و "المختصر " في الفقه و " اختلاف العلماء " توفي
سنة ٣٢١ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٣١ - ٣٤ ، تاج التراجم ، ص ٨ ، حسن المحاضرة
١ / ٣٥٠ .

(١) مختصر الطحاوي ، ص ٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٣) رواه الدارقطني في كتاب الصيام ، باب القبلة للحائض ١٩٣/٢ و قال :

" لم يسنده غير سفيان بن بشر " .

(٤) هو " محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني

ثقة فاضل " مات سنة ١٣٠ هـ أو بعدها .

تقريب التهذيب ، ص ٣٢٠ .

غير أنهم يأخذون بعموم و إطلاق الأمر في قوله تعالى : " و سارعوا الى مفطرة من ربكم " (١) و يحملون المطلق عليه . (٢)

و يلوح لي رجحان قول الجمهور و ذلك لإطلاق قوله تعالى : " فسددة من أيام آخر " (٣) فإنه يشمل التفريق و التابع . و لأن الأمر في قوله تعالى : " و سارعوا الى مفطرة من ربكم " (٤) إنما يحمل على الوجوب إذا لم يكن هناك ما يصرفه عنه ، و في مآلتنا وجد الصارفعن الوجوب و هو إطلاق النص الأول .

مثال القضاء المحض بمثل معقول كامل في حقوق العباد :

ضمان المصنوب بالمثل :

سبق أن قلنا - في الأداء الكامل (٥) - ان الواجب على الفاضل هو رد عين المصنوب ، اذ به ينال المالك حقه من كل وجه و يندفع الضرر عنه من

(١) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ .

(٢) انظر : الهداية (بهامش فتح القدير) ٣٥٤/٢ ؛ كنز الدقائق و البحر الرائق ٣٠٧/٢ ؛ شرح الخريشي ٢٤٢/٢ ؛ الشرح الكبير و حاشية السوقي ٥١٦/١ ؛ روضة الطالبين ٣٧١/٢ ؛ المذهب - و شرحه المجموع ٦/٤٢٠ ، ٤٢٤ ؛ شرح منتهى الارادات ١/٤٥٦ ؛ التوضيح لشهاب الدين ، ص ٩٨ ؛ الكافي لابن قدامة ٣٥٨/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ .

(٥) انظر : ص ١٤٣ من هذه الرسالة .

عليه وسلم مثل عن تقطيع رمضان فقال : " لو كان على أحدكم دين فقصاه من الدرهم و الدرهمين حتى يقضى ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضيا دينه ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فالله أحق بالعفو و التجاوز منكم " (١)

٤ - ان التتابع في أداء صوم رمضان واجب لأجل الوقت فيسقط بفوات الوقت .
و أما الأدلة على استحباب المتابعة فهي :

١ - ما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان عليه صوم من رمضان فليرده و لا يقطعه " . (٢)

٢ - ان في قضاء رمضان متتابعا مسارة لاسقاط الواجب فيندب تبرئة لخدمة المكلف .

٣ - قضاء صوم رمضان بالتتابع أشبه بالأداء فيندب .

أما الظاهرية - فكما تقدم - يوافقون الجمهور في أن قول الله عز وجل : " فعذة من أيام آخر " (٣) مطلق فيفيد جواز التفريق في قضاء رمضان

(١) رواه الدارقطني في كتاب الصيام باب القبلة للمصنفين بنحو اللفظ المذكور (٢ / ١٩٤) و قال : " اسناد حسن الا أنه مرسل ، وقد وصله غير أبي بكر بن سليم الا أنه جعله عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، و لا يثبت متصلا "

(٢) رواه الدارقطني بطرق مختلفة عن أبي هريرة في كتاب الصيام ، باب - القبلة للمصنفين ١٩١/٢ - ١٩٢ لكن في سند عبد الرحمن بن ابراهيم . قال الدارقطني : هو ضعيف الحديث .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

كل ناحية ، و لكن ان تعذر رد عين المنسوب و كان المنسوب مثلياً
 كالملكيات و الموزونات فان الواجب حينئذ على الغاصب هو أن يدفع
 الى المالك مثل المنسوب ، و يعتبر هذا الضمان من القضاء بمثل معقول
 كامل في حقوق العباد . أما كونه قضاء ؛ فلأن الغاصب دفع مثل ما
 وجب أداءه لا عينه ، و أما كونه معقولاً ؛ فلأن العقل يدرك المماثلة
 الموجودة بين هذا المدفوع و بين المنسوب . و أما كونه كاملاً ؛
 فلأن حق المالك كان ثابتاً فيما غصب منه من كل وجه ، فكان من اللازم
 دفع عين ملكه اليه ، فعند ما تعذر هذا الدفع عدل عنه الى الضمان
 و الأصل في ضمان العدول هو الضمان بالمثل صورة و معنى و يتحقق
 ذلك في المثليات بدفع المثل فكان القضاء كاملاً ؛ لكون المدفوع
 مثلاً للمقضى صورة و معنى .

هذا ، و القول بدفع المثل في المثليات - عند تعذر رد عينها - هو
 منهب جمهور العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة (١) .
 و ذهب قوم - من نفاة القياس الى أن الواجب على الغاصب عند تعذر رد
 عين المنسوب هو رد القيمة مطلقاً .

الأدلة :

استدل الجمهور بالنقل و العقل :

(١) جاء في الروض المربع ما نصه : " ... و ينبغي أن يستثنى منه
 الماء في المفازة ؛ فانه يضمن بالقيمة في مكانه " ٢ / ٣٣٣ .

أما النقل : فقول الله عزوجل : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " ^(١) فقد نصت الآية على أن الواجب هو المثل ، والمتبادر من المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ، وقد ثبت بالسنة أن المكيلات أمثال متساوية . قال عليه الصلاة والسلام : " الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل " ^(٢) أما المعقول فهو :

- ١ - أن المقصود بالضمان هو الجبران ، والجبران أتم في دفع المثل - فيما إذا كان المغضوب مثلياً - ، لما فيه من مراعاة الجنس والمالية ، بخلاف القيمة ، فإن فيها مراعاة المالية فقط .
 - ٢ - أن دفع المثل في المثلي أحق ، لكونه مماثلاً للشيء الفائت شرعاً ولغة ، بخلاف القيمة فإنها مثل في الشرع دون اللغة .
- أما بعض نفاة القياس فقد تمكوا بالمعقول وهو أن حق المالك ثابت في عين المغضوب وماليتته معا ، وقد تعذر رد عين المغضوب ، فيبقى ماليتته واجبا في الذمة ، وماليتته الشيء

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٢) جزء من حديث طويل مروي بطرق مختلفة ، فرواه مسلم في كتاب

المباقة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ١٢١١/٣ ،

والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع البر بالبر ٢٤١/٧ ، والترمذي

في كتاب البيوع ، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وكراهية

التفاضل فيه ٥٤١/٣ ، وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب الصرف

وما لا يجوز متفاضلا يدا بيد ٧٥٨/٢ .

عبارة عن قيمته . (١)

والذى يظهر لى هو رجحان قول الجمهور من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة ، و ذلك لقوة مستندهم ، و لأن المثل فى المثل هو أقرب ما يقوم مقام المصوب التالف لمثابته للمصوب فى الصورة و المعنى .

مثال القضاء المضمحل بمثل معقول قاصر فى حقوق العباد :

ضمان المصوب بالقيمة :

إذا تعذر رد عين المصوب ، و عجز الخاصب عن دفع المثل فيمنع إذا كان المصوب مثليا - كالمكيل و الموزون - و ذلك لانقطاع المثل عن أيدي الناس بأن لا يوجد فى الأسواق ، فان الواجب حينئذ هو أن يدفع الخاصب الى المالك قيمة المصوب . و كذا يجب عليه دفع القيمة عند جمهور العلماء إذا كان المصوب قيميا - و هو ما تفاوتت أحاده و اختلفت أجزاءه - و تعذر رد عينه . و دفع القيمة ضمانا للمصوب هو من القضاء بمثل معقول قاصر ، لأن القيمة مثل لما تلف معنى

(١) انظر : فتح الغفار ٥٠/١ ، شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨١ ، تيسير التحرير ٢٠٤/٢ ، مرآة الأصول و حاشية الأزميرى ٢٦٦/١ - ٢٦٢ ، و المبسوط ٥٠/١١ ، كشف الحقائق ١٩٢/٢ - ١٩٢ ، الهداية و العناية (مع تكملة فتح القدير) ٣١٨/٩ - ٣١٩ ، شرح الخرشى ١٣٣/٦ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، تكملة المجموع ١٤/٦٦ ، فتح العزيز (بهامش تكملة المجموع) ٢٦٦/١١ ، كشاف القناع ١٠٦/٤ ، الروض المربع ٣٢٢/٢ - ٣٢٣ .

لا صورة ، و العقل يدرك المماثلة بينهما نظرا للمساواة في المالية .
 وهذا الحكم يدفع القيمة في المصوب القيمي اذا تعذر رد عينه
 هو لجمهور العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية والحنابلة .
 وقال الامام أحمد في رواية ، و عبيد الله بن الحسن العنبري : يجب على
 الغاصب رد مثل المصوب من جنسه . و نسب فقهاء الحنفية هذا القول
 الى أهل المدينة .

و قد استدلل الجمهور بما يلي :

١ - قوله عليه الصلاة و السلام : " من أعتق شركا له في عبد قوم عليه
 قيمة العتق " (١)

وجه الاستدلال هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقيمة فيما أتلقت
 من حصة الشريك ، و لم يأمر بمثل تلك الحصة .

٢ - ان القول بالمثل من جنس المصوب يؤدي الى الظلم اما على
 الغاصب ، و اما على المصوب منه ؛ لأن القيمي تختلف أجزاؤه و تتعذر
 فيه المماثلة فاما أن يكون زائدا يظلم به الغاصب و اما أن يكون ناقصا
 يظلم به المصوب منه .

٣ - ان استهلاك العين يجب أن يكون بمثابة استهلاك أجزائها ، و أجزاء
 الحيوان مضمونة بالقيمة دون المثل ، فيجب أن يكون عين المصوب كذلك .

(١) رواه البخاري بهذا المعنى عن ابن عمر في صحيحه ، كتاب العتق

و فضله ، باب اذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين شركاء ١١٧/٣ -

- ١١٨ ، و مسلم - ايضا - في كتاب العتق ، الحديث الأول منه ١١٣٩/٢ -

و تمسك المخالفون للجمهور . بحديث أنس رضى الله عنه قال : كنت فى حجرة عائشة رضى الله عنها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يضرب الحجاب فأتى بقمعة من ثريد من عند بعض أزواجه فضربت عائشة رضى الله عنها القمعة بيدها فانكسرت ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل من الأرض ويقول : غارت أمكم . غارت أمكم ، ثم جاءت عائشة رضى الله تعالى عنها بقمعة مثل تلك القمعة فردتها ، واستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) . وفى رواية أخرى أن عائشة رضى الله عنها عند ما كسرت إناء صفية ^(٢) قالت : يا رسول الله ، ما كفارته ؟ قال : إناء مثل إناء وطعام كطعام " ^(٣) .

و أجيب عن هذا الحديث بأن رد عائشة رضى الله عنها لم يكن على طريق الضمان ، لأن القمعتين كانتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كان هذا الرد على طريق المرأة و محاسن الأخلاق .

(١) رواه البخارى بهذا المعنى فى صحيحه كتاب المظالم ، باب اذا كسر قمعة أو شيئاً لغيره ١٠٨/٣ ، والنسائي فى كتاب عشرة النساء ، باب الغيرة ٦٥/٢ ، وابن ماجه فى كتاب الأحكام ، باب الحكم فىمن كسر شيئاً ٧٨٢/٢ ، والدارمي فى كتاب البيوع ، باب من كسر شيئاً فعليه مثله ٢٦٤ / ٢ .

(٢) قال ابن حجر هي : " صفية بنت حيي بن اخطب الاسرائيلية أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خيبر و ماتت سنة ست وثلاثين و قيل فى ولاية متاوية و هو الصحيح " تقريب التهذيب ص ٤٧٠ .

(٣) رواه أبوداود فى كتاب البيوع و الاجارات ، باب فىمن أفسد شيئاً يخرم مثله ٨٢٧/٣ - ٨٢٨ ، و احمد فى المسند ١٤٨/٦ .

كما أجيب عنه في تكملة المجموع بما نصه : " ... فأما الجواب عن قوله :
(إناء مثل إناء و طعام مثل طعام فهو أن القيمة مثل في الشرع ، قال
تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا
بالغ الكعبة أو كفارة طعام ما كين) (١) فجعل قيمة الجزاء من
الطعام مثلاً " (٢)

والذي يبدو لي هو رجحان قول الحنفية و المالكية و الشافعية و من
وافقهم ؛ لما تمسكوا به من الحديث : " من اعتق شركا له ... " ؛ ولأنه
أقرب إلى العدل إذ الحكم بالقيمة لا يفضي إلى ظلم الغاصب أو المالك
- بالزيادة أو النقصان اللذين لا يخلو عنهما الشيء القيمي المدفوع - بل
فيه مراعاة الطرفين ، و لأن ما تمسك به المخالفون فهو مؤول كما
بيناه .

هذا ، و القضاء بمثل معقول قاصر خلف عن القضاء بمثل معقول كامل ،
فليرجع إلى القاصر الا عند العجز عن الرجوع إلى الكامل ، فلو كان
الغاصب قادرا على دفع المثل في المثلي لكنه دفع القيمة لا يجبر

(١) سورة المائدة ، آية ٩٥ -

(٢) انظر : فتح الغفار ٥١/١ ؛ شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن
ملك ، ص ١٨٢ ؛ مرآة الأصول وحاشية الأزميري ٢٦٦/١ ؛ كنز الوصول
و شرحه كشف الأسرار ١٦٨/١ ، ١٦٩ ؛ بدائع الصنائع ١٥٠/٢ - ١٥١ ؛
المبسوط ٥١/١١ ؛ شرح الخرشبي ١٣٥/٦ ؛ تكملة المجموع ٦٦/١٤ - ٦٧ ؛
مفتي المحتاج ٢/ ٢٨٤ ؛ فتح العزيز ٢٨٣/١١ ؛ كشف القناع ٤/ ١٠٨ ؛
المقنع لابن قدامة و حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .

المالك على القبول ؛ لأن الكامل مقدم على القاصر ؛ لثبوت حق المالك في الصورة و المعنى ، فيحكم له بالكامل و هو دفع المثل الا عند الضرورة بفقد المثل يرجع الى القاصر وهو دفع القيمة . (١)

و قد فرع فقهاء الحنفية على كون المثل الكامل مقدم على المثل القاصر في القضاء و في غيره مائل منها :

(أ) قال الامام أبو حنيفة رحمه الله : يضمن الغاصب المثل لمي - الذي انقطع عن أيدي الناس - بقيمته يوم الخصومة - و هو قول بعض أصحاب الشافعي (٢) -

(١) انظر : مرآة الأصول ٢٦٢/١ .

(٢) قال الشيرازي : " ... و ان وجب المثل فأعوز فقد اختلف أصحابنا

فيه ، فمنهم من قال : تجب قيمته وقت المحاكمة ؛ لأن الواجب هو

المثل ، و انما القيمة تجب بالحكم فاعتبرت وقت الحكم . و منهم من

قال : تعتبر قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين تعذر المثل ،

كما تعتبر قيمة المفضوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف .

و منهم من قال : تضمن قيمته اكثر ما كانت من حين الغصب الى

وقت الحكم . لأن الواجب في الذمة هو المثل الى وقت الحكم ، كما أن

الواجب في المفضوب رد العين الى وقت التلف ، ثم يفرم قيمة

المفضوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف ، فيجب أن يعتبر

في المثل أكثر ما كانت قيمته الى وقت الحكم . و منهم من قال :

ان كان ذلك مما يكون في وقت و ينقطع في وقت كالعمير وجبت قيمته

وقت الانقطاع ؛ لأنه بالانقطاع يسقط المثل و تجب القيمة .

و ان كان مما لا ينقطع عن أيدي الناس و انما يتعذر في موضع ، وجبت

قيمته وقت الحكم ؛ لأنه لا ينتقل الى القيمة الا بالحكم . "

المهذب (مع تكملة المجموع) ٦١/١٤ .

لأن الواجب في ذمة الغاصب المثل التام وهو المثل صورة ومعنى ،
والقيمة خلف عن المثل الكامل ، فلأترجع اليها الا عند انقطاع الكامل
بتاتا بحيث لم يبق ثمة احتمال دفع المثل الكامل ، وفيما اذا انقطع
المثلي عن أيدي الناس ، لا ينقطع احتمال ادراك المثل الكامل و دفعه
- و لذلك كان للمالك أن ينتظر حتى وقت ادراكه - الا اذا قضى القاضي
بأداء القيمة وهو لا يكون الا عند الخصومة ، فيحكم عليه بالضمان يوم
الخصومة .

قال فخر الاسلام البزدوى رحمه الله : " ... و لهذا ^(١) لا يضمن المثلي
بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة عند أبي حنيفة رضى الله
عنه ، لأن المثل القاصر لا يصير مشروعا مع احتمال الأصل و لا ينقطع
الاحتمال الا بالقضاء " .

وجاء في البدائع " ... وجه قول أبي حنيفة عليه الرحمة أن الواجب كان
مثل المصوب و بالانقطاع عن أيدي الناس لم يبطل الواجب ؛ لأن الأصل
أن ما ثبت يبقى لتوهم الفائدة ، و توهم العود ههنا ثابت ألترى أن
للمالك أن يختار الانتظار الى وقت ادراكه فيأخذ المثل ، و اذا بقي
المثل واجبا بعد الانقطاع ، فانما ينتقل حقه من المثل الى القيمة
بالخصومة ، فتعتبر قيمته وقت الخصومة " .

و قال أبو يوسف : يضمن بقيمته يوم الغصب - وهو المذهب عند المالكية -

(١) أى لأجل أن المثل الكامل أصل في ضمان العدوان و سابق على
القاصر الذى هو خلف عنه .

لأن المثل لما انقطع فان المثلي يلتحق بما لا مثل له في وجوب اعتبار القيمة . والخلف - أى القيمة - انما يجب بالسبب الذى وجب به الأصل . وهو الفصب ، فيرجع الى قيمة يوم الفصب .

و قال محمد بن الحسن الشيباني : يضمن بالقيمة يوم انقطاع المثل - وهو المذهب عند الحنابلة - لأن الواجب هو المثل الكامل ، وانما يرجع الى القاصر - القيمة - عند ما يعجز الفاصب عن دفع المثل الكامل ، ويثبت هذا العجز يوم الانقطاع . (١)

والذى يبدو لى هو أن الأولى بالاعتبار من هذه المذاهب هو قول الامام أبى حنيفة و من وافقه ، لأن الواجب الذى ثبت على الفاصب هو رد المثل ، فيبقى هذا الواجب متقرا في ذمته - وان انقطع - بخلاف القيمة فانها تجب عند الحكم بها فيعتبر فيها وقت الحكم ، لعدم لزومها قبله ، ولذلك يجب على الفاصب دفع المثل دون القيمة ان تمكن من رده بعد الانقطاع وقبل الرد .

(١) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملك ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، ١٨٥ - ١٨٦ ؛ فتح الغفار ٥٢/١ ؛ أصول الرخسي ٥٥/١ - ٥٦ ؛ كنز الوصول و .. كشف الأسرار ١/ ١٢٠ - ١٢١ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميزى ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ؛ التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١٢٠/١ - ١٢١ ، تيسير التحرير ٢٠٥/٢ ؛ شرح المنتخب لمولانا محمد يعقوب المشهور بمولوى الحسامي ١٦٢/١ ؛ المبسوط ٥٠/١١ ؛ بدائع الصنائع ١٥١/٢ ؛ الهداية و النهاية و تكملة فتح القدير ٢١٩/٩ - ٢٢٠ ؛ متن الوقاية (بها مش كشف الحقائق) ١٩٣/٢ ؛ شرح الخطاب ٢٨١/٥ ؛ الكافي لابن عبد البر ١٦٩/٢ ؛ كشف القناع ١٠٢/٤ ؛ الانصاف للمرداوى ١٩١/٦ ؛ المثنى لابن قدامة ٢٠٨/٥ .

(ب) قال الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : ان من قطع يد رجل عمدا ثم قتله عمدا قبل براء اليد فان لولي القصاص الخيار ان شاء اكتفى بالقتل فقط ، و ان شاء قطع ثم قتل - و هو قول المأفعية و رواية عن أحمد (١) - لأن الأصل هو الرجوع الى المثل الكامل ما أمكن ، و القطع ثم القتل مثل صورة و معنى لما ارتكبه الجاني من الجنايتين ، بخلاف القتل فقط فانه مثل معنى و هو القاصر الذي يرجع اليه عند العجز عن الرجوع الى الكامل ، و العجز منتف في مألثنا هذه فالخيار للولي في ذلك (٢).

و لقد تعرض الزيلعي لمستند الامام أبي حنيفة رحمه الله بقوله : " ... و له أن الجمع متعذر ؛ لأن حيز الرقبة يمنع سراية القطع كالبرء حتى لو صدرا من شخصين وجب على كل واحد منهما القصاص ، فكذا اذا كانا من شخص واحد ، فيقطع الأولياء يده ثم يقتلونه ان شاءوا ، و ان شاءوا قتلوه من غير قطع ؛ لأن القصاص يعتمد المساواة في الفعل ، و ذلك بأن يكون القتل بالقتل ، و القطع بالقطع ، و استيفاء القطع بالقتل متعذر ؛ لاختلافهما حقيقة و حكما . و لأن المماثلة صورة و معنى تكون باستيفائهما ، و بالاكْتفاء بالقتل لم توجد المماثلة الا معنى فلا يصار اليه مع القدرة على المماثلة صورة و معنى فيخير الولي " (٣).

(١) انظر : المذهب و شرحه تكملة المجموع ٢٧٤/١٧ ؛ العننى لابن قدامة ٣٠١/٨ .

(٢) انظر : كنز الوصول و كيف الأسرار ١٦٩/١ ؛ أصول السرخي ٥٧/١ ؛

فتح الغفار ٥٢/١ ؛ نور الأنوار ، ص ٤١ - ٤٢ ؛ حاشية الأزميرى ٢٦٨/١ ؛

الهداية (مع تكملة فتح القدير) ٢٤٩/١٠ .

(٣) تبیین الحقائق ١١٧/٦ - ١١٨ .

قد يقال : إذا كان المثل الكامل هو السابق الذى يرجع اليه مما
 أمكن . و القاصر خلف عنه يرجع اليه عند العجز عن الرجوع الى
 الكامل ، فلماذا يجيز الامام أبوحنيفة الاقتصار على القتل اذا شاء
 الولي ؟ و الحال أنه يلزم من هذا الجواز الرجوع الى القاصر مع امكانه
 الكامل .

أجاب عليه ابن ملك بما نصه : " قلت يتعين عليه القطع و القتل الا
 أن للولي أن يقتصر على القتل ؛ لأنه وجب حقاً له ، فكما له أن
 يسقط الكل عفواً كان له أن يسقط القطع ، فصار كاستيفاء بعض الدين
 و ابراء الباقي " (١)

و قال أبو يوسف و محمد : لا يرجع الى القطع ثم القتل بل يكتفى بالقتل
 فقط (٢) و هو مذهب الحنابلة ، وقالت به المالكية بشرط أن لا يقصد الجاني
 بفعله الايلاء و العذاب و المثلة بالمقتول . (٣)

-
- (١) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٥ .
 (٢) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار ١٢٠/١ ؛ أصول السرخسي ٥٧/١ ؛ فتح
 الغفار ٥٢/١ ؛ شرح المنار و حواشيه من علم الأصول ، ص ١٨٤ ؛ نور الأنوار
 ص ٤٣ ، الهداية (مع تكملة فتح القدير) ٢٤٩/١٠ .
 (٣) انظر : شرح الخرشى ٣٠/٨ ، التاج والأكليل و شرح الخطاب ٢٥٦/٦ ، الشرح
 الصغير على اقرب المسالك حيث جاء فيه : " و اندرج طرف - بفتح الراء -
 كقطع يد أو رجل أو فخذ عين من شخص ثم قتله ، فانه يندرج فى
 النفس ان تعمد الجاني أى تعمد الطرف ثم قتله . . . و محل اندراج -
 طرف المقتول فى النفس ان لم يقصد الجاني مثله بالمجنى عليه المقتول ،
 فان قصد مثله فانه يقتص منه للطرف ثم يقتل . . . " ٣٧١/٤ - ٣٧٢ .

ثم عاد ف ضرب عنقه قبل أن تندمل جراحه قتل ، و لم تقطع يده و لارجله
في احدى الروايتين عن أبي عبد الله . "

قال ابن قدامة : ان الكلام " في المسألة " في حالين :

أحدهما : أن يختار الولي القصص ، فاختلقت الرواية ... عن أحمد
في كيفية الاستيفاء ، فروى عنه لا يستوفى الا بالسيف في العنق ، و به قال
عطاء و الثوري^(١) و أبو يوسف و محمد ، لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : (لا تؤد الا بالسيف)^(٢) ... و لأن القصص أحد بدلي
النفس ، فدخل الطرف في حكم الجملة كالدية . فانه لو صار الأمر
الى الدية لم تجب الا دية النفس ، و لأن القصد من القصص في النفس
تعطيل الكل ، و اتلاف الجملة ، و قد أمكن هذا بضرب العنق ، فلا يجوز
تعديته باتلاف أطرافه كما لو قتله بسيف كال ، فانه لا يقتل
بمثله ... "^(٣) ، و لأن القتل بوحده مثل كامل ، لفعل الجاني ؛ لأن ما

= فيها ، فاحترقت الدار التي كانت فيها كتبه ، توفي بدمشق سنة ٣٣٤ هـ .
انظر : طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/٧٥ ؛ البداية و النهاية ١١/٢١٤ ؛
النجوم الزاهرة ٣/٢٨٩ .

(١) هو أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد الثوري ، الكوفي ، ثقة ، حافظ ،
فقيه ، عابد ، قال عبد الله بن المبارك : لانعلم على وجه الأرض أعلم
من سفيان . و قال سفيان بن عيينة : " ما رأيت أعلم بالحلال و الحرام
من سفيان الثوري " . توفي سنة ١٦١ هـ .

انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٢٨ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٦٥ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٣٣٨ .

(٣) المغني ٨/٣٠١ .

جاء في الاقناع و شرحه للبهوتي : " ... و لايجوز استيفاء القصاص فـي النفس الا بالسيف في العنق سواء كان القتل به أى بالسيف أو بمحرم لعينه أى لذاته كحرق ... أو حبس أو خنق ، أو قطع يده من مفصل أو غيره ، أو أوضعه أو قطع يديه أو رجليه ثم عاد فـضرب عنقه قبل البرء ... لحوم حديث النعمان بن بشير ^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا قود الا بالسيف) ^(٢) ... قال أحمد ليس اسناده بجيد " ^(٣) .

و جاء في مختصر الخرقى ^(٤) و شرحه المغني : " و اذا قطع يديه و رجليه ،

(١) هو أبو عبد الله ، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و عمر و عائشة و غيرهم ، و روى عنه الشعبي و عروة و غيرهما . كان أميراً على الكوفة لمعاوية سبعة أشهر ثم تولى إمرة حمص في عهده و عهد ابنه يزيد . و لما مات يزيد صار زبيرياً ، فخالفه أهل حمص فقتل من قبلهم سنة ٦٥ هـ .
انظر : الاستيعاب ١٤٩٦/٤ - ١٥٠٠ ؛ الامابة ٥٥٩/٣ .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب الديات ، باب لا قود الا بالسيف ٨٨٩/٢ ، - والدارقطني من طريق أبي هريرة في كتاب الحدود والديات وغيره ٨٧/٣ و قال فيه : " سليمان بن ارقم متروك " .
و جاء في التعليق المغني على الدارقطني (٨٧/٣ - ٨٨) بأن الحديث مروي من طرق مختلفة و كلها ضعيفة .

(٣) كشف القناع ٥٣٨/٥ - ٥٣٩ .

(٤) هو أبو القاسم ، عمر بن الحسين بن عبد الله الشريقي . كان من سادات الفقهاء ، كثير الفضائل والعبادة ، صاحب المؤلفات الكثيرة فـسي المذهب الحنبلي لكن لم ينشر منها الا المختصر - وقد شرحه موفق الدين ابن قدامة و ابويعلی - لأنه خرج من بغداد مهاجراً لما كثر فيها الشر و ترك كتبه =

ارتكبه بحسب جنائية واحدة ؛ اذ القطع انما يكون جنائية مستقلة اذا ظهر عدم افضائه الى القتل ، فاما اذا أفضى اليه - كما فى مآلتنا - يكون القتل محققا و متمما لموجب الفعل الأول . و لأن الجمع بينهما ممكن ، فيرجع اليه ألا ترى أن القتل يقع غالبا بضربات متعددة ففي اعتبار كل ضربة على حدة حرج لا يخفى (١).

ويلوح لى رجحان رأى الامام أبى حنيفة و من وافقه ؛ لقوله تعالى : " و ان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به " (٢) وقوله : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " (٣) ، و لأن النبی صلى الله عليه وسلم " رض رأس يهودى لرضه رأس جارية من الأنصار بين حجرين " (٤) و غير هذا من الأحاديث التى تدل على المساواة فى القصاص .

و لأن القصاص مبني على المماثلة ، و المماثلة أن تقطع يده ثم يقتل كما فعل لا أن يجمع بينهما و لأنهما جنايتان يجب القصاص فى واحدة منهما اذا - انفردت ، فكذا يجب القصاص فيهما عند الاجتماع .

(١) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ؛ نور الأنوار ،

ص ٤٢ ؛ تبیین الحقائق ١/ ١١٧ .

(٢) سورة النحل ، آية ١٢٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقرر و الاقرار فى الحدود ٢٧/٨ ، و مسلم فى صحيحه كتاب القسامة و المحاربين و القصاص و الديات ، باب اثبات القصاص فى القتل بالحجر و غيره من المحدثات و المثقلات و قتل الرجل بالمرأة ٣/ ١٢٩٩ - ١٣٠٠ .

و أما حديث : " لا قود إلا بالسيف " فكما تقدم ان اسناده ليس بجيد .

هل القضاء المحض بمثل معقول قاصر يجزى في حقوق الله تعالى ؟

ذكر ملا خسرو في شرحه على مرقاة الوصول بأن تقييم القضاء المحض بمثل معقول الى كامل و قاصر لا يجزى في حقوق الله تعالى ، و لذلك قال بمناسبة اكتفائه بضرب المثال للقاصر في حقوق العباد فقط : " و لم يمثل بحقوق الله تعالى لعدم جريان هذا التقسيم فيها " و ذلك لأن القضاء المحض بمثل معقول في حقوق الله لا يكون الا كاملا . و هذا رأى ابن ملك فى شرحه على المنار ، و اليه اتجه العلامة التفتازانى و ابن نجيم .

و هناك مذهب آخر - حكاه هؤلاء جميعا بصيغة التمرين (قيل) - وهو : أن هذا التقسيم يجزى في حقوق الله أيضا ، لأن قضاء الصلاة الفائتة بالجماعة قضاء كامل بمثل معقول في حقوق الله تعالى ، و قضاءؤها بالانفراد قاصر . و قد اختار هذا الرأى الأستاذ مؤلفى أبوسنة فى كتابه " الوسيط فى أصول فقه الحنفية " .

و رد بأن الثابت فى الذمة عند فوت الصلاة هو أصل الصلاة ، و هى غير متصفة بوصف الجماعة ، لأن الجماعة ليست صفة لازمة للصلاة التى تقضى كلزومها للأداء ، اذ انها من شعائر الاسلام فتليق بالأداء ، لكونه ينبىء عن شدة الرعاية و الاستقصاء ، دون القضاء الذى يشعر بالتقصير فى الامتثال فكانت فيه جائزة .

فعلى هذا : من أتى بالصلاة الفائتة جماعة أو منفردا فقد قضاها قضاء كاملا الا أن قضاءها بالجماعة أكمل لما فيها من التأسى بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه عليه الصلاة و السلام قضى صلاة غداة

ليلة التعريس بالجماعة . (١)

و الذى يبدو لى هو ترجيح رأى الثانى ، و ذلك لما ذكرناه سابقا من وجوب الجماعة ^(٢) ، فالصلاة التى تفوت تلزم فى الذمة بجميع الأوصاف التى كانت لازمة لها فى الأداء ، كما أن فعل الرسول عليه السلام لقضاء صلاة غداة ليلة التعريس بالجماعة يدل على بقاء الجماعة فى الذمة مع الصلاة الفائتة ، و لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " صلاة الجماعة خير من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة " ^(٣) عام يشمل كل صلاة ، والصلاة المقضية منفردا تكون غير محتوية لهذه الفضيلة فتكون قاصرة و ناقصة .

ب) القضاء المحض بمثل غير معقول :

المراد بالمثل غير المعقول هو ما يعجز العقل عن ادراك مماثلته للفائت - لكونه حكما من الأحكام النقلية المحضة التى لا مجال للعقل فيها أصلا - لا بمعنى أن العقل يردده و ينفيه ^(٤) .

جاء فى شرح المنار " و يعنى ... بغير المعقول أن لاتدرك المماثلة الا شرعا و يكون العقل قاصرا عن درك كيفيته لا أن العقل يناقضه " ^(٥) .

-
- (١) تقدم التخرىج فى : ص ٢٣٤ انظر : مرآة الأصول و حاشية الأزميزى ٢٦٧/١ و شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ و شرح التلويح على التوضيح ١٢٠/١ و فتح الغفار ٥١/١ و الوسيط فى أصول فقه الحنفية ، ص ١٢٨ .
- (٢) راجع : ص ١٤٢ من هذه الرسالة .
- (٣) تقدم تخرىج الحديث فى : ص ١٣٩ من هذه الرسالة .
- (٤) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٣/١ - ١٣٤ و فتح الغفار ٤٨/١ و شرح التلويح ١٦٦/١ و مرآة الأصول (بها مش الأزميرى) ٢٦٨/١ و مولوى الحسامي ١٥٣/١ و النامى شرح الحسامي ٨٦/١ .
- (٥) نور الأنوار ، ص ٣٨ .

و هذا القسم من القضاء - أيضا - له أمثلة في حقوق الله تعالى و في حقوق العباد .

أما في حقوق الله تعالى كالفدية مكان الصوم :

فمن عجز عن الصوم عجزا مستمرا كالشيخ الفاني أجيز له الفطر شرعا ، و شرع له اخراج الفدية قضاء عن صومه .

قال أبو جعفر الطحاوى : " و من كبر فعجز عن الصوم ، و يئس من القدرة عليه في المتأنف أفطر و أطعم عن كل يوم مكينا مثل الذى يطعمه عن نفسه فى صدقة الفطر " (١) . و قضاء الصوم بالفدية يعد من القضاء بمثل غير معقول ؛ اذا العقل لا يدرك المماثلة بين الفدية و الصوم صورة - ؛ لأن الصوم اماك و الفدية اعطاء - و لا يوجد معنى مشترك بينهما ؛ لأن معنى الصوم اتعاب النفس بالامساك عن شهوتى البطن و الفرج ، فهو وسيلة الى الجوع ، و معنى الفدية تنقيص المال و ايصاله الى الفقراء فتكون وسيلة الى الشبع ، من هنا كان العقل عاجزا عن ادراك المماثلة الموجودة بينهما ، و لكن قلنا باخراج الفدية خلفا عن الصوم ؛ لقوله عز و جيل :

" و على الذين يطيقونه فدية طعام مكين " (٢) أى لا يطيقونه كما روى عن حفصة (٣) رضى الله تعالى عنها أنها قـــرأت :

(١) مختصر الطحاوى ، ص ٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٣) هى حفصة بنت عمر بن الخطاب أخت عبد الله بن عمر من أمه و أبيه .

كانت من المهاجرات ، و لما مات زوجها بالمدينة عرضها عمر رضى الله عنه على أبى بكر الصديق فكت ، ثم على عثمان - لما ماتت رقية - فقال : ==

"لا يطيقونه" (١).

أو "يطيقونه" أي: "يطوقونه" على معنى يكلفونه مع المدة
اللاحقة بهم.

وقال ابن عباس رضى الله عنه: إن الآية نزلت في حق الشيوخ والعجزة
خاصة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم، ثم بقيت الرخصة للعاجز منهم
ونسخت بالنسبة للقادرين بقوله عز وجل "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" (٢).
وقال الجصاص: " (و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (٣) اختلف
الفقهاء من السلف في تأويله:

فروى... عن معاذ بن جبل قال: أحيل الصيام على ثلاثة أحوال، ثم
أنزل الله: (كتب عليكم الصيام) (٤) إلى قوله (و على الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين) (٥) فكان من شاء صام، ومن شاء أفطر وأطعم
مسكيناً، وأجزى عنه، ثم أنزل الله الآية الأخرى: (شهر رمضان

== ما أريد أن أتزوج اليوم، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما أخبره قال: يتزوج حفصة من هو خير من عثمان، فتزوجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث من الهجرة. توفيت عام ٤١ هـ.

وقيل سنة ٤٥ هـ. وقيل سنة ٢٧ هـ. قال ابن حجر: وهذا غلط.

انظر: الاستيعاب ٤٥/١، ١٨١١/٤ - ١٨١٢، والأصابة ٢٧٣/٤ - ٢٧٤.

(١) انظر: روح المعاني ٥٩/٢، كنز الوصول وكشف الأسرار ١٤٩/١ - ١٥١،

شرح التنار وحواشيه من علم الأصول لابن ملك، ص ١٧٥ - ١٧٦، ومراجعة -

الأصول وحاشية الأزميري ٢٦٨/١ - ٢٦٩.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٥، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٨/٢.

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٤.

(٤) سورة البقرة، آية ١٨٣.

(٥) سورة البقرة، آية ١٨٤.

الذى أنزل فيه القرآن (١) الى قوله : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٢) فأثبت الله تعالى صيامه على العقيم الصحيح ، وخص فيه للمريض و المفاقر ، وثبت الاطعام للكبير الذى لا يستطيع الصيام .
و عن عبد الله بن مسعود و ابن عمر ، و ابن عباس ، و سلمة بن الأكوع (٣) ،
و علقمة (٤) ، و الزهرى (٥) ، و عكرمة (٦) فى قوله : (وعلى الذين

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(٣) هو أبو مسلم و أبو أياس ، سلمة بن عمرو بن الأكوع ، بايع النبی صلى الله عليه وسلم عند الشجرة على الموت . كان سخيا ، خيرا ، فاضلا ، شجاعا ، راميا . روى عنه أنه قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات . توفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ . وقيل ٦٤ هـ .
انظر : الاستيعاب ٦٣٩/٢ - ٦٤٠ ، الامابة ٦٣/٢ ، ٦٦ - ٦٧ ، تقريب التهذيب ، ص ١٣١ .

(٤) هو أبو شبل ، علقمة بن قيس بن عبد الله بن علقمة النخعي ، من فقهاء التابعين بالكوفة ، ثقة ، فقيه عابد . توفي سنة ٦٢ هـ .
انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٤٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٦٢ .

(٥) هو أبو بكر ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري . كان فقيها ، فاضلا . قال الليث : ما رأيت عالما قط اجمع من ابن شهاب و لا أكثر علما منه ، توفي سنة ١٢٤ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٨/١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٤٢ ، ٤٣ .

(٦) هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ، عالم ، بالتفسير ، والفقه . روى عن ابن عباس انه قال له : انطلق فافت الناس ، توفي سنة ١٠٧ هـ .
انظر : تقريب التهذيب ٢٤٢ - ٢٤٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٦ .

يطيقونه فدية طعام مكين^(١) قال : كان من شاء صام و من شاء
أفطر و افتدى و أطعم كل يوم مكينا حتى نزل : " فمن شهد منكم
الشهر فليصمه ... " ^(٢)

و قد اختلف العلماء حول الآية هل هي منوخة أو غير منوخة حكاه -
القرطبي في تفسيره ، ثم حاول التوفيق فقال : " قلت قد ثبت بالأسانيد
الصاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنوخة و أنها محكمة في حق
من ذكر . و القول الأول صحيح أيضا ، الا أنه يحتمل أن يكون النسخ
هناك بمعنى التخصيص ، فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بمعنى -
و الله اعلم " ^(٣).

هذا ، و قد أجمع العلماء على أن للشيخ و العجائز الذين لا يقدر على
الصيام أو يطيقونه على مثقة أن يفطروا ، ^(٤) لكنهم اختلفوا في
وجوب الفدية عليهم على قولين :

١- فذهب الحنفية و الشافعية و الحنابلة الى وجوب الفدية ^(٥). ففي

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٥ . أحكام القرآن للجصاص ٢١٨/١ . وقد بين

آراء أخرى في الآية انظر : المصدر نفسه ٢١٨/١ فما بعدا .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ٢٨٩/٢ ؛ كشف القناع ٣٠٩/٢ .

(٥) الفدية هي : نصف صاع من بر ، أو دقيق بر ، أو سويق ، أو صاع

من تمر ، أو شعير ، أو زبيب ، عن كل يوم عند أبي يوسف ، و محمد ،

و أبي حنيفة في رواية حسن بن زياد عنه . قال أبو جعفر الطحاوي :

" و به تأخذ " و قال أبو حنيفة في رواية أبي يوسف عنه : نصف صاع

من زبيب ، انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٤ ، ٥١ ، الدر المنتقى في شرح ==

تنوير الأبصار و شرحه الدر المختار : " و للشيخ الفاني العاجز عن الصوم الفطر ، ويفدى وجوبا و لو في أول الشهر و بلا تعدد فقيسه ، كالفطرة ، لو موسرا ... " (١)

و في المنهاج و شرحه نهاية المحتاج " و الأظهر وجوب المد عن كل يوم على من أفطر من رمضان لكبر كأن صار شيخا هرما لا يطيق الصوم في زمن من الأزمان " (٢)

و في منتهى الإرادات و شرحه للبهوتي : " و من عجز عنه أي الصوم لكبر كشيخ هرم و عجز يجهدهما الصوم ، و يشق عليهما مشقة شديدة أو عجز عنه لمرض لا يرجى برؤه أفطر . و عليه - أي من عجز عنه لكبر ، أو مرض لا يرجى برؤه ان كان أفطره لا مع عذر معتاد كسفر - اطعام عن كل يوم لمسكين ما - أي طعام - يجزئ في كفارة ، مد من بر أو نصف صاع من غيره " (٣) .

== الملتقى ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

و قالت الشافعية : يجب عليه مد من طعام عن كل يوم يفطره سوا* فيه البير و التمر و الشعير و غيرها من أقوات البلد . و به قالت المالكية فيما ذهبوا اليه من استحباب الفدية . انظر : المذهب و المجموع ٢٨٢/٦ ، ٢٨٤ ، نهاية المحتاج ١٩٣/٣ ، الأم ١٠٤/٢ ، شرح الخرشى ٢٤٢/٢ ، مؤطأ مالك و شرحه المنتقى للباجي ٧٠/٢ .

وقالت الحنابلة : هي : مد من بر ، أو نصف صاع من غيره ، من تمر او زبيب او شعير او اقط . انظر : كشاف القناع ٣٠٩/٢ ، شرح منتهى الارادات ٤٤٣/١ .

(١) المطبوع بهامش رد المحتار ١٦٣/٢ - ١٦٤ .

(٢) ١٩٣ / ٣ .

(٣) ٤٤٢/١ - ٤٤٣ ، و انظر : الكافي لابن قدامة المقدسي ٣٤٤/١ .

٢ - وقالت المالكية : لا تجب الفدية بل هي متحبة . فقد رورد في رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١) : " ويستحب للشيخ الكبير اذا أفطر أن يطعم " (٢) كما صرح بذلك مالك في موطنه (٣) إلا أن ظاهر المدونة يخالف هذا الاستحباب ، حيث ورد فيها أنه " لا صيام عليهم ولا فدية " (٤) و قد حاول العدوي (٥) في حاشيته التوفيق بين النقلين فقال : " ... إلا

(١) هو أبو محمد ، عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني ، الفقيه ، الحافظ . امام المالكية في وقته . لخص المذهب ، وكثر الآخذون عنه . و كان يسمى مالكا الأمير . كان واسع العلم ، سريع الانقياد للحق ، بصيرا بالرد على أهل الأهواء ، من مؤلفاته : " الرسالة " و كتاب " تفسير اوقات الصلوات " و " الذب عن مذهب مالك " و " الاقتداء بأهل المدينة " . توفي سنة ٣٨٦ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٩٦ ، الديباج المذهب ٤٢٧/١ - ٤٣٠ ،
مذرات الذهب ١٣١/٣ .

(٢) مع كفاية الطالب الرياني ٢٨٥ /١ .

(٣) المطبوع بهامش المنتقى ٧٠ /٢ .

(٤) ٢١٠ /١ - ٢١١ .

(٥) هو أبو الحسين ، علي بن احمد بن مكرم الله العدوي الشهير بالصعدي

المالكي ، امام المستقيين ، وعمدة المدققين . كان ذا قناعة و هيبة و وقار ، شديد الحكمة في الدين ، يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر و يحب الاجتهاد في طلب العلم . له مؤلفات تدل على سعة علمه منها : حاشية على شرح أبي الحسن على الرسالة ، وحاشية على الزرقاني على العزية ، وحاشية على شرح الخريشي على خليل . توفي سنة ١١٨٩ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ٣٤١/١ - ٣٤٢ ، هدية العارفين ٧٦٩/١ ،

عجائب الآثار ٤٧٦ /١ - ٤٧٧ .

أن المدونة حملت على أنه لا يجب الاطعام فلا ينافي ندبه " (١).
الأدلة :

من قال بالوجوب استدل بقول الله عز وجل : " و على الذين يطيقونه فدية طعام مكين " (٢) ، و قد ثبت عن ابن عباس رضى الله عنهم - بالإضافة الى ما تقدم (٣) - أنه قال : " كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة و هما يطيقان الصوم أن يفطرا و يطعما مكان كل يوم مكينا " (٤).

و من قال بعدم الوجوب قاس الشيخ الكبير على المافر و المريض بجامع أن كل واحد من هؤلاء مفطر بعذر ، فكما أن الفدية لاتلزم على المافر و المريض فكذا الشيخ الكبير (٥) و الظاهر أن أصحاب هذا القول يرون نسخ الآية التى استدل بها أصحاب القول الأول ، و لذلك قال أبو عبد الله الزرقانى (٦) : " والصحيح فى

(١) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني ٢٨٥/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٣) انظر : ص (٣٤٤) من هذه الرسالة .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٨٨ . وانظر : الهداية و العناية و شرح فتح القدير ٢/٣٥٦ - ٣٥٧ ، اللباب شرح الكتاب ١/١٧١ ؛ نهاية المحتاج ٣/١٩٣ ؛ كفاف القناع ٢/٣٠٩ - ٣١٠ ؛ الشرح الكبير لأبى الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر ٣/١٦٠ .

(٥) انظر : المنتقى للباجي ٢/٢٠٠ .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن احمد بن علوان - الزرقاني المالكي ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي أخذ عن النسور ==

النظر : قول مالك و من وافقه أن الفدية لاتجب على من لايطيق الصيام ؛ لأن الله لم يوجبه على من لايطيقه ، و الفدية لم تجب بكتاب و لاسنة صحيحة و لا اجماع و الفرائض لاتجب الا بهذه الوجوه ، و الذمة بريئة" (١) و الذى يبدو لى هو رجحان قول الجمهور القائلين بالوجوب ؛ لأن الآية ناطقة بالفدية و هى - كما صرح ابن عباس - غير منسوخة ، و هذا التصريح مما لايقال بالرأى ، و لأن من قال بالنسخ يمكن حمل كلامهم على التخييص فعندئذ ينتفى التعارض بين القائلين بعدم النسخ و بين مخالفهم فتلزم الفدية .

== الشبراملسي و عن والده و غيرهما . و كان الشبراملسي - رحمه الله - يعتنى بشأنه كثيراً - مع أنه كان اصغر طلبته - و كان - يقول : ان النبى صلى الله عليه وسلم أوصاني به . من مؤلفاته : أبهيج المالك بشرح موطأ الامام مالك ، و مختصر المقاصد الحنة للسخاوى ، و شرح المواهب اللدنية للقطلاني . توفي سنة ١١٢٢ هـ .

انظر : عجائب الآثار ١٢٢/١ ؛ هدية العارفين ٣١١/٢ ؛ معجم المؤلفين ١٠ / ١٢٤ .

(١) شرح موطأ الامام مالك لأبى عبد الله محمد الزرقاني ٤٥٢/٢ .

أما مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق العباد فهو :

تسليم المال بدل القصاص إذا وقع المصلح

جاءت الشريعة الإسلامية حرباً على الظلم و العدوان ، فحرمت قتل النفس بغير الحق ، واعتبرته من أعظم الجنايات و أكبر الكبائر . قال تعالى : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون " (١) و قال : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق و ممن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً " (٢) و قال : " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً " (٣).

و قال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته بعرفات : " ... ألا إن دماءكم و أعضائكم و أموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا " (٤).

و عن أنس رضى الله عنه قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال : الإشراك بالله و عقوق الوالدين ، و قتل النفس و شهادة الزور " (٥).

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥١ .

(٢) سورة الإسراء ، آية ٣٣ .

(٣) سورة المائدة ، آية ٣٢ .

(٤) تقديم تخريج الحديث فى : ص ١٤٤ .

(٥) اللفظ للبغارى رواه فى صحيحه ، كتاب الشهادات ، باب ما قيل فى شهادة الزور ١٥١/٣ ، و رواه مسلم فى كتاب الأيمان باب بيان الكبائر و أكبرها ٩١/١ - ٩٢ .

كما وقع الاجماع على تحريم قتل النفس . و من هنا وضعت الشريعة
الاسلامية عقوبة آجلة أخروية لهذه الجريمة ، فقال تعالى : " ومن
يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها و غضب الله عليه ولعنه
و أعد له عذابا عظيما " (١) . كما وضعت عقوبة رابعة عاجلة ، ولمتنع
من تفشي هذه الجريمة النكراء . و هي القصاص الذى يكفل الحياة لكل
فرد من أعضاء المجتمع . قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب
عليكم القصاص فى القتلى " (٢) و قال : " و لكم فى القصاص حياة يا أولى
الألباب لعلكم تتقون " (٣) يقول القرطبي : " ... والمعنى أن القصاص
إذا أقيم و تحقق الحكم فيه ، ازجر من يريد قتل آخر مخافة
أن يقتص منه ، فحييا بذلك معا . و كانت العرب إذا قتل الرجل الآخر
حمى قبيلاهما و تقاتلوا ، و كان ذلك داعيا الى قتل العدد الكثير ،
فلما شرع القصاص قنع الكل به ، و تركوا الاقتتال فلهم فى ذلك حياة " .
و على هذا فإذا تعدى شخص على آخر بـإلحاح و قتله عمدا فقالت الحنفية
ان موجبه القصاص عينا و لا ينتقل للدية الا بالرضا - و هو أحد قولى
الشافعى (٤) و مذهب

(١) سورة النساء ، آية ٩٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٩ .

(٤) روى عن الشافعى رحمه الله قولان فيما يجب بقتل العمد . يلتقى فى
أحدهما مع الحنفية و هو أن موجبه القصاص وحده ، و لا تجب الدية
الا بالاختيار .

ابن القاسم (١) من المالكية و المشهور لديهم - دليل ذلك قوله تعالى :

== أما ثاني القولين - وهو ما رواه أشهب عن مالك و قال به ، وهو منذهب الحنابلة و اختاره القرطبي - فهو أن الواجب به أحد الأمرين : القود أو الدية ، فللولي أن يختار ما شاء منهما ، ويجبر القاتل بقبولـه ؛ لقوله تعالى : " كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر و العبد بالعبد و الأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف - و أداء اليه باحسان " - سورة البقرة ، آية ١٧٨ - فقد أوجب الله عز وجل الاتباع بمجرد العفو ، فلو كان موجب القتل العمد هو القصاص عينا لم تجب الدية عند العفو المطلق . ولقوله عليه الصلاة والسلام : " فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين : ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية " - جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الديات ، باب من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين ٣٨/٨ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب تحريم مكة و صيدها و خلاها و عجرها و لقطتها ؛ الا لمنشد على الدوام ٩٨٨/٢ - ٩٨٩ - وجه الاستدلال هو : أنه يعلم من التخيير لأهل القتيـل بين القود و الدية أنهما سواء في الوجوب فأى واحد منهما اذا اختاره ولى الدم فهو موجب القتل العمد ، ويجبر القاتل على قبولـه . ولقوله صلى الله عليه وسلم : " من أصيب بدم أو خيل [الجراح] فهو بالخيار بين اخذى ثلاثا ما أن يقتص ، أو يأخذ العقل ، أو يعفو ، فان أراد رابعة فخذوا على يديه " رواه أبو داود في أول كتاب الديات ، باب الامام يأمر بالعفو في الدم ٦٣٦/٤ - ٦٣٧ ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في حكم ولى القتل في القصاص و العفو ٢٢/٤ ، وابن ماجة في كتاب الديات ، باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار بين اخذى ثلاث ٨٢٦/٢ ، والدارقطني في كتاب الحدود و الديات وغيره (٩٦/٣) . انظر : المذهب و تكملة المجموع ٣١٣/١٧ - ٣١٥ ؛ شرح الخريفي ٥/٨ ؛ كشاف القناع ٥٤٣/٥ ؛ شرح منتهى الارادات ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥٣/٢ .

(١) هو الامام المشهور أبو عبد الله ، عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ==

" يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى " (١) وقوله : " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس " (٢) ، و المقصود هو القتل العمد ، لأن -
 الله عز وجل أوجب الدية في القتل الخطأ فقال : " و من قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله " (٣)
 و قوله عليه الصلاة و السلام : " العمد قود " (٤) فقد أدخل الألف واللام على العمد و ليس ههنا بمعهود حتى يكون للعهد فهو للجنس فالمعنى : ان جنس القتل العمد موجب للقود لا المال ، فمن جعل موجب المال أيضاً فقد زاد على النص بالرأى و هو غير جائز .
 ثم ان الحنفية الذين يجعلون موجب القتل العمد هو القصاص فقط لا يمتنعون -
 الصلح بين القاتل وولى الدم بالمال .

= بن جنادة . صحب مالكا عشرين سنة ، وتفقه به و بنظرائه ، و كان من كبار أصحابه المصريين و فقهاءهم . جمع بين الفقه و الزهد و الورع . ذكر لمالك ، فقال : عافاه الله مثله كمثله جراب معلو مسكا . توفي سنة ١٩١ هـ .

انظر : الديباج المذهب ٤٦٥/١ فما بعدها ، ترتيب المدارك ٤٣٣/٢ فما بعدها .

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٤٥ .

(٣) سورة النساء ، آية ٩٢ .

(٤) اللفظ لابن أبي شيبة فى مصنفه ، كتاب الديات ، من قال العمد قود -

٣٦٥/٩ ، ورواه ابو داود بهذا المعنى فى كتاب الديات ، باب من قتل

فى عمياء بين قوم ٦٧٦/٤ - ٦٧٧ ، والنسائي فى كتاب القسامة ، باب

من قتل بحجر أو سوط ٣٥/٨ ، وابن ماجه فى كتاب الديات ، باب من حال

بين ولى المقتول و بين القود أو الدية ٨٨٠/٢ .

قال الزيلعي : " ٠٠٠ اذا صولح القاتل على مال عن القصاص سقط القصاص
ووجب المال الصالح عليه حالا قليلا كان أو كثيرا ، لقوله تعالى : (فمن
عفى له من أخيه شيء)^(١) الآية . قال ابن عباس رضي الله عنه نزلت
في الصلح . وقوله عليه الصلاة والسلام : (من قتل له قتيل فأهلـه
بين خيرتين : بين أن يأخذوا المال وبين أن يقتلوا)^(٢) والمراد
- والله أعلم - أخذ المال برضا القاتل على ما بينا . ولأنه حق
ثابت له يجرى فيه العفو مجانا ، فكذا تعويضا لاشتماله على الأوصاف
الجميلة من احسان الولي و احياء القاتل ٠٠٠ " .

ودفع المال بدل القصاص قضاء بمثل غير معقول ؛ لأن الواجب الأطلسي
ابتداء في القتل العمد هو القصاص . وأما أخذ المال صلحا فهو بدل
منه ، ولا مماثلة بينه وبين القصاص لا صورة - وهو ظاهر - ولا معنى ؛
لأن القصاص وسيلة الى فناء النفس التي خلقها الله تعالى ؛ لتكون
خليفة له في الأرض ، ولتعبد وحده كما ينبغي . والمال وسيلة
جعلها لبقاء هذه النفس ، وذلك باستخدامه في كل ما تحتاجه -
فلا تعقل المماثلة الموجودة بين المال والقصاص .^(٣)

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٢٥٣

(٣) انظر : المبسوط ٥٨/٢٦ - ٦٢ ؛ تبیین الحقائق ٩٨/٦ ، ١١٣ ؛ الجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥٦/٢ ؛ الأم ٣/٦ ؛ المذهب و شرحه تكملة
المجموع ٣١٣/١٧ - ٣١٥ ؛ نهاية المحتاج ٢٤٦/٧ ؛ الخرشى على مختصر
خليل ٥/٨ ؛ مرآة الأصول (بها مشر الأزميرى) ١ / ٢٦٩ .

هذا ، و المشهور في التمثيل لهذا القسم في حقوق العباد هو : تضمين النفس بالمال في حالة الخطأ ، فقد جاء في كنز الوصول : " و أما القضاء بمثل غير معقول فهو كغير المال المتقوم اذا ضمن بالمال المتقوم كان مثلاً غير معقول . مثل النفس تضمن بالمال ، لأن المال ليس بمثل للنفس لا صورة و لا معنى ؛ لأن الآدمي مالك ، و المال مملوك ، فلا يشابهان بوجه " (١).

و في أصول السرخسي : فأما القضاء بمثل غير معقول فهو : ضمان المحترم المتقوم الذي ليس بمال بما هو مال . يعنى ضمان النفس و الأطراف بالمال في حالة الخطأ ، فانه ثابت بالنس من غير أن يعقل فيه المعنى ؛ لأنه لا مماثلة بين الآدمي و المال صورة و لا معنى ... " (٢)

و في المنار و شرحه : " و ضمان النفس و الأطراف بالمال في حالة الخطأ قضاء بمثل غير معقول ... " (٣) و بنحو هذه العبارات مثل له في الكتب الأصولية الأخرى (٤) ، إلا أن ما ذكره من المثال غير مطابق للممثل ؛ لأن المال الذي جعل ضماناً للنفس في

(١) المطبوع بهامش كشف الأبرار للبخاري ١٢٦/١ .

(٢) ٥٨ - ٥٢ / ١ .

(٣) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ .

(٤) انظر : شرح منتخب الحسامي لمولانا محمد يعقوب البناني

١ / ١٦٢ ؛ التفتيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٢٠ ؛

تيسير التحرير ٢ / ٢٠٤ .

القتل الخطأ ثبت ابتداءً بقوله تعالى : " ودية مسلمة التي أملىه " (١) فتأديته لولي المقتول أداً لا قضاء . (٢)

حكم القضاء بمثل غير معقول :

ان كل ما لا يعقل له مثل قريبة لا مجال للرأى فى قضائه ، فلا يقضى الا بنص و عند وروده يقتصر الحكم على مورد النص و لا يتأتى تعدية الحكم فيه الى الفروع (٣) . و قد بنيت على هذا الأصل مسائل منها : فى حقوق الله تعالى ، و منها فى حقوق العباد . أما المسائل المتفرعة عليه فى حقوق الله تعالى فهى :

أ (عدم قضاء تكبيرات التشريق :

تكبيرات التشريق ذكر عرفت قريبة على صفة الجهر فى أيامها ، فهى عبادة مخصوصة بأيامها ، فاذا فاتت عنها فقد قال الحنفية - ووافقهم المالكية و الشافعية و الحنابلة - لا تقضى ؛ لأنها شرعت قريبة فى أيامها ، و لا يوجد فى غير أيام التشريق من تكبير مشروع مماثل لتكبيرات زمن التشريق حتى يصرف ماله الى ما عليه - ؛ لأنها ذكر على صفة الجهر و الأصل فى الذكر أن يكون على صفة الاخفاء دون الجهر ،

(١) سورة النساء ، آية ٩٢ .

(٢) انظر : مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ٢٦٩/١ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٥٠/١ ؛ التنقيح و التوضيح ١٦٦ / ١ ؛

الوسيط فى أصول فقه الحنفية ص ١٢٦ .

قال تعالى : " انعوا ربكم تضرعا وخفية " (١) - ولم يرد نص بقضائها (٢).
 جاء في تحفة الفقهاء للمرقندي : " ولو ترك [الصلاة] في هذه الأيام
 وقضاها في غير أيام التشريق يقضى بلا تكبير ؛ لأنه ليس في وقت
 القضاء تكبير مشروع على سبيل الجهر ، فلا يمكنه القضاء " (٣).
 وفي البدائع : " وان فاتته في هذه الأيام فقضاها في غير هذه الأيام
 لا يكبر عقبها ... لأن رفع الصوت بالتكبير بدعة في الأصل
 الا حيث ورد الشرع ، والشرع ما ورد به في وقت القضاء فبقى بدعة " (٤)
 وفي شرح الخرشي : " ... يندب لكل مصل ولو امرأة ، أو مسافرا ،
 أو أهل بادية ، صلى في جماعة أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة
 فريضة وقتية ... لا فائتة ولو من أيام التشريق ... " (٥)
 وجاء في المذهب : " ... ومن فاتته صلاة في هذه الأيام ، فأراد
 قضاها في غيرها لم يكبر خلفها ؛ لأن التكبير يختص بهذه

(١) سورة الأعراف ، آية ٥٥ .

(٢) انظر : التنقيح والتوضيح ١٦٦/١ - ١٦٧ ، الوسيط في أصول فقه الحنفية
 ص ١٢٦ ، الجامع الكبير لمحمد الشيباني ، ص ١٣ ، بدائع الصنائع
 ١٣٩ / ٢ ، الشرح الصغير على أقرب المالك ٥٢١/١ ، شرح الخرشي
 وحاشية العدوي ١٠٤/٢ ، روضة الطالبين ٨٠/٢ ، كشاف القناع ٥٩/٢ ،
 التوضيح لشهاب الدين ، ص ٦٤ ، الانصاف للمرداوي ٤٣٨/٢ .

(٣) ٢٩٠ / ١

(٤) ١٩٨ / ١

(٥) ١٠٤ / ٢

الأيام فلا يفعل في غيرهما " (١)

كما جاء في الإقناع و شرحه للبهوتي : " ولا يكبر من قضى فائتة بعد أيامها ؛ لأنها سنة فات محلها " (٢)

ب) عدم قضاء رمي الجمار بعد أيام التشريق :

رمى الجمار شرع قربة في وقته المعين له شرعا ، فلو فات عن أيامه المقدرة له سقط الى غير قضاء عند الحنفية - وهو قول المالكية والشافعية ، والحنابلة - ؛ لأنه ليس له مثل معقول بعد مضى أيامه عرف قربة شرعا لا صورة ولا معنى حتى يصرف اليه ولم يرد نص بقضائه (٣).

(١) المطبوع مع المجموع ٣٥/٥ ، وانظر : المجموع ٤٠/٥ .

(٢) كشاف القناع ٥٩/٢ . هذا ، وللعلماء خلاف في حكم التكبير ، ومحلله ، ووقته ، ومن يأتي به ؟ وهل يؤتى به اذا قضيت الصلاة في أيام التشريق ؟ والصلاة التي فاتت قبل أيام التشريق ، ثم قضيت في أيام التشريق ، أو فاتت في أيام التشريق ثم قضيت من العام القادم في أيام التشريق هل يكبر عقبها ؟

انظر : الجامع الكبير لمحمد الشيباني ، ص ١٢ - ١٣ ؛ الهداية والعناية وشرح فتح القدير ٨٠/٢ - ٨٤ ؛ تحفة الفقهاء ٢٨٦/١ - ٢٩٠ ؛

بدائع الصنائع ١٩٥/١ - ١٩٨ ؛ الجامع الصغير على أقرب المالك ٥٣١/١ ؛ شرح الخرشي على مختصر خليل ١٠٤/٢ - ١٠٥ ؛ التاج والاكلیل ، و شرح الخطاب (مواهب الجليل) ١٩٨/٢ ؛ المذهب و شرحه المجموع ٢٤/٥ - ٤٦ ؛ روضة الطالبين ٧٩/٢ - ٨٢ ؛ كشاف القناع ٥٨/٢ - ٥٩ ،

الانصاف للمرداوي ٤٣٦/٢ - ٤٤١ ، التوضيح لشهاب الدين ، ص ٦٢ - ٦٥ .

(٣) انظر : أصول الرخسي ٥٠/١ ؛ التنقيح والتوضيح (بهامش التلويح) =

قال الكاساني : " ... فان ترك الكل حتى غربت الشمس من آخر أيام التشريق وهو آخر أيام الرمي ، يسقط عنه الرمي . و عليهم دم واحد في قولهم جميعا (١) . أما سقوط الرمي ، فلأن الرمي عبادة مؤقتة والأصل في العبادات المؤقتة اذا فات وقتها أن تسقط ، وانما القضاء في بعض العبادات المؤقتة يجب بدليل مبتدأ ، ثم انما يجب هناك لمعنى لا يوجد منها ، وهو أن القضاء صرف ماله السي ما عليه ، فيستدعى أن يكون جنس الفاءت مشروعاً في وقت القضاء فيمكنه صرف ماله الى ما عليه ، وهذا لا يوجد في الرمي ؛ لأنه ليس في غير هذه الأيام رمي مشروع على هيئة مخصوصة ليصرف ماله الى ما عليه فتعذر القضاء فسقط ضرورة " (٢) .

وأما وجوب الدم على تارك الرمي فليس بطريق أنه مثل للرمي قائم مقامه ، بل لأنه يجبر به النقصان الذي وجد في نكه بتترك رمي الجمار وجبر نقصان النسك بالدم ثابت بالنص ، قال تعالى : " ففدية من صيام ، أو صدقة أو نسك " (٣)

١٦٦ / ١ ، المبسوط للسرخسي ٦ / ٦٥ ، شرح الخرخشي على مختصر خليل
٢ / ٣٣٢ ، بداية المجتهد ١ / ٣٠٠ ، فتح العزيز ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، ٤٠٣ ،
كماف القناع ٢ / ٥١٠ .

- (١) أي في قول الامام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله .
- (٢) بدائع الصنائع ٢ / ١٣٩ .
- (٣) سورة البقرة ، آية ١٩٦ . وانظر : أصول السرخسي ١ / ٥٠ .

ج) عدم قضاء الوقوف بعرفة :

اتفق العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج يفوت الحج بفوته - قال تعالى : " ولله على الناس حج البيت " (١) فسرهُ قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " الحج عرفة فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج " (٢) أى أن الحج الوقوف بعرفة ؛ لأن الحج فصل وعرفة مكان فلا يكون حجاً ، فاذن الوقوف مضمر - كما اتفقوا على أن الوقوف له وقت مقدر من الشرع حدده الحنفية - و من معهم بزوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر الثانى من يوم النحر، (٣)

(١) سورة آل عمران ، آية ٩٧ .

(٢) رواه أبو داود بهذا المعنى عن عبد الرحمن الديلى فى كتاب المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ، و النسائى فى كتاب مناسك الحج ، باب فرض الوقوف بعرفة ٢٠٦ / ٥ ، و الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أدرك الامام بجمع فقد أدرك الحج ٢٣٧ / ٣ ، و ابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ١٠٠٣ / ٢ ، و الدارمى فى كتاب المناسك باب - بما يتم الحج ٢ / ٥٩ .

(٣) قالت الحنفية و الحنابلة و هو المذهب لدى الشافعية : ان الوقت الذى يدرك باذراكه الحج هو من بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر الثانى من يوم النحر .

و قالت المالكية : من لم يدرك جزءاً من الليل فى الوقوف فقد فاتته الحج . سواء أدرك جزءاً من النهار أم لا ؟ أى المالكية يقولون : انه لابد فى الوقوف من ادراك جزء من الليل حتى يتحقق الركن ، و الا فاتته الحج . ثم ان أدرك جزءاً من النهار من بعد الزوال فيها ، =

فلو فات الوقوف عن هذا الوقت ليس للمحرم أن يقضيه خارجا عن
هذا الوقت ؛ لأن الوقوف بعرفة لم يعرف قربة شرعا الا في وقتيه ،
و ليس له مثل مشروع من جنسه في غير يوم عرفة حتى يصرف اليه
اذا فات ، والنص لم يرد بقضائه . (١)

== و الا فعليه دم ، و قد صح الوقوف ، بخلاف الحنفية و من معهم
حيث يقولون : ان المحرم يدرك الحج اذا أدرك الوقوف بعد زوال الشمس
من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر . سواء كان المدرك جزءا
من الليل أم من النهار ، لكن الحاج يجمع بينهما ، فان لم يجمع
فهلك يجب عليه دم أو يتحب ؟ أو الدم على من وقف بعد الزوال
و نزل قبل الغروب و ليس على من وقف بالليل فقط ، أم يلزمه
الدم أيضا . اختلفت آراؤهم .

انظر : قدورى ، ص ٢٨ ؛ بدائع الصنائع ١٢٥/٢ - ١٢٦ ؛ كشاف القناع -
٢ / ٤٩٤ ؛ التوضيح لشهاب الدين ، ص ١٢٠ ؛ المجموع ٨ / ١٠٧ ؛ روضة
الطالبين ٣ / ٩٧ ؛ شرح العزيمه للشيخ عبد الباقي الزرقاني ٢ / ٨٤ ؛
كفاية الطالب الرباني ١ / ٣٣٩ .

(١) انظر : التنقيح و التوضيح ١٦٦/١ ؛ الوسيط في أصول فقه
الحنفية ، ص ١٧٦ ؛ الهداية (مع شرح فتح القدير) ٢ / ٥٠٨ ؛
٣ / ١٣٥ ؛ بدائع الصنائع ٢ / ١٢٥ - ١٢٦ ؛ شرح العزيمه
للشيخ عبد الباقي الزرقاني ٢ / ٨٤ ؛ بداية المجتهد ١ / ٢٩٥ ؛
اسهل المدارك شرح ارشاد السالك ١ / ٤٥٤ ؛ الشرح الكبير
و حاشية الدسوقي ٢ / ٢١ ؛ المذهب و شرحه المجموع ٨ / ١٠٢ ؛
١٠٧ ؛ روضة الطالبين ٣ / ١١٩ ؛ كشاف القناع ٢ / ٥٢١ .

أما المسائل المتفرعة على الأصل المذكور في حقوق العباد فمنها :

(أ) عدم ضمان الغاصب المنافع الفائتة بالمال المتقوم :

قالت الحنفية اذا غصب الانسان عينا - كدار أو فرس - ففادت منها فعيها .
بأن قام المتعدى باستعمالها بنفسه - كأن سكن الدار أو أسكن غيره
فيها - أو لم يستعملها أصلا لاتضمن هذه المنافع الفائتة بالمال
المتقوم . جاء في الوقاية وشرحها لصدر الشريعة المحبوبي :

"... فلو زنى بأمة غصبها ، فردت حاملا ، فولدت فماتت ضمن قيمتها...
بخلاف الحرة ؛ لأنها لاتضمن بالغصب... ثم عطف على الحرة قوله :
و منافع غصب سكنه أو عطله ، فانها غير مضمونة بأجر عندنا ، سواء
استوفي المنافع كما اذا سكن في الدار المضمومة ، أو عطلها" (١) ؛

لأن المماثلة بين المتفعة الفائتة و المال المتقوم غير موجودة
و لاتندرك بالعقل ، أما صورة فظاهر ، و أما معنى فلأن المال عين متقوم
و المنفعة معنى غير متقوم ؛ لأنها عرض و العرض غير باق و غير متقرر
الباقى لا يقبل الاحراز - ؛ لأن الاحراز هو الانخار و الصيانة لوقت
الحاجة ، فيبتوقف على البقاء - و ما ليس بمحرز ليس بمتقوم فالمنفعة
غير متقومة ، فلا تكون مثلا للمال المتقوم . (٢)

و لقد تعرض ملاحضو لنفي المماثلة بينهما بقوله : " ... فان
المال عين متقوم ، و المنفعة معنى غير متقوم . أما الأول ؛ فلأن

(١) ١٩٦ / ٢ - ١٩٧ .

(٢) التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٢٠ - ١٢١ .

المال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع به وقت الحاجة . أما الثاني ،
 فلأن المنفعة من الأغراض الغير الباقية كالحركة و نحوها ، و غير
 الباقي غير محرز ، لأن الأحرار هو الانحار لوقت الحاجة و لا انحار
 بلا بقاء ، و غير المحرز ليس بمتقوم كالصيد و الحيش ، فالمنفعة
 ليست بمتقومة ، فلا تكون مثلاً للمال المتقوم " (١) فاذن يحتاج
 قضاء المنفعة الفائتة بالمال المتقوم الى نص و هو لم يرد فيقسط
 القضاء و يكتفى فيها بتعزير الغاصب عقاباً له على ما ارتكبه من
 العمل الشنيع . (٢)

و أيضاً ان المنافع لو كانت مضمونة لضمنت بالمنافع دون الأعيان ،
 لأنها مثل لها ، وضمان العدوان مشروط بالمماثلة بالنص و الاجماع ،
 قال تعالى : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم " (٣) ، فاذا لم تضمن بالمنافع بالاتفاق لا يمكن أن تضمن بالأعيان ،
 لعدم المماثلة بينهما حيث ان المنافع لا تبقى فلا تماثل الأعيان التي
 تبقى . (٤)

هذا مذهب الحنفية ، و أما المالكية فقد فرقوا في المنافع بين
 أن يغصب العين و يقصد منه غصب الذات و بين أن يغصب العين و يقصد
 غصب المنفعة ، حيث قالوا : بلزوم الضمان بأجر المثل في الصورة الثابتة

(١) مرآة الأصول ٢٣٣/١ .

(٢) انظر : الوسيط في أصول فقه الحنفية ، ص ١٨١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٤) الهداية و شرحها تكملة فتح القدير ٢٥٦/٩ .

سواء استوفى المنفعة أم ذمبت بدون الاستعمال ، و سواء كان المصنوب عقارا - كدار وأرض - أو حيوانا .

قال الخرشي في شرح مختصر خليل : " ٠٠٠ ان من تعدى على منفعة غير منفعة الحر و البضع فلا يضمنها الا بالفوات سواء استعمل أو عطل كالدار يغلقتها و الدابة يحبها ، و العبد لا يخدمه ٠٠٠ و هذا من باب غصب المنافع " (١).

و أما في الصورة الأولى فالمشهور لدى المالكية هو ما مضى عليه خليل في مختصره من أن الغاصب - أي يضمن غلة المصنوب - الذي يقصد فيه غصب الذات - عند الاستعمال ، سواء استعمله بنفسه أم أكرأه؟ و سواء كان المصنوب عقارا أم حيوانا ؟ و سواء كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب أم لا ؟ أما ان عدم الاستعمال فلا شيء عليه (٢) قال الخرشي - عند شرح قول خليل : ان غلة مستعمل تضمن للمالك - : " يعني أن من غصب رقبة عبد أو دار أو غير ذلك ، فاستعمله بنفسه أو أكرأه فإنه يضمن للمالك ما استغله بنفسه أو أكرأه ٠٠٠ و مفهوم (مستعمل) أنه لو لم يستعمل ، فلا يضمن شيئا كالدار يغلقتها و الدابة يحبها و الأرض يبورها و العبد لا يخدمه " (٣). قال أحمد الدردير (٤) : " و احترز بمستعمل عما اذا عطل كدار غلقها

(١) شرح الخرشي ١٤٣ / ٦ .

(٢) انظر : الشرح الكبير و حاشية الدسوقي ٤٤٨ / ٣ - ٤٤٩ .

(٣) شرح الخرشي ١٣٢ / ٦ .

(٤) هو الشيخ أبو البركات ، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الشهير بالدردير ، الامام ، العلامة ، فريد وقته في الفنون ==

و أرض يسورها ، و دابة حبسها فلاشيء عليه ٠٠٠ و ما هنا في غضب الذات ،
 فاذا غضب أرضا و بورها ، فان قصد غضب الذات ، فلاكراة عليه ، و ان
 قصد غضب المنفعة لزمه كراة مثلها" (١)

و قال الخطاب (٢) - في شرح قول خليل المتقدم : " هذا هو المشهور أنه
 يضمن غلة ما استعمل من ربا ع و حيوان ٠٠٠ و ما مشى عليه المصنف ،

== النقلية و العقلية ، ولد ببني عدي من صعيد مصر ، و حفظ
 القرآن . حبيب اليه طلب العلم فورد الجامع الأزهر و حضر دروس -
 العلماء ، فأفتى في حياة شيخه . كان زاهدا ورعا . من مؤلفاته :
 الشرح الصغير على أقرب المالك - وصل فيه الى اثنا عشر باب -
 الجناية - و الشرح الكبير على مختصر سيدي خليل ، و رسالة
 في المعاني و البيان . توفي سنة ١٢٠١ هـ .
 انظر : عجائب الآثار ٢ / ٢٢ - ٢٣ ؛ معجم المؤلفين ٦٧ / ٢ .

(١) الشرح الكبير ٤٤٨ / ٣ - ٤٤٩ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي المعروف
 بالخطاب . كان علامة فقيها ، متبحرا في العلوم النقلية
 و العقلية ، شيخا صالحا ورعا . له مؤلفات استدرج فيها
 على كثير من العلماء ، كابن عرفة و ابن عبد السلام ، و خليل
 و ابن حجر و السيوطي ، فهي تدل على سعة علمه ، و دقة
 فهمه ، من مؤلفاته : قرة العين شرح و رقعات امام الحرمين ،
 مواهب الجليل شرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل ، و تحرير
 الكلام في مسائل الالتزام . توفي سنة ٩٥٤ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢٧٠ ؛ الفتح المبين

قال في التوضيح : شرح المازري^(١) ، و صاحب العتین بتشهيره
 وشهره ابن الحاجب . و قال ابن عبد السلام^(٢) هو الصحيح عند
 ابن العربي^(٣) وغيره من المتأخرين " (٤).

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن علي بن عمر المالكي الشهير بالامام
 المازري ، كان من كبار أئمة زمانه ، ألف في الفقه و الأصول و ...
 و شرح كتاب البرهان للجويني و سماه " ايضاح المصنوع من
 برهان الأصول " و شرح كتاب التلقين للقاضي أبي محمد ، عبد
 الوهاب البغدادي ، توفي سنة ٥٣٦ هـ .
 انظر : الديباج المذهب ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ؛ شذرات الذهب ٤ / ١١٤ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهسوارى
 التونسي ، الفقيه ، المالكي . كان عالما ، محققا ، مدققا ، متفنا
 في علمي الأصول و العربية . له أهلية الترجيح بين الأقوال
 في المذهب المالكي . من مؤلفاته : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب
 - الجزء الرابع منه - و " ديوان فتاوى " توفي سنة ٧٤٩ هـ .
 انظر : الديباج المذهب ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ؛ شجرة النور الزكية ، ص ٢١٠ ؛
 الأعلام ٧ / ٧٧ .

(٣) هو القاضي أبو بكر ، محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن
 العربي الاشبيلي . كان اماما من أئمة المالكية ، مفرا ، محدثا ،
 فقيها ، أصوليا ، أدبيا ، متكلميا . تولى القضاء ببلدة اشبيلية .
 له مصنفات عديدة ، منها : " أحكام القرآن " و " عارضة الأحوذى
 شرح سنن الترمذى " و المصنوع في علم الأصول ، و الانصاف في مسائل
 الخلاف ، توفي سنة ٥٤٣ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ١٣٦ ؛ الفتح المبين ٢ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) شرح الخطاب على مختصر خليل (مواهب الجليل) ٥ / ٢٨١ - ٢٨٣ .

و أما الشافعية فقد قالوا : ان كل منفعة يستأجر عليها كمنفعة الأرض والثياب والعبيد وغيرها تضمن تحتيد عادية بأجرة المثل مطلقا أى بالتفويت - وهو استيفاء المنافع - و بالفوات وهو أن تترك المنافع حتى تذهب بدون الاستعمال . (١) و به قالت الحنابلة . فقد جاء في الإقناع و شرحه للبهوتي : " ... و ان كان للمغضوب منفعة تصح اجارتها ، يعنى ان كان المغضوب مما يؤجر عادة ، فعلى الغاصب أجرة مثله مدة مقامه في يده سواء استوفى الغاصب ، أو غيره المنافع ، أو تركها تذهب ؛ لأن كل ما ضمن بالاتلاف جاز أن يضمه بمجرد التلف في يده كالأعيان ... " (٢)

و استدل الشافعية على ذلك بأن المنفعة تضمن بالعقد الفاسد فتضمن بالغصب ، و لأن المنفعة متقومة كالأعيان ؛ لأنها تملك و يتصرف فيها ، و يكفي في التقوم الملكية (٣)

و اذا كان الأمر كذلك ، فلاحاجة لضمانها بالمال المتقوم الى نص ، جاء في فتح العزيز : " ... لنا أن المنافع مضمونة بالعقد الفاسد ، فتضمن بالغصب كالأعيان . و أيضا فانها متقومة ، ألا ترى أنه

(١) انظر : نهاية المحتاج ١٧٠/٥ ؛ مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ هذا ، وقالوا : ان منفعة البضع تضمن بالتفويت أى بالاستيفاء لا بالفوات ، و كذا منفعة " بدن الحر في الأصح . و هذا ما ذهب اليه المالكية أيضا . انظر : مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ ؛ نهاية المحتاج ١٧٠/٥ - ١٧١ ؛ الوجيز للقرطبي ٢٠٨/١ ؛ شرح الخرشي ١٤٣/٦ .

(٢) كشف القناع ١١١/٤ ، و انظر : المغنى لابن قدامة ١٨٣/٥ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج ١٧٠/٥ ؛ مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ .

يبذل المال لتحصيلها ، و لو استأجر عينا لمنفعة و استعملها فى غيره ضمنها ، فاشبهت الأعيان ، اذا تقرر ذلك فكل عين لها منفعة تستأجر من أجلها يضمن منفعتها اذا بقيت فى يده مدة لمثلها أجرة ... (١)

و الذى أميل اليه هو رأى الشافعية و من معهم ؛ لما فيه مراعاة لحق المقصوب منه ، و أما التعزير فهو عقوبة للخاص بحفاظا على المجتمع .

(ب) لا ضمان على الشهود بعفو الولي القصاص اذا رجعوا عن الشهادة :

اذا شهد رجلان بعفو الولي عن قصاص القاتل ، فحكم القاضي بناء على شهادتهما بالعفو ثم رجعا عن شهادتهما لا ضمان عليهما عند الحنفية فى ظاهر الرواية - و به قالت المالكية و الحنابلة - لأنهما لم يفوتا على الولي الا استيفاء القصاص ، و هو منفعة لا مماثلة بينها و بين المال لا صورة و لا معنى . أما صورة فظاهر ، أما معنى فلأن فى استيفاء القصاص حياة لأولياء القتيل بوقايتهم عن شر القاتل ، كما فيه تحقيق لغرض أولياء القتيل من الانتقام . و هذا المعنى غير موجود فى المال ، فلا يكون الشهادة بالعفو - التى رجعا عنها - اذن موجبا لشيء سوى الاثم ؛ لأن ما لا يكون له مثل صورة أو معنى لا يثبت الا بنص و عند وروده يقتصر الحكم عليه ، ولا تقاس

عليه الفروع (١).

هذا ، و قد فرع فخر الاسلام البزدوى هذه المسألة - و التي بعدها - على أن التنازع لا تضمن بالمال المتقوم ، بخلاف صدر الشريعة المحبوبي ومن معه حيث فرعها ابتداءً على أن ما لا يعقل له مثل لا يقضى الا بنص ... و لا منافاة - كما قال الأزميرى - لصحة التفريع على كليهما . (٢)

(ج) الشهود اذا رجعوا عن الشهادة بالطلاق بعد الدخول لا يضمنون شيئاً :

قالت الحنفية - ووافقهم المالكية و الحنابلة - اذا شهد رجلان على زوج بالطلاق - المؤدى الى الفراق بين الزوجين - بعد الدخول ، ثم رجعا عن الشهادة بعد حكم القاضي بها ، فانهما لا يضمنان شيئاً من المهر ، لأنهما ما فوتا بشهادتهما على الزوج الا ملك النكاح من الاستمتاع - كالسكن و النسل لأن المهر تأكد بالدخول - و هو ليس بمتقوم فلا يضمن

(١) انظر : أصول السرخسى ٥٨/١ ؛ التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١٧١/١ ؛

فتح الغفار ٥٣ / ١ ؛ المبسوط ٥/١٧ ؛ بدائع الصنائع ٢٨٥/٦ ؛ شرح

الخرشي ٢٢٢/٧ - ٢٢٣ ؛ الشرح الكبير و حاشية السوقي ٢١٠/٤ ؛

كشاف القناع ٤٤٥/٦ ؛ شرح منتهى الارادات ٥٦٤/٣ ؛ المبدع لابن مفلح -

١٠ / ٢٧٦ .

هذا ، و لم أعثر على هذه المسألة فيما اطلعت عليه من كتب فقه

الشافعية ، الا أن السرخسى نسب الى الشافعى رحمه الله القول بلزوم

الدية على الشهود . انظر : المبسوط ٥/١٧ .

(٢) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار ١٧٨/١ - ١٧٩ ؛ التنقيح و التوضيح

١٧١ / ١ ، فتح الغفار ٥٢/١ - ٥٣ ، حاشية الأزميرى على مرآة الأصول ٢٧٤/١ .

بالمال المتقوم ؛ لعدم المماثلة بينهما صورة و معنى ، و التص غير موجود ، و من شرط ما لا يعقل له مثل أن لا يثبت الا بنص . (١)

قال الرخسى في المبسوط : " ... اذا شهد شاهدان بالتطليقات الثلاث بعد الدخول ، ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمن شيئا عندنا ... حجتنا أن البضع غير متقوم بالمال عند الاتلاف ؛ لأن ضمان الاتلاف يتقدر بالمثل ، و لا مماثلة بين البضع و المال صورة و معنى . فأما عند دخوله في ملك الزوج المتقوم هو المملوك ، دون الملك الوارد عليه ، و كان تقوم له لظهار خطر ذلك المحل حتى يكون مصونا عن الابتذال و لا يملك مجانا ، فان ما يملكه المرء مجانا لا يعظم خطره عنده ، و ذلك محل له خطر مثل خطر النفوس ؛ لأن النسل يحصل به ، و هذا المعنى لا يوجد في طرف الازالة ، فانها لا تتملك على الزوج شيئا ، و لكن يبطل ملك الزوج عنها ... " (٢).

و جاء في الاقناع و شرحه للبهوتي : " ... و ان كان الطلاق المشهود به بعده أى بعد الدخول و حكم بشهادتهم ، ثم رجعوا ، و لو كان الطلاق بائنا ، لم يغررنا أى الشهود شيئا من المهر ، لأن المهر قد تقرر عليه كله بالدخول ، فلم يقرروا عليه شيئا بشهادتهم و لم يخرجوا -

(١) انظر : أصول الرخسى ٥٨/١ - ٥٩ ، فتح الغفار ٥٣/١ ، القدورى ، ص ١٠٩ ، الاختيار ٢١٤/٢ - ٢١٥ ، تبیین الحقائق ٢٤٩/٤ ، شرح الخرنجى ٢٢٢/٧ ، التاج والاكلیل ٢٠٢/٦ ، الفواكه الدواني ٢٤٩/٢ ، قوانين الأحكام الشرعية ٣٤١ ، شرح منتهى الارادات ٥٦٣/٣ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ٢٩٨/٤ ، المبدع ٢٧٢/١٠ ، المشنى لابن قدامة ٥٦٤/٤ .

عن ملكه شيئا متقوما أشبهوا قاتلها " (١).

و خالف الشافعية في ذلك فقالوا بوجوب مهر المثل على الشاعدين. سألوا
المهر المسمى أم لا ؟ و ساء دفع الزوج إليها المهر أم لا ؟ لكونه
بدل البضع الذي فوَّشاه على الزوج . (٢)

قال أبو زكريا النووي : " ... فإذا شهدوا بطلاق بائن ، أو رضاع محرم ،
أو لمان ، أو فسخ بعيب . أو غيرهما من جهات الفراق ، و قضى القاضي
بشهادتهما ، ثم رجعا لم يرتفع الفراق ، لكن يغرمان ، سواء كان قبيل
الدخول (٣) أو بعده ، فإن كان بعد الدخول غرما مهر المثل على
المشهور و في قول المسمى ... " (٤)

و الذي أميل إليه من المذهبين هو قول الشافعية ؛ لكونه أقرب إلى
العدل ؛ لأن الشاعدين أتلَّفَا على الزوج الاستمتاع بالبعث - الأمر الذي لم يكن

(١) كشاف القناع ٤٤٣/٦ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج ٤٥٨/٤ ؛ تحفة المحتاج و حواشيها ٢٨٢/١٠ - ٢٨٣ .

(٣) إذا رجعا قبل الدخول فقالت الحنفية و الحنابلة و هو المشهور عند

المالكية و قول عند الشافعية يضمنان نصف المهر إن كان في العقد مهر

مسمى . و قالت الشافعية : يجب عليه مهر المثل .

انظر : القدوري ، ص ١٠٩ ؛ الاختيار ٢١٤/٢ ؛ الهداية (مع شرح فتح

القدير) ٤٩٠/٢ ؛ شرح منتهى الإرادات ٥٦٣/٣ ؛ كشاف القناع ٤٤٣/٦ ؛

الكافي لابن قدامة ٥٦٤/٤ ؛ المقنع ٧١٧/٣ ؛ شرح الخري ٢٢٢/٧ - ٢٢٣ ؛

التاج والأكليل ٢٠٢/٦ ؛ الشرح الصغير على أقرب المالك ٢٩٨/٤ ؛ مفتى

المحتاج ٤٥٨/٤ ؛ تحفة المحتاج ٢٨٢/١٠ - ٢٨٣ ؛ فتح الجواد شرح الإرشاد

٤٢١ /٢ .

(٤) روضة الطالبين ٣٠٠/١١ .

الزوج مريدا ازالته - اذ يحتاج الزوج في تملكه مرة أخرى الى دفع المهر ، فليس من العدل أن يعاقب الزوج بدفع مهر جديد بعد معاقبته بغير حق بقطع علاقته الزوجية . ولأن القول بتفريم الشهود المهر يردع الناس من ارتكاب هذا الفعل الخطير .

القضاء غير المحض (الشبيه بالأداء) :

وهذا النوع من القضاء ينبيء لفظه عن معناه ، فكونه غير محض وخالص يدل على أن له شيئا بالآخر ، ولذلك يعبر عنه في معظم كتب الحنفية بالقضاء الشبيه بالأداء . وهذا القسم كالأنقسام السابقة - يجري في حقوق الله تعالى ، وفي حقوق العبد .

أما مثاله في حقوق الله تعالى فهو :

قضاء تكبيرات صلاة العيد في الركوع :

من وجد الامام في صلاة العيد راكعا و غلب على ظنه أنه لو كبر تكبيرات العيد قائما يدرك الامام في الركوع ، يكبر قائما ، ثم يركع ، لتكون تكبيرات العيد (١) واقعة في محلها الأعلى ، وهو القيام

(١) اختلف الفقهاء في عدد تكبيرات صلاة العيد ، فالحنفية قالوا : مجموعة التكبيرات في الركعة الأولى خمسة بها فيها تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع ، وفي الركعة الثانية أربعة مع تكبيرة الركوع ، فتكون التكبيرات الزوائد ثلاثة في كل ركعة ، يأتي بها المصلي رافعا يديه في كل تكبيرة منها بحيث يقدم هذه التكبيرات في الركعة الأولى على ==

المحض وان كان هذا اشتغالا منه بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام و لكن لا بأس به ؛ لكى لا تفوت أصلا . و لأن المقتدى لا يتمكن من قضائها بعد فراغ الامام .

و أما ان وجده راکعا ، و خاف ان كبر قائما أن يفوته الركوع مع الامام ، فانه حينئذ يكبر للافتتاح قائما ، ثم يكبر للركوع ، ثم يأتى بتكبيرات العيد فى الركوع واضعا يديه - عندئذ - على ركبتيه من غير أن يرفعهما ؛ لأن وضع اليدين على الركبتين فى الركوع سنة

== القراءة ، ويؤخرها عنها فى الثانية .

و قالت المالكية : ان عدد التكبيرات فى الركعة الأولى سبعة بما فيها تكبيرة الاحرام ، وفى الركعة الثانية خمسة بخير تكبيرة القيام من السجود ، فتكون التكبيرات الزوائد ستة فى الأولى ، وخمسة فى الثانية يأتى المصلى بجميعها فى الركبتين قبل القراءة ، ولا يرفع يديه فيها عدا تكبيرة الاحرام على المشهور و عن مالك استحبابه فى كل ركعة .

و ذهب الحنابلة الى ما قال به المالكية لكنهم قالوا : يرفع يديه فى كل تكبيرة .

و قالت الشافعية : هى سبع تكبيرات فى الركعة الأولى ماعدا تكبيرة الاحرام ، وخمس فى الثانية سوى تكبيرة القيام من السجود يؤتى بهن قبل القراءة بحيث ترفع فيها اليدين .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٧ ؛ نور الايضاح و مراقي الفلاح ، ص ١٠٦ ؛ التاج و الاكلیل ؛ و شرح الخطاب (مواهب الجليل) ١٩١/٢ - ١٩٢ ؛ كفاية الطالب الرباني و حاشية العدوى عليها ٢٥١/١ - ٢٥٢ ؛ المدونة ١٦٩/١ ؛ كشاف القناع ٥٣/٢ - ٥٤ ؛ الكافي لابن قدامة ٢٣٣/١ ؛ روضة الطالبين ٧١/٢ ، ٧٢ ؛ الأم ٢٣٦/١ .

في محله ، و رفعهما سنة في غير محله و يسمى هذا القضاء الشبيه
بالأداء في حقوق الله تعالى ؛ لأن القضاء الشبيه بالأداء أو غير المحض
في حقوق الله تعالى عبارة عن الاتيان بالفائت عن محله الأعلى في
محل يشبهه . و المحل الأعلى للتكبيرات هو القيام المحض قبل
الركوع . و قد فات هذا المحل و أتيت بالتكبيرات في الركوع وهو
محل يشبه المحل الفائت . فالاتيان بتكبيرات العيد في الركوع
قضاء ؛ لفواتها عن محلها الأعلى ، و شبيه بالأداء ؛ لأن الركوع
يشبه القيام حقيقة - لأن القيام عبارة عن الانتصاب و هو باق في الركوع
بإستواء نصفه الأسفل الذى هو الفارق بين القائم و القاعد ، الا أنه
ناقص لما فيه من الانحناء . أما انتصاب الشق الأعلى فيوجد فى
القاعد أيضا - و حكما ؛ لأن من أدرك الركوع مع الامام فقد أدرك -
الركعة بجميع أجزائها من القيام و القراءة فمن هذه الناحية
أيضا كان للركوع شبيها بالقيام ، حيث أعتبر المحل - القيام
المحض - كالباقي من وجه ، و ذلك بما أعطي للركوع من حكم القيام
حيث اعتبر ادراك الركوع ادراكا للركعة - التى تدرك بالقيام - و هذا
منع الإمام أبى حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى .
و قال أبو يوسف : من أدرك الإمام فى الركوع لا يأتى بتكبيرات العيد فى
الركوع ، بل تسقط عنه ، لفوات محلها و هو القيام . و به قالت المالكية
و الشافعية و الحنابلة . (١)

(١) انظر : كفاية الطالب الرباني ٢٥٢/١ ؛ المجموع ٢٢/٥ ؛ روضة
الطالبين ٣/٢ ؛ كنز القناع ٥٥/٢ ؛ الكافي لابن قدامة المقدسى ٢٣٥/١ .

وجبه قول أبي يوسف هو أن القضاء مبني على أن يكون للمتضي فعل مشروع من جنسه ، أو يرد نص ، حتى يأتي به القاضي . وفي ما ألتنا هذه قد فاتته التكبيرات عن موضحها الأصلي وهو القيام ، وليس ثمة فعل مشروع من جنسه ، ولا نص في المسألة ، فلا يصح الاتيان بالتكبيرات في الركوع ، كالقنوت والقراءة ، فان المصلي اذا أدرك الامام في الركوع الأخير من الوتر في رمضان ، وخاف من فوت الركوع لو قنت قائما ، فانه لا يأتي بالقنوت في الركوع ، ولو نسي المصلي - اماما كان أو منفردا - الفاتحة أو السورة لا يأتي بها في الركوع .

و أيضا ان الاتيان بالتكبيرات لو كان يصح في الركوع لصح للامام اذا نسيها حتى ركع أن يأتي بها في الركوع .
 ووجه قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى هو أن محل التكبيرات هو القيام المحض و لكن ! قد شرع من جنسها تكبيرة فيما له شبهه بالقيام ، و هو تكبيرة الركوع ، فان محلها ليس قياما محضا بل الأصح هو أن الاتيان بها في حالة الانحطاط . قال الأزميري : " ولهما أن التكبيرات شرعت في القيام المحض ، و شرع من جنسها فيمسا له شبهه بالقيام ، فان تكبير الركوع في العيد يحتسب منها حتى ان من سها عنه في العيد و هو امام أو مسبوق يسجد لله لكونه واجبا في العيد كتكبيرات الزوائد ، و اذا كان من جنسها ما يشرع في حال الانحطاط و له شبهه بالقيام احتمل أن يكون سائرهما ملحقا بهذه ؛ لاتحاد الجنس ، و احتمل أن لا يكون ملحقا بها ،

فلا احتياط في فعلها على أن في جعله فيه شبه الأداء على ما ذكرناه ،
 والمادة مما يحتاط اثباتها فيأتي بها احتياطاً بخلاف القراءة -
 والقنوت ، وتكبيرة الافتتاح ؛ لأنها غير مشروعة فيما له شبهة
 القيام من وجه "

وأما الإمام إذا تذكر التكبيرات وهو راکع فأنما يعود للاتيان
 بالتكبيرات ؛ لقدرته على الاتيان بحقيقة الأداء فلا يشمل بشبهه
 بخلاف المقتدى فإنه عاجز عن القيام بحقيقة الأداء فيعمل بشبهه ،
 قال الكاساني : " ولهما أن للركوع حكم القيام ، ألا ترى أن مدركه
 يكون مدركا للركعة ، فكان محلها قائما فيأتي بها ، ولا يرفع يديه ،
 بخلاف القنوت لأنه بمعنى القراءة فكان محله القيام المحض وقد فات ،
 ثم ان أمكنه الجمع بين التكبيرات والتسبيحات جمع بينهما ،
 وان لم يمكنه الجمع بينهما يأتي بالتكبيرات دون التسبيحات ؛ لأن
 التكبيرات واجبة ، والتسبيحات سنة والاشتغال بالواجب أولى ،
 فان رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يتمها رفع رأسه ؛ لأن متابعة
 الإمام واجبة ، وسقط عنه ما بقى من التكبيرات ؛ لأنه فات محلها ،
 ولو ركع الإمام بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتذكر أنه
 لم يكبر فإنه يعود ويكبر ، وقد انتقض ركوعه ، ولا يعيد
 القراءة ، فرق بين الإمام والمقتدى حيث أمر الإمام بالعود الى القيام ،
 ولم يأمره بأداء التكبيرات في حالة الركوع ، وفي المسألة
 المتقدمة أمر المقتدى بالتكبيرات في حالة الركوع .
 والفرق أن محل التكبيرات في الأصل القيام المحض ، وانما الحنابلة

حالة الركوع بالقيام في حق المقتدى ضرورة وجوب المتابعة وهذه
الضرورة لم تتحقق في حق الإمام فبقى محلها القيام المضى فأمر
بالعود اليه ، ثم من ضرورة العود الى القيام ارتفاع الركوع كما
لو تذكر الفاتحة في الركوع أنه يعود و يقرأ و يرتفع ركوعه
كذا مهنياً . ولا يعيد القراءة ، لأنها تمت بالفراغ عنها ،
و الركن بعد تمامه و الانتقال عنه غير قابل للنقض و الإبطال فبقيت
على ما تمت . هذا اذا تذكر بعد الفراغ من القراءة ، فأما ان تذكر
قبل الفراغ عنها بأن قرأ الفاتحة دون السورة ترك القراءة
و يأتي بالتكبيرات ، لأنه اشتغل بالقراءة قبل أوانها فيتركها
و يأتي بما هو الأهم ليكون المحل محلاً له ثم يعيد القراءة ، لأن -
الركن متى ترك قبل تمامه ينتقض من الأصل ، لأنه لا يتجزأ في
نفسه و ما لا يتجزأ في الحكم فوجوده معتبر بوجود الجزء الذي
به تمامه في الحكم ، و نظيره من تذكر سجدة في الركوع خر لها
و يعيد الركوع لما مر ، و الله أعلم " (١).

هذا ، و الذي يظهر لي هو رجحان قول الإمام أبي حنيفة و من وافقه
على قول أبي يوسف لأن التكبيرات عند الحنفية واجبة و الاتيان بها

(١) بدائع الصنائع ٢٧٨/١ و انظر أيضا : مرآة الأصول و حاشية الأزميسرى
٢٧٤/١ - ٢٧٥ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٧/١ ؛ كنز الوصول و كشف
الأسرار ١٥٧/١ - ١٥٨ ؛ شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملسك
١٧٦ - ١٧٨ ؛ نور الأنوار ٣٩ ؛ تيسير التحرير ٢٠٤/٢ ؛ التقرير والتحبير
١٢٨/٢ ؛ شرح فتح القدير ٢٧٢/٢ - ٢٨ ؛ رد المختار ١ / ٧٨١ .

فى الركوع اتيان لها فيما هو محل لها من وجه . دون وجه - كما بيناه - فكان فى هذه الاتيان تفويتها عن محلها الاصلى من وجه دون وجه ، و لاشك أن أداء الواجب فيما هو محل له من وجه أولى من تفويته أصلاً . ولأن تكبير الركوع فى العيد من جنس التكبيرات الزوائد ، واحتسب منها - حتى ان الامام أو المبوب اذا سها عنه يجد للسهو ؛ لكونه اعتبر واجبا فى العيد كسائر التكبيرات الزوائد - وقد شرع فيما له شبه بالقيام حقيقة وحكما والقضاء يبتنى على الاتيان بمثل من عنده شرع قربة .

أما مثال القضاء الشبه بالأداء فى حقوق العباد فهو :

تسليم قيمة عبد أو فرس مبهم جعل مهرا فى عقد النكاح :

ذهبت الحنفية الى أن المرء اذا تزوج امرأة على عبد مطلق أى غير معين ، أو على حيوان سمي نوعه دون وصفه - كأن يقول : تزوجتك على فرس أو حمار - صحت التسمية - و به قال مالك وبعض الحنابلة (١) - و يرجع الى الوسط ،

(١) قال ابن عبد البر فى كتابه الكافي : " ... و قد يجوز عند مالك عقد النكاح بما لا يجوز بيعه كالومفاء المطلقين غير الموصوفين ، مثل أن يقول : أنكحك على عبد ، أو على أمة ، أو على عبيد ولا يصف شيئاً من ذلك فيجوز عند مالك ، ويرجع فى ذلك الى النال من رقيق البلد ، فان اختلف رقيق البلد قضى بالأوسط منه " ٤٥٣/١ .

وقال ابن رشد : " ... و اختلفوا فى العوض غير الموصوف ولا المعين ، مثل أن يقول : أنكحتها على عبد أو خادم من غير أن يصف ذلك وصفا =

أو قيمته ، وإنما صحت التسمية في الفرس و كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه ، لأن المهر ثبت في ذمة الزوج في مقابل ما ليس بمال ، و قد ثبت أن الشرع أوجب الحيوان في الذمة مطلقا عن الوصف في مقابل ما ليس بمال ، و ذلك كما يجابه مائة من الإبل في الدية ، فإذا جاز كون الحيوان ديناً في الذمة عوضاً عما ليس بمال شرعاً فكذلك يجوز أن يثبت مهراً في النكاح ، لكونه لا يقابل المال أيضاً .

و لأن الزوج قد التزم على نفسه ما لا ابتداءً فجهالة الوصف فيه لا يمنع صحة التسمية كالإقرار ، فإن من أقر لغيره بعبد صح إقراره ، لكن لا يرجع إلى الوسط ههنا عند محمد رحمه الله بل يلزمه البيان ، لأن المقر به عينه ليس بعوض بخلاف المهر فإن عينه عوض . و إنما يصرف الفرس و غيره إلى الوسط حتى يراعى حال الزوج و الزوجة ، إذ إنه فوق الأدنى و تحت الأعلى ففيه مراعاة الجانبين .

و على هذا أن دفع الزوج الوسط - فيما ذكر - تجبر المرأة على قبوله ، لكونه أدى عين ما وجب عليه ، و أن دفع القيمة تجبر أيضاً . ففي المبسوط : " ... و هنا عين المهر عوض و أن كان باعتبار صفة المالية هذا التزام مبتدأ ، فلكونه عوضاً صرفناه عند إطلاق التسمية

== يضبط قيمته ، فقال مالك و أبو حنيفة يجوز ... و إذا وقع النكاح على هذا الوصف عند مالك كان لها الوسط مما سمي " بداية المجتهد

• ١٩/٢

أما الحنابلة فقد اشترطوا في الصداق أن يكون معلوماً ، فلا يصح في المجهول و هو المذهب عندهم ، و أجاز القاضي الجبل اليسير ، انظر : كشاف القناع ١٣٢/٥ - ١٣٣ ، الانصاف للمرداوي ٢٣٧/٨ ، الكافي لابن

قدامة ٨٦/٣ .

الى الوسط ؛ ليعتدل النظر من الجانبين كما أوجب الشرع فى الزكوات الوسط ؛ نظرا الى الفقراء و أرباب الأموال . و لكونه ما لا يلتزم ابتداء لاتمنح جهالة الصفة صحة الالتزام ، و لهذا لو أتاها بالقيمة أجبرت على القبول ؛ لأن صحة الالتزام باعتبار صفة السالية و القيمة فيه كالعين " .

و دفع القيمة قضاء فى حكم الأداء ؛ لأن القيمة و ان كانت قضاء ؛ لكونها تسليم مثل الواجب معنى لكنها تشبه الأداء ؛ لأن وسط العبد المبهمة أو الفرس لا يمكن تسليمه الا بالتقويم ؛ اذ به يعرف الوسط من الأدنى و الأعلى ، فكان التقويم بهذا الاعتبار قبل المسمى ، فيكون تسليم القيمة أداء من هذا الوجه لا قضاء ؛ لأن القضاء يثبت بعد الأداء لا قبله ، قال فخر الاسلام البزدوى : " أما القضاء الذى فى حكم الأداء فمثل رجل تزوج امرأة على عبد بغير عينه ، أنه اذا أدى القيمة أجبرت على القبول ، و قيمة الشئ قضاء لا محالة انما يصار اليها عند العجز عن تسليم الأصل ، و هذا الأصل لما كان مجهولا من وجه و معلوما من وجه صح تسليمه من وجه و احتمل العجز ، فان أدى صح و ان اختار جانب العجز وجبت قيمته . و لما كان الأصل لا يتحقق أدائه الا بتعيينه ولا تعيين الا بالتقويم صار التقويم أصلا من هذا الوجه فصارت القيمة مزاحمة للمسمى " .

و قالت الشافعية و من معهم يجب مهر المثل لفساد الصداق . جاء فى الروضة : " أصدقها عبدا أو ثوبا غير موصوف بالتسمية فاسدة و يجب مهر المثل قطعا . و ان وصف العبد و الثوب وجب

المسمى ، وحيث جرت تسمية فاسدة وجب مهر المثل بالغ ما بلغ .
 و السبب في ذلك هو أنهم يجرون النكاح مجرى البيع في غالب الأحكام
 فما صلح لأن يكون مبيعا أو ثمنا في البيع صلح أن يكون مهرا و الا فلا .
 و لا شك أن من شروط المبيع أن يكون معلوم العين و القدر و الصفة
 كما أن الجهل في الثمن الذي هو عوض في البيع مفسد للبيع و لا يصلح
 كونه عوضا . (١)

(١) انظر : كنز الوصول و كشف الأثرار ١٨١/١ - ١٨٢ ؛ أصول الرخسى
 ٥٩/١ ؛ مولوى الحسامي ١٦٢/١ ؛ شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ - ١٨٤ ؛
 التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١٧٢/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٤/٢ -
 ٢٠٥ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميري ٢٧٥/١ - ٢٧٦ .
 الدر المختار و حاشية رد المحتار ٤٧٧/٢ - ٤٧٩ ؛ المبسوط ٦٧/٥ - ٦٨ ؛
 روضة الطالبين ٢٦٤/٢ ؛ نهاية المحتاج ٣٢٥/٦ ؛ الأم ٥٩/٥ ؛ شرح
 البهجة لذكريا الأنصاري ١٨١/٤ ؛ الأقناع في حل الفاظ أبي شجاع -
 (بهامش بجيرمي على الخطيب) ٣٧٢/٣ ؛ المهذب و المجموع ١٥٧/٩ ،

الفصل الخامس

إطلاق الأداء على القضاء والعكس

لا خلاف بين الأصوليين في جواز إطلاق كل من الأداء ، و القضاء على الآخر ، لأنه يصح في لغة العرب استعمال أحدهما مكان الآخر ، قال الله عز وجل : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض " (١) أى أدت ، لأنها نزلت في صلاة الجمعة وهي لاتقضى . و قال الله تعالى : " فإذا قضيتم مناسككم " (٢) أى أدتتموها ، و يقال : قضى دينه إذا أداه . و يقال : أدى ما عليه من الدين ، أى قضاها ، إذ الديون تقضى بأمثالها ، لا بأعيانها ، لأن أداء حقيقة الدين متمذر . (٣)

لكن الخلاف وقع بينهم في طريق الإطلاق :

- ١ - فذهب بعض العلماء - كأبى زيد الدبوسى ، و شمس الأئمة السرخسى ، و أبى البركات النسفى و صدر الشريعة البخارى و من وافقهم - الى أن الأداء يستعمل فى معنى القضاء مجازا ، لما فيه من التسليم ، و كذا القضاء يستعمل فى الأداء مجازا ، لما فيه من الاسقاط .

(١) سورة الجمعة ، آية ١٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٠٠ .

(٣) راجع : الصحاح باب الواو ، و الياء فصل الألف ٢٢٦٦/٦ ، المصباح

المنير ، كتاب القاف مادة قضيت ٥٠٢/٢ ، لسان العرب ، باب

الواو و الياء من المعتل فصل الهمزة مادة أدا ١٦/١٤ .

فالوجه المشترك في استعمال عبارة الأداء في القضاء ، و العكس ، هو التسليم و انسقاط ، قال الديوبسي : « و قد يستعار القضاء لأداء الواجب ؛ لما فيه من اسقاط الواجب كما في القضاء . و يستعار الأداء للقضاء لما فيه من التسليم » (١) .

و قال الرخسي : « و قد تستعمل عبارة القضاء في الأداء مجازا ؛ لما فيه من اسقاط الواجب . . . و قد تستعمل عبارة الأداء في القضاء مجازا لما فيه من التسليم » (٢) .

و قال النفي : « و يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازا » (٣) .

كما ورد عن صدر الشريعة قوله : « و يطلق كل منهما على الآخر مجازا » (٤) .
 ٢ - و الظاهر من كلام فخر الاسلام البزدوي أن استعمال الأداء في القضاء مجاز ، فلا بد من القرينة في إطلاقه عليه ، و هي كلمة " الدين " في قولهم : " أدى ما عليه من الدين " ؛ إذ إن أداء حقيقة الدين متعذر ؛ لأن الديون تقضى بأمثالها ، و كذا كلمة " الأمس " في قولهم : " نويت أن أؤدي ظهر الأمس " ؛ لأن أداء ظهر الأمس بعد منيه محال ، فيفهم منه القضاء . و أما إطلاق القضاء على الأداء فهو حقيقة لغوية ، مجاز عرفي أو شرعي .
 و وجه هذه التفرقة هو : أن القضاء لفظ عام معناه انسقاط ، والاتمام ، و الاحكام ، و هذه المعاني توجد في تسليم عين الواجب الذي هو

(١) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٢ .

(٢) أصول الرخسي ٤٥/١ .

(٣) المنار (مع فتح النفار) ٤١/١ .

(٤) التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٢/١ .

الأداء - و فى تسليم مثله ، فيكون استعماله فيه كاستعمال لفظ الحيوان فى الفرس ، و الأسد ، و الانسان ، فكما أن لفظ الحيوان عام ، يشمل جميعها و يكون استعماله فيها استعمالا حقيقيا ، و لاحتاج الى القرينة ؛ فكذلك استعمال القضاء فى الأداء هو بطريق الحقيقة فلا داعى لوجود القرينة ؛ لأن المعنى المدلول عليه للقضاء موجود فى الأداء - الذى هو تسليم العين - إلا أن العرف أو الشرع لما اختص القضاء بتسليم مثل الواجب ، كان فى تسليم العين مجازا عرفيا ، أو شرعيا . بخلاف الأداء فإنه فى اللغة ينبىء عن شدة الرعاية ، و الانتقاء فى الخروج عما لزمه و ذلك يتحقق فى تسليم عين الواجب دون مثله ، فيكون إطلاقه على القضاء على طريق المجاز ؛ لذا لا بد فيه من القرينة ، كما هو الشأن فى استعمال كل لفظ فى غير معناه الحقيقي ، فأننا اذا استخدمنا لفظ الأسد فى غير الحيوان المفترس - و هو المعنى الحقيقى له - فلا بد من القرينة التى تدل على أنه أطلق على ما لم يوضع له ، كأن يقال مثلا : رأيت أسدا يرمى أو يتكلم ، فعندئذ نعرف أن المقصود الشجاع بقرينة " يرمى ، و يتكلم " (١)

و يبدو لي أن الخلاف بين هؤلاء لفظي ؛ لأن استعمال الأداء و القضاء فى المعنى الآخر عرفا أو شرعا مجاز بالاتفاق ؛ لتخصيص كل منهما بمعنى خاص و مستقل . و أما من الناحية اللغوية فمعنى القضاء يشمل تسليم العين و المثل ، فيكون حقيقة فيهما . بخلاف معنى الأداء ، فإنه يخص

(١) انظر : كنز الوصول ١/١٣٥ ، ١٣٧ ، كشف الأسرار للبخارى ١/١٣٧ - ١٣٨ .

تسليم العين - ؛ لما ينبىء هذا اللفظ من عدة الرعاية وهو متحقق
 فى تسليم العين - دون المثل فيكون فيه مجازا . فمن نظر الى الاعتبار
 الأول - أى استعمالهما فى الآخر عرفا أو شرعا - كالدبوسى و من
 وافقه قال بالمجاز و من نظر الى الاعتبار الثانى - أى ناحية اللغة -
 كالبرزدوى وغيره قال : بالتفرقة . وهذا الجمع ذكره عبد العزيز
 البخارى فى قوله : " و التوفيق بينهما أن الشيخ نظر الى معناه
 اللغوى ، فوجد معنى القضاء تاملا لتسليم العين و تسليم المثل ،
 فجعله حقيقة فيهما ووجد معنى الأداء خاصا فى تسليم العين
 فجعله مجازا فى غيره ، فاشتراط التقييد بالقرينة .
 والقاضى الامام و شمس الأئمة نظرا الى العرف أو الشرع ، فوجد
 كل واحد منهما خاصا بمعنى فجعله مجازا فى غير ما اختص كل واحد
 به " (١) و يؤيد هذا التوفيق كلام التفتازانى و الفناى و ابن
 نجيم فى هذا الباب . (٢)

(١) كشف الأسرار للبخارى ١/ ١٣٨ .

(٢) قال التفتازانى : يطلق كل " من الأداء و القضاء على الآخر مجازا -
 شرعيا ... و أما بحسب اللغة فقد ذكروا أن القضاء حقيقة فى
 تسليم العين و المثل ... و أن الأداء مجاز فى تسليم المثل " شرح -
 التلويح ١ / ١٦٢ .

و قال التفتازانى : " و يستعمل أحدهما مكان الآخر ، لأن القضاء لغة
 السقاط و الإتمام ، صار استعماله فى الأداء - نحو : لا فإذا قضيتهم
 مناسككم . - حقيقة لنوية ، و ان كان مجازا شرعيا . و الأداء ينبىء
 عن الاستقصاء و عدة الرعاية - نحو : الذببياً أو للفرزال يأكله - لم
 يكن فى القضاء الا مجازا محتاجا الى قرينة لفظة =

و على هذا فما ذكره المصنف من قوله : " ... و الحاصل أن القضاء
و الأداء بالنظر الى اللغة يطلق كل منهما في معنى الآخر حقيقة " (١)
غير سديد . يرد كلام التفتازاني و الفناري و التوفيق الذي ذكره
عبد العزيز البخاري .

هذا ، و قد ذكر البخاري في الكشف أنه قد ورد عن فخر الإسلام البزدوى
في بعض النسخ ما ينص على موافقة للرخسي و عدم المخالفة بينهما
صراحة . (٢)

ما يتفرع على هذا الأصل :

بنى النحوي على هذا الأصل - اطلاق الأداء على القضاء و العكس - جواز
الأداء بنية القضاء و العكس ، فقال : " و يستعمل أحدهما مكان الآخر
مجازا حتى يجوز الأداء بنية القضاء و بالعكس " (٣) إلا أن ابن نجيم
قال : ان هذه المسألة خارجة عما نحن فيه ؛ لأن الكلام في اطلاق
لفظ كل منهما على الآخر و ليس ثمة - أي في النية - لفظ حتى تجرى
فيه الحقيقة و المجاز ؛ لأن النية من عمل القلب . و ان وجد
مع النية اللفظ فكذلك ؛ لأنه أريد حينئذ معناه الحقيقي .

== نقطة أيضا . فصول البدائع ١٨٣/١ . كما ورد عن ابن نجيم
ما يفيد هذا المعنى . انظر : فتح الغفار ٤١/١ .

(١) سلم الوصول ١١٠/١ .

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٣٨/١ .

(٣) المنار (مع فتح الغفار) ٤١/١ .

و علل الجواز باعتبار أنه أتى بأصل النية لكن وقع الخطأ فى
الظن . و يصفى عن مثل هذا الخطأ . لأجل هذا اعتبر هذا التفريع
غير صحيح . (١)

و الذى يظهر لى - و الله اعلم - أن النسي أراد بقوله : " ... حتى
يجوز الأداء بنية القضاء و بالعكس " النية مقترنة باللفظ فى صورة
ما اذا قال فى وقت الظهر مثلاً : نويت أن أقضى ظهر اليوم ، فبقرينة
وجود الوقت يفهم منه الأداء و يصح . و كذا اذا قال : نويت أن أؤدى
ظهر الأمس ، فبقرينة مضي الوقت يفهم منه القضاء و يصح ، والصحة
مبنية على هذا الأصل ، لوجود اللفظ مع القرينة ، و لا يوجد هنا ظن
حتى نقول : ان الخطأ فى الظن مع النية معفو .

و الذى أدى ابن نجيم الى القول بعدم صحة تفريع النسي - و ان ضم
مع النية الذكر اللانى - ما ذكره عبد العزيز البخارى من عدم بناء
صحة نية الظآن و الأسير على هذا الأصل ؛ لذلك اختتم كلامه بقوله :
(كما أفاده فى الكشف) (٢) . لكن كلام البخارى لا ينفي بناء ما
ذكرت من الصورتين على هذا الأصل ؛ لعدم وجود الظن فيهما ،
بخلاف الظآن و الأسير ، و اليك نص كلام البخارى : " فأما صحة
القضاء بنية الأداء (٣) حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بصدد

(١) انظر : فتح الخفار ٤١/١ - ٤٢ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ٤٢ / ١ .

(٣) فى كشف الأسرار " صحة الأداء بنية القضاء " و هو تحريف ، والصواب

ما أثبتناه كما يدل عليه التمثيل .

خروج الوقت على ظن أن الوقت باق . و كنية الأسير الذي اشتبهه عليه شهر رمضان فتحرى شهرا ، و صامه بنية الأداء ، فوق مومه بعد رمضان ، و عكسه كنية من نوى قضاء يظهر على ظن أن الوقت قد خرج و هو لم يخرج بعد .

و كنية الأسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى ، فليس مبنيا على هذا الأصل كما ذهب إليه البعض ، لأنه و ان اقتصر على قصد القلب و لم يذكر باللسان شيئا فلا إشكال ، لأن كلامنا فـى إطلاق لفظ على معنى و ليس مهننا لفظ ، و ان ضم إليه الذكر باللسان فـذلك لأنه أراد بكل لفظ حقيقة حينئذ و ليس كلامنا فيه ، و أما جوازه فباعتبار أنه أتى بأصل النية و لكنه أخطأ فى الظن و الخطأ فى مثله عفو . (١)

هل يصح الأداء بنية القضاء وبالعكس ؟

لا تشرط نية الأداء و القضاء فيما دخل وقته أو خرج على ما يدل عليه ظاهر كلام الحنفية ، و به قالت المالكية و الحنابلة و الشافعية فى أصح الوجوه (٢) ، فان نواهما و طابقا الواقع فيها ، و ان -

(١) كشف الأسرار ١٣٨/١ .

(٢) لهم فى ذلك أربعة أوجه . الأول ما تقدم و الثانى : يشترطان ، - والثالث : يشترط نية القضاء دون الأداء ، والرابع : يشترط نية الأداء ان كان عليه فائتة و الا فلا .

انظر : الهداية و العناية و شرح فتح القدير ٢٦٥/١ - ٢٦٧ ؛ البحر الرائق و حاشية منحة الخالق ٢٩٤/١ ؛ بدائع الصنائع ١٢٧/١ - ١٢٨ ؛ =

لم يطابقا الواقع ، بأن نوى الصلاة - مثلاً - أداءً و كانت في الواقع قضاءً أو بالعكس كأن نواها قضاءً و كانت في الواقع أداءً ينظر في حال النوى :

فان كان عالماً بدخول الوقت أو خروجه ، لكنه تعمد المخالفة بأن نوى القضاء في الصورة الأولى و الأداء في الصورة الثانية ، فصلاته في هذه الحالة غير صحيحة .

و ان لم يكن عالماً بذلك بأن ظن دخول الوقت فنوى الأداء و تبين خروج الوقت . أو ظن خروج الوقت فنوى القضاء و ظهر بقضاء الوقت صحت صلاته ، لنيابة كل منهما عن الآخر .

قال ابن عابدين عند قول صاحب كشف الأستار - المتقدم - ما نصه : " أقول و معنى كونه أتى بأصل النية أنه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضر وصفه له بكونه أداءً أو قضاءً ، بخلاف ما اذا نوى صلاة الظهر قضاءً و هو في وقت الظهر و لم ينو صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية ، لأنه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم و لم توجد منه نية الوقتية حتى يلغو وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين ، و كذا لو نواه أداءً و كانت عليه ظهر فائتة لا يصح عنها و ان كان قد صلى الوقتية لما قلنا " (١)

== الشرح الصغير على اقرب المالک ٣٠٥/١ ، شرح منح الجليل ١٤٨/١ ، شرح منتهی الارادات ١٦٢/١ - ١٦٨ ، كشاف القناع ٣١٤/١ - ٣١٥ ، التوضيح لشهاب الدين ، ص ٣٥ ، المجموع ٣ / ٣٤٦ .

(١) حاشية رد المحتار ١ / ٣٩٢ .

و جاء في الفتاوى الخانية : " و اذا أراد الرجل أن يصلي ظهر يومه
و عنده أن وقت الظهر لم يخرج و قد خرج الوقت و نوى ظهر اليوم
جاز ؛ لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في ذمته ، فاذا نوى
ظهر اليوم فقد نوى ما عليه الا أنه قضى ما عليه بنية الأداء و قضاء
ما عليه بنية الأداء يجوز ألا ترى الأسير اذا اشتبه عليه رمضان
فتحرى شهرا و صام فوق صومه بعد رمضان جاز فهذا قضا بنية
الأداء و ان وقع صومه قبل رمضان لا يكون قضاء و لا يكون أداء " (١)

و جاء في شرح منح الجليل : " و تصح نية الأداء عن نية القضاء
و عكسه ان اتحدت الصلاة و لم يعتمد بأن اعتقد بقاء الوقت فنوى
الأداء و تبين خروجه أو اعتقد خروجه فنوى القضاء و تبين بقاءه
فان تصمد فلا تصح و كذا ان تعددت الصلاة كمن صلى صلاة قبل وقتها
أياماً ناولها الأداء ، فلا تكون صلاة يوم قضاء عن صلاة اليوم السدى
قبله " (٢)

و جاء في مختصر خليل و شرحه منح الجليل أيضا ما نصه : " كفى في
براءة الذمة صوم شهر الذي ظنه أو اختاره ان تبين أن الشهر
الذي صامه ما بعده أي رمضان و كان قضاء عنه و نابت نية الأداء عن
نية القضاء لمذره و اتحاد العبادة و يعتبر في الأجزاء تساويهما
بالعدد فان تبين أن ما صامه شوال و كان هو و رمضان كاملين

(١) المطبوعة بهامش الفتاوى الهندية ٨٢/١ - ٨٣ .

(٢) ١ / ١٤٨ .

أو ناقصين قضى يوماً عن يوم العيد و إن كان الكامل رمضان فقط
 قضى يومين و إن كان العكس فلا قضاء و إن تبين أنه الحجة لم يعتد
 بيوم العيد و أيام التشريق ٠٠٠ لا يجزئ أن تبين أنه صام ما
 قبله أي رمضان كشعبان و لو تعددت السنوات و لا يكون شعبان سنة
 قضاء عن رمضان التي قبله ؛ لعدم اتحاد ما نواه أداء مع المقضى
 على المشهور^(١) ، كما تعرض الدسوقي^(٢) في حاشيته على الشرح الكبير
 لنيابة القضاء عن الأداء و بالعكس فقال : " و الحكم صحة العبادة
 إن اتحدت العبادة و لم يعتمد أما إذا اختلفت فلا تصح النيابة
 فمن اعتقد أن الوقت باق فنوى الأداء فتبين أنه خرج قبل صلاته
 فانه يجزيه و كذلك العكس و من صلى الظهر قبل الزوال أياماً ناولها
 الأداء أعاد ظهر جميع الأيام و لا يكون ظهر يوم قضاء عما قبله ؛
 لأن اختلاف زمن العبادة مؤد لاختلافها^(٣) و على ذلك فما نص عليه
 الخرشي بقوله : " تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة أو الفاتنة
 أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الأداء و عدمه القضاء لكن لاتنوب نية
 القضاء عن الأداء و لا عكسه لقولهم في الصوم لو بقي الأسير سنيين

(١) ٣٩٥/١ . وانظر أيضا : بلغة السالك على أقرب المسالك للماوى ٣٠٥/١

حيث تعرض للمسألة نفسها .

(٢) هو محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، الحالم المشارك في
 الفقه و الكلام و النحو و البلاغة و المنطق و الهندسة ، من مؤلفاته :
 حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل ، و حاشية على شرح البردة
 لجلال الدين المحلي ، و حاشية على مفنى اللبيب لابن هشام . توفي سنة ١٢٣٠هـ .
 انظر : هدية العارفين ٣/٣٥٧ ، الأعلام ٦/٢٤١ ، معجم المؤلفين ٨/٢٩٢ .
 (٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٣٥ .

يتحرى في صوم رمضان شهرا و يصوم ثم تبين له أنه صام قبله
لم يجزه و لا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان قبله على المشهور" (١)
ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما تقدم من التعمد و عدم الاتحاد .
و جاء في فتح العزيز في بيان ما اختلف في اشتراطه في النية : "...
و منها التعرض لكون المأتي به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان :
أحدهما : يشترط ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر كما يشترط التعرض
للظهر و العصر . و الثاني : و هو الأصح عند الأكثرين أنه لا يشترط بل
يصح الأداء بنية القضاء و بالعكس ... و استشهدوا لهذا الوجه بنص
الشافعي رضي الله عنه على أنه لو صلى يوم الغيم بالاجتهاد ثم بان
أنه صلى بعد الوقت يحكم بوقوعه عن القضاء مع أنه نوى الأداء .
و لك أن تقول بأن نية الأداء هل تشترط في الأداء و نية القضاء هل
تشرط في القضاء و فرض الخلاف فيه منقذ لكن قولنا هل يصح الأداء بنية
القضاء و بالعكس أما أن يعنى به أن يتعرض في الأداء لحقيقته و لكن
يجرى في قلبه أو على لسانه لفظ القضاء و كذلك في عكسه ،
أو يعنى به أن يتعرض في الأداء لحقيقة القضاء و في القضاء لحقيقة
الأداء أو شيئا آخر ، ان عنيينا به شيئا آخر فلا بد من معرفته
أولا ، و ان عنيينا الأول فلا ينبغي أن يقع النزاع في جوازه ؛ لأن الاعتبار
في النية بما في الضمائر و لا عبارة بالعبارات ، و ان عنيينا الثاني
فلا ينبغي أن يقع نزاع في المنع ؛ لأن قصد الأداء مع العلم بخروج

(١) شرح الخرشي ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

الوقت ، و القضاء مع العلم ببقاء الوقت مزرء و عبث فوجب أن لا ينعقد به الصلاة ... " (١) قال النووي : " و هذا الالتزام الذى ذكره حكمه صحيح ، وقد صرح الأصحاب بأن من نوى الأداء الى وقت القضاء عالماً بالتحال لم تصح صلاته بلا خلاف ، فمن نقله امام الحرمين فى مواقيت الصلاة ، و لكن ليس هو مراد الأصحاب بقولهم : القضاء بنية الأداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك و هو جاهل الوقت لقيم و نحوه ... " (٢)

و جاء فى منتهى الارادات و شرحه للبهوتى : " و يصح قضاء صلاة بنية أداء بها اذا بان خلاف ظنه . كما لو أحرم ظانا أن الشمس لم تطلع يصح أداءه فبان طلوعها صحت قضاءه ، و يصح عكسه أى أداء بنية قضاء اذا بان خلاف ظنه بأن نوى عصراً قضاءً ظاناً غروب الشمس ، فتبين عدمه ، صحت أداءه ، كالأسير اذا تحرى و صام ، فبان أنه وافق الشهر أو ما بعده ... و لا يصح ذلك ان علم بقاء الوقت أو خروجه و نوى خلافه و قصد معناه المصطلح عليه ، لأنه متلاعب " (٣) .

(١) ٢٦٣ / ٣ .

(٢) المجموع ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ . وانظر أيضاً : روضة الطالبين ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، مشنى المحتاج ١ / ١٤٩ ، ٤٢٥ حيث جاء فيه : " و الأصح أنه يصح الأداء بنية القضاء عند جهل الوقت بغيره أو نحوه كأن ظن خروج الوقت فصلاً قضاءً فبان بقاءه ، و عكسه كأن ظن بقاء الوقت فصلاً أداءً فبان خروجه لاستعمال كل بمعنى الآخر ... و الثانى : لا يصح ... " كما ورد فيه أن الصوم كالصلاة .

(٣) شرح منتهى الارادات ١ / ١٦٨ . و انظر : كشاف القناع ١ / ٣١٥ ، التوضيح لشهاب الدين ، ص ٣٥ .

بين الأداء والقضاء :

ان ظن مكلف أنه لا يعيش الى آخر الوقت في الواجب الموسع وقته - و ذلك لوجود الأسباب الداعية لهذا الظن ، كأن تعدى شخص على رجل فقتله عمدا ثم ثبت القتل بالشهود فحكم عليه القاضي بالقصاص وأمر الجلاذ بقتله - لزم عليه الاتيان بالواجب الموسع من غير تأخير الى آخر الوقت الذي يظن الموت فيه ، فان أخره قال العلماء : يعصى بالتأخير ، ولكن ان تخلف ظنه - كأن يعفى عنه ولى الدم - وعاش الى آخر الوقت فهل يعتبر ما يأتي به في وقته الأخير أداء أم قضاء ؟ للعلماء في ذلك رأيان :

الأول : هو أن ما يأتي به المكلف قضاء ، و به قال القاضي أبو بكر الباقلاني ، و نسبته ابن اللحام الى القاضي حين^(١) أيضا ، لأن الوقت المقدر للفعل شرعا تضيق عليه بحسب غلبة ظنه ، فالفعل وقع خارجا عما صار وقتا له شرعا بحسب هذا الظن ، و كل فعل وقع خارجا عن وقته المقدر له شرعا فهو قضاء .

(١) هو أبو علي ، الحسين بن محمد بن احمد الشافعي ، الامام الجليل ، العالم ، الفقيه ، كان غواصا على المعاني الدقيقة ، و الفروع الأنيقة ، تفقه على جماعة من الأئمة منهم : امام الحرمين ، و البنوي و المتولي . من مؤلفاته : " التعليقات " توفى سنة ٤٦٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٣٥٦ - ٣٥٢ ، تهذيب الأسماء و اللغات ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

الثاني : هو أن ما يأتي به أداء ، فينبغي أن ينويه ، و به قال جمهور العلماء كآبي حامد الغزالي وعلى بن عبد الكافي السبكي وابن قدامة المقدسي ، كما قال إليه الآمدي ، اذ الفعل وقع في وقته ، لأن الوقت لم يكن مضيقا في نفس الأمر بل باعتبار ظن المكلف ، ولما ظهر خلاف ما ظنه زال حكمه ، وعاد الأمر الى ما كان عليه في الأصل وقبل الظن من التوسع ، وللهجرة للظن الذي ظهر خطؤه . (١)

قال الغزالي في المتصفى : " لو غلب على ظنه في الواجب الموسع أنه يخترم قبل الفعل فلو أخر عصى بالتأخير ، فلو أخر وعاش قال القاضي رحمه الله : ما يفعله هذا قضاء ، لأنه تقدر وقته بسبب غلبة الظن ، وهذا غير مرضى عندنا فإنه لما انكشف خلاف ما ظن زال حكمه وصار كما لو علم أنه يعيش فينبغي أن ينوي الأداء " (٢)

وقال ابن اللحام في مختصره : " مسألة : من أخر الواجب الموسع مع ظن مانع موت أو غيره أثم اجماعا . ثم اذا بقي على حاله ففعله ، فالجمهور أداء . وقال القاضيان : أبو بكر والحسين قضاء " (٣)

(١) انظر : المتصفى ٩٥/١ ، المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ، الإحكام للآمدي ٨٢/١ - ٨٣ ، مختصر المنتهى و شرح العبد و حاشيته التفتازاني و السيد الشريف ٢٤٣/١ ، نهاية السؤل ٦٦/١ ، ص ٦٨ - ٦٩ ، الابهاج ٨١/١ ، التمهيد للإسنوي ، ص ٦٤ - ٦٥ ، روضة الناظر ، ص ٣١ ، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ، ص ٦١ ، القواعد و الفوائد الأصولية ٨٢ - ٨٣ ، التقرير و التعبير ١٢٥/٢ ، تيسير التحرير ٢٠٠/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٧٢/١ - ٣٧٣ .

(٢) ٩٥/١ .

(٣) المختصر في أصول الفقه ص ٦١ .

و قال الآمدي : " اتفق الكل في الواجب الموسع على أن المكلف لو غلب على ظنه أنه يموت بتقدير التأخير عن أول الوقت فأخره ، أنه يعصى ، وإن لم يموت ، و اختلفوا في فعله بعد ذلك في الوقت : هل يكون قضاء أو أداء . فذهب القاضي أبو بكر إلى كونه قضاء و خالفه غيره في ذلك .

حجة القاضي أن الوقت صار مقدرا مضيقا بما غلب على ظن المكلف أنه لا يعيش أكثر منه ، و لذلك عصى بالتأخير عنه . فإذا فعل الواجب بعد ذلك فقد فعله خارج وقته ، فكان قضاء كما في غيره من العبادات - الفائتة في أوقاتها المقدرة المحدودة .

و لقائل أن يقول : غاية ظن المكلف أنه أوجب العصيان بالتأخير عن الوقت الذي ظن حياته فيه ، دون ما بعده ، فلا يلزم من ذلك تضيق الوقت ، بمعنى أنه إذا بقي بعد ذلك الوقت كان فعله للواجب فيه قضاء ، و ذلك لأنه كان وقتا للأداء . و الأصل بقاء ما كان على ما كان . و لا يلزم من جعل ظن المكلف موجبا للعصيان بالتأخير مخالفة هذا الأصل أيضا ، و لهذا فإنه لا يلزم من عصيان المكلف بتأخير الواجب الموسع عن أول الوقت من غير عزم على الفعل عند القاضي أن يكون فعل الواجب بعد ذلك في الوقت قضاء ، و هو في غاية الاتجاه ^(١) و قد ناقش هذا الاستدلال العلامة التفتازاني بأنه غير مسلم من وجهين :

الأول هو : أن القاضي أبا بكر لم يقل بأن الفعل صار قضاء ، لأن الأداء ينافي العصيان و لكنه يقول : إنما صار قضاء ، لأن الفعل وقع خارجا

(١) الإحكام ٨٢ / ١ - ٨٣ .

عن الوقت المضيق بحسب ظنه .

الثاني : نعم ان من آخر الواجب الموسع عن أول الوقت من غير عزم يصير عاصيا عند القاضي ، و لا يصير فعله قضاء لو أتى به لأن الوقت لم يصير مضيقا - وهنا - بالنسبة الى ظنه بخلاف ما نحن فيه من المألة ، حيث ان الوقت صار مضيقا على حسب ظنه . (١)

و الذى يظهر هو أن الخلاف بين القاضي و الجمهور فى التسمية - و عليه فالتسمية بالأداء أولى من القضاء ؛ لأن الفعل وقع فى وقته المقدر له شرعا أولا - و ليس فى المعنى - ؛ لأن القاضي يوافق الجمهور فى أن الفعل وقع فى الوقت المقدر له شرعا أولا ؛ كما أن الجمهور يوافقونه فى أن الفعل وقع خارجا عما صار وقتا له بحسب ظنه - اللهم الا أن يكون مراد القاضي بكونه قضاء هو وجوب نية القضاء - فعندئذ يخرج الخلاف عن دائرة النزاع فى التسمية و يدخل فى المعنى - وهذا ما استبعده ابن الحاجب و وافقه ابن الهمام .

فقد جاء فى مختصر المنتهى ما لفظه : " مألة : من آخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا فان لم يمت ثم فعله فى وقت - فجمهور أداء و قال القاضي انه قضاء فان أراد وجوب نية القضاء فبعيد " (٢) و جاء فى التحرير و شرحه التقرير : " و استبعاد قول القاضي أبى بكر من ابن الحاجب و غيره فيمن أدرك وقت الفعل ثم أخر الفعل عن جزء منه

(١) انظر : حاشية سعد الدين التفتازانى على شرح العضد ٢٤٣/١ .

(٢) ٢٤٣ / ١٠

مع ظن موته قبله أى الفعل حتى أتم بالتأخير اتفاقا حيث قال
القاضى انه أى فعله بعد ذلك الوقت فى وقته المقدر له شرعا
أولا قضاء خلافا للجمهور فى كونه أداء ان أراد به أنه
يجب فيه نية القضاء بناء على أن ذلك الظن كما صار سببا لتعيين
ذلك الوقت جزأ ، صار سببا أيضا لخروج ما بعده عن كونه مقدر
أو بالكلية ثابت وهو خبر استبعاد لم يذكره للعلم به ، وانما
كان كذلك لأنه لم يقل أحد بوجوب نية القضاء وخروج ما بعده
عن كونه مقدر له أولا فى نفس الأمر ، فان تعين ذلك الجزأ انما
يظهر فى حق العصيان ولا يلزم اعتباره فى خروج ما بعده عن كونه
وقتا عند ظهور فساد الظن المقتضى لتعيينه ... " (١)

إذا أتى ببعض الصلاة فى الوقت والبعض الآخر خارجه هل يعتبر أداء أم -

قضاء ؟

اتفق العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ومن
معهم على أن من أتى بالصلاة فى وقتها المحدد لها شرعا فقد أداها ،
لكنهم اختلفوا فيما لو أتى ببعضها فى الوقت المعين والبعض الآخر
خارجيه هل يكون مؤديا أم قاضيا ؟

(١) قالت الحنفية : تدرك الصلاة - عدا الفجر^(٢) - أداء بادراك التحريمة

(١) ١٢٥ / ٢ •

(٢) تمنع الحنفية الصلاة عند الطلوع والاستواء والغروب - الا عصر ==

في الوقت ، و ان وقع الباقي خارجـه ؛ لأن من شرط ادراك الفعل
في المؤقتات أداء هو وقوع ابتداءها لا وقوع

= يومه - ؛ فلهذا لا يقولون بادراك الفجر بالتحريمه في الوقت ؛
لأنهم يعتبرونها باطله . فقد جاء في البدائع : " ٠٠٠ و كذا لا يتصور
أداء الفجر مع طلوع الشمس عندنا حتى لو طلعت الشمس و هو في خلال
الصلاة تفسد صلاته عندنا ٠٠٠ و روى عن أبي يوسف أن الفجر لا تفسد
بطلوع الشمس لكنه يصبر حتى ترتفع الشمس ، فيتم صلاته ؛ لأننا لو
قلنا كذلك لكان مؤديا بعض الصلاة في الوقت ، و لو أفعدنا الوقوع
الكل خارج الوقت ، و لا شك أن الأول أولى . و الله أعلم " ١٢٢/١ .

دليل المنع هو ما ثبت عن عقبة بن عامر قال : " ثلاث أوقات نها نارسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها و أن نقبر فيها موتائنا ، عند
طلوع الشمس حتى ترتفع ، و عند زوالها حتى تزول ، و حين تفيض
للغروب حتى تغرب " رواه مسلم مع تفسير في اللفظ في كتاب صلاة المسافرين
و قصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ - ٥٦٩ .
وانظر : تبين الحقائق ٨٥/١ .

هذا و الذى يظهر لي هو أن الأولى عدم بطلان صلاة الفجر عند الطلوع
ان أدرك ركعة منها في الوقت ؛ لتخصيص النهى بعد صلاة الفجر في هذه
الصورة ؛ لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، و من
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر " (تقدم تخريج
الحديث في : ص ١٧٨ - ١٧٩)

و القول بكون النهى مخصصا بصلاة الفجر على الصفة المتقدمة أولى
من احتمال نسخ الإباحة باحاديث النهى كما ادعاه الطحاوى من الحنفية ؛
لأن الاحتمال لا يصلح دليلا ، بل لابد من اثبات أن النهى متأخر من حديث
ادراك صلاة الفجر بالركعة ، فإين الاثبات المبني على معرفة التاريخ ؟ =

جميعها . (١)

و به قالت الحنابلة الا أنهم لم يستثنوا من ذلك صلاة الفجر ، بل قالوا : كل صلاة مكتوبة تدرك أداً بادراك التحريم في الوقت . فقد جاء في الأقناع و شرحه للبهوتي : " تدرك مكتوبة أداً كلها بتكبيرة احرام في وقتها ، أي وقت تلك المكتوبة سواء أخرها لعذر كعائض تطهر و مجنون يفيق ، أو لغيره لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها) (٢) " (٣)

٢ . و قالت المالكية : تدرك الصلاة كلها أداً بادراك ركعة منها في الوقت لا أقل (٤) ، لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٥) والمراد كما قال الباجي : " أن يدرك منها مقدار ما يكبر فيه للاحرام و يقرأ بعد ذلك بأم القرآن ، ثم يركع فيطمئن راکعاً ، ثم يرفع رأسه فيطمئن قائماً ، ثم يسجد فيطمئن ساجداً

== انظر : شرح معاني الآثار ٣٩٩/١ - ٤٠٠ .

(١) انظر : تيسير التحرير ١٩٨/٢ و فتح القفار ٤١/١ .

(٢) تقدم التخريج في : ص ٧٩

(٣) كشف القناع ٢٥٧/١ . وانظر : شرح منتهى الإرادات ١/١٣٦ - ١٣٧ .

التوضيح لشهاب الدين ، ص ٢٨ .

(٤) انظر : شرح الخطاب على مختصر خليل (مواهب الجليل) ٤٠٨/١ ، الشرح

الصغير على أقرب المالك ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) تقدم تخريج الحديث في : ص ٧٨ .

ثم يجلس فيطمئن جالسا ، ثم يسجد فيطمئن ساجدا ، ثم يقوم " (١)
 ويظهر فائدة كونها أداء في سقوط الصلاة عن المضي عليه ، وعن الحائض
 في الركعة الثانية ، وفي عدم صحة الاقتداء به في الركعة التي
 بعد الوقت ، جاء في شرح الخرشي : " اذا صلى من الصلاة ركعة
 قبل خروج الوقت ، وكمل الباقي بعد خروج الوقت ، فان الكل أداء .
 وعلى هذا لو حاضت امرأة في الركعة الثانية مثلا سقطت عنها تلك
 الصلاة ؛ لأنها حاضت في وقتها ، وكذلك لو أغمى على شخص فيها ، وكذلك
 لو اقتدى شخص به . . . في الركعة التي بعد الوقت ، فلا يصح الاقتداء ؛
 لأننا نعتبر الموافقة في الأداء والقضاء ، فصلاة الامام كلها
 أداء عكس المأموم " (٢)

هذا ، و وافقت الشافعية - في الأصح - المالكية في أن الصلاة تدرك -
 بالركعة أداء ، فلو وقعت أقل منها في الوقت فالجميع قضاء جزما
 في المذهب . (٣)

(١) المنتقى ١ / ٢٠ .

(٢) ١ / ٢١٩ . هذا ، ولقد نقل الخرشي في المصدر نفسه عن ابن فرحون
 وأبي علي بن قداح صحة دخول المأموم معه بنية القضاء ثم
 قال : " وهو الراجح ؛ لأن الركعة الثانية أداء حكما ، وهي قضاء
 فعلا " لكن علي العدوي قال في حاشيته بأن ما اعتبره الخرشي
 راجحا مبني على طريقة بعض الأصوليين الذين يحسبون الأداء وقتئذ
 أداء حكما لا حقيقة فيصححون الاقتداء به في الركعة الثانية ؛ لأنه
 قضاء خلف قضاء حقيقة ، وأما على ظاهر كلام الفقهاء فهو عدم صحة
 الاقتداء به ١ / ٢١٩ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١ / ١٨٣ ، شرح الجلال المحلى على منهاج -
 الطالبين ١ / ١١٦ ، نهاية المحتاج ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

جاء في المنهاج وشرحه للخطيب : " و من وقع بعض صلاته في الوقت ،
وبعضها خارجه ، فالأصح أنه ان وقع في الوقت ركعة أو أكثر كما
فهم بالأولى ، فالجميع أداء لخبر الصحيحين : (من أدرك ركعة من
الصلاة فقد أدرك الصلاة) (١) أى مؤداة ، و الا بأن وقع فيه أقل
من ركعة فقضاء لمفهوم الخبر المتقدم ؛ اذ مفهومه أن من لم يدرك
ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة ، و الفرق أن الركعة مشتملة على معظم
أفعال الصلاة ، و غالب ما بعد ما كالترار لها فكان تابعا لها .
و الوجه الثاني : أن الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت .
والثالث : أنه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت . و الرابع : أن ما
وقع في الوقت أداء و ما بعده قضاء و هو التحقيق . (٢) و على القضاء
يأثم المصلي بالتأخير الى ذلك ، و كذا على الأداء نظرا للتحقيق ،
وقيل : لا ، نظرا الى الظاهر ، (٣) و تظهر فائدة الخلاف في ما قر
شرع في الصلاة بنية القصر و خرج الوقت و قلنا : ان المأفر
اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام ، فان قلنا : ان صلاته كلها أداء كان
له القصر و الا لزمه الاتمام " (٤)

هذا ، و الذى يبدو لى هو أن الأولى هو قول المالكية و من معهم الذين

(١) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٨

(٢) و قال صاحب نهاية المحتاج : (قيل و هو التحقيق) ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .

بخلاف جلال الدين فى شرحه على المنهاج حيث لم يعبر بلفظ " قيل " ١١٦/١ .

(٣) أى الظاهر المتند الى الحديث .

(٤) مغنى المحتاج ١٢٦/١ - ١٢٧ .

يقولون بأدراك الصلاة فجرا كانت أم غيرها أداءً بأدراك الركعة في الوقت ، لأن المقصود بالسجدة التي وردت في الحديث الذي تقدم هو الركعة ، وهذا ما صرح به مسلم ^(١) .

ودليل ذلك ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر " ^(٢) وإنما عبر عن الركعة بالسجدة ، لأن الركعة إنما يكون تمامها بسجودها . ^(٣) وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لصلاة الفجر والعصر فهناك حديث آخر يعمم الحكم لكل صلاة ، فقد روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " ^(٤)

(١) هو " مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، النيسابوري ، ثقة ، حافظ ، إمام ، مصنف ، عالم الفقه " توفي سنة ٢٦١ هـ وله ٥٧ سنة . تقريب التهذيب ، ص ٣٣٥ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر : فتح الباري ١٧٧/٣ .

(٤) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨ .

الخلاصة :

يطيب لي في نهاية المطاف ، بعد تلك الجولة الطويلة المتواضعة بين مباحث الأداء و القضاء و الاعادة عند الأصوليين و تطبيقاتها فى دراسات الفقهاء أن أشير الى أهم النتائج و الثمرات التى توصل اليها البحث مجملًا اياها فى النقاط الآتية :

١ - ان التعريف المختار للحكم الشرعى هو أنه " خطاب الله تعالى فى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير أو الوضع " .

٢ - ان للحكم الشرعى أقسامًا باعتبارات مختلفة فباعتبار تقسيم متعلقه - بفتح اللام - بحسب الزمان ينقسم الى أداء و قضاء و اعادة .

٣ - ان التعريف المرتضى للواجب هو : " ما يندم شرعًا تاركه قصداً " .

٤ - ان التعريف المختار للمندوب هو : " ما أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه مطلقاً " .

٥ - ان الأمر ينقسم الى أمر لفظى و نفسى و الأول هو مدار بحث الأصوليين ؛ لأن بحثهم انما هو فى الألفاظ ، أما الأمر النفسى فهو من مباحث علم الكلام و انما يتعرض له الأصوليون تتيماً للفائدة .

٦ - ان الأمر المطلق (الخالى من القرينة) - يدل على الوجوب ولا يحمل على غيره الا اذا وجدت القرينة فعندئذ يحمل على ما تقتضيه القرينة .

٧ - ان التعريفات الواردة للأداء بعضها تجعل الأداء فى الواجب و بعضها الآخر يعمم الأداء للمندوب أيضا .

٨ - ان التعريف المختار للأداء هو أنه اسم لفعل تسليم ما طلب من العمل بعينه .

٩ - ان وصف الأداء يشمل المندوب كما يشمل الواجب .

١٠ - ان العبادة المأمور بها تنقسم الى مؤقتة و غير مؤقتة —
فالمؤقتة هى ما كانت متعلقة بوقت محدد شرعا بحيث لو فاتت عن
هذا الوقت المحدد صار فعلها قضاء .

١١ - ان الأداء و القضاء عند الحنفية قسم من أقسام المأمور به —
مؤقتا كان الأمر أو غير مؤقت بخلاف أصحاب الشافعى و من معهم
حيث انهم يقولون : ان الأداء و القضاء يختصان بالعبادات المؤقتة
و لا يتصور عندهم الأداء الا فيما يتصور فيه القضاء .

١٢ - ان الحنفية يعممون الأداء فى المعاملات كما هو فى العبادات .

١٣ - ان للأداء أقساما ثلاثة :

أداء محض كامل .

أداء محض قاصر .

أداء غير محض (شبيه بالقضاء) .

و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله تعالى و فى حقوق العباد

فتصير جميع أقسام الأداء بهذا الاعتبار ستة .

١٤ - ان الجماعة فى الصلاة واجب عينى و ليست بشرط لصحتها .

١٥ - يشترط لوجوب أداء المأمور به القدرة التى يتمكن بها المكلف من

الانتيان بما لزمه بالأمر .

١٦ - ان القدرة الممكنة شرط محض لوجوب أداء المأمور به و ليس فيها

معنى العلة فلا يشترط استمرارها لوجوب القضاء بخلاف القدرة الميسرة

فانها شرط فى معنى العلة فيشترط دوامها لبقاء الواجب .

١٧ - ان الاعادة قسم من الأداء و القضاء و لا تخرج عنهما .

١٨ - ان التعريف المختار للقضاء هو ما يشمل النفل وهو كونه اسما

لمثل الفعل المطلوب من عند المطلوب منه .

١٩ - ان القضاء لا يختص بالواجب فقط بل يتحقق في المطلوب غير الواجب

أيضا ، كقضاء سنة الفجر مطلقا ، و الركعتين اللتين بعد الظهر .

٢٠ - ان القضاء بمثل غير معقول يجب بنص جديد .

٢١ - ان القضاء بمثل معقول يجب بالنص الأمر بالأداء و لا حاجة

في قضائه الى نص جديد .

٢٢ - ان للقضاء باعتبار الأداء أقساما أربعة :

قضاء وجب أدائه .

قضاء لم يجب أدائه وهو ممتنع شرعا .

قضاء لم يجب أدائه وهو غير ممتنع شرعا .

قضاء لم يجب أدائه وهو ممتنع عقلا .

٢٣ - ان للقضاء * من حيث ذاته أقاما ثمانية وهى :

قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق العباد .

قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق العباد .

قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق العباد .

قضاء غير محض (شبيه بالأداء *) فى حقوق الله تعالى .

قضاء غير محض (شبيه بالأداء *) فى حقوق العباد .

٢٤ - ان الترتيب بين الفوائت من الصلوات واجب - مع التفصيل في ذلك - وليس

بمندوب .

٢٥ - يجب قضاء الصلاة الفائتة فوراً ، سواء فاتت بغير عذر أو بعذر

غير مقط للقضاء ولا يجوز التأخير الا لعذر .

٢٦ - لا تلزم الفدية على من أخر قضاء رمضان بغير عذر الى أن دخل

رمضان آخر .

٢٧ - تتابع قضاء رمضان مستحب و يجوز تفريقه .

٢٨ - تجب الفدية على الشيوخ و العجائز الذين لا يقدرّون على صيام رمضان ،

أو يطيقونه على مشقة .

٢٩ - اذا ظن مكلف أنه لا يعيش الى آخر الوقت في الواجب الموسع

لزمه الاتيان من غير تأخير ، فان أخر و تخلف ظنه فما يأتي به

فهو أداء .

٣٠ - تدرك الصلاة - فجراً كانت أم غيرها - أداءً بادرارك الركعة

في الوقت .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس :

- أولا : فهرس الآيات الكريمة
- ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار الشريفة
- ثالثا : فهرس الأعْـلَام
- رابعا : فهرس المـراجـع
- خامسا : فهرس الموضوعات

أولا : فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقم الآية	المفحة
<u>سورة البقرة</u>		
واركعوا مع الراكعين .	٤٣	١٣٣
وآتوا الزكاة .	١١٠	١٨٣
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى .	١٧٨	٣٥٤ ٣٥٢ ٣٥٤
فمن عفى له من أخيه شيء .	١٧٨	٣٥٥
وأداء اليه باحان .	١٧٨	٥٦
ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون .	١٧٩	٣٥٢
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على		
الذين من قبلكم لعلكم تتقون .	١٨٣	٣٤٤ ٣١٦ ٣١٥
فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر .	١٨٤	١٨٩ - ١٩٠ ٣٦٧ ٣٦٧
		٣١٧ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٨
و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين .	١٨٤	٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ - ٣٤٥
		٣٤٦ ٣٤٩
شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن .	١٨٥	٣٤٥ ٣٤٤ ٣١٥ - ٣٤٥
فمن شهد منكم الشهر فليصمه .	١٨٥	٣٤٥ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٥ ٣٤٥ ٣٤٥
		٣٤٦ ٣٤٦
فعدة من أيام أخر .	١٨٤	٣٢٤ ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢٢ ٣٢٢ ٣٢٢
		٣٢٦ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٦
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم	١٩٤	٣٦٤ ٣٤٠ ٣٢٨ ٣٦٤ ٣٦٤ ٣٦٤

الآية	رقم الآية	المفحمة
فقدية من صيام أو صدقة أو نكح .	١٩٦	٢٦٠
فاذا قضيت مناسككم .	٢٠٠	٢٨٣
حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى		
و قوموا لله قانتين .	٢٣٨	٢٩٩
فان خفتن فرجالا أو ركبانا .	٢٣٩	٢٨٥
و من يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا .	٢٦٩	٤
فليؤد الذي أوتى أمانته .	٢٨٣	٥٦
لا يكلف الله نفسا الا وسعها .	٢٨٦	١٧١

سورة آل عمران

الله لا اله الا هو الحي القيوم .	٢	٢١
شهد الله أنه لا اله الا هو .	٢	٢١
و لله على الناس حج البيت من استطاع		
اليه سبيلا .	٩٧	٨٣ و ٢٦١
و سارعوا الى مفرة من ربكم .	١٣٣	٢٢٣ و ٢٢٦ و ٢٢٦
و الذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم		
ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم .	١٣٥	٢٨٥

سورة النساء

يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم		
بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن		
تراض منكم .	٢٩	١٤٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء .	٤٨	٢٧
ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها	٥٨	١١٥ ، ٨٥ ، ٧٩ ، ٥٦
و من قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية		
مسلمة الى أهله .	٩٢	٣٥٤ ، ٣٥٢
و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها		
و غضب الله عليه و لعنه و أعد له عذاباً عظيماً .	٩٣	٣٥٢
و اذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم		
طائفة منهم معك .	١٠٢	٢٨٥ ، ١٣٤
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً	١٠٣	٢٩٩

سورة المائدة

من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل		
نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل		
الناس جميعاً .	٣٢	٣٥١
و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .	٤٥	٣٥٤
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به . ذوا عدل		
منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين	٩٥	٣٣٢

سورة الأنعام

ثم قضى أجلاً .	٢	٢١٠
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق		
ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون .	١٥١	٣٥١

الآية رقم الآية الصفحة

سورة الأعراف

٢١	١١	و لقد خلقناكم ثم صورناكم .
٩٤ ، ٤٩	١٢	ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك .
٣٥٨	٥٥	ادعوا ربكم تضرعا وخفية ،
٢١	١٨٩	هو الذى خلقكم من نفس واحدة .

سورة التوبة

فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ١٢٢

سورة الحج

٢٠٩	٦٦	و قضينا اليه ذلك الأمر
-----	----	------------------------

سورة النحل

٣٤٠	١٢٦	و ان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به
-----	-----	---------------------------------------

سورة الإسراء

٢١٠ ، ٢٠٩	٤	و قضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب .
-----------	---	-------------------------------------

٢١٠ ، ٢٠٩	٣٣	و قضى ربك ألا تعبدوا الا اياه .
-----------	----	---------------------------------

و لا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق و من قتل

٣٥١	٣٣	مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا .
-----	----	---------------------------------

٢٧٠ ، ١٠٤	٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .
-----------	----	--

سورة الكهف

٢١	٤٧	و يوم نير الجبال .
----	----	--------------------

الآية رقم الآية الصفحة

سورة مريم

فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا

الشهوات فوف يلقون غيـا . ٥٩ ٢٨٢ ٢٨٥

الا من تاب و آمن و عمل صالحا فأولئك يدخلون الجنة ٦٠ ٢٨٥

و ما كان ربك نسيا . ٦٤ ٢٨٤

سورة الأنبياء

و نضع موازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم

نفس شيئا . ٤٧ ٢٨٦

سورة الحج

و ما جعل عليكم في الدين من حرج . ٧٨ ٣١٣ ١٧٣٦

سورة المؤمنون

قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ١ ٢٦ ٢٩٨

سورة النور

و أقيموا الصلاة ، ٥٦ ٨٢

من قبل صلاة الفجر و حين تضعون ثيابكم من

الظهيرة و من بعد صلاة العشاء . ٥٨ ١٠٤

فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

أو يصيبهم عذاب أليم . ٦٣ ٤٩

سورة الشعراء

فما ذا تأمرون . ٣٥ ٤٣

الآية	رقم الآية	الفحة
سورة العنكبوت		
ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر .	٤٥	٢٩٩
سورة الروم		
غلبت الروم .	٢	٢٢
سورة الأحزاب		
و ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم .	٣٦	٤٨
سورة الصافات		
و الله خلقكم و ما تعملون .	٩٦	١٠ ١٦
سورة الزمر		
الله خالق كل شئ .	٦٢	١٠ ٢١
سورة فصلت		
فقطاهن سبع سموات فى يومين .	١٢	٢٠٩
و لا تبطلوا أعمالكم .	٢٣	٢٣٢
سورة الذاريات		
و ما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون .	٥٦	٥
سورة الجمعة		
فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض .	١٠	٢١٣ ٢٨٣
سورة الطلاق		
و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .	١	٢٨٣
سورة الجن		
و أنا لمنا الماء .	٨	١٧٥

الآية رقم الآية الصفحة

سورة الزلزلة

فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره. و من يعمل

٢٨٥ - ٢٨٦

٨ ٦ ٧

مثقال ذرة شرا يره.

سورة الماعون

٢٨٢

٥ ٦ ٤

فويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون

=====

=====

=====

ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
(أ)	
أد الأمانة الى من ائتمنك .	٧٩ - ٨٠
ادوا عن كل حر و عبد نصف صاع .	١١٧ - ١١٨
ادوا عمن تمونون .	١١٧
اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ،	٥٠ ، ٢٨٧
اذا أمن القارى فأمنوا .	٩١
اذا فسا أحدكم فى صلاته فليصرف فليتوضأ وليعد صلاته .	١٦٧ - ١٦٨
ارجعوا أهليكم فأقيموا فيهم و علموهم و مروهم فاذا حضرت الصلاة ، فليأذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم .	١٤١ - ١٤٢
اعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد فى فقرائهم .	١٨٤
أطعم عن كل يوم مسكينا .	٣١٨
الا ان دماءكم و أعراضكم و أموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا .	١٤٤ ، ٣٥١
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ، ويقول : اغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم .	١٠٠ - ١٠١
أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه سبقة الحدث فى الصلاة فتوضأ و بنى على صلاته و عمر رضى الله عنه سبقة الحدث و بنى و على رضى الله عنه كان يصلى خلف عثمان فرعف فانصرف و توضأ و بنى على صلاته .	١٦٧

الصفحة

الحديث أو الأثر

أن رجلاً أعمى قال : يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني الى المسجد ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال نعم . قال : فأجب .

١٣٤

أن عائشة رضي الله تعالى عنها عند ما كسرت إناءً صفيقة قالت : يا رسول الله ، ما كفارته ؟ قال : إناءٌ مثل إناءٍ وطعام كطعام .

٣٣١ ، ٣٣٢

ان منعه أمه شفقة عليها لم يطعها .

١٣٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حجرتي بعد العصر فصلى ركعتين فقلت : يا رسول الله ، ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ...

٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٣

أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدهما .

٣٠٣

ان النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال : هل علم أحد منكم أنني صليت العصر قالوا : يا رسول الله ، ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب .

٣٠٤ ، ٣١٠ - ٣١١

أن النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق صلوات

٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

فقضاهن مرتبات .

ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

٣١٠

انى قمت بكم ثم ذكرت أنى كنت جنباً و لم أغتسل ، فانصرفت
فاغتسلت فمن أصابه منكم مثل الذى أصابني أو أصابه فى بطنه
رز فلينصرف فليغتسل ، أو ليتوضأ و ليستقبل صلاته ١٦٨
(ب)

بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله و أن محمداً
رسول الله ، و اقام الصلاة ، و ايتاء الزكاة و الحج و صوم
رمضان . ١٨٣

(ج)

الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق . ١٢٩

(ح)

الحج عرفة فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج . ٣٦١
حديث امامة جبرئيل . ٣٠٦
حديث ليلة التعريس . ٢٣٤ ٢٣٦ - ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩
٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل . ٣٢٨
(ر)

رأس الأمر الاسلام و عموده الصلاة و ذروة سنامه الجهاد . ٣٩٨ - ٣٩٩
رض رأس يهودى لرضه رأس جارية من الأنصار بين الحجرين . ٣٤٠
(س)

سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال : الاشرار بالله و عقوى
الوالدين و قتل النفس و شهادة الزور . ٣٥١

سباب المسلم أخاه فسوق و قتاله كفرو حرمة ماله كحرمة دمه ١٤٣
(ص)

صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع و عشرين درجة ، و فى رواية :

بخمسة و عشرين درجة . ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ٣٤٢

صلوا كما رأيتموني أصلى . ٣٠٤ ، ٣٠٧

الصوم جنة . ٣١٦

(ع)

على اليد ما أخذت حتى تؤدى . ١٤٥

العمد قود . ٣٥٤

(ف)

فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه . ٧

(ق)

قضاء رمضان ان شاء فرق ، و ان شاء تابع . ٣٢٤

قول جماعة من الصحابة بجواز البناء . ١٦٥ - ١٦٧

(ك)

كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه الا فى

شعبان لمكان النبى صلى الله عليه وسلم . ٣١٩ ، ٣٢١

كنت فى حجرة عائشة رضى الله عنها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبل أن يضرب الحجاب فأتى بقمعة من ثريد من عند بعض أزواجه فضربت

عائشة رضى الله عنها بيدها فانكسرت فجعل رسول الله صلى الله عليه

وسلم يأكل من الأرض و يقول : غارت أمكم ، غارت أمكم ، ثم جاءت رضى

الله عنها بقمعة مثل تلك القمعة فردتها و استحس ذلك رسول الله

صلى الله عليه وسلم . ٣٢١

المفحصة

الحديث أو الأثر

كنت لو راجعته فانه أبو ولدك، قالت: بأمرك يا رسول الله ،
فقال : لا ، انما أنا شفيخ .

٩٣ ، ٩٣

(ل)

لقد رأيتنا و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان

١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦

الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام فى الصف .

لقد هممت أن آمر رجلا يصلى بالناس فأنصرف الى أقوام تخلفوا

١٣٣

عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم .

٢٥٨

لن يتقرب المتقربون الى بمثل أنا ، ما افترضت عليهم .

لو كان على أحدكم دين فقضاءه من الدرهم و الدرهمين حتى

يقضى ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضيا دينه ؟ قالوا : نعم

٣٢٥

يا رسول الله ، قال : قاله أحق بالعفو و التجاوز .

٤٩

لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .

٩٢

لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء .

ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر و العشاء و لو يعلمون

ما فيها لأتوهما و لو حبوا ، و لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم

ثم آمر رجلا يؤم الناس ، ثم آخذ شعلا من نار فأحرق على من

١٣٦

لايخرج الى الصلاة بعهد .

(م)

ما من ثلاثة فى قرية و لا بد و لا تقام فيهم الجماعة الا استحوز

عليهم الشيطان فحليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية ١٤١

الحديث أو الأثر

الصفحة

٤٠١ ٥ ٣١٨ ٥ ٧٣ ٥ ٦٨

من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة .

٤٠٤ ٥ ٤٠٣

من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح

٤٠١ ٥ ١٨٢

قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها .

من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح

و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر .

٣٣٢ ٥ ٣٣٠

من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل .

من غصب عبدا من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة .

٢٨٤

من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أمته و ماله .

من قاء أو رغب في صلاته انصرف وتوضأ و بنى على صلاته ما

١٦٥

لم يتكلم .

من قتل له قتيل فأمله بين خيرتين : بين أن يأخذوا المال

٣٥٥

و بين أن يقتلسوا .

٣٢٥

من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه .

٢٤٢

من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس .

٥٩ - ٦٠ ٥ ٦٧ ٥ ١٩٠ ٥

من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها .

٢٣٩ ٥ ٢٥٠ ٥ ٢٥١ ٥ ٢٦٧ ٥

٢٢٧٩ ٥ ٢٨٧ ٥ ٢٩٩ ٥ ٣٠٢ ٥

٣١٢ ٥ ٣١٣

٢٤١

من نام عن الوتر أو نسيه فليصله اذا أصبح أو ذكره .

١٤٥ - ١٤٦

من وجد عين ماله فهو أحق به .

الحديث أو الأثرالمفحصة

- من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل معه و ليجعلها
 تطوعا ، ثم ليقتض ما ذكره ، ثم ليحدد ما كان فيه . ٣٠٢ - ٣٠٣
- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين . ٤
- (ه)
- هو صدقة عليها و لنا هدية . ١٦٩
- (و)
- و ما فاتكم فاقضوا . ١٥١
- (لا)
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول . ١٨٥ - ١٨٦
- لا ضرر و لا ضرار . ٢٩٣
- لا قود الا بالسيف . ٢٣٨ و ٢٣٩
- لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبا أو جادا ، فاذا أخذ أحدكم
 عصا أخيه فليبرئها . ٢٤٥
- لا يشكر الله من لا يشكر الناس . ٣

ثالثا : فهرس الأعلام (١)

الصفحة

(أ)

ابراهيم بن علي بن يوسف ، أبو اسحاق ، الشيرازي (٤٢) ٧٥ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٤٥ ، ١٩٤

١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٦

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٥٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٥

(١٦٣)

ابراهيم بن يزيد النخعي

٩٤

ابليس

(١٢٥) ١٥٩ ، ٢٢٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٢

احمد بن أبي سعيد بن عبد الله (ملا جيون)

(٢٨ - ٢٩) ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٨ ، ٣٨ ، ٣٨

احمد بن ادريس أبو الحباس القرافي

٦١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠

٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٩

(٢٠١)

احمد بن حمدان (ابن حمدان الحنبلي)

(٩١) ٩٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٣

احمد بن حنبل ، أبو عبد الله ، الشيباني

٢٤٨ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٨

٢٣٩ ، ٢٣٩

(٢٠٦)

احمد بن شعيب بن علي النسائي

(٢٨٠)

احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ابن تيميه)

(١) الأعلام مرتبة ترتيبا هجائيا ، وأسقطنا " ابن " و " أبو " و " أم " من الاعتبار ، و الرقم بين القوسين يشير الى الصفحة التي ترجمت فيها للشخص ، و قد يتكرر رقم الصفحة لتكرر العلم .

الصفحة

٢٢٩ ٠ ٢٢٢ ٠ ٢٠٢ ٠ ٨٧ (٨١)	احمد بن علي (مظفر الدين ، ابن الساعاتي)
٢٣١ ٠ ٢٣٠ ٠ ٢٢٩ ٠ ٢٢٢ ٠ ٢٢١	
٢٤٩ ٠ ٢٤٩ ٠ ٢٤٦ ٠ ٩١ (٩٠)	احمد بن علي ، أبي بكر الرازي الجصاص
٢٤٩ ٠ ٢٤٩ ٠ ٢٤٦ ٠ ٢٤٤	
(١٣٦)	احمد بن علي بن محمد (ابن حنبل العقلائي)
٢٤١	احمد فهمي أبو سنة
(٢١٦)	احمد بن قاسم العبادي
١٢٧ ٠ ١٢٦ ٠ ٨٧ ٠ ٨٥ (٧٧ - ٧٦)	احمد بن محمد ، أبو علي نظام الدين الشافعي
٢٢٣ ٠ ٢٢٢ ٠ ٢٢١ ٠ ٢٢٠ ٠ ٢١٩ ٠ ٢١٨ ٠ ٢١٧ ٠ ٢١٦ ٠ ٢١٥ ٠ ٢١٤ ٠ ٢١٣ ٠ ٢١٢ ٠ ٢١١ ٠ ٢١٠ ٠ ٢٠٩ ٠ ٢٠٨ ٠ ٢٠٧ ٠ ٢٠٦ ٠ ٢٠٥ ٠ ٢٠٤ ٠ ٢٠٣ ٠ ٢٠٢ ٠ ٢٠١ ٠ ٢٠٠ ٠ ١٩٩ ٠ ١٩٨ ٠ ١٩٧ ٠ ١٩٦ ٠ ١٩٥ ٠ ١٩٤ ٠ ١٩٣ ٠ ١٩٢ ٠ ١٩١ ٠ ١٩٠ ٠ ١٨٩ ٠ ١٨٨ ٠ ١٨٧ ٠ ١٨٦ ٠ ١٨٥ ٠ ١٨٤ ٠ ١٨٣ ٠ ١٨٢ ٠ ١٨١ ٠ ١٨٠ ٠ ١٧٩ ٠ ١٧٨ ٠ ١٧٧ ٠ ١٧٦ ٠ ١٧٥ ٠ ١٧٤ ٠ ١٧٣ ٠ ١٧٢ ٠ ١٧١ ٠ ١٧٠ ٠ ١٦٩ ٠ ١٦٨ ٠ ١٦٧ ٠ ١٦٦ ٠ ١٦٥ ٠ ١٦٤ ٠ ١٦٣ ٠ ١٦٢ ٠ ١٦١ ٠ ١٦٠ ٠ ١٥٩ ٠ ١٥٨ ٠ ١٥٧ ٠ ١٥٦ ٠ ١٥٥ ٠ ١٥٤ ٠ ١٥٣ ٠ ١٥٢ ٠ ١٥١ ٠ ١٥٠ ٠ ١٤٩ ٠ ١٤٨ ٠ ١٤٧ ٠ ١٤٦ ٠ ١٤٥ ٠ ١٤٤ ٠ ١٤٣ ٠ ١٤٢ ٠ ١٤١ ٠ ١٤٠ ٠ ١٣٩ ٠ ١٣٨ ٠ ١٣٧ ٠ ١٣٦ ٠ ١٣٥ ٠ ١٣٤ ٠ ١٣٣ ٠ ١٣٢ ٠ ١٣١ ٠ ١٣٠ ٠ ١٢٩ ٠ ١٢٨ ٠ ١٢٧ ٠ ١٢٦ ٠ ١٢٥ ٠ ١٢٤ ٠ ١٢٣ ٠ ١٢٢ ٠ ١٢١ ٠ ١٢٠ ٠ ١١٩ ٠ ١١٨ ٠ ١١٧ ٠ ١١٦ ٠ ١١٥ ٠ ١١٤ ٠ ١١٣ ٠ ١١٢ ٠ ١١١ ٠ ١١٠ ٠ ١٠٩ ٠ ١٠٨ ٠ ١٠٧ ٠ ١٠٦ ٠ ١٠٥ ٠ ١٠٤ ٠ ١٠٣ ٠ ١٠٢ ٠ ١٠١ ٠ ١٠٠ ٠ ٩٩ ٠ ٩٨ ٠ ٩٧ ٠ ٩٦ ٠ ٩٥ ٠ ٩٤ ٠ ٩٣ ٠ ٩٢ ٠ ٩١ ٠ ٩٠ ٠ ٨٩ ٠ ٨٨ ٠ ٨٧ ٠ ٨٦ ٠ ٨٥ ٠ ٨٤ ٠ ٨٣ ٠ ٨٢ ٠ ٨١ ٠ ٨٠ ٠ ٧٩ ٠ ٧٨ ٠ ٧٧ ٠ ٧٦ ٠ ٧٥ ٠ ٧٤ ٠ ٧٣ ٠ ٧٢ ٠ ٧١ ٠ ٧٠ ٠ ٦٩ ٠ ٦٨ ٠ ٦٧ ٠ ٦٦ ٠ ٦٥ ٠ ٦٤ ٠ ٦٣ ٠ ٦٢ ٠ ٦١ ٠ ٦٠ ٠ ٥٩ ٠ ٥٨ ٠ ٥٧ ٠ ٥٦ ٠ ٥٥ ٠ ٥٤ ٠ ٥٣ ٠ ٥٢ ٠ ٥١ ٠ ٥٠ ٠ ٤٩ ٠ ٤٨ ٠ ٤٧ ٠ ٤٦ ٠ ٤٥ ٠ ٤٤ ٠ ٤٣ ٠ ٤٢ ٠ ٤١ ٠ ٤٠ ٠ ٣٩ ٠ ٣٨ ٠ ٣٧ ٠ ٣٦ ٠ ٣٥ ٠ ٣٤ ٠ ٣٣ ٠ ٣٢ ٠ ٣١ ٠ ٣٠ ٠ ٢٩ ٠ ٢٨ ٠ ٢٧ ٠ ٢٦ ٠ ٢٥ ٠ ٢٤ ٠ ٢٣ ٠ ٢٢ ٠ ٢١ ٠ ٢٠ ٠ ١٩ ٠ ١٨ ٠ ١٧ ٠ ١٦ ٠ ١٥ ٠ ١٤ ٠ ١٣ ٠ ١٢ ٠ ١١ ٠ ١٠ ٠ ٩ ٠ ٨ ٠ ٧ ٠ ٦ ٠ ٥ ٠ ٤ ٠ ٣ ٠ ٢ ٠ ١ ٠ ٠	
(٣٦٥ - ٣٦٦)	احمد بن محمد (احمد الدردير)
(٣٢٤ - ٣٢٣)	احمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر الطحاوي
	الأخشيكتي = محمد بن محمد حمام الدين
	الأزهرى = محمد بن أحمد أبو منصور
(٢٤٨)	اسحاق بن هاني ، أبو يعقوب النيسابوري
	أبو اسحاق (الشيرازي) = ابراهيم بن علي بن يوسف
(٢٣٩)	اسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله (ابن المقرئ)
	الإسنوي = عبد الرحيم بن الحسن
	الأصفهاني = محمد بن محمود
	امام الحرمين (الجويني) = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
	الآمدي = علي بن أبي علي بن محمد
	أمير باشاه = محمد أمين بن الشريف
	ابن أمير الحاج = محمد بن محمد شمس الدين
(١٦٦) ٠ ٢٣١ ٠ ٢٥١	أنس بن مالك

البابرتى = محمد بن محمد بن محمود
 الباجى (أبو الوليد) = سليمان بن خلف
 الباقلانى = محمد بن الطيب بن محمد
 البخارى = محمد بن اسماعيل ، أبو عبد الله
 البدخشى = محمد بن الحسن
 بدر الدين (العيني) = محمود بن أحمد بن موسى
 بريرة (٩٣)

البغوى = الحسين بن مسعود أبو محمد
 أبو بكر الباقلانى = محمد بن الطيب بن محمد
 أبو بكر الرازى = أحمد بن علي المعروف بالجصاص
 أبو بكر الصديق رضى الله عنه = عبد الله بن أبي قحافة عثمان
 البنانى = عبد الرحمن بن جاد الله
 البهوتى = منصور بن يونس
 البضاوى = عبد الله بن عمر بن محمد القاضى ناصر الدين

التفتازانى (سعد الدين) = مسعود بن عمر بن عبد الله
 تقى الدين السبكى = علي بن عبد الكافى
 التلمسانى = محمد بن محمد العلوينى
 ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام

الثورى = سفيان بن سعيد

١١٦ و ٢٠٦

جبرئيل

الجماص = احمد بن علي ابو بكر الرازي

جلال الدين الخبازي = عمر بن محمد

جلال الدين السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

الجويني (امام الحرمين) = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

ابن الحاجب المالكي = عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي

ابن حبيب المالكي = عبد الملك بن حبيب

ابن حجر = احمد بن علي بن محمد

ابن حزم الظاهري = علي بن أحمد بن سعيد

حسام الدين الأسيكتي = محمد بن محمد ، أبو عبد الله

(١٣٢) و ١٦٣

الحسن بن أبي الحسن يasar البصري

ابو الحسن الأشعري = علي بن اسماعيل

أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين بن ضلال

الخطاب = محمد بن محمد ، أبو عبد الله

(٣٩٥) و ٣٩٧

الحسين بن محمد بن أحمد (القاضي حسين)

الحسين بن محمد (أو المفضل) بن محمد ، أبو القاسم -

(٥٦)

الراغب الأصفهاني

(٢٠٧)

الحسين بن مسعود ، أبو محمد البغوي

أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب

(٣٤٣ - ٣٤٤)

حفصة بنت عمر بن الخطاب

ابن حمدان الحنبلي = احمد بن حمدان

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

(خ)

خليل بن اسحاق الجندی أبو المودة ضياء الدين (٣٠١) ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٦٥

٣٦٦ ٣٩١

(د)

الدسوقي = محمد بن احمد بن عرفة

ابن دقيق العيد = محمد بن أبي الحسن علي

الرازي (فخر الدين) = محمد بن عمر بن الحسين

(ر)

الراغب الاصفهاني = الحسين بن محمد

١٩١

ركن الدين النسفي

الرهاوي = يحيى بن قراجا

(ز)

الزبيدي = محمد بن محمد بن محمد أبو الفيض

الزرقاني = محمد بن عبد الباقي بن يوسف

الزركشي = محمد بن بهادر

(١٣)

زفر بن الهذيل

(٦٨) ٧٥ ٧٥ ٧٥ ٧٦ ٧٦ ٧٦

زكريا بن محمد بن احمد الأنصاري ، أبو يحيى

٨٦ ١١٣ ١١٣ ١١٣ ١١٤ ١٩٨

٢٠٤ ٢١٢ ٢١٣ ٢٢٩ ٢٤٤ ٢٤٦ ٢٤٦ ٢٤٦ ٢٤٦ ٢٤٦

الزهرى = محمد بن مسلم

الصفحة

أبو زيد الدبوسي = عبد الله بن عمر بن عيسى

ابن أبي زيد القيرواني = عبد الله بن عبد الرحمن

الزيلعي = عثمان بن علي

زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ابن نجيم) (١٢٣) ١٢٩ ، ٢٤١ ، ٣٨٦ ،

٣٨٨ ، ٣٨٧

(س)

ابن الساعاتي = أحمد بن علي

ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي

الرخسي = محمد بن أحمد بن أبي سهل

سعد الدين التفتازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله

أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان

سعيد بن مالك بن سنان ، أبو سعيد الخدري (٣٠٦) ٣٠٧ ،

سفيان بن سعيد الثوري (٢٢٩)

سلمان الفارسي (١٦٦ - ١٦٧)

أم سلمة (أم المؤمنين) = هند بنت أبي أمية

سلمة بن عمرو بن الأكوع ، أبو مسلم و أبو ياس (٣٤٥)

سليمان الأزميري (٢٤٣) ٢٥٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦

سليمان بن خلف ، أبو الوليد الباجي (١٤٠) ٤٠١

سليمان عليه السلام ١٧٤

سليمان بن عبد القوى ، الطوفي (١٩٧) ١٩٨ ، ٢٤٧

السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

الصفحة

- عبد الرحمن بن احمد (الفضد) (١٦) ٥٨ ٥ ٦٠ ٥ ١٩٧ ٥ ٢٠٣
- ٢٠٤ ٥ ٢٠٤ ٥ ٢٦١ ٥ ٢٦١
- عبد الرحمن بن جاد الله ، أبو زيد البناني (٧٢ - ٧٣) ٢١٩ ٥ ٢١٧
- عبد الرحمن بن ، القاسم (٣٥٤ - ٣٥٤)
- عبد الرحمن بن محمد بن احمد الشربيني (٧١) ٧١ ٥ ٧٣
- عبد الرحمن بن أبي الفتح محمد بن علي الحلواني (٩٠)
- عبد الرحيم بن الحسن ، أبو محمد جمال الدين الإسكوي (١٨) ٣٤ ٥ ٣٥ ٥ ٣٦ ٥ ٤٤٤ ٥ ٦٤
- ٦٤ ٥ ٦٥ ٥ ٦٦ ٥ ٦٧ ٥ ٧٥ ٥ ٧٦ ٥ ٨٨
- ١١٤ ٥ ١٩٤ ٥ ١٩٥ ٥ ١٩٦ ٥ ١٩٦
- ٢٠٥ ٥ ٢١٢ ٥ ٢٢٢ ٥ ٢٢٣ ٥ ٢٢٩
- ٢٤٤ ٥ ٢٤٦ ٥ ٢٩٠
- عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني (٢٨)
- ابن عبد السلام = محمد بن عبد السلام بن يوسف
- ابن عبد الشكور = محب الله بن عبد الشكور البهاري
- عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري (٢٧) ٧٨ ٥ ١٠٩ ٥ ١١٠ ٥ ١٢٤
- ١٢٦ ٥ ١٤٨ ٥ ١٨١ ٥ ١٨٢ ٥ ١٩٠
- ١٩١ ٥ ٢٠٢ ٥ ٢٢٥ ٥ ٢٣٢ ٥ ٢٤٧
- ٣٨٦ ٥ ٣٨٧ ٥ ٣٨٧ ٥ ٣٨٨
- ٣٨٨ ٥ ٣٩٠
- عبد اللطيف بن عبد العزيز ، (ابن ملك) (١٩٠) ١٩١ ٥ ٢٢٥ ٥ ٢٢٥ ٥ ٣٣٧
- ٣٤١ ٥
- عبد الله بن أبي قحافة عثمان (أبو بكر الصديق -
- رضي الله عنه) (١٦٥) ١٦٧

الصفحة

عبد الله بن احمد (ابن قدامة الحنبلي)

(٢٦) ٣٣ ٣٣ ٤٠ ٤٥ ٤٥

٤٣ ٤٩ ٥٨ ٥٥ ٥٥ ٥٧ ٧٦

٨٦ ٩٢ ٩٤ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠

٢١٢ ٢١٢ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٤٧ ٢٩٦ ٢٩٦

عبد الله احمد بن محمود ، أبو البركات ، حافظ -

الدين النسفي

(٤٣) ٨٥ ٨٧ ٨٧ ١١١ ١١١

١١٢ ١١٢ ١٢٣ ١٢٣ ١٢٣ ٢٢٤ ٢٢٤

٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٤٧ ٢٤٧

٢٩٥ ٢٩٥ ٣٨٣ ٣٨٣ ٣٨٣ ٣٨٣ ٣٨٣

عبد الله (او عبد الرحمن) بن عامر الدوسي -

(أبو هريرة)

(١٣٤) ١٣٥ ١٣٦ ١٣٦ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

(٤) ١٦٤ ١٦٦ ١٦٦ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

عبد الله بن عباس

٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

٢٥٠ ٢٥٠

عبد الله بن عبد الرحمن ، أبو محمد القيرواني

(٢٤٨)

عبد الله بن السائب بن يزيد

(١٤٥)

عبد الله بن عمر بن الخطاب

(١٠٠ - ١٠١) ١٦٤ ١٦٦ ١٦٦ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢ ٢٤٢

عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخير ، القاضي -

ناصر الدين البيضاوي

(١٣) ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧

١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧

١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧ ١٧

٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٩

الصفحة

(١٩٨) ٢٧٠ ٢٤٧ ٢٠١

(٣٣٩ - ٣٣٨)

(١٦٥ - ١٦٦) ١٦٧

على بن محمد بن علي علاء الدين الكناني

عمر بن الحسين ، أبو القاسم الخرقى

عمر بن الخطاب بن نفيل

العينى (بدر الدين) = محمود بن أحمد بن موسى

(غ)

الفرالى = محمد بن محمد بن محمد الطوسى

(ف)

أبو الفتح الحلوانى = محمد بن على

فخر الاسلام البزدوى = على بن محمد أبو الحسن

فخر الدين (الرازى) محمد بن عمر بن الحسين

٤٤ ٤٣ ٤٣ ٤٣

فسرعون

الفرارى = محمد بن حمزة بن محمد

(ق)

ابن القاسم = عبد الرحمن بن القاسم

أبو القاسم (الخرقى) = عمر بن الحسين

ابن قاسم (العبادى) = أحمد بن قاسم

ابن قدامة (الحنبلى) = عبد الله بن أحمد

القرافسى = أحمد بن إدريس

القرطبى = محمد بن أحمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر

(ك)

الكسانى = علاء الدين بن مستود بن أحمد

الكرخي = عبيد الله بن الحسين بن ضائل

الكلوذاني (أبو الخطاب) = محفوظ بن أحمد بن الحسين

(ل)

ابن اللحام = علي بن محمد بن عباس

(م)

المازري = محمد بن علي

(١٦٣) ١٦٤ ٢٠٠ ٢٣٨ ٢٨٢

مالك بن أنس ، أبو عبد الله

٣٧٩ ٣٥٠ ٣٤٨ ٣٠١

(١٤١)

مالك بن الحويرث

مجد الدين أبو البركات = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني

(١٣) ١٧٥ ٧٥ ٨٦ ٩٠ ١١٤ ٢٠٤

محب الله بن عبد الشكور البهاري

٢٤٢

(٢٦) ٢٣ ٣٦ ٩١ ٩٤ ٩٤

محفوظ بن أحمد بن الحسن ، أبو الخطاب الكلوذاني

٢٤٦ ٩٥ ٢٥٢ ٢٥٥ ٢٥٦

٢٥٨ ٢٥٩ ٢٧٠

المحلي (جلال الدين) محمد بن أحمد بن إبراهيم

(١٣٧) ٣٢٣

محمود بن أحمد بن موسى ، بدر الدين العيني

محمد بن أبي بكر ، أبو عبد الله شمس الدين -

(٢٨٢) ٢٨٦ ٣١٦

(ابن قيم الجوزية)

(٢١٠)

محمد بن أحمد ، أبو منصور الأزهرى

الصفحة

- محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس الأئمة السرخسي (٧٩) ٥ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧
 ٥ ٥٨٧ ٥٩٠ ٥٩٩ ٥١٠٨ ٥١١٠ ٥١١٠
 ٥ ١١١ ٥١١٣ ٥١٢١ ٥١٢٦ ٥١٤٧ ١٥٦
 ٥ ١٧١ ٥١٨٦ ٥١٨٩ ٥١٩٠ ٥١٩٢ ٥٢٠٢
 ٥ ٢٢٦ ٥٢٢٩ ٥٢٢٩ ٥٢٣١ ٥٢٣١ ٥٢٣٨
 ٥ ٢٤٧ ٥٢٦٥ ٥٢٦٥ ٥٢٩٤ ٥٢٩٥ ٣٥٦
 ٣٧١ ٥٣٨٣ ٥٣٨٤ ٥٣٨٦ ٣٨٧
 محمد بن أحمد ، أبي بكر السمرقندي (٨١) ٥ ٥٨١ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ١٠٠
 ٥ ١١٢ ٥٢٠١ ٥٢٠٦ ٥٢٠٧ ٥٢٤٦ ٣٥٨
 محمد بن أحمد بن أبي بكر ، أبي عبد الله القرطبي (١١٦) ٣٥٢
 محمد بن أحمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي (٤٥) ٥ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥١٩٩ ٢٠٤
 ٥ ٢١٨ ٥٢١٩ ٥٢٤٩ ٣١٤
 محمد بن أحمد بن عبد العزيز ، أبو الوفاء -
 تقى الدين الفتوحى (١٢) ٥ ١٦٦ ٥٣٠ ٥٣٤ ٥٣٧ ٦١
 ٥ ٧٥ ٥٧٦ ٥٨٨ ٥٩١ ٥١١٣ ١١٤
 ٢١٢ ٥٢٠٠ ٥٢٠٠
 محمد بن أحمد (أو محمد) الخطيب الشربيني (٢٣٥) ٢٣٩ ٤٠٣
 (٣٩٢)
 محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (٤٧) ٥ ٥٥٠ ٥٥٧ ٥٩١ ١٦٢
 ٥ ١٦٢ ٥٢٨٢ ٥٣٠٦ ٥٣٢٢ ٣٣٣
 ٣٩٣ ٥٣٥٢
 محمد بن اسماعيل ، أبو عبد الله البخارى (١٣٢ - ١٣٢) ٤٠٤

محمد بن اسماعيل ، أبو ابراهيم الصنعاني (١٣٩)

محمد أمين بن الشريف المعروف بأ مير باشاه (١٢٤)

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ابن عابدين) (١٥٣) ٣٩٠ ٣٠٨

محمد بخيت بن حسين المصليعي (٦٥ - ٦٤) ٣٨٧ ٢٢٣ ٦٢

محمد بن بهادر ، أبو عبد الله ، بدر الدين الزركشي (٦٩) ٨٢ ٨٦ ٧٦ ٧٥ ٧٥

٢٢٩ ٢١٢ ٢٠٤ ١٩٩ ١١٧

محمد بن حسن بن قرقند الشيباني (١٥٥) ٣٥٥ ٢٣٤ ١٧٨ ١٥٧

٣٢٧ ٣٢٩ ٣٧٥ ٣٢٦

٦٧

محمد بن الحسن البختي

محمد بن الحسين بن محمد ، أبو يعلى (٢٥) ٩٤ ٩٢ ٩٢ ٣٧ ٣٦

٢٥٨ ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٤٨ ٢٤٧ ٢٥٦ ٢٥٦

٢٧٥ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٧٠

محمد بن حمزة بن محمد الفخاري (٦١) ٢٢٩ ٢٢٩ ٢٢٨ ٢٢٨

٣٨٧ ٣٨٦ ٢٣١ ٢٣٠

محمد بن الطيب بن محمد ، أبي بكر الباقلاني (٢٩) ٣٩٥ ١٩٨ ٩٢ ٥٢ ٣٠

٣٩٧ ٣٩٧ ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٦

٣٩٨ ٣٩٨ ٣٩٨ ٣٩٨ ٣٩٧

٣٩٩ ٣٩٨ ٣٩٨

محمد بن عبد الباقي بن يوسف ، أبو عبد الله الزرقاني (٣٥٠ - ٣٤٩)

محمد بن عبد السلام بن يوسف ، أبو عبد الله (٣٦٧)

محمد بن عبد الله بن محمد (ابن العربي) (٣٦٧)

محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله الخريشي (٣٢٠) ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٥٨

٤٠٢ ٣٩٢

المفحة

محمد بن عبد الواحد بن الهمام

(١٤) ١٠٠٠ ٨٧ ٨٥ ٨٤ ١٨ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠

١٢٢ ١١٨ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠

١٣٠ ١١٠ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١

١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣

(١٦) ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

محمد بن علي بن الطيب ، أبو الحسين البصري

١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

(١٣٧)

محمد بن أبي الحسن علي ، (ابن دقيق العيد)

(١٣٢)

محمد بن علي ، أبو الفتح الحلواني

(١٣٧)

محمد بن علي ، أبو عبد الله المازري

(١٥) ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

محمد بن علي بن محمد الشوكاني

محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله فخر الدين -

(١٢) ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

الرازي

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

محمد بن عمر بن محمد ، أبو محمد جلال الدين الخبازي (٨٠) ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

(٨٢) ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

محمد بن فراموز ، ملاخرو

١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١

الصفحة

- محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي (٥١)
- محمد بن محمد بن الحسين ، أبو اليسر (١٠٩) ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- محمد بن محمد بن محمد أبو حامد النزالي (١١) ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- محمد بن محمد ، أبو عبد الله ، حسام الدين الأحيكتي (٨٠) ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩ ٢٥٣٤٣٤٦١٠٩
- محمد بن محمد أو احمد ، أبو عبد الله الطلوييني التلمساني (٢٤٦) ٢٨٠
- محمد بن محمد بن محمود ، اكمل الدين البابر تي (٦٠ - ٦١) ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨
- محمد بن محمد ، شمس الدين ، ابن أمير الحاج (١٢٤) ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧
- محمد بن محمد ، أبو عبد الله الخطّاب (٣٦٦)
- محمد بن محمد بن محمد ، أبو الفيض الزبيدي (١٩٣ - ١٩٤)
- محمد بن محمود ، أبو عبد الله شمس الدين الأصفهاني (٢٢٠)
- محمد بن مسلم ، أبو بكر ، الزهري (٣٤٥)
- محمد بن المنكدر (٣٢٤)
- الميرتضي = علي بن أبي احمد الحسين
- المرغيناني = علي بن أبي بكر بن عبد الجليل
- ابن مسعود = عبد الله بن مسعود بن غافل
- مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازاني (٥٩) ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤
- ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤
- ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤ ٢٠٥٢٠٤

(٤٠٤)

مسلم بن الحجاج القيسري

المثليعي = محمد بن بخيت بن حسين

(٢٢٥ - ٢٢٦)

مصطفى بن محمد ، عزمي زاده

(١٨٤)

معاذ بن جبل بن عمرو ، أبو عبد الرحمن

أبو المعالي (امام الحرمين) = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني

أبن الحنقري = اسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله

(١٦٣ - ١٦٤)

مكحول بن عبد الله ، أبو عبد الله

ملا جيون = أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله

ملا خسرو = محمد بن فراموز

أبن ملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز

أبو منصور الساتريدي = محمد بن محمد بن محمود

(١٤٢) ٥٣٢١ ٥٣٠٢ ٥٢٤٧ ٥٢٣٤ ٥٢٣١ ٥٢٢٨

منصور بن يونس بن صلاح الدين ، البهوتي

٥ ٣٢٨ ٥٣٤٧ ٥٣٥٩ ٥٣٦٨ ٥٣٧١ ٥

٤٠١ ٥٣٩٤

(ن)

أبن النجار الفتوحى = محمد بن أحمد بن عبد العزيز

أبن نجيم = زين الدين بن إبراهيم

النخعي = إبراهيم بن يزيد

النشائي = أحمد بن شعيب بن علي

النسفي = عبد بن أحمد بن محمود حافظ الدين

نظام الدين الشاشي = أحمد بن محمد أبو علي

(٢٣٨)

النعمان بن بشير

الصفحة

(١٥٤ - ١٥٥) ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦

١٥٨ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة

النووى = يحيى بن شرف محيي الدين

(ه)

أبو هريرة = عبد الله أو عبد الرحمن بن عامر الدوسي

ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد بن الهمام

(٢٣٣) ٢٤٢

هند بنت أبي أمية أم سلمة أم المؤمنين

(و)

أبو الوليد الباجي = سليمان بن خلف

(ي)

(٣٠٥) ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤

(١٩١)

يحيى بن شرف ، أبو زكريا محيي الدين النووى

يحيى بن قراجا ، شرف الدين الرهاوى

أبو اليسر = محمد بن محمد بن الحسين

(١٥٥) ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

أبو يحنى = محمد بن الحسين بن محمد

أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم

رابعاً : فهرس المراجع

أ) كتب التفسير

- ١ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، الناشر : دار المصنف ، مطبعة عبد الرحمن محمد بالقاهرة .
- ٢ - أنوار التنزيل و أسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي للإمام ناصر الدين أبي سعيد ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي المتوفى ٦٨٥ هـ ومؤسسة شعبان للنشر و التوزيع بيروت .
- ٣ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي ، ابن خليب الري الأمام محمد بن عمر بن حسين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، الطبعة الأولى ، المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، تصوير عن طبعة دار الكتب المصرية ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٥ - جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، طبعة بالأوفست - عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٢٣ هـ - دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني (تفسير الآلوسي) للعلامة شهاب الدين أبي الفضل محمود الآلوسي المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ .
تصوير دار احياء التراث العربي بيروت عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية .

- ٧ - المفردات في غريب القرآن للعلامة أبي القاسم الحين بن محمد المعروف -
بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ . تحقيق و ضبط : محمد سيد
كيلاني ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ،
١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م

ب) كتب الحديث و شروحه

- ٨ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للحافظ تقي الدين محمد بن علي بن وهب
المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ . مطبعة السنة المحمدية ،
القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٩ - بدائع المنن في جمع و ترتيب منند الامام الشافعي و السنن . ترتيب
عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ . الطبعة الأولى ،
دار الأنوار للطباعة و النشر بمصر ، ١٣٦٩ هـ .
- ١٠ - التعليق المغني على الدار قطني للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
المتوفى ١٣٢٩ هـ . (مطبوع مع سنن الدارقطني) ، دار المحاسن للطباعة ،
القاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للشيخ شهاب الدين
أبي الفضل ، احمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ عنى
بتمحيجه و التعليق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني ، شركة الطباعة
الفنية المتحدة بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- ١٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية للامام شهاب الدين أبي الفضل ،
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، المطبعة العربية ،
لاهور ، باكستان ، الناشر : المكتبة الأثرية .

- ١٣ - سبل السلام - شرح بلوغ المرام - للإمام محمد بن اسماعيل الصنعائى
المصروف بالأمر المتوفى سنة ١١٨٢ هـ ، راجعه وعلق عليه محمد عبد العزيز
الخولى ، الطبعة الرابعة ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ،
١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م
- ١٤ - سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله ، محمد بن يزيد القزوينى المصروف
بابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع
دار احياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي ، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م
- ١٥ - سنن أبى داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى سنة
٢٧٥ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ /
١٩٦٩ م ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، حمص ، سورية .
- ١٦ - سنن الترمذى لأبى عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ،
تحقيق : احمد محمد شاكر وآخرون ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى
البابى الحلبي واولاده بمصر ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- ١٧ - سنن الدار قطنى لشيخ الاسلام على بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، عنى بتصحيحه
و تحقيقه السيد عبد الله هاشم اليماني ، دار المحاسن للطباعة ،
القاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٨ - سنن الدارمى لأبى محمد ، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام
الدارمى المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق : محمد احمد دهمان ، نشر دار -
احياء السنة النبوية .
- ١٩ - السنن الكبرى للإمام أبى بكر ، احمد بن الحسين بن على البيهقي المتوفى
سنة ٤٥٨ هـ الطبعة الأولى ، دار المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ،
الهند ، ١٣٥٥ هـ .

- ٢٠ - سنن النسائي لأبي عبد الرحمن ، احمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ٢١ - شرح السنة لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ،
المتوفى سنة ٥١٦ هـ . تحقيق : الشيخ شعيب أرنؤوط ، زهير الشاويش ،
المكتب الاسلامي .
- ٢٢ - شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ،
المتوفى سنة ٣٢١ هـ حققه و علق عليه محمد زهرى النجار ، الطبعة
الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣ - شرح موطأ الإمام مالك لأبي عبد الله ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف
الزرقاني المتوفى سنة ١١٢٢ هـ . تحقيق : ابراهيم عطوة عوض ، الطبعة
الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦١م .
- ٢٤ - صحيح البخارى للحافظ أبي عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخارى ،
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ . طبع المكتبة الاسلامية باستانبول ١٩٨١ م ، توزيع :
مكتبة العلم بالسعودية .
- ٢٥ - صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،
المتوفى سنة ٢٦١ هـ . تحقيق : محمد قزّاد عبد الباقي ، دار الفكر
للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٦ - عمدة القارئ شرح صحيح البخارى للشيخ بدر الدين أبي محمد ، محمود
بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ تصوير دار احياء التراث العربى
- عن طبعة الادارة المنيرية - بيروت ، الناشر : محمد أمين دمج .
- ٢٧ - فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن على
بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي و اولاده بمصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

- ٢٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٢٩ - مصنف ابن أبي شيبة للإمام عبد الله بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، اعتنى بتحقيقه وطبعه و نشره مختار أحمد الندوي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، سلسلة مطبوعات دار السلفية ، بومباي ، الهند .
- ٣٠ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، تصوير عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، صححه ورقمه و خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- ٣٢ - نصب الرأية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد ، عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م ، مطبعة دار المأمون بالقاهرة بعناية المجلس العلمي بدابهيل ، الهند .
- ٣٣ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

ج (كتب الفقه)

- ٣٤ - الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، تصحيح محمد أبو دقيقة ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

- ٣٥ - الارشاد للامام شرف الدين اسماعيل بن أبي بكر الشيرازي ، المتوفى سنة ٨٣٧ هـ . (مطبوع مع فتح الجواد) الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٣٦ - أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقها امام الأئمة مالك لابن بكر بن حسن الكشناوي ، الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي و شركاؤه .
- ٣٧ - الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة للشيخ زين الدين بن ابراهيم بن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٣٨ - الأشباه و النظائر في قواعد و فروع الشافعية للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٩ - كتاب الأصل للامام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ حققه و علق عليه الدكتور شفيق شحاته ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٤ م
- ٤٠ - الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ محمد بن احمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧ هـ ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م ، (مطبوع بها مشجيري على الخطيب)
- * الاقناع للماوردي الامام أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ، حققه خضر محمد خضر ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ ، الناشر: دار العروبة الكويت .
- ٤١ - الام للامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، تصحيح محمد زهري النجار من علماء الأزهر ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٤٢ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل للعلامة علاء الدين أبي الحسن ، علي بن سليمان المرداوي ، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . صححه و حققه محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

- ٤٣ - البحر الرائق شرح كفر الدقائق للإمام زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٤٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، تصوير - عن الطبعة الأولى بالمطبعة الجمالية بمصر عام ١٣٢٨ هـ - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ، الناصر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٥ - بداية المجتهد و نهاية المقتصد للشيخ الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ ، مطابع شركة الاعلانات العرقية بالقاهرة .
- ٤٦ - بلغة السالك لأقرب المالك للشيخ أحمد بن محمد الماوي ١٢٤١ هـ ، (مطبوع مع الشرح الصغير على أقرب المالك) ، مطبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م
- ٤٧ - البناية في شرح الهداية لأبي محمد ، محمود بن أحمد الحيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ تصحيح : المولوي محمد عمر الشهير بناصر الاسلام الرامفوري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٤٨ - التاج و الاكليل على مختصر خليل لأبي عبد الله ، محمد بن يوسف الشهير بالمواق المتوفى سنة ٨٩٧ هـ . (مطبوع بهامش مواهب الجليل) مطبعة المادة بمصر ، عام ١٣٢٩ هـ .
- ٤٩ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ . تصوير دار المشرقة بيروت عن الطبعة الأولى ، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٣ هـ .

- ٥٠ - تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن احمد السمرقندى المتوفى سنة ٥٥٣ هـ ، حققه و علق عليه الدكتور محمد زكي عبد البر ، راجع متنه و قدم له الشيخ على الخفيف ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٥١ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيثمى المتوفى ٩٧٤ هـ ، تصوير دار صادر عن طبع المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .
- ٥٢ - التوضيح في الجمع بين المقنع و التنقيح للشيخ شهاب الدين احمد بن أحمد الشويكي المتوفى سنة ٩٣٩ هـ . الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- * الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩ هـ . الطبعة الأولى مطبعة الاستقامة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م ، عرفت بشهر إحياء المعارف الثمانية مجلد ٤ الهند .
- ٥٣ - حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المتروك بالمغربى الرشيدى المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ ، على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرملى ، طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٥٤ - حاشية احمد بن قاسم العبادى المتوفى سنة ٩٩٤ هـ على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تصوير دار صادر عن طبع المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .
- ٥٥ - حاشية الدهوقى على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ . طبع دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- ٥٦ - حاشية الشبراملى أبى الضياء نور الدين على بن على القاهرى المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرملى . طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٥٧ - حاشية الشرنبلالى حسن بن عمار المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ على درر الحكام لملا خروء المطبعة العامرة الشرفية بمصر ، ١٣٠٤ هـ .

- ٥٨ - حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب على المقتنع لابن قدامة المقدسي، الطبعة الثانية ، المطبعة السلفية .
- ٥٩ - حاشية الطهطاوي احمد بن محمد بن اسماعيل الطهطاوي المتوفى سنة ١٢٣١هـ على الدر المختار ، تصوير دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .
- ٦٠ - حاشية عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، تصوير دار صادر عن طبعة المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .
- ٦١ - حاشية العدوي على الخري للشيخ على العدوي المتوفى سنة ١١٨٩هـ ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- ٦٢ - حاشية على المعيدى العدوي على شرح الامام أبي الحسن المسمى كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - المتوفى سنة ١١٨٩هـ ، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣ هـ .
- ٦٣ - حاشية على العدوي المتوفى سنة ١١٨٩هـ على شرح العزية للشيخ عبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة ١٢٠١هـ و بهامشها الشرح المذكور . الطبعة الثالثة المطبعة الأزهرية ، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م .
- ٦٤ - حاشية عميرة لشهاب الدين أحمد البرلي الملقب بعميرة المتوفى سنة ٩٥٧ هـ على شرح جلال الدين المحلي على منهاج النووي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة أحمد بن سعيد بن نبهان و أولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٦٥ - حاشية قليوبي لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ على شرح جلال الدين المحلي على منهاج النووي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة أحمد بن سعيد بن نبهان و أولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٦٦ - درر الحكام في شرح غرر الأحكام للقاضي محمد بن فرامور الشهير بملاخرو المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ، المطبعة الشرفية بمصر ، ١٣٠٤ هـ .

- ٦٧ - الدر المنقى فى شرح الملتقى لعلاء الدين محمد بن على الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ (مطبوع بهامش مجمع الأنهر) ، مطبعة سندباد ، تركيا .
- ٦٨ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار لعلاء الدين محمد بن على الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ (مطبوع بهامش رد المختار) ، مطبعة عامرة .
- ٦٩ - رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لمحمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ ، مطبعة عامرة ، ١٣٠٧ هـ .
- ٧٠ - روضة الطالبين للإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، المكتب الاسلامى للطباعة و النشر ، بيروت ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- ٧١ - الروض المربع شرح زاد المستقنع للعلامة منصور بن يونس البهوتى المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . مطبعة السنة المحمدية .
- ٧٢ - السراج الوهاج شرح العلامة محمد الزمى النمرى على متن منهج الطالبين للنووى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي و أولاده بمصر ، ١٩٣٤ م
- ٧٣ - شرح البهجة للشيخ زكريا الانصارى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ - على متن البهجة للعلامة ابن الوردي ، المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٨ هـ .
- * شرح جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ . الطبعة اربعة ، مطبعة أحمد ابن سعيد بن نبهان وأولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٧٤ - شرح الخرشى لمحمد بن عبد الله الخرشى المتوفى سنة ١١٠١ هـ على مختصر خليل ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- ٧٥ - الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك للعلامة أبى البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ - خرج أحاديثه و فهرسه مصطفى كما وصفى مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٢٢ م .
- ٧٦ - الشرح الكبير لأحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ على مختصر خليل ، طبع دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .

- ٧٧ - الشرح الكبير على متن المقنن لشمس الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة المنار بمصر ، ١٣٤٦ هـ .
- ٧٨ - شرح منتهى الارادات للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . الناشر : المكتبة السلفية لصاحبها محمد عبد المحسن بالمدينة المنورة .
- ٧٩ - شرح منح الجليل على مختصر خليل للعلامة محمد بن أحمد بن محمد الملقب بخليل المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ . تصوير ونشر : مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .
- ٨٠ - شرح الوقاية للأمام عبيد الله بن مسعود الفشهور بصدر الشريعة المتوفى سنة (٧٤٧هـ) الطبعة الأولى ، المطبعة الأدبية بمصر ، ١٣١٨ هـ ، (مطبوع بهامش كشف الحقائق) .
- ٨١ - العناية على الهداية للأمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م (مطبوع مع شرح فتح القدير) .
- ٨٢ - الفتاوى الخانية (فتاوى قاضيخان) لفخر الدين حسن بن منصور الفرغاني المتوفى سنة ٥٩٢ هـ (مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية) ، تصوير - عن الطبعة الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببغداد سنة ١٣١٠ هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٨٣ - الفتاوى الهندية في مذهب الامام أبي حنيفة للعلامة الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلم ، تصوير - عن الطبعة الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببغداد عام ١٣١٠ هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

- ٨٤ - فتح الجواد بشرح الارشاد لشيخ الاسلام شهاب الدين أبي التباس احمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٨٥ - فتح العزيز شرح الوجيز للامام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ ، طبع دار الطباعة المنيرية ، (مطبوع بهامش المجموع شرح المذهب) .
- ٨٦ - فتح القدير للامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٦٨١ هـ . و يليه تكملة شرح فتح القدير لقاضي زادة المتوفى سنة ٩٨٨ هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٨٧ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ احمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المتوفى سنة ١١٢٥ هـ . دار الفكر بيروت .
- ٨٨ - القدوري في الفقه على مذهب الامام أبي حنيفة للعلامة أبي الحسين ، أحمد بن محمد القدوري البغدادي المتوفى سنة ٤٢٨ هـ . الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٨٩ - قوانين الأحكام الشرعية و مسائل الفروع الفقهية لمحمد بن احمد بن جزى الخرناطي المتوفى سنة ٧٤١ هـ . طبعة دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ٩٠ - الكافي في فقه الامام أحمد بن حنبل للشيخ موفق الدين أبي محمد ، عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ . تحقيق : زهير الشاويش ، الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامي للطباعة و النشر ، دمشق ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- ٩١ - كثاف القناع عن متن الاقناع للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتى المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . راجعه و علق عليه الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال الناصر : مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .
- ٩٢ - كشف الحقائق شرح كنز الدقائق للامام الشيخ عبد الحكيم الأفغانى ، المتوفى سنة ١٣٢٦ الطبعة الأولى بالمطبعة الأدبية بمصر ، ١٣١٨ هـ .
- ٩٣ - كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن أبى زيد القيروانى للامام أبى الحسن على بن محمد المتوفى سنة ٩٣٩ هـ . (مطبوعة بها مشحاشية الشيخ على الصعدي على شرح أبى الحسن المذكور) ، المطبعة الحينية المصرية ، ١٣٢٣ هـ .
- ٩٤ - كنز الدقائق للامام أبى البركات عبد الله بن احمد النسي المتوفى سنة ٧١٠ هـ . (مطبوع مع البحر الرائق) ، دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت .
- ٩٥ - اللباب فى شرح الكتاب للشيخ عبد الغنى الغنيمي الدمشقى المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ . حققه و ضبطه و علق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، المطبعة الرابعة مطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
- ٩٦ - المبدع فى شرح المقنع لبرهان الدين أبى اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ طبع المكتب الاسلامى بدمشق ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٩٧ - المبسوط لأبى بكر محمد بن احمد بن سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ ، تصوير دار المعرفة للطباعة و النشر - عن طبعة مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٣١ هـ - بيروت .
- ٩٨ - مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر للمولى المحقق عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بداداماد آفندى المتوفى سنة (١٠٧٨) مطبعة سندند ، تركيا .

- ٩٩ - المجموع شرح المهنّب - والتكملة - للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ • مطبعة الامام بمصر ، الناشر: زكريا على يوسف •
- ١٠٠ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨ هـ • جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة المعارف بزقة ، الرباط ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م •
- ١٠١ - المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل لشيخ الاسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٦٥٢ هـ • مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م •
- ١٠٢ - المحلى للامام المحدث أبي علي ، علي بن أحمد بن سعيد المعروف بابن حزم الاندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ • منشورات : المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت •
- ١٠٣ - مختصر الخرقى لأبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤ هـ • (مطبوع مع المغنى لابن قدامة المقدسى) ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، نشر مكتبة القاهرة •
- ١٠٤ - مختصر الطحاوى للامام المحدث أبي جعفر ، أحمد بن سلامة الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ • تحقيق وتعليق : أبي الوفاء الأفغاني ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٠ هـ •
- ١٠٥ - المدونة الكبرى للامام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ رواية سحنون بن سعيد التنوخي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي المتوفى سنة ١٩١ هـ عن مالك رضي الله عنه ، تصوير دار صادر بيروت عن طبعة مطبعة السعادة بمصر •

- ١٠٦ - مراقى الفلاح شرح نور الايضاح للعالم الشيخ حسن عمار الشرنبلالي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ . الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- ١٠٧ - المغنى على مختصر الخرقى للعلامة أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . تحقيق : الدكتور محمد الزيني ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، نشر : مكتبة القاهرة بمصر .
- ١٠٨ - مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن احمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧ هـ ، دار الفكر بيروت ، الناشر : المكتبة الاسلامية .
- ١٠٩ - المقنع في فقه امام السنة أحمد بن حنبل للامام موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . الطبعة الثانية ، المطبعة السلفية .
- ١١٠ - منحة الخالق (حاشية) على البحر الرائق للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ . دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت . (مطبوعة بها مش البحر الرائق) .
- ١١١ - المذهب في فقه الامام الشافعى للامام أبى اسحاق ، ابراهيم بن عيسى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . مطبعة الامام بمصر ، الناشر : زكريا على يوسف ، (مطبوع مع المجموع) .
- ١١٢ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (شرح الخطاب على خليل) لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ . مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٩ هـ .
- ١١٣ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن احمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى الشهير بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ . طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .

- ١١٤ - نور الايضاح للشيخ حسن بن عمار السرنبلالي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ .
 (مطبوع بهامش مراقي الفلاح) ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي
 الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- ١١٥ - الهداية شرح بداية المبتدى لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر
 المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ . (مطبوعة بهامش فتح القدير) ،
 الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ /
 ١٩٧٠ م .

- ١١٦ - الوجيز في مذهب الامام الشافعي لحجة الاسلام أبي حامد ، محمد
 بن محمد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . مطبعة الآداب و المؤيد
 بمصر ، ١٣١٧ هـ .

د) كتب اشتملت على مباحث فقهية .

- ١١٧ - زاد المعاد في هدى خير العباد للامام شمس الدين أبي عبد الله ،
 محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .
 تحقيق : محمد حامد الفقي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١١٨ - مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد و اياك نستعين " للامام شمس
 الدين أبي عبد الله ، محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية
 المتوفى سنة ٧٥١ هـ . تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة النهضة
 المحمدية القاهرة ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .

هـ) كتب أصول الفقه

- ١١٩ - الآيات البيّنات على شرح المحلي على جسع الجوامع لأحمد بن قاسم الصباغ
 العبادي المصري ، المتوفى سنة ٩٩٤ هـ . طبعة مصر سنة ١٣٨٩ هـ .

- ١٢٠ - الابهاج فى شرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، و ولده تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى المتوفى سنة ٧٧١ هـ . تحقيق و تطبيق : الدكتور شعبان محمد اسماعيل الطبعة الأولى ، مطبعة الفجالة الجديدة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٢١ - أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى سعيد الحن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- ١٢٢ - الإحكام فى أصول الأحكام للحافظ أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسى الظاهرى ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ . قدم له الدكتور احسان عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، منشورات : دار الافاق الجديدة ، بيروت .
- ١٢٣ - الإحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ . الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٢٤ - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٢٥ - أصول السرخسى لأبى بكر محمد بن أحمد السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ . تحقيق أبى الوفاء الأفغانى ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١٢٦ - أصول الشافعى لنظام الدين اسحاق بن ابراهيم الشافعى المتوفى سنة ٣٢٤ هـ . مطبعة المجتبائي ، دهلى .
- ١٢٧ - أصول الفقه لمحمد أبى النور زهير ، دار الطباعة المنيرية : القاهرة .

- ١٢٨ - أصول الفقه لـحمد الخـضري بك ، الطبعة السابعة ، دار الفكر
و دار الاتحاد العربي للطباعة و النشر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٢٩ - البحر المحيط لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي
المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي و احياء التراث
الاسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - عن مخطوطة المكتبة
الأزهرية رقم (٢٠) ٧٢٢ ، أصول .
- ١٣٠ - بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوى و الاحكام لأحمد بن على بن ثعلب
بن أبى الضياء الشهير بالساعاتى المتوفى سنة ٦٩٤ هـ . نسخة مصورة على
الميكرو فيلم بمركز البحث العلمي جامعة أم القرى بمكة المكرمة
رقم (١٨٢) أصول ، عن مكتبة جامعة برنستن (مجموعة يهودا) برقم ٨٩ .
- ١٣١ - البرهان فى أصول الفقه للإمام الحرمين أبى المعالى ، عبد الملك بن
عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ هـ . تحقيق : الدكتور
عبد العظيم الديب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ نشر : ادارة الشؤون
الدينية بدولة قطر .
- ١٣٢ - تأسيس النظر للإمام أبى زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى المتوفى
سنة ٣٤٠ هـ - ناشران : محمد سعيد ايند سنز ، قرآن محفل ، كراتشى .
- ١٣٣ - التبصرة فى أصول الفقه للإمام أبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف
الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتسو ،
طبعة دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٣٤ - تسهيل الوصول الى علم الأصول للشيخ محمد عبد الرحمن عبد المحلوى ،
المتوفى سنة ١٩٢٠ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ،
١٣٤١ هـ .

- ١٣٥ - تقارير الشربيني على شرح المحلى على جمع الجوامع لشيخ الاسلام عبد الرحمن الشربيني المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ . دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوعة بهامش حاشية البناني) .
- ١٣٦ - التقرير و التعبير للعلامة المحقق ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن محمد بن حسن المتوفى سنة ٨٧٩ هـ . الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، توزيع : دار الباز ، مكة المكرمة .
- ١٣٧ - تقويم الأدلة للإمام أبى زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ . نسخة مصورة . بمرکز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة عن مخطوطه لاله لى ، السليمانية ، رقم ٦٩٠ ، أصول .
- ١٣٨ - التلويح على التوضيح للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفازانى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع : دار الباز مكة المكرمة .
- ١٣٩ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٤٠ - التمهيد فى أصول الفقه للشيخ محفوظ بن أحمد بن الحسن أبى الخطاب الكلوزانى المتوفى ٥١٠ هـ . تحقيق : مفيد محمد أبو عمشه ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات العليا الشرعية ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .
- ١٤١ - تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول لشهاب الدين أبى العباس ، احمد بن ادريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ . تحقيق : طه عبد الرؤف سعد الطبقة الأولى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م نشر مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر .

- ١٤٢ - التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة ٧٤٧ هـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع : دار الباز مكة المكرمة (مطبوع بهامش التلويح) .
- ١٤٣ - تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه المتوفى حوالي ٩٨٧ هـ شرح كتاب التحرير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر . ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- ١٤٤ - جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ . مطبعة دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوع مع حاشية البناني على شرح المحلي) .
- ١٤٥ - حاشية الأزميزي لليمان بن عبد الله الأزميزي المتوفى سنة ١١٠٢ دار الطباعة العامة .
- ١٤٦ - حاشية أنوار الحلل على شرح المنار لابن ملك لمحمد بن إبراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى سنة ٩٧١ هـ . مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٤٧ - حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع لعبد الرحمن بن جاد الله المغربي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ . دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٤٨ - حاشية سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ على شرح القاضي عضد الملة و الدين لمختصر المنتهى لابن الحاجب تصوير دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م . عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٦ هـ .
- ١٤٩ - حاشية السيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ على شرح القاضي عضد الملة و الدين لمختصر المنتهى لابن الحاجب ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ، سنة ١٣١٦ هـ .

- ١٥٠ - حاشية عزمى زاده مصطفى بن بدير على بن محمد المتوفى سنة ١٠٤٠هـ على
شرح المنار لابن ملك مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٥١ - حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع للشيخ حسن العطار
المتوفى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة
التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٥٨ هـ .
- ١٥٢ - حاشية قمر الأقطار لنور الأنوار لمحمد عبد الحليم بن محمد أمين الله
اللكنوى المتوفى ١٢٨٥هـ مطبعة ايجو كيشنل ، كراتشي ، ١٣٨٧ هـ .
- ١٥٣ - حاشية مولانا محمد يعقوب البناني - المشهور بمولوى الحسامي - المتوفى
سنة ١٠٩٨ هـ مطبعة هندو بريس .
- ١٥٤ - حاشية يحيى الرهاوى المتوفى بعد ٩٤٢ هـ على شرح المنار لابن ملك ،
مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٥٥ - الردود و النقود (شرح مختصر ابن الحاجب) لمحمد بن محمود البابر
المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث
العلمى بجامعة أم القرى رقم ٢٣٤ عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا
رقم ١٢٤٦ ، أصول .
- ١٥٦ - روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه لموفق الدين عبد الله
بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ، طبع على نفقة
المكتبة السلفية لصاحبها محمد بن عبد المحسن بالمدينة المنورة ، ١٣٨٥ هـ .
- ١٥٧ - سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعى المتوفى
١٣٥٤ هـ المطبعة السلفية ، الناشر : جمعية نشر الكتب العربية و مكتبتها
بالقاهرة ١٣٤٣ هـ .
- ١٥٨ - سواد الناظر و شقائق الروض الناضر فى أصول الفقه للقاضى علاء الدين
الكنانى الصقلانى المتوفى سنة ٧٧٧ هـ تحقيق و دراسة : حمزة بن حسين بن
حمزة الفهر ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية
الشريعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

- ١٥٩ - شرح العضد على مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ١٣١٦ هـ .
- ١٦٠ - شرح الكوكب المنير للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ - تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي و الدكتور نزيه حماد ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٦١ - شرح المحلي على جمع الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوع مع حاشية البناني) .
- ١٦٢ - شرح المنار لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز المعروف بابن ملك المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . مطبعة عثمان تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٦٣ - العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ؛ تحقيق : الدكتور أحمد بن علي سير المباركي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٦٤ - غاية التحقيق ، شرح الحسامي ، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ، مطبعة نو لكشور بلكنؤ ، الهند ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م .
- ١٦٥ - غاية الوصول شرح لب الأصول كلاهما للشيخ أبي يحيى زكريا الانصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي و أولاده بمصر .
- ١٦٦ - فتح القفار بشرح المنار للشيخ زين الدين بن ابراهيم الشهيبي بابن نجيم المتوفى سنة ٩٢٠ هـ . الطبعة الأولى ، طبع مصطفى البابسي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .

- ١٦٧ - فصول البدائع فى أصول الشرائع لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد -
 الفنارى المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ، مطبعة شيخ يحيى آفندى ، استانبول ، ١٢٨٩ هـ .
- ١٦٨ - فصول الحواشى لأصول الشاشى
 حاجى عبد الغفار و يمران تاجران كتب ، قندهار ، افغانستان .
- ١٦٩ - الفصول فى الأصول ، لأبى بكر الرازى ، احمد بن على الجصاص المتوفى
 سنة ٣٧٠ هـ نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة
 أم القرى ، مكة المكرمة رقم ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ عن معهد احياء المخطوطات
 العربية بالقاهرة ، أصول .
- ١٧٠ - فواتح الرحموت ، شرح مسلم الثبوت لبحر العلوم عبد العلى محمد بن
 نظام الدين الأنصارى المتوفى سنة ١١٨٠ هـ مصور عن الطبعة الأولى
 بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣٢٣ هـ ، الناشر : دار المعرفة
 بيروت (مطبوع : نفع المستفى) .
- ١٧١ - ابن قدامة وآثاره الأصولية للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن
 السعيد ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٧٢ - القواعد و الفوائد الأصولية و ما يتعلق بها من الأحكام الفرعية
 لعلاء الدين أبى الحسن على بن عباس البطلى المعروف بابن اللحام
 المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ، تحقيق و تصحيح : محمد حامد الفقى ، الطبعة
 الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دار الباز
 للنشر و التوزيع ، مكة المكرمة .
- ١٧٣ - الكاشف عن المحصول (شرح المحصول) لشمس الدين أبى عبد الله محمد
 بن محمود بن محمد الأصفهاني المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، نسخة مصورة على
 الميكروفيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
 رقم (١١) أصول عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (٣٧٣) .

- ١٧٤ - كشف الأثرار ، شرح المنار في الأصول للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ . الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ .
- ١٧٥ - كشف الأثرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ . طبعة بالأوفست عن الطبعة العثمانية عام ١٣٠٨ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٧٦ - كنز الوصول الى معرفة الأصول لفخر الاسلام علي بن محمد بن عبد الكريم البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ . طبعة بالأوفست عن الطبعة العثمانية عام ١٣٠٨ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م (مطبوع بها مش كشف الأثرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى) .
- ١٧٧ - اللمع في أصول الفقه لأبي اسحاق ، ابراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . الطبعة الثالثة ، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بنصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٧٨ - المحصول في علم أصول الفقه للامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . تحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني . من مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٧٩ - المختصر في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن ، علي بن محمد البجلي الدمشقي المعروف بابن اللحام المتوفى سنة ٨٠٣ هـ . تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا طبع دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٨٠ - مختصر المنتهى لابن الحاجب عثمان بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . (مطبوع مع شرح العضد) ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٦ هـ .

- ١٨١ - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل للشيخ عبد القادر بن أحمد -
 بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ . صححه
 و قدم له و علق عليه الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ،
 الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٨٢ - مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول لمحمد بن فراموز الشير بملا خنزرو
 المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . دار الطباعة العامة ، تركيا ، (مطبوع مع
 حاشية الأزميري) .
- ١٨٣ - المستصفى من علم الأصول لأبى حامد محمد بن محمد الفزالي المتوفى
 سنة ٥٠٥ هـ . مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة
 ١٣٢٢ هـ . الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٨٤ - مسلم الثبوت للعلامة محب الله بن عبد الشكور البهاري المتوفى سنة
 ١١١٩ هـ . (مطبوع مع شرحه فواتح الرحموت بهامش المستصفى) ، مصور
 عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، الناشر :
 دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٨٥ - المسودة في أصول الفقه ، تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية :
 ١ - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر المتوفى
 ٦٥٣ هـ .
- ٢ - شهاب الدين أبو المناسن عبد الحلیم بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .
- ٣ - شيخ الاسلام تقى الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم المتوفى
 سنة ٧٢٨ هـ . جمعها و بيضاها : شهاب الدين أبو العباس ، أحمد -
 بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . حقق أصوله
 و علق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى بالقاهرة
- ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

- ١٨٦ - المعتمد في أصول النقه لأبى الحين ، محمد بن علي بن الطيب البصري
المعتزلي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حميد الله بتعاون
محمد تكبر و حسن حنفي ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- ١٨٧ - المشني في أبواب التوحيد و العدل للقاضي أبى الحسن ، عبد الجبار
بن احمد المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ ، أشرف على احيائه دكتور طه
حين ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣ م .
- ١٨٨ - المشني في أصول الفقه للإمام جلال الدين أبى محمد ، عمر بن محمد
بن عمر الخيازي ، المتوفى سنة ٦٩١ هـ . تحقيق : الدكتور محمد مطهر
بقا ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ١٨٩ - مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول لمحمد بن أحمد المصروف
بالشريف التلمساني المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، منشورات مكتبة الوحدة العربية ،
الدار البيضاء .
- ١٩٠ - مناهج العقول في شرح منهاج الوصول في علم الأصول للإمام محمد حسن
البدخشي . مطبعة محمد علي صبيح و أولاده بمصر . (مطبوع مع نهاية السؤل)
- ١٩١ - منتهى السؤل في علم الأصول لسيف الدين أبى الحسن علي بن أبى علي
بن محمد الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، طبع بمطبعة محمد علي صبيح .
- ١٩٢ - المنحول من تعليقات الأصول لحجة الاسلام أبى حامد ، محمد بن محمد
الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتسو ،
دار الفكر ، بيروت .
- ١٩٣ - ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين محمد بن احمد السمرقندي
المتوفى سنة ٥٥٣ هـ . نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة رقم (١٥٤) ، أصول ، عن مخطوطة مكتبة
جامعة استانبول ، رقم (٣٣٤٨) .

- ١٩٤ - النامي على الحامي لمولوى أبى محمد عبد الحق بن محمد أمير الدملوى
١٣٣٥ هـ طبع كتب خانة مجيديه ، ملتان ، باكستان .
- ١٩٥ - نرمة المشتاق للشيخ محمد يحيى بن الشيخ أمان ، مطبعة حجازى ،
بالقاهرة ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .
- ١٩٦ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول الى علم الأصول لجمال الدين
عبد الرحيم بن الحسن الإسئوى ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ . مطبعة محمد
على صبيح و أولاده بمصر .
- ١٩٧ - نور الأنور ، شرح المنار ، للشيخ احمد المعروف بملا جيون بن أبى سعيد
بن عبيد الله المتوفى سنة ١١٣٠ هـ ، مطبعة ايجوكيشنل بريس ، كراتشى .
- ١٩٨ - الوسيط فى أصول فقه الحنفية (عرض لبحوث القسم الثانى من كتاب
التوضيح لصدر الشريعة) ، للشيخ أحمد فهمى أيسونة ، مطبعة
دار التأليف بمصر .

و (كتب التاريخ و التراجم

- ١٩٩ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لأبى عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البر القرطبى، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . تحقيق : على محمد البجاوى ،
مطبعة الفجالة ، القاهرة .
- ٢٠٠ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير على بن محمد بن عبد الكريم
الجزرى المتوفى سنة ٦٣٠ هـ . طبع دار الشعب بالقاهرة .
- ٢٠١ - الإصابة فى تمييز الصحابة لشهاب الدين أبى الفضل ، احمد بن على
بن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢ هـ . دار صادر - طبعة بالأوفست - بيروت .
- ٢٠٢ - الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين
و المستشرقين " لخير الدين الزركلى المتوفى سنة ١٩٧٦ م الطبعة
الثالثة ، بيروت ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

- ٢٠٣ - أعيان القرن الثالث عشر في الفكر و السياسة و الاجتماع لخليل مردم بك ، الطبعة الأولى ، لجنة التراث العربي ، بيروت .
- ٢٠٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٢٠٥ - إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون للعالم اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ . منشورات مكتبة المثنى ببغداد .
- ٢٠٦ - البداية و النهاية في التاريخ للحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م ، مكتبة المعيارف بيروت .
- ٢٠٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٤٨ هـ .
- ٢٠٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٢٠٩ - تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ . مطبعة الحائي ، بغداد ، ١٩٦٢ م .
- ٢١٠ - تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢١١ - تذكرة الحفاظ للامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، الطبعة الرابعة ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٢١٢ - ترتيب المدارك و تقريب الممالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي أبي الفضل ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، تحقيق : الدكتور احمد بكير محمود ، مطبعة فؤاد ببيان و شركاؤه ، بيروت ، منشورات : دار مكتبة الحياة ، بيروت ، و دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، ليبيا .
- ٢١٣ - تهذيب الأسماء و اللغات للامام محيي الدين أبي زكريا ، يحيى بن عرفة النورى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، طبخ ادارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٢١٤ - تهذيب التهذيب ، لشيخ الاسلام شهاب الدين أبي الفضل ، احمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .
- ٢١٥ - الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية للعلامة محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي المصرى المتوفى سنة ٧٧٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٣٢ هـ .
- ٢١٦ - حن المعاصرة فى تاريخ مصر و القاهرة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : محمد أبى الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية عيسى . البابى الحلبي و شركاؤه ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٢١٧ - خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر للعالم المولى محمد امين المحبى . تصوير دار صادر - عن طبخ المطبعة الوهبية بمصر ١٢٨٤ - بيروت .

- ٢١٨ - درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي
الشهير بابن القاضي المتوفى سنة ١٠٢٥هـ ، تحقيق : محمد الأحمدى أبي
النور ، الطبعة الأولى ، دار النصر للطباعة ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م ،
الناشر : دار التراث ، القاهرة و المكتبة العتيقة ، تونس .
- ٢١٩ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، الطبعة
الثانية ، مطبعة المدني ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦ م .
- ٢٢٠ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ، القاضي
برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد المالكي المتوفى سنة ٧٩٩ هـ ،
تحقيق : الدكتور محمد الأحمد أبي النور ، طبع درا التراث للطبع
و النشر بالقاهرة .
- ٢٢١ - الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء و الرواة للإمام عبد الرحمن
السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، تحقيق الدكتور جودة هلال ، الأستاذ محمد
محمود صبح ، مراجعة الأستاذ علي البجاوي ، دار التعاون الجمعيّة
التعاونية للطبع و النشر .
- ٢٢٢ - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب زين الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن
بن أحمد البغدادي الدمشقي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ ، صححه محمد حامد
الفاقي ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢ م .
- ٢٢٣ - روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات لميرزا محمد باقر الموسوي
الخوانساري الأصفهاني ، تحقيق : اسد الله اسماعيليان ، مطبعة
مهر استوار ، قم ، ايران ، ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٤ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للعلامة محمد بن محمد مخلوف ،
المتوفى سنة ١٣٥٥هـ ، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ ،
المطبعة السلفية بالقاهرة ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢٢٥ - مذكرات الذهب في أخبار من نصب لأبي الفلاح ، عبد الحى بن العماد المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ ، المكتب التجارى للطباعة و النشر ، بيروت .
- ٢٢٦ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة ٩٠٣ هـ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٢٧ - طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : على محمد عمر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
- ٢٢٨ - طبقات الحنابلة للقاضى أبى الحسين ، محمد بن أبى يعلى الفراء المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ، صحه محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ٢٢٩ - الطبقات السنية فى تراجم الحنفية للمولى تقي الدين عبد القادر التميمي الدارى الغزى المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٣٠ - طبقات الشافعية لأبى بكر بن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، مطبعة بغداد ، ١٣٥٦ هـ (مطبوعة مع طبقات الفقهاء للشيرازى) .
- ٢٣١ - طبقات الشافعية لجمال الدين ، عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ، تحقيق : الدكتور عبد الله الجبورى ، الطبعة الأولى بمطبعة الارشاد ببغداد ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٢٣٢ - طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق : الأستاذين : عبد الفتاح الحلو و محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤م .
- ٢٣٣ - طبقات الفقهاء لأبى اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى الفيروز آبادى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، مطبعة بغداد ، ١٣٥٦ هـ .

- ٢٣٤ - طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن احمد الداودي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، تحقيق : علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م ، نشر مكتبة وهبة .
- ٢٣٥ - عجائب الآثار في التراجم و الأخبار للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المتوفى سنة ١٢٣٧ هـ ، دار الفارس للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٢٣٦ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله مصطفى المراغسي المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ . الطبعة الثانية ببيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ، الناشر : محمد امين دمج و شركاؤه بيروت .
- ٢٣٧ - الفهرست لابن نديم أبي الفرج ، محمد بن اسحاق المعروف بالوراق المتوفى سنة ٣٨٠ هـ ، تحقيق : رضا تجدد ، مطبعة دانشگاه طهران .
- ٢٣٨ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ ، عنى بتمحيجه و تعليق بعض الزوائد عليه محمد بدر الدين أبو فراس ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٤ هـ .
- ٢٣٩ - فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ١٩٥١ م ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- ٢٤٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون لمصطفى بن عبد الله الشهيبر بحاجي خليفة و كاتب جلبي ، المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول - وكالة المعارف ١٩٥١ م ، منشورات : مكتبة المثنى بغداد .
- ٢٤١ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن احمد الفزري الدمشقي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ ، حققه و ضبطه نصه جبرائيل سليمان جبور ، الناشر : محمد أمين دمج و شركاؤه ، بيروت .

- ٢٤٢ - المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء عماد الدين اسماعيل بن على
بن محمود المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت .
- ٢٤٣ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، الناشر : مكتبة المثنى و دار احياء
التراث العربى ، بمبيروت
- ٢٤٤ - المنهج الأحمـد فى تراجم أصحاب الإمام أحمد لمجير الدين عبد الرحمن
بن محمد بن عبد الرحمن العليمى المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ، تحقيق : محمد
محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى بمطبعة المدنى بالقاهرة ،
١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٢٤٥ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر و القاهرة لجمال الدين أبى المحاسن ،
يوسف بن تفرى بردى المتوفى سنة ٨٧٤ هـ ، نسخة مصورة عن طبعة دار
الكتب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة والنشر .
- ٢٤٦ - هدية العارفين فى أسماء المؤلفين و آثار الصنفين لاسماعيل باشا
بن محمد أمين المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول
- وكالة المعارف ١٩٥١ م ، منشورات : مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٢٤٧ - وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لشمس الدين أبى العباس ، أحمد
بن محمد بن أبى بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، الطبعة الأولى
بمطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ، الناشر : مكتبة النهضة
المصرية ، بالقاهرة .

ز (كتب اللغة العربية)

- ٢٤٨ - تاج العروس من جواهر القاموس لمحب الدين أبى الفيض السيد محمد
مرتضى الزبيدى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، من منشورات دار مكتبة الحياة ،
بيروت ، تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦ هـ .

- ٢٤٩ - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ،
تحقيق الأستاذ عبد السلام عارون ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ،
مطابع سجل العرب ، القاهرة .
- ٢٥٠ - الصحاح " تاج اللغة و صحاح العربية " لاسماعيل بن حماد الجوهري
المتوفى في حدود ٤٠٠ هـ ، تحقيق : أحمد عبد الشفور عطار ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٥١ - القاموس المحيط للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ،
المتوفى سنة ٨١٧ هـ ، تصوير دار الفكر ، بيروت .
- ٢٥٢ - لسان العرب لجمال الدين ، أبي الفضل ، محمد بن مكرم بن منظور .
المتوفى سنة ٧١١ هـ ، طبعة دار صادر و . دار بيروت ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٢٥٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ
الفيوهي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، طبعة بالأوفست ، المكتبة العلمية ،
بيروت .

خامسا : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير	٣
المقدمة	٤
منهج البحث	٦
خطة البحث	٨
الفصل الأول : الحكم الشرعى	١٠
المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعى	١١
الحكم فى اللغة	١١
الحكم فى الاصطلاح	١١
التعريف المختار	٢٠
المبحث الثانى : تقييم الحكم الشرعى	٢٣
تعريف الواجب	٢٥
التعريف المختار	٣٠
تعريف المنذور	٣٢
التعريف المختار	٣٤
تعريف المباح	٣٥
تعريف الحرام	٣٧
تعريف المكروه	٣٧
الفصل الثانى : الأمر	٣٩
المبحث الأول : تعريف الأمر	٤٠
تمهيد	٤٠
(أ) تعريف الأمر اللفظى	٤١
(ب) تعريف الأمر النفسى	٤٤

٤٦	المبحث الثانى : مقتضى الأمر
٤٦	تمهيد
٤٧	أقوال العلماء فى مقتضى الأمر المطلق
٥٤	القول المختار
٥٥	الباب الأول : الأداء
٥٦	الفصل الأول : تعريف الأداء
٥٦	الأداء لغة
٥٧	الأداء اصطلاحاً
٥٧	(أ) ملك الشافعية و من وافقهم فى تعريف الأداء
٥٧	التعريفات التى تشمل الواجب والمندوب
٧٤	التعريفات التى تجعل الأداء فى الواجب
٧٥	الموازنة بين هذه التعريفات
٧٦	(ب) ملك الحنفية فى تعريف الأداء
٨٥	الموازنة بين تعريفات الحنفية
٨٦	الموازنة بين تعريفات أصحاب المالكين
٨٧	الفصل الثانى : شمول وصف الأداء للواجب والمندوب
٨٧	أقوال العلماء فى اتصاف المندوب بالأداء
٨٩	منشأ الخلاف
٩٩	الفصل الثالث : الأداء فى المؤقتات وفى غيرها
٩٩	تقسيم العبادة الى مطلقه و مؤقتة
٩٩	تعريف العبادة المؤقتة
١٠٠	تعريف العبادة المطلقة
١٠١	أقسام العبادة المؤقتة بحسب الوقت

مدى اطلاق الأداء على العبادات غير المؤقتة ١١٤

الفصل الرابع : أقيام الأداء و تطبيقاته ١٢١

أقيام الأداء ١٢١

(أ) الأداء المضى الكامل ١٢٤

حق الله تعالى وحق العبد ١٢٦

أقيام الحق ١٢٧

مثال الأداء المضى الكامل فى حق الله تعالى ١٢٨

مثال الأداء المضى الكامل فى حق العبد ١٤٣

(ب) الأداء المضى القاصر ١٤٧

مثال الأداء المضى القاصر فى حقوق الله تعالى ١٤٧

مثال الأداء المضى القاصر فى حقوق العباد ١٥٣

(ج) الأداء غير المضى (شبيه بالقضاء) ١٥٩

مثال الأداء غير المضى فى حقوق الله تعالى ١٥٩

مثال الأداء الشبيه بالقضاء فى حقوق العباد ١٦٩

الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الأداء ١٧١

القدرة الممكنة ١٧١

القدرة الميسرة ١٧٣

الفرق بين القدرة الممكنة و الميسرة ١٨٦

الفصل السادس : الاعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء ١٩٣

الاعادة لفظة ١٩٣

الاعادة اصطلاحا ١٩٤

الاعادة عند الشافعية و من منهم ١٩٤

الاعادة عند الحنفية ٢٠١

الموضوع	الصفحة
هل الاعادة قسم من الأداء أو قسيمة له	٢٠٣
الباب الثاني : القضاء	٢٠٨
الفصل الأول : تعريف القضاء	٢٠٩
القضاء لغة	٢٠٩
القضاء اصطلاحاً	٢١١
(أ) مذهب الشافعية و من وافقهم	٢١١
١- التعريفات التي جعلت القضاء شاملاً للواجب	
و المندوب	٢١١
٢- التعريفات التي جعلت القضاء في الواجب	٢١٩
(ب) مذهب الحنفية في تعريف القضاء	٢٢٣
المقارنة بين تعريفات الشافعية و من -	
وافقهم و الحنفية	٢٢٩
التعريف المختار	٢٣٠
الفصل الثاني :: هل القضاء يجرى في المطلوب غير الواجب -	
و غير المؤقتات	٢٣١
مدى اطلاق القضاء على العبادة غير المؤقتة	٢٤٣
الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو -	
بأمر آخر	٢٤٥
محلل الخلاف	٢٤٥
ما يتفرع على هذا الخلاف	٢٨٠
قضاء الصلاة المتروكة اذا تركت عمداً	٢٨٠

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : أقيام القضاء و تطبيقاته	٢٨٩
أقيام القضاء باعتبار الأداء	٢٨٩
أقيام القضاء من حيث ذاته	٢٩٤
(أ) القضاء المض بمثل معقول	٢٩٧
مثال القضاء المض بمثل معقول كامل في -	
حقوق الله تعالى (قضاء الصلاة بالصلاة)	٢٩٨
حكم الترتيب في قضاء الفوائت	٣٠٠
هل قضاء الصلاة الفائتة على الفوراً و على التراخي	٣١١
قضاء الصوم بالصوم	٣١٥
هل وجوب قضاء صوم رمضان على الفور أم على	٣١٧
التراخي	
حكم تتابع قضاء رمضان و تفريقه	٣٢٣
مثال القضاء المض بمثل معقول كامل في -	
حقوق العباد	٣٢٦
مثال القضاء المض بمثل معقول قاصر في -	
حقوق العباد	٣٢٩
هل القضاء المض بمثل معقول قاصر يجرى -	
في حقوق العباد ؟	٣٤١
(ب) القضاء المض بمثل غير معقول	٣٤٢
مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق الله تعالى	٣٤٣
مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق العباد	٣٥١
حكم القضاء بمثل غير معقول	٣٥٧
المسائل المتفرعة على هذا الأصل في حقوق الله تعالى :	
(أ) عدم قضاء تكبيرات التشريق	٣٥٧
(ب) عدم قضاء رمي الجمار بعد أيام التشريق	٣٥٩
(ج) عدم قضاء الوقوف بعرفة	٣٦١

المسائل المتفرعة على الأصل المذكور في حقوق العباد :

- (أ) عدم ضمان الناصب المنافع الفائقة بالمال المتقوم ٣٦٣
 (ب) لضمان على الشهود بعفو الولي القصاص اذا رجعوا عن الشهادة . ٣٦٩
 (ج) الشهود اذا رجعوا عن الشهادة بالطلاق بعد الدخول لا يضمنون شيئاً . ٣٧٠
 قضاء غير المحض (الشبيه بالأداء) ٣٧٣

٣٧٣ مثال القضاء غير المحض في حقوق الله تعالى

٣٧٩ مثال القضاء الشبيه بالأداء في حقوق العباد

٣٨٣ الفصل الخامس : اطلاق الأداء على القضاء و العكس

٣٨٧ ما يتفرع على اطلاق كل منهما على الآخر

٣٨٩ هل يصح الأداء بنية القضاء و بالعكس

٣٩٥ بين الأداء و القضاء

اذا أتى ببعض الصلاة في الوقت والبعض الآخر -

٣٩٩ خارجه هل يعتبر أداء أم قضاء

٤٠٥ الخاتمة : في نتائج البحث

٤٠٩ الفهارس :

٤١٠ أولاً : فهرس الآيات الكريمة

٤١٥ ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار الشريفة

٤٢٤ ثالثاً : فهرس الأعلام

٤٤٤ رابعاً : فهرس المراجع

٤٧٨ خامساً : فهرس الموضوعات